مُنَاهِجُ المُحَدِّثِين

في

تقوِيَة الأحَاديث الحَسَنة والضَّعِيفة

تأليف

الدكتور المرتضى الزين أحمد

مكتبة الرشد

الرياض

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

ح مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
أحمد، المرتضى الزين
مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة/
إشراف ربيع بن هادي عمير المدخلي.
... ص؛ ... سم
الأصل: رسالة دكتوراه
ردمك ٨ - ٠٢٢ - ٠١ - ٩٩٦٠
١ - الحديث الحسن ٢- الحديث الموضوع
أ - المدخلي، ربيع بن هادي بن عمير (مشرف).
ب - العنوان.
ديوي ٢٣٢ ١٤/٢١٠٢

رقم الإيداع: ١٤/٢١٠٣
ردمك: ٨ - ٠٢٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

فرع القصيم بريده حي الصفراء - طريق المدينة
ص ب ٢٣٧٦ هاتف وفاكس ملي ٣٢٤٢٢١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

هذا

فقد تصفحت رسالة الأخ المرتضى الزين أحمد السوداني التي كتبها لنيل الدكتوراة في قسم السنة في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بعنوان « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ».

فوجدتها رسالة طريفة في موضوعها بذل فيها الدكتور المرتضى مجهوداً جباراً حصرها في خمسة أبواب تحت كل باب فصول ومباحث سلك فيها منهج المحدثين بطريقة موجزة مفيدة جيدة.

وتوج هذه الرسالة القيمة بخاتمة في النتائج التي توصل إليها في هذه التحفة التي لايستغنى عنها من له انشغال بهذا الفن المهم. بالإضافة إلى فهارس تبلغ أربعة فهارس فنية تساعد الباحث على الإقتباس من هذه العروس الرافلة في أثواب الإتقان وكثرة الفوائد الحديثية وقد زادتها جمالاً وبهاءً فمن ثم يستحق هذا العمل التقدير والتشجيع لكاتب هذه النادرة.

والله الموفق وهو حسبنا نعم المولى ونعم النصير.

كتبه بقلمه

الاستاذ/ أبو عبد اللطيف حماد بن محمد

الأنصاري الخزرجي السعودي المدني

غفر الله له ولوالديه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ المشارك بالدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
حماد بن محمد الأنصاري
هاتف: ٨٣٧١٦٧٥ المنزل
٨٣٨٠٩٤٢ المكتبة

التاريخ ٨ / ٧ / ١٤١٣هـ
الموافق / / ١٩م

«التقريظ»

بسم الله الرحمن الرحيم. وبالله نثق

أما بعد،

فقد تصفحت رسالة الأخ المرتضى الزين أحمد السوداني التي كتبها لنيل الدكتوراة في قسم السنة في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بعنوان «مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة».

فوجدتها رسالة طريفة في موضوعها بذل فيها الدكتور المرتضى جهوداً جبارة حصرها في خمسة أبواب تحت كل باب فصول ومباحث سلك فيها منهج المحدثين بطريقة موجزة معبرة جيدة.

ونقترح لهذه الرسالة القيمة خاتمة في النتائج التي توصل إليها في هذه التحفة التي لا يستغني عنها من له اشتغال بهذا الفن المهم. بالإضافة إلى فهارس تبلغ أربعة فهارس أربعة فنية تساعد الباحث على الاقتباس من هذه العروس الرافلة في أثواب الاتقان وكثرة الفوائد الحديثية وغزارتها جمالاً وبهاءً. فمن ثم يستحق هذا العمل التقدير والتشجيع لكاتب هذه النادرة.

والله الموفق وهو حسبنا نعم المولى ونعم النصير.

كتبه بقلمه الأستاذ أبو عبد اللطيف حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعودي المدني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونسعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ [النساء آية: ١].

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيماً ﴾ [الأحزاب الآية: ٧٠، ٧١].

أما بعد [١] فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القربات لمن صلحت نيته، وأهمها ـ بعد العناية بالقرآن الكريم وعلومه ـ الاهتمام بالسنة النبوية وعلومها، لأنها من وحى الله تبارك وتعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى ﴾ [النجم الآية: ٣، ٤] وقد ندب رسول الله ﷺ إلى حفظ أحاديثه وتبليغها، فعن ابن مسعود

---

(١) هذه خطبة الحاجة رواها الامام الترمذى (السنن) حديث رقم (١١٠٥) والنسائي فى السنن (٨٩/٦) وابن ماجه (السنن) حديث رقم (١٨٩٢)، وحسنه الترمذى. وانظر كتاب (خطبة الحاجة) لفضيلة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألبانى ـ حفظه الله ـ.

ـ رضى الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع.)[1] وفى رواية «رحم الله امرءاً..» [2] وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبى ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية..» [3] فقام المحدثون بهذا الواجب، وجهودهم في حفظ السنة معلومة لدى أهل العلم، فحفظوا حديث رسول الله ﷺ من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وقد تحملوا فى سبيل ذلك المشاق المتنوعة، وذللوا الصعاب المتعددة، قال منصور بن عمار [4] ـ رحمه الله ـ فى وصف أهل الحديث وجهودهم:

(ووكل بالآثار المفسرة للقرآن، والسنن القوية الأركان، عصابة منتخبة، ووفقهم لطلابها وكتابها، وقواهم على رعايتها وحراستها، وحبب إليهم قراءتها ودراستها، وهون عليهم الدأب والكلال، والحل والترحال، وبذل النفس مع الأموال، مع ركوب المخوف من الأهوال، فهم يرحلون من بلاد إلى بلاد، خائضين في العلم كل واد، شعث الرؤوس، خلقان الثياب، خمص البطون، ذبل الشفاه، شحب الألوان [5]،

---

(١) رواه الترمذى فى السنن (٣٤/٥) حديث رقم (٢٦٥٧) وابن ماجه في السنن (٨٥/١) حديث رقم (٢٣٢) وابن حبان كما فى الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٤٤/١) حديث رقم (٦٩) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٤٣/١) حديث رقم (٦٨).

(٣) رواه الإمام البخاري فى الصحيح (١٤٥/٤) (كتاب الأنبياء) (باب ما ذكر عن بني إسرائيل) والترمذى في (السنن) ٤٠/٥ حديث رقم (٢٦٦٩).

(٤) هو ابن كثير، الواعظ، البليغ، الصالح، أبو السرى، السلمي، الخراساني، وقيل البصرى. كان عديم النظير فى الموعظة والتذكير، وعظ بالعراق، والشام، ومصر، وبعد صيته، وتزاحم عليه الخلق، قال الذهبي: لم أجد وفاة منصور، وكأنها في حدود المائتين سير أعلام النبلاء (٩٣/٩ - ٩٨).

(٥) (شحب الألوان) شحب لونه تغير من هزال أو جوع أو سفر. القاموس المحيط(ص١٢٨).

نحل الأبدان، قد جعلوا لهم هماً واحداً، ورضوا بالعلم دليلاً ورائداً، لا يقطعهم عنه جوع ولا ظمأ، ولا يملهم منه صيف ولا شتاء، مائزين الأثر: صحيحه من سقيمه، وقويه من ضعيفه، بألباب حازمة وآراء ثاقبة، وقلوب للحق واعية، فامنت من تمويه المموهين، واختراع الملحدين، وافتراء الكاذبين، فلو رأيتهم في ليلهم وقد انتصبوا لنسخ ما سمعوا، وتصحيح ما جمعوا، هاجرين الفرش الوطيء، والمضجع الشهي، قد غشيهم النعاس فأنامهم، وتساقطت من أكفهم أقلامهم، فانتبهوا مذعورين، قد أوجع الكد أصلابهم، وتيه السهر ألبابهم، فتمطوا ليريحوا الأبدان وتحولوا ليفقدوا النوم من مكان إلى مكان، ودلكوا بإيديهم عيونهم ثم عادوا إلى الكتابة حرصاً عليها، وميلاً بأهوائهم اليها، لعلمت أنهم حرس الإسلام وخزان الملك العلام. فإذا قضوا من بعض ما راموا أوطارهم انصرفوا قاصدين ديارهم فلزموا المساجد، وعمروا المشاهد، لابسين ثوب الخضوع، مسالمين ومسلمين، يمشون على الأرض هوناً، لا يؤذون جاراً، ولا يقارفون عاراً، حتى إذا زاغ زائغ، أو مرق من الدين مارق، خرجوا خروج الأسد من الآجام، يناضلون عن معالم الإسلام (1)).

بذل المحدثون ـ رحمهم الله ـ هذه الجهود العظيمة لأنه لا قوام للدين إلا بالسنة النبوية، فحفظوا السنة من الزيادة أو النقصان، حتى إنهم لو زيد في متن حديث (الف) أو (واو) بينوه ديانةً، قال ابن حبان ـ رحمه الله ـ في وصف المحدثين (حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عداً، ولو زيد فيها ألف أو واو لأ خرجها طوعاً، ولأ ظهرها ديانةً) (2).

والناظر في المكتبة الإسلامية يرى ثمار جهودهم تلك فى تصانيفهم المتعددة، حيث أفردوا الأحاديث الصحيحة، والأحاديث الضعيفة الموضوعة فى مصنفات

(1) المحدث الفاصل بين الراوى والواعي (ص٢٢٠ - ٢٢١).

(2) كتاب المجروحين (٦٠/١).

خاصة، وسبروا أحاديث الرواة فعدلوا الثقات منهم، وجرحوا الضعفاء والمتروكين، ووصفوا بعضهم بالكذب أو بالتهمة به، أو بالتدليس، أو بالجهالة، أو بسوء الحفظ، أو بالاختلاط، أو بقبول التلقين أو بغير ذلك، حتى يتميز صحيح الأخبار من سقيمها، ويتبين المقبول من المردود، بل إن جهودهم كلها كانت لأجل ذلك، فهو المقصود الأعظم عند المحدثين وطلاب الآخرة، قال العراقي ـ رحمه الله ـ: (وبيان صحته، أو حسنه، أو ضعف مخرجه فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة) [1].

ولما كانت معرفة الأحاديث الثابتة من غيرها بهذه المنزلة أحببت كتابة وجمع ما له صلة بهذا الموضوع، مع علمي بانني لست من فرسان هذا الميدان، لقلة البضاعة وضعف الاطلاع في كتب أهل الصناعة، وقد اخترت لهذا الموضوع عنواناً بعد الاستخارة والاستشارة هو: (مناهج [2] المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) والمراد بيان كيفية ارتقاء الحديث الحسن لذاته لمرتبة الصحيح لغيره، وبيان كيفية ارتقاء الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره، مع بيان أنواع الأحاديث الضعيفة التي قواها المحدثون، ثم بيان عواضدهم لها، ثم بيان الأمثلة على كل عاضد ما أمكنني ذلك.

سبب اختيار الموضوع:

إن الكشف عن الطرق التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، وذلك بجمع أقوال أئمة الحديث،

---

(١) المغني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ـ مع كتاب احياء علوم الدين (١/٢).

(٢) قال في تاج العروس (١٠٩/٢): (النهج ـ بفتح وسكون ـ الطريق الواضح البين) وقال: (والمنهاج ـ بالكسر ـ وفي التنزيل (لكل جعلنا منكم شرعة منهاجاً) المنهاج الطريق الواضح).

والنظر في تطبيقاتهم العملية، ولا تخفى أهمية مثل هذا الموضوع، وقد قوى عزمي تأكيد أصحاب الفضيلة المشايخ على أهمية الموضوع، وقد قال لي فضيلة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه الله ـ عند استشارتي له عن الكتابة فى هذا الموضوع: (هذا موضوع مهم إذا أُتقن، لأن الناس يضطربون فى هذا الباب كثيراً). أو عبارة نحوها.

ومع أهمية هذا الموضوع فلم أر كتاباً فى المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد، فاستعنت الله على القيام بهذا، فإن وفقت في ذلك فبتوفيق الله تعالى، وإن قصرت فاسأله سبحانه أن يغفر لي تقصيرى، وأن يتقبل مني جهد المقل.

المصنفات السابقة في الموضوع:

لقد تناثرت أقوال الأئمة فى هذا الموضوع فى مؤلفاتهم المختلفة، وتعتبر كتب (مصطلح الحديث) أهم المراجع لمادة هذا الموضوع، ومن المباحث التي يذكر فيها أئمة الحديث ما يتعلق بالتقوية: (مبحث الحديث الحسن بنوعيه) و(مبحث الحديث المرسل).

ومن الكتب التي توجد فيها التطبيقات العملية لعواضد الأحاديث كتب التخريج المتنوعة، ولم أقف على مصنف جمعت فيه أقوال الأئمة في بيان عواضد الأحاديث مع ذكر الأمثلة على كل عاضد إلا أن يكون كتاب (مذاهب الأئمة فى تصحيح الحديث) قد اعتنى بهذا الجانب وهو كتاب لم أقف على شيء منه إلا ما ذكره ابن سيد الناس ـ رحمه الله ـ :

(وقال يوسف بن أحمد: قرأت على أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف [1] فى كتابه الموسوم بـ (مذاهب الأئمة في تصحيح الحديث) قال: وأما

(١) البغدادى، الخياط، روى عن ابن نبهان وابن بيان، وعنه ابن الأخضر والشيخ الموفق، =

أبو عيسى فكتابه على أربع اقسام: صحيح مقطوع بصحته، وهو ما وافق فيه البخارى ومسلما، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيناه، وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء. قال: وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل به عامل أخرجه، سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما فيه)[1].

منهج البحث:

اعتمدت في إعداد هذه الرسالة على كتب أئمة الحديث المشهود لهم بالإمامة اعتماد أساسياً، واستئنست بكتب بعض أهل العلم المعاصرين استئناساً ارشادياً، فجمعت المادة من كتب علوم الحديث ـ المصطلح ـ وكتب التخريج وغيرها، وقسمت المادة المجموعة على أبواب الرسالة وفصولها.

وكنت أعرف بنوع الحديث الذي قواه الأئمة، ثم أبين حكمه، ثم أذكر أقوال الأئمة في قبوله للاعتضاد والتقوية، ثم أذكر سبب كونه ضعيفا معتضدا، ثم أذكر أمثلة على تقويته بالمتابعات والشواهد، وأبين حكم كل مثال أورده على ضوء أقوال الأئمة ودراسة الاسانيد ما وسعني ذلك.

وعزوت الآيات القرآنية الواردة في الرسالة الى سورها، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وشرحت الألفاظ الغريبة، وعرفت بالأعلام غير المشهورة، وضبطت ما يحتاج منهاالضبط.

= توفي بمكة في سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وله تسع وستون سنة، وكان دينا خيراً ذا مروءة تامة. سير أعلام النبلاء (٤٨/٢١ -٤٩).

(٢) النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي (١٨٧/١ - ١٨٩).

خطة البحث:

قسمت هذه الرسالة إلى: مقدمة، وتمهيد، وستة أبواب، وخاتمة، ثم الفهارس اللازمة. أما المقدمة فقد ذكرت فيها طرفاً من جهود المحدثين في حفظ السنة، ثم بينت أهمية الموضوع مع ذكر سبب اختياره، ثم أشرت إلى أنني لم أقف على مصنف سابق في هذا الموضوع ثم بينت المنهج الذي سرت عليه في كتابة الرسالة، ثم ذكرت الخطة التي اعتمدت عليها في اعداد الرسالة.

أما التمهيد فذكرت فيه بداية الاهتمام بتقوية الأحاديث إذا تعددت طرقها وتباينت مخارجها، وناقشت بعض العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد.

وأما بقية أبواب الرسالة فكانت على النحو التالي:

الباب الأول: الحديث الحسن، وأمثلة لتقويته.

وفيه فصلان:

(١) **الفصل الأول:** تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن.

(٢) المبحث الثاني: اطلاقات الحسن.

(٣) المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن.

(٤) المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.

(٢) **الفصل الثاني:** أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة.

وفيه مثالان:

(١) المثال الأول: تقوية الحسن لذاته بالصحيح.

(٢) المثال الثاني: تقوية الحسن لذاته بمثله.

الباب الثاني: الحديث الضعيف وما يتعلق به.

وفيه ستة فصول:

(١) الفصل الأول: تعريف الحديث الضعيف.

(٢) الفصل الثاني: أقسام الحديث الضعيف.

(٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الضعيف وشروطها.

(٤) الفصل الرابع: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.

(٥) الفصل الخامس: التقوية بالأدنى.

(٦) الفصل السادس: أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية.

الباب الثالث: تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر.

وفيه ثلاثة فصول:

(١) **الفصل الأول:** تقوية الحديث المرسل.

وفيه سبعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل.

(٢) المبحث الثاني: اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل.

(٣) المبحث الثالث: شروط تقوية المرسل عند الشافعي.

(٤) المبحث الرابع: مراتب المرسل وأثرها في تقويته.

(٥) المبحث الخامس: الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة.

(٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المرسل من الضعيف المعتضد.

(٧) المبحث السابع: عواضد الحديث المرسل وأمثلتها.

(٢) **الفصل الثاني:** تقوية الحديث المنقطع:

وفيه سبعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المنقطع.

(٢) المبحث الثاني: حكم الحديث المنقطع.

(٣) المبحث الثالث: الصلة بين (المرسل) و(المنقطع).

(٤) المبحث الرابع: قولهم (عن رجل) أو (عن فلان) ونحو ذلك، ومتى يحكم بانقطاعه.؟

(٥) المبحث الخامس: سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد.

(٦) المبحث السادس: عواضد الحديث المنقطع.

(٧) المبحث السابع: أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة.

(٣) **الفصل الثالث:** تقوية الحديث المعضل.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المعضل.

(٢) المبحث الثاني: صور الحديث المعضل.

(٣) المبحث الثالث: حكم الحديث المعضل

(٤) المبحث الرابع: مثال على تقوية الحديث المعضل.

الباب الرابع: تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط خفي.

وفيه فصلان:

(١) **الفصل الأول:** تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف.

وفيه سبعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المدلس.

(٢) المبحث الثاني: أقسام الحديث المدلس: تعريفها وأمثلتها.

(٣) المبحث الثالث: أسباب التدليس.

(٤) المبحث الرابع: حكم التدليس.

(٥) المبحث الخامس: أسباب ذم المدلس.

(٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد.

(٧) المبحث السابع: أمثلة لتقوية الحديث المدلس.

(٢) **الفصل الثاني:** تقوية المرسل الخفي.

وفيه ستة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المرسل الخفي.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المتلقن.

(٢) المبحث الثاني: حكم حديث المتلقن.

(٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث المتلقن من الضعيف المعتضد.

(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المتلقن.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات، ثم الفهارس اللازمة، وهي:

١- فهرس الأحاديث والآثار.

٢- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٣- فهرس المصادر.

٤- فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير:-

وبعد، فالحمد لله على توفقيه وهدايته وإعانته لى على إتمام هذه الرسالة التي أرجو أن يكون فيها إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية، وللسنة النبوية على وجه الخصوص، وآمل أن تكون مقدمة صالحة لدراسات مستفيضة بإذن الله وفضله.

ثم أتقدم بشكري للقائمين على الجامعة الإسلامية على ما يقدمونه لأبناء المسلمين في مختلف أنحاء العالم، وأسأل الله أن يوفقهم لما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

كما أتقدم بشكري لفضيلة الشيخ الدكتور/ ربيع بن هادي على ما قدم لي من ملاحظات وتوجيهات طوال فترة إشرافه عليّ مع دعائي له بالتوفيق والسداد.

وأتقدم بشكري لأصحاب الفضيلة المشايخ أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة: فضيلة الشيخ الدكتور/ مرزوق ابن هياس الزهراني، وفضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشى، حيث إنني قد استفدت كثيراً من توجيهاتهما

واستدراكاتهما القيمة على هذه الرسالة.

وأخص بالشكر ـ أيضا ـ فضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن حامد الرفاعي الذي اطلع على هذه الرسالة أو أغلبها وأفادني بكثير من الاستدراكات والتصويبات النافعة.

والله الموفق، وهو حسبنا نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور/ المرتضى الزين أحمد
١٩٩٣/٨/٤م
١٤ صفر ١٤١٤هـ

* * *

التمهيد

البوادر الأولى لقبول الحديث بتعدد طرقه

إن أئمة الجرح والتعديل قد عرفوا لدى أهل العلم بصفات عظيمة، ومن ذلك اتصافهم بالأنصاف، والديانة، والخبرة، والنصح، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ:

(أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن. واتصفوا بالأنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لا سيما إذا اطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم) [1].

ومن انصافهم أنهم بينوا قسماً من الرواة لا يحتج بهم ولا يسقط حديثهم، وهم الذين يكثر في حديثهم الوهم ولا يغلب عليهم، فإذا وافقهم غيرهم ـ مثلهم أو أعلى منهم ـ قبل حديثهم، قال سفيان الثوري ـ رحمه الله ـ : (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما اعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)[2]. وروى العقيلي ـ رحمه الله ـ عن الثورى ـ أيضا ـ: (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل إتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحب معرفته) [3].

(١) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٧٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٣/٢) رقم (١٥٨٢).

(٣) الضعفاء (١٥/١).

وروى الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ عن أبي عبد الله [١]: (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب اعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً)[٢].

وذكر ابن رجب – رحمه الله – عن الإمام أحمد ـ في رواية ابن القاسم ـ (ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للإعتبار والاستدلال، إنما أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد)[٣].

وقال الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في تعريفه للحديث الحسن. (كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك) [٤].

وذكر الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ الأحوال التي يحتج فيها بالحديث المنقطع حيث جاء في (الرسالة) [٥]:

(فقال: فهل تقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه؟ وهل يختلف المنقطع؟ أو هو وغيره سواء؟ قال الشافعي: فقلت له: المنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي: اعتبر عليه بإمور: منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه..) ثم ذكر عواضد بقية عواضد المرسل.

---

(١) يعني الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٣/٢) وقم (١٥٨٣).

(٣) شرح علل الترمذي (٩١/١).

(٤) السنن (٧٥٨/٥) (كتاب العلل).

(٥) (ص ٤٦١– ٤٦٢).

ففي هذه النصوص ما يؤكد أن تقوية الأحاديث بتعدد طرقها قد بدأت بوادرها الأولى عند المتقدمين من أئمة الحديث، ولا شك في أن تتابع الرواة على نقل خبر من الأخبار يقويه، وما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في تقوية الأحاديث بتعدد طرقها: (فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة)[1].

وقال ـ أيضا ـ: (قال ـ الترمذي ـ: الضعيف الذي عرف أن ناقله غير متهم بالكذب، رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذبا أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح)[2].

فالعمدة في هذا الباب تعدد الطرق، واختلاف المخارج، وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة)[3]. فالطرق المتعددة، والمخارج المتباينة، يتقوى بها الحديث، ولا يكفي تعدد الطرق وحدها، بل لابد من النظر في مرتبة المتابع والمتابع، لأنه ليس كل من يوافق غيره في الرواية يكون ذلك سبباً للقوة والاعتضاد، فالحديث الحسن لذاته - مثلاً - يعتضد بمثله ـ الحسن لذاته ـ، وبما هو أعلى منه ـ الصحيح ـ، والحديث الضعيف ضعفاً يسيراً بسبب سوء حفظ روايه ـ مثلاً ـ يمكن أن يتقوى ويعتضد بحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/١٨).

(٣) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد. (ص٨٩).

ضعيف بسبب سوء حفظ راويه، أو بسبب ارساله، أو اعضاله، أو انقطاعه، أو جهالة حال راويه، أو جهالة عينه، أو ابهامه، أو تدليسه، أو ارساله ارسالا خفيا، أو اختلاط أحد رواته أو قبوله للتلقين ونحو ذلك. ويعتضد الحديث الضعيف ـ أيضا ـ بما هو أعلى منه بالحسن لذاته أو بالصحيح.

العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد :

أما ترقية الحديث وتقويته بعواضد لا صلة لها بالأسانيد (كتلقي الأمة للحديث بالقبول) أو (بموافقة ظاهر القرآن له) أو (باستدلال المجتهد به) أو (عن طريق الكشف الصوفي) أو (برؤية النبي ﷺ في المنام) أو (بموافقته للمكتشفات العلمية الحديثة). فلا يتقوى الحديث بواحد من هذه العواضد، ولا تصح نسبته لرسول الله ﷺ لاجل واحد من هذه العواضد.

فأما تلقي الأمة للحديث بالقبول:

فقد قال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع، ولهذا قال الشافعي في حديث: لا وصية لوارث. إنه لا يثبته أهل الحديث ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية [1] الوصية للوارث) [2].

إن بقاء الحديث على ضعفه أولى من تصحيحه ونسبته لرسول الله ﷺ لأجل تلقي الأمة له بالقبول، إذ كيف يحكم له بالصحة مع انتفاء شروطها، نعم إن تلقي الأمة لحديث ثبتت نسبته لرسول الله ﷺ يزيده قوة إلى قوته أما ما لم تثبت نسبته له فلا يرتفع ضعفه بتلقيها له بالقبول.

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ﴾ سورة البقرة (١٨٠).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٢/٤٩٧).

تخريج حديث لا وصية لوارث:

وأما حديث (لا وصية لوارث) فقد أثبته بعض أهل الحديث، ولم يتفقوا على تضعيفه، فقد قال الترمذى فى حديث (عمرو بن خارجة): حسن صحيح [1]. وحسنه الحافظ ابن حجر [2] من حديث (ابن عباس) ومن حديث (أبي أمامة)، وصححه البوصيرى[3] من حديث (أنس بن مالك).

والحديث مروى عن: (أبى امامة) و (عمرو بن خارجة) و (عبد الله بن عباس) و (أنس بن مالك) و (عبد الله بن عمرو) و (جابر بن عبد الله) و (علي بن أبى طالب) و (عبد الله بن عمر) و (البراء بن عازب) و (زيد بن أرقم) ذكرها الألباني ـ حفظه الله ـ في (ارواء الغليل) [4]، ووقفت عليه ـ أيضا ـ من حديث (معقل ابن يسار) [5] و (أسماء بنت يزيد بن السكن) [6].

تخريج حديث أبي أمامة:

رواه أبو داود [7]، والترمذى [8]، وابن ماجه [9]، وسعيد بن منصور[10]، والإمام

---

(١) السنن (٤/٤٣٤) حديث رقم (٢١٢١).

(٢) التلخيص الحبير (٣/٩٢).

(٣) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه (٣/١٤٤).

(٤) (٦/٨٧ - ٨٨).

(٥) الكامل فى ضعفاء الرجال (٥/١٨٥٣).

(٦) مسند اسحاق بن راهويه برقم (٢٢٨٤).

(٧) السنن (٣/٨٢٤) حديث رقم (٣٥٦٥).

(٨) السنن (٤/٤٣٣) حديث رقم (٢١٢٠).

(٩) السنن (٢/٩٠٥) حديث رقم (٢٧١٣)

(١٠) السنن حديث رقم (٤٢٧).

أحمد[١] ،وابن أبي شيبة [٢]، والطيالسي [٣]، وابن حبان[٤]، والبيهقي[٥]، من طريق اسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم قال: سمعت أبا أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله عز وجل قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث..).

قال الترمذى: (وفي الباب عن عمرو بن خارجة وأنس، وهو حديث حسن صحيح). وقال الزيلعي: (قال في (التنقيح): قال أحمد والبخارى وجماعة من الحفاظ: ما رواه اسماعيل بن عياش عن الشاميين فصحيح، وما رواه عن الحجازيين فغير صحيح، وهذا رواه عن شامي ثقة) [٦].

وقال الألباني ـ حفظه الله ـ: (اسناده حسن) [٧]. وهو كما قال لأن حديث اسماعيل بن عياش إذا كان عن الشاميين فلا ينزل عن مرتبة الحسن، قال الذهبي: (حديث اسماعيل بن عياش عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه) [٨].

الحكم على الحديث:

اسناد حديث أبى أمامة حسن لذاته. والله أعلم.

وأما تقوية الحديث بموافقة ظاهر القرآن له:

فقد نسب بعض أهل العلم إلى الفقهاء أنهم يتعرفون على صحة الحديث إذا

---

(١) المسند (٢٦٧/٥).

(٢) المصنف (١٤٩/١١).

(٣) المسند (ص١٥٤) حديث رقم (١١٢٧).

(٤) كتاب المجروحين (٢١٥/١).

(٥) السنن الكبرى (٢٦٤/٦).

(٦) نصب الراية (٤٠٣/٤).

(٧) ارواء الغليل (٨٨/٦).

(٨) سير اعلام النبلاء (٣٢١/٨).

وافقه ظاهر القرآن، قال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (وقال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي [1] في (تقريب المدارك على موطأ مالك): إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولايلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه روى موقوفاً أو مرسلاً، وكطعنهم في الراوى إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه، أو أحفظ. قال: وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس باطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر اصول الشريعة.) [2].

وقال عبد الحق الاشبيلي – رحمه الله – في مقدمة (الأحكام الوسطي) [3]: (أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه وإن كان معتلا أكتبه لان معه ما يقويه ويذهب علته.)

ومنهج جمهور المحدثين أنهم لا يجعلون موافقة ظاهر القرآن لحديث ضعيف عاضداً له، يرتقي به لدرجة الحسن لغيره، واعتماد هذا المنهج يقتضي تصحيح الأحاديث الضعيفة التى في اسانيدها الضعفاء والمتركون لأجل موافقة ظاهر القرآن لها، وهذا حديث (إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان) ضعفه الحافظ الذهبي ومغلطاى ـ رحمهما الله ـ مع أن ظاهر القرآن يوافقه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى

---

(١) هو على بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي، الفاسي،ويعرف بالحصار، أبو الحسن، عالم مشارك في بعض العلوم، توفى سنة ٦١١هـ. (معجم المؤلفين) ٢٢٨/٧.

(٢) (كتاب النكت على ابن الصلاح) ١٢٨/٢ – ١٣١ فمعنى ذلك أن أحاديث المتروكين ومن في درجتهم ممن وصفوا بالضعف الشديد يحكم عليها بالصحة لمجرد موافقتها لكتاب الله وسائر أصول الشريعة ولا يمنع من ذلك إلا إذا كان في اسناد الحديث راو كذاب فقط. وهذا أمر لا يقوله علماء الحديث.

(٣) ق ٥.

الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى اولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾ [التوبة الآية: ١٨].

قال الذهبي عقب تصحيح الحاكم له: (قلت: دراج كثير المناكير.) [١] وقال المناوي: (قال مغلطاي في (شرح ابن ماجه): حديث ضعيف.) [٢] ولم يقل واحد من هذين الإمامين بقبول هذا الحديث للاعتضاد والارتقاء لمرتبة الحسن لأجل موافقة ظاهر القرآن له.

تخريج الحديث:

رواه الترمذي[٣]، وابن ماجة[٤]، والإمام أحمد[٥]، وابن عدي[٦]، وابن حبان[٧]، والحاكم[٨] من طريق دراج أبي السمح عن أبى الهيثم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله تعالى يقول: ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ... ﴾ الآية. واللفظ للترمذي.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

وقال الحاكم: (هذه ترجمة للمصريين لم يختلفوا في صحتها وصدق رواتها غير أن شيخي الصحيح لم يخرجاه). قال الذهبي: (دراج كثير المناكير).

وقال السخاوي ـ رحمه الله ـ: (صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) [٩].

وفي تصحيحه أو تحسينه نظر، لأن في اسناده (دراجًا)، قال الآجري عن أبي

---

(١) تلخيص المستدرك – مع المستدرك على الصحيحين (٢١٢/١).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٥٨/١).

(٣) السنن (١٢/٥) حديث (٢٦١٧) و ٢٧٧/٥ حديث رقم (٣٠٩٣).

(٤) السنن (٢٦٣/١) حديث رقم (٨٠٢).

(٥) المسند (٦٨/٣ و ٧٦).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨١/٣).

(٧) (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١١٠/٣) حديث رقم (١٧١٨).

(٨) المستدرك (٢١٢/١).

(٩) المقاصد الحسنة (ص ٣٩) حديث رقم (٦٤).

داود: (أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد)[1]. وحكى ابن عدي عن الإمام أحمد أنه قال: (أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف)[2]. وأخرج له ابن عدي أحاديث منها حديث أبي سعيد هذا ثم قال: (وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه) [3]. وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعيف)[4]. وهذا من روايته عن أبي الهيثم.

الحكم على الحديث:

اسناده ضعيف، لأنه من رواية دارج عن أبي الهيثم.

وأما دعوى تقوية الحديث باستدلال المجتهد به :

فقد قال التهانوي: (المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له كما في التحرير [5] لابن الهمام وغيره) [6].

كذا قال، والذي عليه المحدثون ودونوه في كتب المصطلح عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (وهكذا نقول: إن عمل العالم، أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه. والله أعلم) [7].

وقال النووي ـ رحمه الله ـ: (وكذا عمل العالم أو فتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً منه بصحته، وكذا مخالفته له ليست قدحاً في صحته ولا في راويه)[8].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٠٨/٣) ولم أقف عليه في القسم المطبوع من (السؤالات).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٧٩/٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨٢/٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٧) وكذا جاء في طبعه عبد الوهاب عبد اللطيف، وعند العوامة (ضعف).

(٥) (ص ٣١٨).

(٦) انهاء السكن إلى من يطالع اعلاء السنن (ص ١٦).

(٧) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ١٢٠ - ١٢١).

(٨) كتاب ارشاد طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق (٢٩١/١).

وقال العراقي – رحمه الله –: (ولم يروا فتيا العالم على وفق حديث حكماً منه بصحة ذلك الحديث، لامكان أن يكون ذلك منه احتياطاً، أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر)[1].

وقال في نظم الألفية [2]:

(ولم يروا فتياه أو عمله * * * على وفاق المتن تصحيحا له).

وقال زكريا الأنصاري ـ رحمه الله ـ: (ولم ير جمهور أئمة الأثر فتوى أو عمل أحد العلماء ـ سواء كان مجتهدا أو مقلدا ـ على وفاق حديث تصحيحاً له، ولا تعديلاً لرواته، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً، أو لدليل آخر وافق ذلك الحديث، أو لكونه ممن يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس) [3].

وقال السخاوي ـ رحمه الله ـ: (أو لكونه ممن يرى العمل بالضعيف، وتقديمه على القياس ـ كما تقدم عن أحمد وأبي داود ـ ويكون اقتصاره على هذا المتن إن ذكره إما لكونه أوضح في المراد، أو لارجحيته على غيره، أو بغير ذلك) [4].

بل إن المحدثين قد عابوا على الفقهاء أخذهم بالأحاديث الضعيفة بل الموضوعة قال ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ: (فرأيت إن اسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين خصوصاً عند قلة الطلاب، لا سيما لعلم النقل، فإنه أعرض عنه بالكلية حتى إن جماعة من الفقهاء يبنون على العلوم الموضوعة). [5] وقال في موضع آخر: (رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح ويعرض عن الصحاح، ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل) [6].

---

(١) شرح الفية العراقي (١/٣٢٠).
(٢) شرح الفية العراقي (١/٣٢٠).
(٣) فتح الباقي على الفية العراقي (١/٣٢٠) بمعناه.
(٤) فتح المغيث شرح الفية الحديث (١/٣١٤).
(٥) الموضوعات (١/٣).
(٦) التحقيق في اختلاف الحديث (١/٣).

وقال النووي ـ رحمه الله ـ: (وعلى كل حال فإن الأئمة لايروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً. والله أعلم) [1].

فلأجل هذا كله فإن القول بأن استدلال المجتهد بحديث تصحيح له غير مقبول لدى أهل الحديث، والواقع يشهد لذلك، فكم من حديث ضعيف استدل به المجتهدون؟

وأما دعوى تقوية الحديث عن طريق الكشف الصوفي:

فالكشف من بدع المتصوفة الضالة المضللة، ولا يبعد أن يكون كفراً لأن فيه ادعاءاً لعلم الغيب، وقد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريقه الكلام في جوانب الدين المختلفة ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث فيصححون ويضعفون ما بدأ لهم، قال الجرجاني ـ رحمه الله ـ: (الكشف في اللغة رفع الحجاب. وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً أو شهودا) [2].

وللقيام بمهمة نقد المرويات لا يحتاج هؤلاء إلى دراسة ما صنفه المحدثون من قواعد وضوابط للحكم على الأحاديث - تصحيحاً وتضعيفاً ـ حيث يتصدى

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/١٢٦).

(٢) كتاب التعريفات (ص ١٨٤).

للحكم عليها من لا دراية له بعلم الحديث البتة، قال في (جواهر المعاني) [1]: (وسئل سيدنا – رضي الله عنه – عن مسائل منها قوله عليه الصلاة والسلام[2]: علماء أمتي كانبياء بني إسرائيل.؟

قال: (الجواب ـ والله الموفق بمنه وكرمه للصواب ـ : أما ما ذكرت من الحديث وهو علماء أمتي ... الخ فليس بحديث، نص عليه السيوطي في (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة) [*]. وسأل صاحب (الإبريز) شيخه ـ رضي الله عنه ـ فقال له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله حجة على غيره لأنه قطب ـ رضى الله تعالى عنه ـ كما صرح به صاحب الإبريز المذكور [3]).

ولا أبطل من هذا المنهج الذي يتصدى فيه مثل هؤلاء للحكم على الأحاديث مع أنهم لا دراية لهم بعلم الحديث، ومن الأحاديث التى زعموا تصحيحها بالكشف حديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم). فقد قال الشعراني: (وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف) [4].

قال الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ عقبه: (باطل وهراء لا يلتفت إليه، لأن تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدى إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله ـ إن

---

(١) (٧١/٢).

(٢) قال السخاوى: (قال شيخنا ـ ومن قبله الدميرى والزركشي ـ: أنه لا أصل له زاد بعضهم: ولا يعرف فى كتاب معتبر). المقاصد الحسنة (ص ٢٨٦).

(*) (ص ١٣٥) حديث رقم (٢٩٤) وقال: لا أصل له.

(٣) جواهر المعاني (٧١/٢).

(٤) الميزان الكبرى (٣٠/١).

صح أن يكون كالرأى وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى. نسأل الله السلامة منه ومن كل ما لا يرضيه)[1]. وكذلك يؤدى إلى تضعيف أحاديث صحيحة فيحل الحرام ويحرم الحلال.

والحديث المشار إليه مروى عن: (ابن عمر) و (أبي هريرة) و (جابر) و(ابن عباس) و (عمر بن الخطاب) و (أنس) و (جواب بن عبيد الله) خرجها الحافظ ابن حجر[2]، والشيخ الألباني[3]. وخلاصة القول فيه: أن مجموع طرق هذا الحديث عن الصحابة المشار إليهم تسع طرق، في خمس منها إما كذاب أو متهم به، وفي ثلاثة أخرى من وصف بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان. فهو ضعيف جداً.

وأما دعوى الحكم على الأحاديث برؤية النبي ﷺ في المنام:

فقد روى الإمام مسلم[4] ـ رحمه الله ـ عن علي بن مسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عياش نحواً من ألف حديث. قال علي: فلقيت حمزة فأخبرني أنه رأى النبى ﷺ في المنام فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلا شيئاً يسيراً خمسة أو ستة).

فلا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم، وقد حكى القاضي عياض ـ رحمه الله ـ اجماع العلماء على ذلك، قال ـ رحمه الله ـ :

(هذا ومثله استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٨/١) حديث رقم (٥٨) وحكم عليه بالوضع.

(٢) التلخيص الحبير (١٩٠/٤) و الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (ص ٩٤).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٨/١) حديث رقم (٥٨).

(٤) الصحيح (٢٥/١) (المقدمة) . ورواه الإمام الذهبي في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٩٦/١).

المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنّة ثبتت، ولا تثبت به سنّة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء[1]).

وأبطل من هذا دعوى بعضهم مقابلته للنبي ﷺ وسؤاله عن بعض أحاديثه، لأن ذلك من الكذب الذى لا يرتاب فيه مسلم، ذكر الشعراني عن أبى المواهب الشاذلي قال: قابلت رسول الله ﷺ فسألته عن الحديث المشهور (اذكروا الله حتى يقولوا مجنون) وفي صحيح ابن حبان[2] (أكثروا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون). فقال ﷺ: صدق ابن حبان في روايته، وصدق راوى (اذكروا الله) فإنى قلتهما معاً، مرة قلت هذا، ومرة قلت هذا)[3].

وأما تقوية الحديث الضعيف ـ أو العكس ـ بالمكتشفات العلمية الحديثة:

فقد تبناها بعض المفتونين بالحضارة المعاصرة وما فيها من مكتشفات في مختلف ميادين العلم والمعرفة، فقد ذهب بعض هؤلاء المفتونين إلى مقارنة نتائج المكتشفات في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب فما وافقها يقبل عندهم وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وما خالفها يرد عندهم وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء:

(وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات

---

(١) شرح صحيح مسلم) للنووى (١/١١٥).

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/٩٣) حديث رقم (٨١٤) وأخرجه الحاكم في (المستدرك) ١/٤٩٩ والإمام أحمد في (المسند) ٣/٦٨ وابن عدي في الكامل (٣/٩٨٠) واسناده ضعيف لأن فيه دراجاً، وذكره الألباني فى السلسلة الضعيفة (٢/٨) رقم (٥١٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٢/٦٨).

والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التاريخ، وسائر العلوم النقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون، وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي التجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به وإن سبق الحكم عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحسن، فقد نص العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد – وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة – للدليل العقلي القطعي) [1].

إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك، لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذكر عن الشمس فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول المودودي ـ رحمه الله ـ : (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمن كحقائق ثابتة رفضوها في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم أن نبالغ في تقدير هذه النظريات واكبارها لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها ايماناً في أول تصادم لها مع آيات القرآن) [2].

---

(١) الناقد الحديث في علوم الحديث (ص٥٥ – ٥٦) لمحمد المبارك عبد الله، وقد ذكر في مقدمته أن الكتاب أصله محاضرات كان المؤلف يلقيها على طلاب قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم وفق المنهج الدارسي من سنة ١٩٥٧ م إلى سنة ١٩٦٠م.

(٢) الإسلام في مواجهة التحديات (٢٧٥).

فكيف نسمح لانفسنا أن ننسب لرسول الله ﷺ قولا ضعيفاً أو موضوعاً ـ كما قال الباحث ـ، أو ننفي عنه ما حكم الأئمة بصحته وثبوته، اعتماداً على تلك التقديرات، لا شك أن ذلك من أعظم الأمور وأشدها خطراً على الإسلام، وقد اعتبر الإمام ابن الجوزى ـ رحمه الله ـ أن نفي ما ثبت عن رسول الله ﷺ، أو إثبات ما لم يثبت عنه جناية على الإسلام:، قال ـ رحمه الله ـ :

(إني رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن الفاظ في الصحاح لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذا، ورأيته يحتج في مسألة فيقول دليلنا ما روى بعضهم أن رسول الله ﷺ قال كذا، ويجعل الجواب عن حديث صحيح قد احتج به خصمه أن يقول هذا الحديث لا يعرف، وهذا كله جناية على الإسلام)[1].

* * *

(١) تلبيس ابليس (ص ١٣٧).

الباب الأول

الحديث الحسن وأمثلة لتقويته

وفيه فصلان:

(١) **الفصل الأول**: تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

(٢) **الفصل الثاني**: أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة.

الفصل الأول

تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

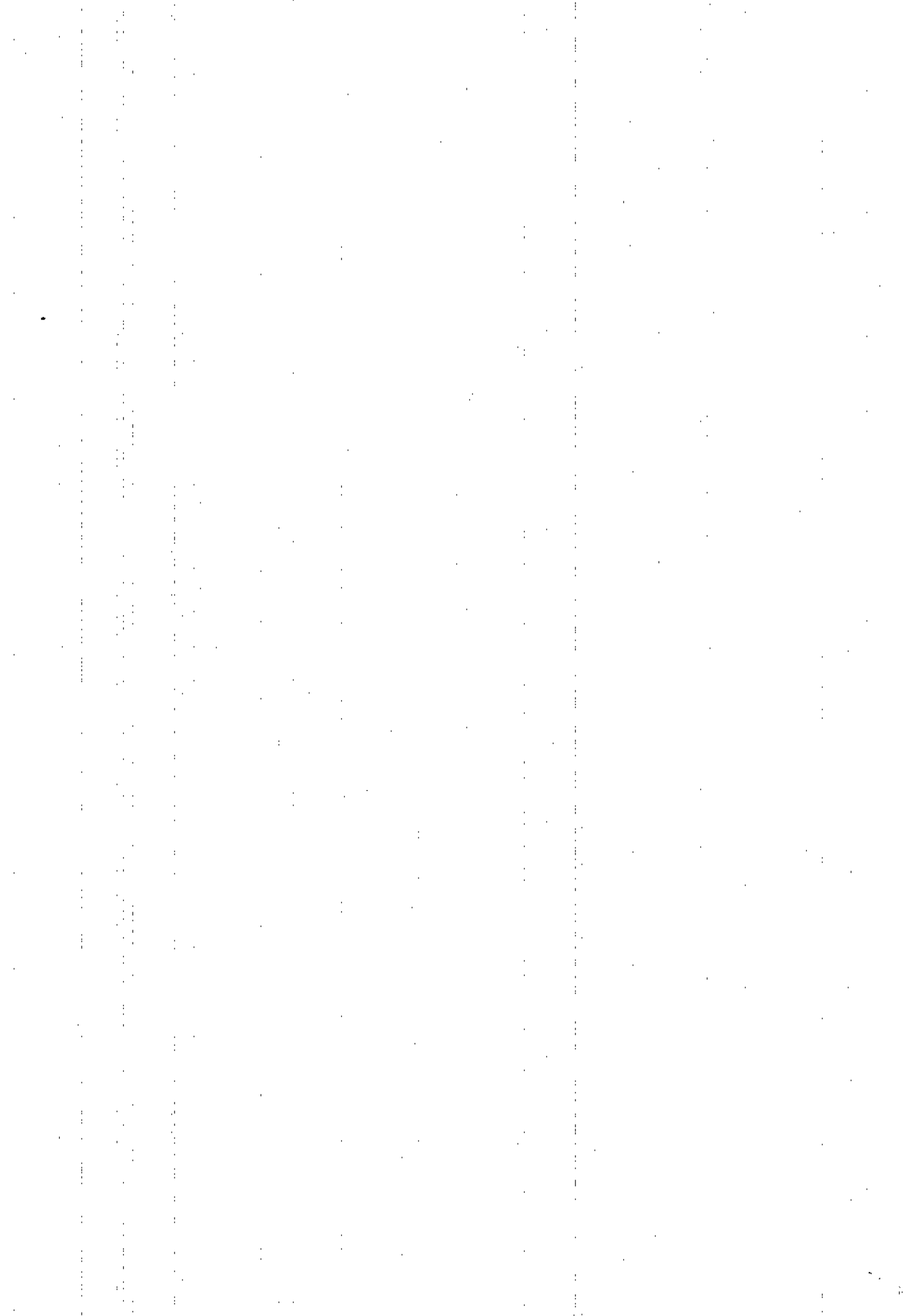
وفيه أربعة مباحث:

(١) **المبحث الأول:** تعريف الحديث الحسن.

(٢) **المبحث الثاني:** اطلاقات الحسن.

(٣) **المبحث الثالث:** الاحتجاج بالحسن.

(٤) **المبحث الرابع:** أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.



المبحث الأول

تعريف الحديث الحسن

تعريف الحسن لغة:

(الحسن) : ضد القبح ونقيضه [١]. و (الحسن) قال الفيروزآبادي: محركة ما حسن من كل شيء [٢]. قال الزبيدي: (الحسن – محركة – ما حسن من كل شيء، وهو لمعنى في نفسه كالاتصاف بالحسن لمعنى ثبت في ذاته كالإيمان بالله تعالى وصفاته، ولمعنى في غيره كالاتصاف بالحسن لمعنى ثبت في غيره كالجهاد، فإنه لا يحسن لذاته لأنه تخريب بلاد الله تعالى وتعذيب عباده، وإنما حسن لما فيه من أعلاء كلمة الله تعالى واهلاك أعدائه) [٣].

تعريف الحسن اصطلاحاً:

الحسن في اصطلاح أهل الحديث نوعان: (حسن لذاته) و (حسن لغيره).

تعريف الحسن لذاته:

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ في تعريفه: (أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي) [٤].

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ في تعريف الحسن: (ما عرف مخرجه، واشتهر

---

(١) لسان العرب (١١٤/١٣).

(٢) القاموس المحيط (ص١٥٣٥).

(٣) تاج العروس (١٧٧/٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح (ص ٣٣ -٣٤).

رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء) [1].

وقال الحافظ ابن حجر في تعريفه: (وخبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط متصل السند، غير معلل، ولاشاذ، هو الصحيح لذاته ... فإن خف الضبط فالحسن لذاته)[2].

تعريف الحسن لغيره:

قال ابن الصلاح – رحمه الله – في تعريفه: (الحسن قسمان: أحدهما ـ وهو الحسن لغيره ـ: الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث – أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ـ، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل) [3].

قال الترمذى ـ رحمه الله ـ في تعريفه: (كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن) [4].

وقال العراقي – رحمه الله – في نظم الألفية [5] فى تعريف الحسن بنوعيه:

---

(١) معالم السنن – مع مختصر سنن أبى داود (١/١١).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٢٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والإيضاح (ص٣٣).

(٤) السنن (٥/٧٥٨) (كتاب العلل).

(٥) شرح ألفية العراقى (١/٨٤ –٨٩).

(والحسن المعروف مخرجا وقد * * * اشتهرت رجاله بذاك حد)
(حمد وقال الترمذى ما سلـم * * * من الشذوذ مع راو ما اتهم)
(بكذب ولـم يكـن فردا ورد * * * قلت: وقد حسن بعض ما انفرد)
(وقيل ما ضعف قريب محتمل * * * فيه وما بكل ذا حد حصل)
(وقال بان لي بامعان النظـر * * * أنَّ له قسمين كل قد ذكر)
(قسمـا وزاد كونـه مـا عـللا * * * ولا بنكر أو شـذوذ شملا)
(والفقهاء كلهـم يستعملـه * * * والعلماء الجل منهم يقبلـه)

ومن المعلوم لدى أهل الحديث أن عبارات العلماء في تعريف الحسن[1] قد تعددت حتى قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: (وفي تحقيق معناه اضطراب) [2].

وأشار الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى صعوبة أيجاد قاعدة تندرج تحتها جميع الأحاديث الحسان حيث قال: (ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه) [3].

---

(١) ذكر السيوطي في (البحر الذى زخر في شرح ألفية الأثر) ص١٠٣٦ أقوالاً كثيرة لأهل العلم في تعريف الحسن وقال في نهايتها: (هذا مجموع ما وقفت عليه من كلام الأئمة في حد الحسن). والأئمة هم: الترمذى، والخطابي، وابن الجوزى، وابن الصلاح، وابن دحية، وابن جماعة، وأبو الحجاج الشاس، وبرهان الدين الجعبرى، وصاحب الخلاصة، وعلاء الدين ابن النفيس، وابن الملقن والبرشنسى، وابن العماد، وتقى الدين الشمينى.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٦٢).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص٢٨).

وقال: (وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو إنفك عن ذلك لصح باتفاق).

ولا يمنع اختلاف العلماء في حكمهم على حديث من جود قاعدة أو تعريف للحسن فمن حكم بحسنه رأى شروط الحسن فيه، ومن حكم بضعفه رأى غير ذلك، فالواجب فى مثل هذه الأحوال اختيار الصحيح من هذه الأقوال بحجة وبرهان، قال البيهقي – رحمه الله – في مثل هذا المقام:

(وأما النوع الثالث من الأحاديث: فهو حديث قد اختلف أهل العلم بالحديث في ثبوته، فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته خفي ذلك عن غيره، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبول خبره وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذى يجرحه به لا يراه غيره جرحا، أو وقف على انقطاعه، أو انقطاع بعض ألفاظه، أو ادراج بعض رواته قول رواته في متنه، أو دخول اسناد حديث فى حديث خفي ذلك على غيره، فهذا الذى يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا فى معرفة معانيهم فى القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها. وبالله التوفيق)[١].

ثم إن البلقيني ـ رحمه الله ـ صرح بسبب صعوبة تعريف الحسن، وهو توسطه بين الصحيح والضعيف، قال ـ رحمه الله ـ: (فائدة وزيادة: نوع الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كأن شيئاً ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه – كما قيل في الاستحسان – فلذلك صعب تعريفه)[٢].

ولأجل ذلك يرى الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ أن الحديث الحسن بنوعيه من

---

(١) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (٣٨/١).

(٢) محاسن الإصطلاح (ص ١٠٥).

أدق علوم الحديث وأصعبها، قال حفظه الله: (وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره - وكذا الحسن لذاته - من أدق علوم الحديث وأصعبها لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الافراط والتفريط، وهذا أمر صعب قل من يصبر عليه، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء) [1].

* * *

(١) ارواء الغليل (٣٦٣/٣).

المبحث الثاني

اطلاقـات الحـسن

أطلق المحدثون الحسن على أمور متعددة: فتارة يريدون المعنى الاصطلاحي وتارة يريدون المعنى اللغوى، وتارة يريدون غير ذلك.

فأما اطلاق الحسن على المعنى الاصطلاحي:

فهو الغالب من اطلاق المحدثين، ويعتبر الإمام الترمذى ـ رحمه الله ـ أول من عرف عنه اطلاق الحسن الاصطلاحي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما قسمة الحديث إلى: صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذى، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله) [١].

وأما قول الحافظ ابن حجر في اعتبار الإمام ابن المديني كأنه الإمام السابق للحسن الاصطلاحى ففيه نظر، قال ابن حجر: (وأما علي بن المديني ـ رحمه الله ـ فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن فى (مسنده) وفى (علله)، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخارى أخذ الترمذى) [٢].

فأما اطلاق ابن المديني (الحسن) فى مسنده، فالحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لم يطلع على المسند، لأن المسند تلف في حياة ابن المديني ولم ينشط لجمعه، قال ابن المديني: (كنت صنعت المسند على الطرق مستقص، وكتبته في قراطيس وصيرته في قمطر [٣] كبيرة وخلفته في المنزل، وغبت هذه الغيبة، فلما قدمت ذهبت يوما لا طالع ما كنت كتبت. قال: فحركت القمطر فإذا هي ثقيلة رزينة

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/١٨).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٦/١).

(٣) القمطر ما يصان فيه الكتب. القاموس المحيط (ص ٥٩٨).

بخلاف ما كانت، ففتحتها فإذا الأرضة قد خالطت الكتب فصارت طينا، فلم أنشط بعد لجمعه) [1].

وأما اطلاق ابن المديني للحسن في علله ففي المطبوع منه يوجد موضع واحد وهو لا يصلح لأن يكون اطلاقا اصطلاحيا، قال ابن المديني: (هذا حديث حسن الاسناد وحفص بن حميد مجهول، لا أعلم روى عنه إلا يعقوب القمي، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة) [2]. لأن المجهول لا يحكم لاسناد حديثه بالحسن. قال الدكتور/ ربيع بن هادى: (وهذا لا يدع مجالاً للتعلق بقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ (وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى) لما سبق أن قررناه من أن الحافظ لم يطلع على (العلل) ولا على المسند لابن المديني) [3].

ويرى العراقي ـ رحمه الله ـ أن الخطابي هو الإمام السابق لتقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف حيث قال عقب حكايته لقول الخطابي (ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم) [4]. قال العراقي: (لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ والبخارى وجماعة) [5].

---

(١) المعرفة والتاريخ (١٣٧/٢).

(٢) العلل (ص ١٠٢).

(٣) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومجازفات المتعصبين وفيه رد على أبي غدة ومحمد عوامة (ص ٣٢).

(٤) معالم السنن (١١/١).

(٥) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٨).

أحاديثه افرادات وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)[1]. قال ابن حجر (كذا قال، ولعله أراد الحسن المعنوي، وإلا حسام متفق على تضعيفه) [2].

وأما اطلاق الحسن على الغريب والمنكر:

فقد قال الزركشي ـ رحمه الله ـ : (فائدة: قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر، روى ابن السمعاني في (أدب الاستملاء) [3] عن ابن عون عن ابراهيم النَّخَعي أنه قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده. قال: عنى النخعي بالأحسن الغريب، لأن الغريب غير المألوف مستحسن أكثر من المشهور المعروف. قال: وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، قال شبعة بن الحجاج[4] – وقيل له مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ – قال: من حسنه فررت)[5].

وأما اطلاق الحسن على الصحيح:

فقد أطلق بعض المتقدمين الحسن على بعض الأحاديث الصحيحة، ونقل البَلقيني ـ رحمه الله ـ عن القشيري أن المتقدمين يقولون: (هذا حديث حسن فى الأحاديث الصحيحة) [6]. وأطلقه بعضهم على أحاديث متفق على صحتها، قال

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٤١/٢).

(٢) نتائج الأفكار (٣١٣/١).

(٣) (ص٥٩) ورواه – ايضا – الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٥٦١) رقم (٧٦٥) (٧٦٦) و (٧٦٧) والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/٢) رقم (١٢٩٥).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/٢).

(٥) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٨/٢).

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١١٥).

السخاوي ـ رحمه الله ـ (وجد للشافعي اطلاقه ـ يعني الحسن ـ في المتفق على صحته) [1]. وقال البقاعي ـ رحمه الله ـ : (إن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح، ولو تقرر لما خالفوه) [2].

وأما اطلاقه على غير ذلك:

فقد يطلق بعض أهل الحديث الحسن ولا يعرف مرادهم، قال أحمد بن صالح: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثا من عبد الرزاق؟ قال: لا. قال الذهبي: ما أدرى ما عنى أحمد بحسن حديثه، هل هو جودة الاسناد؟ أو المتن؟ أو غير ذلك) [3].

وعليه فينبغي مراعاة هذه الاطلاقات، والمراد منها هنا الحسن الاصطلاحي فهو المعنى بالتقوية، وهو المتبادر عند الاطلاق الا إذا قامت قرينة على خلاف ذلك.

* * *

---

(١) فتح المغيث (٧٢/١).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٦٢٨/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٦٩/٩).

المبحث الثالث

الاحتجــاج بالحســن

احتج جمهور المحدثين بالحديث الحسن، وجعله جماعة منهم ـ لأجل ذلك ـ مندرجا في أنواع الصحيح، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذى بـ (الجامع الصحيح)، وأطلق الخطيب أبو بكر ـ أيضا ـ عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي)[1].

وقال النووى: (الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حديهما فهو كالصحيح في إنه يحتج به) [2]. وقال الطيبي: (الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفرده عنه، وهو ظاهركلام الحاكم في تصرفاته) [3] وقال الحافظ ابن حجر: (والحاكم .... لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحاً تبعا لمشايخه ـ كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان ـ) [4]. وقال السيوطى ـ رحمه الله ـ: (الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به ـ وإن كان دونه في القوة ـ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح) [5].

والحسن الذى له مرتبة الصحيح فى الاحتجاج هو (الحسن لذاته) في رأي

---

(١) (مقدمة ابن الصلاح) ص ٤٥.

(٢) (كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق) ١٤١/١.

(٣) (الخلاصة في أصول الحديث) ص٤٣.

(٤) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٣١٧/١.

(٥) (تدريب الراوى) ١٦٠/١.

بعض أهل العلم، قال الحافظ ابن حجر: (إن المصنف ـ ابن الصلاح ـ وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذى اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذى حرره المصنف، وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة ... إلى آخر كلامه؟ أو القسم الذى ذكرناه آنفا عن الترمذى مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها؟ أو ما هو أعم من ذلك؟. لم أر من تعرض لتحرير هذا، والذى يظهر لي أن دعوى الاتفاق أنما تصح على الأول دون الثاني، وعليه ـ أيضا ـ يتنزل قول المصنف إن كثيرا من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم ـ كما سيأتي ـ. وكذا قول المصنف: أن الحسن إذا جاء من طرق ارتقى إلى الصحة) [1].

استشكال ابن دقيق العيد الاحتجاج بالحسن :

قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ : (وأما ما قيل من أن الحسن يحتج به ففيه اشكال، وذلك أن ها هنا أوصافا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوى فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا؟ فإن وجدت فذلك حديث صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمي حسنا، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال: أن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات، فأعلاها هي التي يسمى الحديث الذى اشتمل رواته عليها صحيحاً، وكذلك أوسطها مثلاً، وأدناها هو الذي نسميه حسنا، وحينئذٍ يرجع الأمر فى ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة، والأمر فى الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطريق فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسنا، وتحقق وجود

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠١/١ - ٤٠٢).

الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث) [1].

والذي عليه أكثر العلماء الاحتجاج بالحديث الحسن بنوعيه، قال البقاعي ـ رحمه الله ـ في قول العراقي (فإن يقل يحتج بالضعيف).

(هذا ايراد على القول بالإحتجاج بالحسن، كأنه قيل: انتم احتججتم بالحسن وقد قلتم أنه نوعان: حسن لذاته ـ ولا اشكال فيه ـ، وحسن لغيره وهو ما يكون في إسناده من ضعف بالجهالة أو سوء الحفظ ونحو ذلك، ويعتضد بمجيئه من وجه آخر ولو كان الوجه الآخر مساوياً للأول في الضعف، وعلى هذا يلزم الاحتجاج بالضعيف، أما الطريق الأولى فالأمر فيها واضح، وأما الثانية فعلى تقدير كونها مساوية للأولى فحينئذٍ ضعيف انضم إلى ضعيف.

قلت ـ أي البقاعي ـ: مسلم، ولكن ضعيفان يغلبان قويا، والقوة جاءت من الصورة المجموعة، وأيضا فإنا ما رددنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه، وعدم تحقق صفة الضبط فيه، ولا رددنا سيء الحفظ لأنه لم يحفظ بل لاحتمال أنه لم يحفظ، فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ـ ولو كان راويها في درجته ـ غلب على الظن أنه حفظ والعبرة في هذا العلم بالظن، وأحسن ما يدفع به هذا الإيراد المتواتر، فإنه يفيد القطع مع أنه آحاد انضمت، وربما كان كل افراده في غاية الضعف) [2].

والقول بعدم الاحتجاج بالحسن شاذ، قال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (ذهب كل الفقهاء، وأكثر العلماء، إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة، وشذ بعض أهل الحديث فرده) [3].

* * *

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٦٥ - ١٦٧).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٤٩٦/٢ - ٤٩٨).

(٣) البحر الذى زخر في شرح ألفية الأثر (١٠٤٨/٣).

المبحث الرابع

أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح

صرح أئمة الحديث بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح بتعدد طرقه.

(١) قال ابن الصلاح: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح) [١].

(٢) وقال النووي: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط مشهوراً بالصدق والستر، فروى حديثه من غير وجه قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح) [٢].

(٣) وقال الطيبي: (وحديث المتأخر عن درجة الاتقان والحفظ، المشهور بالصدق والستر، إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر) [٣].

(٤) وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (إن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والاتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقى من درجة الحسن إلى الصحة) [٤].

(٥) وقال الحافظ ابن حجر : (فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح) [٥].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧).

(٢) التقريب والتيسير ـ مع تدريب الراوي (١/١٧٥).

(٣) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٧).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (١/١٢٠).

(٥) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ـ مع نزهة النظر (ص ٣٣).

اعتراض على ذلك:

منع ابن جماعة ـ رحمه الله ـ تقوية الحسن لمرتبة الصحيح بتعدد طرقه حيث قال عن ذلك: (وفيه نظر، لأن حد الصحة المتقدم لا يشمله، فكيف يسمى صحيحاً) [1].

والجواب عن ذلك أن يقال: إن الخشية من خفة ضبط الراوى تزول إذا وافقه غيره على ما نقل، قال الحافظ ابن حجر: (وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لأن الصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد) [2].

وقال العراقي في الألفية [3]:

(والحسن المشهور بالعدالة * * * والصدق راويه إذا أتى له)
(طرق أخرى نحوها من الطرق * * * صححته كمتن لولا أن اشق)
(إذ تابعوا محمد بن عمرو * * * عليه فارتقى الصحيح يجرى)

ترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح:

يرى البقاعي ـ رحمه الله ـ أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، قال: (فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقي بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة)[4].

---

(١) المنهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوى (ص ٣٧).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٣٣).

(٣) شرح الفية العراقي (٩٢/١).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٥١٨/٢).

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما اذا كان راويه سيء الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة)[1].

وقال العلائي ـ رحمه الله ـ : (وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن وبانضمام المرسل إليه يقوى كل واحد منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة)[2]. وهو واضح في ترقية الحديث الحسن بحديث مرسل، وبلوغ الحسن لمرتبة الصحيح، ولا يضر كون أحدهما مرسل عند العلائي رحمه الله.

ومنع ابن قطلوبغا ـ رحمه الله ـ ترقية الحسن لذاته بالحسن لغيره لمرتبة الصحيح حيث قال: (قال المصنف ـ يعني ابن حجر ـ فى تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساويا حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة)[3].

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنه لا مانع من ترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، وتكون مرتبة الصحيح لغيره على مراتب أقلها مرتبة: تقوية الحسن لذاته بالحسن لغيره كما قال البقاعي ـ رحمه الله ـ.

* * *

---

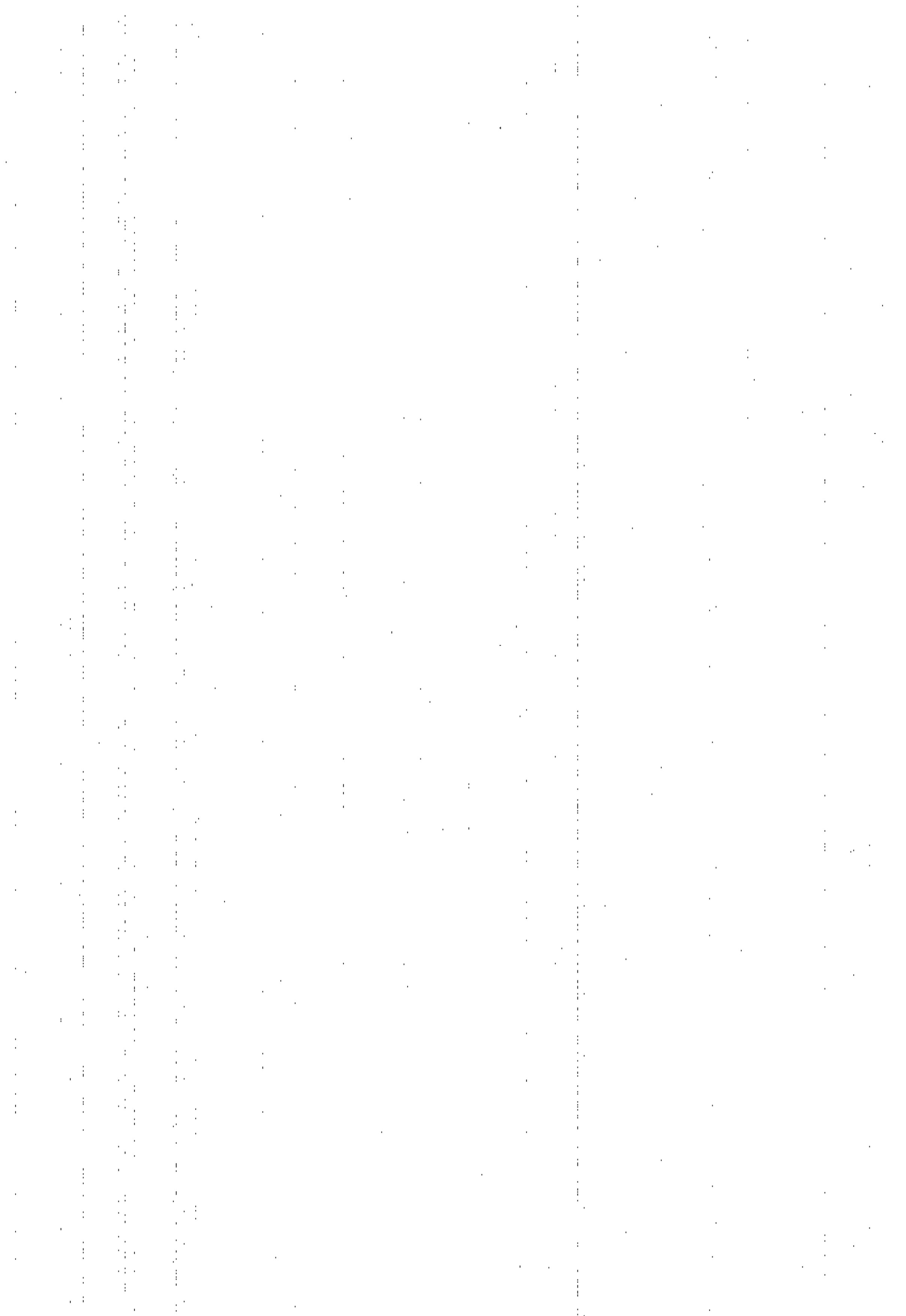
(١) اختصار علوم الحديث (ص ٣٣).

(٢) جامع التحصيل في احكام المراسيل (ص ٣٨).

(٣) حاشية ابن قطلوبغا على شرح النخبة (ق ٧/ب).

الفصل الثاني

أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنــة



المثال الأول

تقوية الحسن لذاته بالصحيح

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.

تخريج الحديث :

راوه الترمذى[1]، والإمام أحمد [2]، وابـن عـدى [3]، والطحاوى [4]، وأبـو نعيـم [5]، من طريق محـمـد بن عـمـرو عن أبي سلمـة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .

قال الترمذي: (حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندى صحيح، لأنه روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث. وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه).

واسناد حديث أبي هريرة من هذا الطريق حسن لذاته، لأن (محمد بن عمرو) وهو ابن علقـمـة حديثه فى درجة الحسن، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ : (فمحمد ابن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الاتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما إنضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير،

---

(١) السنن (٣٤/١) حديث رقم (٢٢)

(٢) المسند (٢٥٩/٢).

(٣) الكامل (١٧٠٤/٥) في ترجمة (عمر بن طلحة الليثي).

(٤) شرح معاني الآثار (٤٤/١).

(٥) حلية الأولياء (٣٨٦/٨).

فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح. والله أعلم) [1].

وقال الحافظ ابن حجر: (محمد بن عمرو بن علقمة ... صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قُبل، وقد يتوقف في الإحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه، ويخالف فيه، فيكون حديثه شاذاً لكنه لا ينحط إلى الضعف فضلاً عن الوضع) [2].

وقال السخاوي في (محمد بن عمرو) : (فهو إذا انفرد لا يرتقي حديثه عن الحسن، لكونه مع صدقه وجلالته الموثق بهما كان يخطئ بحيث ضعف، ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً بغيره، وخرج له مسلم في المتابعات) [3].

وللحديث متابعات متعددة حيث تابع (أبا سلمة) عليه: (عبد الرحمن بن هرمز) و (سعيد المقبري) و (أبوه أبو سعيد) و (عطاء مولى صبية)[4] و (حميد بن عبد الرحمن) و (أبو زرعة بن عمرو بن جرير)، قال العراقي عقب هذه المتابعات : (وهو متفق عليه من طريق الأعرج) [5].

ويتقوى ـ أيضاً ـ بما له من شواهد مروية عن : (زيد بن خالد) و (علي بن أبي طالب) و (العباس بن عبد المطلب) و (ابن عمر) و (رجل من أصحاب النبي ﷺ خرجها جميعاً الشيخ الألباني [6]، وله شواهد أخرى لم يخرجها مروية عن (عائشة) [7] و (أم حبيبة) [8] و (زينب بنت جحش) [9].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧ - ٣٨).
(٢) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع (٣١٠/٣).
(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٧٤/١).
(٤) في المسند للإمام أحمد ٥٠٩/٢ (صبية) قال يعقوب: وهو الصواب.
(٥) شرح ألفية العراقي (٩٤/١).
(٦) إرواء الغليل (١٠٩/١).
(٧، ٨) التلخيص الحبير (٧٥/١).
(٩) الترغيب والترهيب (١٦٥/١).

فمن المتابعات التي تقويه ما رواه الإمام البخارى[1]، ومسلم [2]، وأبو داود [3]، والنسائي [4]، والإمام مالك [5]، والشافعي [6]، وأحمد [7]، وعبد الرزاق [8]، وأبو عوانة [9]، والدارمي [10]، وابن خزيمة [11]، والطحاوى [12]، والبيهقي [13]، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشق على أمتي ـ أو على الناس ـ لا مرتهم بالسواك مع كل صلاة. واللفظ للبخارى.

وهذا الحديث ذكره العراقي في الألفية [14] مثالا للحسن المعتضد بتعدد طرقه:

(والحسن المشهور بالعداله * * * والصدق راويه إذا أتى له)

---

(١) الصحيح (٢١٤/١) (كتاب الجمعة) (باب السواك يوم الجمعة).

(٢) الصحيح (٢٢٠/١) حديث رقم (٢٥٢).

(٣) السنن (٤٠/١) حديث رقم (٤٦).

(٤) السنن (١٢/١).

(٥) الموطأ (٦٦/١) حديث رقم (١١٤).

(٦) المسند (ص ١٣).

(٧) المسند (٢٤٥/٢ و ٥٣٠ - ٥٣١).

(٨) المصنف (٥٥٦/١) حديث رقم (٢١٠٧).

(٩) المسند(١٩١/١).

(١٠) السنن (١٣٩/١) حديث رقم (٦٨٩).

(١١) الصحيح (٧٢/١) حديث رقم (١٣٩).

(١٢) شرح معاني الآثار (٤٤/١).

(١٣) السنن الكبرى (٣٥/١) والسنن الصغير (٤٢/١) حديث رقم (٧٤).

(١٤) شرح ألفية العراقي (٩٢/١).

(طرق أخرى نحوها من الطرق * * * صححته كمتن لولا أن أشق)

(إذ تابعــوا محمد بن عمرو * * * عليه فارتقى الصحيح يجـرى)

اعتراض على التمثيل بهذا الحديث:

اعترض بعض أهل العلم على التمثيل بهذا الحديث لأنه حديث صحيح متفق على صحته، والواجب التمثيل بحديث حسن يبلغ مرتبة الصحيح بحسن مثله، قال البقاعي ـ رحمه الله ـ معترضا على التمثيل بهذا الحديث: (فإن الحديث نفسه صحيح متفق عليه، وإنما كان ينبغي التمثيل بحسن مساوٍ له في مرتبة الحسن، سواء كان الحسن لذاته أو لغيره، فيفهم منه استفادة تصحيح الحديث إذا توبع بأحسن منه، أو بصحيح من باب الأولى) [1].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : (اعترض عليه ـ يعني ابن الصلاح ـ في المثال الذي مثل به وهو حديث (لولا أن أشق ...) من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ بأن الحكم بصحته إنما جاء من جهة أنه روي من طريق أخرى صحيحة لا مطعن فيها، منها في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة، والمثال اللائق هنا أن يذكر حديثا له أسانيد كل منها لا يرتقي عن درجة الحسن، قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق).

ثم أجاب ـ رحمه الله ـ عن هذا الاعتراض: (والجواب عن المصنف أن المثال الذى أورده مستقيم، والذى طولب به قسم من المسألة، وذلك أن الحديث الذى يروى باسناد حسن لا يخلو أما أن يكون فردا أوله متابع، الثاني لا يخلو المتابع أما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته ـ قد يفيده إذا كان عن غير متهم بالكذب قوة يرجح بها لو عارضه حسن آخر باسناد غريب ـ وإن كان

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٥٢١).

مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة، فذكر المصنف مثالاً لما فوقه، ولم يذكر مثالاً لما هو مثله) [1].

* * *

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٢٠ - ٤٢١).

المثال الثاني

تقوية الحسن لذاته بمثله

عن سبرة بن معبد الجهني ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر).

تخريج الحديث:

رواه أبو داود [1]، والترمذي[2]، والدارمي[3]، والإمام أحمد[4]، وابن الجارود[5]، وابن أبي شيبة[6]، وابن خزيمة [7]، والطحاوي [8]، والدارقطني[9]، والحاكم [10]، والبيهقي [11]، والخطيب [12]، من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ : علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر). واللفظ للترمذي.

قال الترمذي: (حديث سبرة بن معبد الجهني حديث حسن صحيح).

---

(١) السنن (١/٣٣٢ - ٣٣٣) حديث رقم (٤٩٤).

(٢) السنن (٢/٢٥٩) حديث رقم (٤٠٧).

(٣) السنن (١/٢٧٣) حديث رقم (١٤٣٨).

(٤) المسند (٣/٤٠٤).

(٥) المنتقى (ص ٥٨) حديث رقم (١٤٧).

(٦) المصنف (١/٣٤٧).

(٧) الصحيح (٢/١٠٢) حديث رقم (١٠٠٢).

(٨) مشكل الآثار (٣/٢٣١).

(٩) السنن (١/٢٣٠).

(١٠) المستدرك على الصحيحين (١/٢٠١).

(١١) السنن الكبرى (٢/١٤، ٣/٨٣).

(١٢) كتاب الفقيه والمتفقه (١/ ٤٧).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد الملك ابن الربيع بن سبرة عن آبائه، ثم لم يخرج واحد منهما هذا الحديث).

وقال الذهبي: (على شرط مسلم).

وقال النووى : (حديث حسن)[(١)].

والقول بتحسين اسناده أولى من تصحيحه، لأن عبد الملك بن الربيع حديثه فى مرتبة الحسن، ولعل من صححه صححه لشواهده، قال الذهبي فى ترجمة عبد الملك: (صدوق إن شاء الله، ضعفه يحيى بن معين فقط) [(٢)]. وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه العجلي [(٣)]) [(٤)] ثم إن الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ لم يحتج بعبد الملك لأن روايته عنده كانت فى المتابعات، قال الحافظ ابن حجر: (ومسلم إنما أخرج له حديثاً واحداً في المتعة [(٥)] متابعة) [(٦)].

وللحديث شاهد يرتقى به لمرتبة الصحيح لغيره، رواه أبو داود [(٧)]، والإمام أحمد [(٨)]، وابن أبي شيبة [(٩)]، والعقليي [(١٠)]، والدارقطني [(١١)]،

---

(١) رياض الصالحين (ص ١٤٨) حديث رقم (٣٠٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٥٤/٢)، وفي (المغني فى الضعفاء ٤٠٥/٢ : صدوق.

(٣) (لم أقف عليه في (تاريخ الثقات).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

(٥) صحيح مسلم (١٠٢٥/٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٩٣/٦).

(٧) السنن (٣٣٤/١) حديث رقم (٤٩٥).

(٨) المسند (٢/ ١٨٧).

(٩) المصنف (٣٤٧/١).

(١٠) الضعفاء (١٦٨/٢) في ترجمة (سوار بن داود).

(١١) السنن (٢٣٠/١).

والحاكم [1]، والبيهقي [2]، والخطيب [3]، والبغوى [4]، من طريق سوار أبي حمزة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ....).

ورواه أبو داود من طريق وكيع حدثني داود بن سوار المزني باسناده ومعناه وزاد: (وإذا زوج أحدكم خادمه ـ عبده أو أجيره ـ فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة).وقال: (وهم وكيع في اسمه ـ داود بن سوار ـ، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي).

و (سوار بن داود أبو حمزة) وقيل (داود بن سوار) والصواب الأول كما قال الذهبي [5]، وقال أبو حاتم : (وهم وكيع في اسمه فقال داود بن سوار) [6]. ثم حكى ابنه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال: سوار أبو حمزة الصيرفي ثقة. وعن الإمام أحمد لا بأس به. وقال الدارقطني [7]: لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به يحدث عنه وكيع فيخطيء في اسمه يقول: داود بن سوار. وذكره ابن حبان في (الثقات) [8] وقال: يخطيء وقال الذهبي: يضعف [9]. وقال:

---

(١) المستدرك (١٩٧/١).

(٢) السنن الكبرى (٨٤/٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢٧٨/٢) في ترجمة (محمد بن حبيب الشيلماني).

(٤) شرح السنة (٤٠٦/٢) حديث رقم (٥٠٥).

(٥) ميزان الاعتدال (٩/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٢٧٢/٤).

(٧) سؤالات البرقاني (ص ٣٥).

(٨) (٤٢٢/٦).

(٩) ميزان الاعتدال (٩/٢).

ضعف[1]. وقال: صالح الحديث[2].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام[3]. ومثله يكون حديثه في مرتبة الحسن ويرتقي بحديث سبرة بن معبد المتقدم لدرجة الصحيح لغيره.

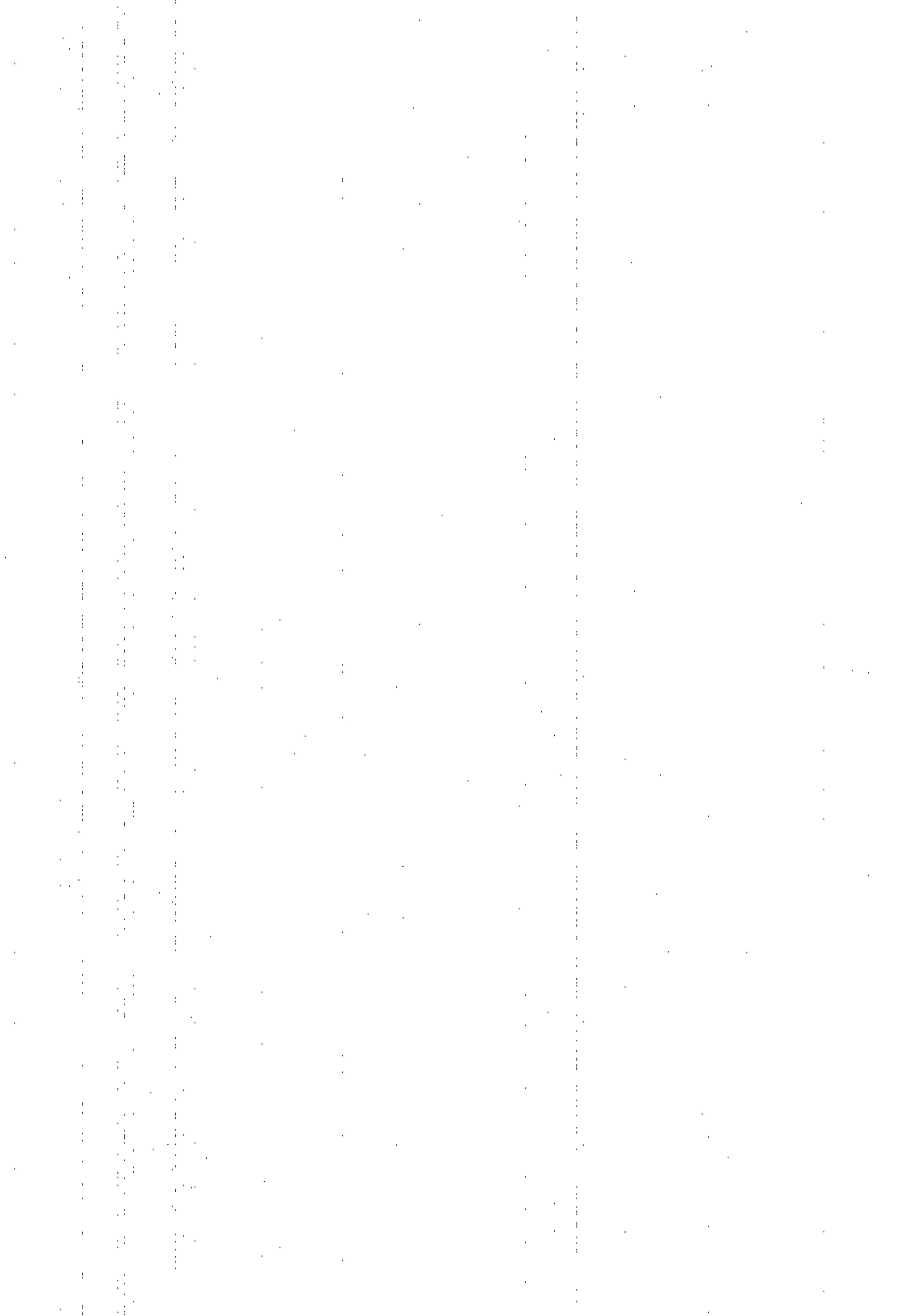
* * *

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٢٤٥).

(٢) المغني في الضعفاء (١/٢٨٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٤٠).



الباب الثاني

الحديث الضعيف، وما يتعلق به

وفيه ستة فصول:

(١) **الفصل الأول**: تعريف الحديث الضعيف.

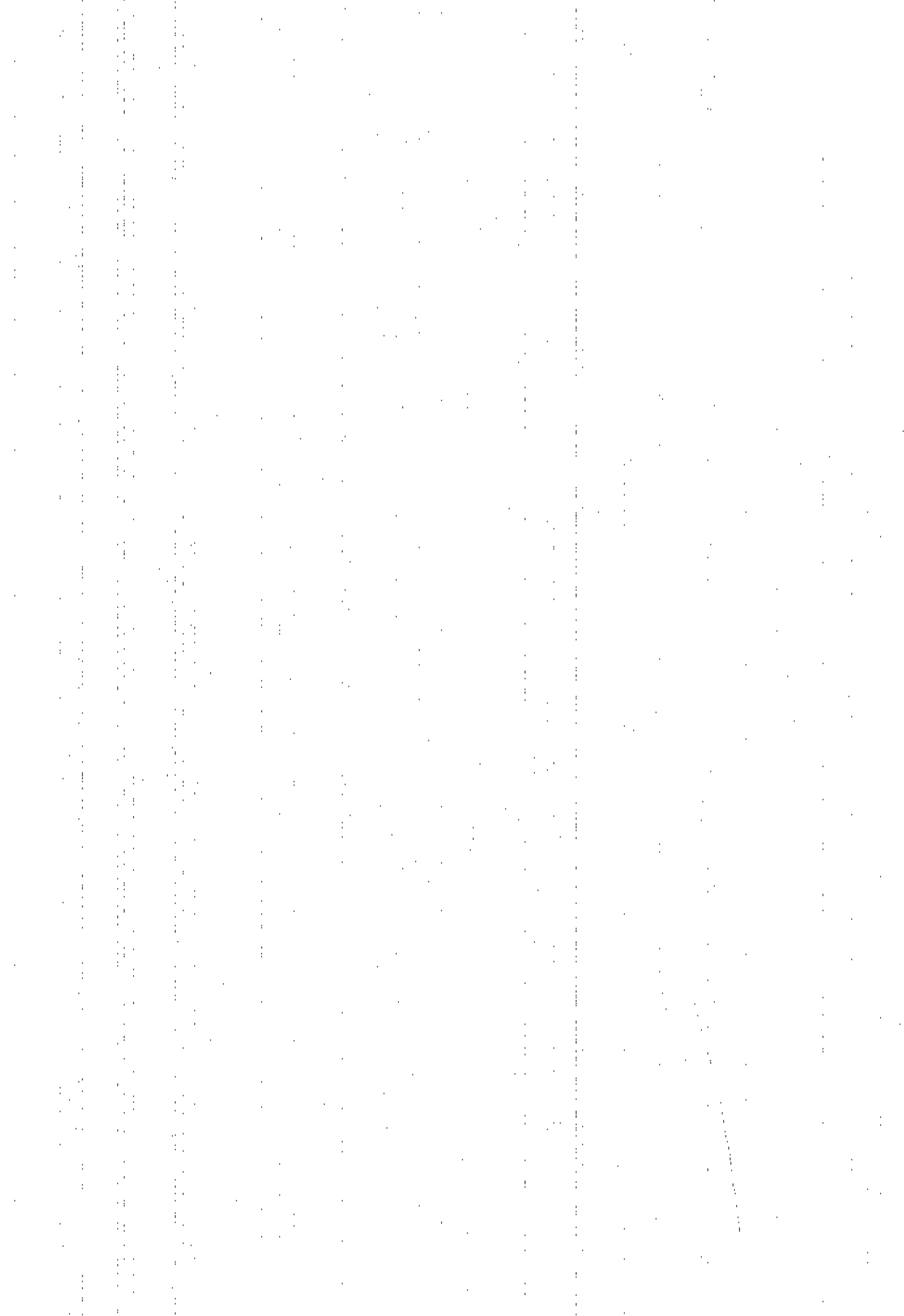
(٢) **الفصل الثاني**: أقسام الحديث الضعيف.

(٣) **الفصل الثالث**: تقوية الحديث الضعيف وشروطها.

(٤) **الفصل الرابع**: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.

(٥) **الفصل الخامس**: التقوية بالأدنى.

(٦) **الفصل السادس**: أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية.



الفصل الأول

تعريف الحديث الضعيف

تعريف الضعيف لغة:

(الضعف: والضعف خلاف القوة. وقيل: الضعف ـ بالضم ـ فى الجسد والضعف ـ بالفتح ـ في الرأي والعقل. وقيل: هما معا جائزان فى كل وجه)[1].

وقال الأزهرى ـ رحمه الله ـ: (هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان مستعملتان فى ضعف البدن، وضعف الرأى)[2].

والضعف المراد هنا ضعف معنوى[3]، مثل ضعف الرأى والعقل.

تعريف الضعف اصطلاحا:

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ في تعريفه: (كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن ـ المذكورات فيما تقدم ـ فهو حديث ضعيف)[4].

هكذا عرف ابن الصلاح الحديث الضعيف، وقد تابعه على ذلك جماعة من الأئمة كالنووى[5]، وابن جماعة[6]، والطيبي[7]، وابن كثير[8]، وابن الملقن[9]،

---

(١) لسان العرب (٢٠٣/٩).

(٢) تهذيب اللغة (٤٨٢/١).

(٣) تيسير مصطلح الحديث (ص ٦٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ٤٨).

(٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٥٣/١).

(٦) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٣٨).

(٧) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٤).

(٨) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٣٧).

(٩) التذكرة فى علوم الحديث (ص ١٥).

وأبي الحسن الجرجاني [1] ـ رحمهم الله ـ.

ونازع بعض الأئمة ابن الصلاح في ذكره للصحيح فى هذا التعريف، فلو قال فى تعريفه: (كل حديث لم يبلغ صفات الحديث الحسن فهو ضعيف). لكان حسناً، ولسلم من الاعتراض عليه ومنازعته، لأن الذى يبعد عن صفة الحسن فهو عن صفة الصحيح أبعد، قال العراقي ـ رحمه الله ـ : (وقول ابن الصلاح: هو ما لم يجمع صفات الصحيح، ولا صفات الحسن. فذكر الصحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر).

ومن ثم عرف العراقي ـ رحمه الله ـ الحديث الضعيف بأنه الحديث الذى لم يبلغ مرتبة الحديث الحسن، قال فى (ألفيته) [2]:

(أما الضعيف فهو ما لم يبلغ * * * مرتبة الحسن وإن بسط بغي)

وقال السخاوى ـ رحمه الله ـ في تعريفه : (ولا احتياج لضم الصحيح إليه فانه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر)[3].

وقد حاول الزركشي ـ رحمه الله ـ الجواب عن صنيع ابن الصلاح فقال عقب حكايته الاعتراض السابق: (وهو عجيب، لأن مقام التعريف يقتضي ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسناً، فالترديد متعين. ونظيره قول النحوى ـ بعد تعريف الإسم والفعل ـ والحرف ما لم يقبل شيئاً من علامات الإسم، ولا علامات الفعل، ثم لو عكس هذا الاعتراض فقيل: لا حاجة لذكر الحسن، بناءً على أنه ليس ثم غير قسمين: صحيح وضعيف ـ كما سبق عن الجمهور ـ لكان أقرب) [4].

---

(١) المختصر فى أصول الحديث (ص ٤٧).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/١١١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/٩٦).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (٢/ ٤٩٦).

واعترض الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على هذا الجواب، وأكد أن تعريف ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ معترض، فقال عقب حكايته لجواب الزركشي:

(وأقول: والتنظير غير مطابق، لأنه ليس بين الإسم والفعل والحرف عموم وخصوص، بخلاف الصحيح والحسن فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموماً وخصوصاً، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الإسم والفعل والحرف)[1].

ثم قال مؤكداً صحة الاعتراض على كلام ابن الصلاح: (والحق إن كلام المصنف ـ ابن الصلاح ـ معترض، وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذى اجتمعت فيه الصفات سواه حسناً لا ضعيفاً)[2].

واعترض السيوطي ـ رحمه الله ـ على كلام الحافظ ابن حجر هذا، فقال عقب حكايته له: (قلت: فى صدر الكلام نظر، لأنه إنما كان يرد عليه ذلك لو اقتصر على قوله لم تجتمع فيه صفات الصحيح، أما وقد ضم إليه قوله: ولا صفات الحسن فكيف يعطى ذلك)[3].

وللحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ تعريف مختصر للحديث الضعيف، وذلك فى قوله: (ولو عبر ـ ابن الصلاح ـ بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لكان أسلم من الاعتراض وأخصر. والله أعلم)[4].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩١/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٢/١).

(٣) البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر (١٣٦٧/٣).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٢/١).

وصفات القبول عند أهل الحديث بينها الحافظ العراقي ـ رحمـه الله ـ بقوله:

(وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن وهي ستة:

١- اتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده.

٢- وعدالة الرجال.

٣- والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة. قال الحافظ ابن حجر (قلت: بل التعبير هنا باشتراط الضبط أولى) [١].

٤- ومجي الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته، وليس متهماً كثير الغلط. قال الحافظ ابن حجر: (وكذا إذا كان في الإسناد انقطاع خفيف، أو خفي، أو كان مرسلاً كما قررنا في الكلام على الحسن المجبور. انتهى.) [٢].

٥- والسلامة من الشذوذ.

٦- والسلامة من العلة القادحة [٣].

* * *

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٣/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٣/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١١٢/١).

الفصل الثاني

أقسام الحديث الضعيف

للحديث الضعيف أقسام كثيرة جداً، وقد قام بعض الأئمة بحصر هذه الأقسام، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسماً إلا واحد.) [1].

وبلغ بها الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ: اثنين وأربعين قسماً حيث قال في آخر تقسيمه لها: (الثاني والأربعون المعلل) [2]. ثم قال: (فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع، وقد تركت من الأقسام التي يظن انقسامه إليها بحسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام، وهي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف، أو مجهول، أو مستور في سنده لأنه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح، لأن الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راوٍ ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ. والله أعلم) [3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ٤٨).

قال الزركشي عقب حكايته لقول ابن الصلاح المذكور: (أي في أول كتابه الضعفاء). (كتاب النكت على ابن الصلاح) ٤٩٧/٢.

وتعقبه الحافظ ابن حجر (النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٩٢/١) بقوله (لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك، وتجاسر بعض من عاصرناه فقال: هو في أول كتابه في الضعفاء ولم يصب في ذلك فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسماً لا تسعة وأربعين، والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته. والله الموفق).

(٢) شرح ألفية العراقي (١١٥/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١١٥/١).

وجعلها ابن الملقن ـ رحمه الله ـ زائدة على الثمانين قسما وذلك في قوله: (وأنواعه زائدة على الثمانين) (١).

وأبلغها زكريا الأنصارى ـ رحمه الله ـ ثلاثة وستين (٢)، وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (وجمع في ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوى (٣) كراسة) (٤). وذكر أنه بلغ بها (إلى مائة وتسعة وعشرين قسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار امكان الوجود وإن لم يتحقق وقوعها).

لا فائدة من ذكر أقسام الحديث الضعيف:

وذكر أقسام الحديث الضعيف بهذه التقسيمات المتعددة تعب ليس وراءه أرب عند بعض العلماء، قال الحافظ ابن حجر:

(إن ذلك تعب ليس وراءه أرب، فإنه لا يخلو اما لأن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشروط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك، لأن لنا ما يفقد شرطا واحدا أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية وهو ما فقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟ وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل كالمعضل، والمرسل، ونحوهما. أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة أو لغير ذلك فما هو. انتهى). (٥).

---

(١) التذكرة في علوم الحديث (ص ١٥).

(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي ـ مع شرح ألفية العراقي (١/١١٤).

(٣) هو يحيى بن محمد بن محمد بن محمد، المناوى، الشافعي، شرف الدين أبو زكريا، مات سنة إحدى وسبعين وثمانمائة. شذرات الذهب (٧/٣١٢).

(٤) تدريب الراوى (١/١٧٩).

(٥) تدريب الراوى (١/١٧٩ - ١٨٠).

قال السيوطي ـ رحمه الله ـ عقبه: (فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره). [1].

تقسيم الطيبي :

للطيبي ـ رحمه الله ـ تقسيم ذكر فيه اثنى عشر نوعاً للضعيف والأنواع هي: (الموقوف) (والمقطوع) و (المرسل) و (المنقطع) و (المعضل) و (الشاذ) و (المنكر) و(المعلل) و(المدلس) و(المضطرب) و (المقلوب) و (الموضوع).

وقال في آخرها: (فذلك اثنا عشر نوعاً يختص بالضعيف) [2].

ويعد الطيبي ـ رحمه الله ـ أول من ذكر (الموقوف) و (المقطوع) فى أقسام الحديث الضعيف ـ فيما وقفت عليه ـ، وقد تابعه على ذلك الجرجاني [3] ـ رحمه الله ـ وفى ذلك نظر، لأن بعض هذه المصطلحات لا صلة لها بالصحة والضعف، فالموقوف [4] لأقوال الصحابة وأفعالهم ونحو ذلك، والمقطوع [5] لأقوال التابعين أو أفعالهم كما عرفهما بذلك الأئمة، وكذا عرفهما الطيبي والجرجاني ـ رحمهما الله .

المضعف عند ابن الجزرى:

قال ابن الجزرى ـ رحمه الله ـ في (الهداية) [6] بعد ذكر الحسن والصالح:

---

(١) تدريب الراوى (١/ ١٨٠).

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٨٧).

(٣) المختصر فى أصول الحديث (ص ٥٣ – ٥٤).

(٤) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٦٤) المختصر في أصول الحديث (٥٣).

(٥) الخلاصة في أصول الحديث (٦٥) المختصر في أصول الحديث (٥٤).

(٦) البحر الذى زخر في ألفية الأثر (١٤٠٢/٣ ـ ١٤٠٣) ووقع فيه (ابن الجوزى) وهو خطأ والصواب ما أثبت (ابن الجرزى) واسم كتابة (الهداية إلى علوم الدراية) كما جاء في كشف الظنون (٢/ ٢٠٢٨).

ثـــم مضعـــف وذاك مـــا ورد * * فيه لبعض ضعف متن أو سند.
لم يجمعـوا فيـه علـى التضعيـف * * ودون هـذا رتبـــة الضعيـف.
وهو الذى ولو على ضعف حصل * * وقبل ما لم يك للحسن وصل.

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ في آخر مبحث الضعيف: (تتمة: أفرد ابن الجزرى عن هذا نوعاً آخر سماه المضعف، وهو الذى لم يجمع على ضعفه بل فيه إما في المتن، أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين وهو أعلى مرتبة من الضعف المجمع عليه. انتهى)[1].

وقال: (ومحل هذا إذا كان التضعيف هو الراجح، أو لم يترجح شيء، وإلا فيوجد فى كتب ملتزمي الصحة حتى البخارى مما يكون من هذا القبيل أشياء).

* * *

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٩٧/١).

الفصل الثالث

تقوية الحديث الضعيف وشروطها

ذهب أهل الحديث إلى تقوية الأحاديث الضعيفة التي تتعدد طرقها وتختلف مخارجها، وشذ ابن حزم ـ رحمه الله ـ فمنع ذلك، قال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (وشذ ابن حزم عن الجمهور، فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً) [1].

قال الزركشي ـ رحمه الله ـ : (وهذا مردود، لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة، فهذا سؤال لازم لا سيما إذا بلغ مبلغ التواتر، فإن المتواتر لا يشترط فى أخباره العدالة كما تقرر فى علم الأصول) [1].

أقوال الأئمة فى تقوية الضعف بالتعدد (*):

تضافرت الأقوال الأئمة في تقوية الأحاديث الضعيفة بتعدد طرقها واختلاف مخارجها، ومن هذه الأقوال :

(١) قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ : (ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ روايه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الارسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذى يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل

---

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤١٥/٢).

(*) (تقديم ذكر بعض الأقوال ص ١٧ عند ذكر البوادر الأولى لقبول الحديث بتعدد طرقه).

يزول براويته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً)[1].

(٢) وقال عبد القادر الرهاوى ـ رحمه الله ـ : (إن الأحاديث الضعاف إذا انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة، وصارت كالاشتهار والاستفاضة اللذين يحصل بهما العلم فى بعض الأمور) [2].

(٣) وقال المنذرى ـ رحمه الله ـ : (قد علم أن تظافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض فى حديث مما يشده ويقويه، وربما التحق بالحسن وما يحتج به) [3].

(٤) وقال النووى ـ رحمه الله ـ: (إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسنا. وكذا إذا كان ضعفه بالارسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوى فلا يؤثر فيه موافقة غيره. والله أعلم) [4].

وقال ـ في موضع آخر ـ : (وأما إذا كان الضعف لكون الراوى متهماً بالكذب أو فاسقاً فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر) [5].

(٥) وقال ابن سيد الناس ـ رحمه الله ـ : (الذى يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور، ولم تثبت عدالته) [6].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح – مع التقييد والايضاح (ص ٣٦ – ٣٧).

(٢) البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر (١٠٨٣/٣).

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١٠٨٣/٣).

(٤) المنهل الراوى من تقريب النواوى (ص ٤٨ – ٤٩).

(٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٤٨/١).

(٦) شرح ألفية العراقي (٨٦/١).

(٦) وقال الطيبي ـ رحمه الله ـ: (وأما الضعيف فلكذب راويه، أو فسقه، لا ينجبر بتعدد طرقه) [١].

(٧) وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : (قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات ـ يعني كرواية الكذابين والمتروكين ـ ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روى الحديث مرسلا، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة والله أعلم) [٢].

(٨) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (ثم الحديثان إذا كان فيهما ضعف قليل، مثل أن يكون ضعفهما إنما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك، إذا كانا من طريقين مختلفين عضد أحدهما الآخر، فكان في ذلك دليل على أن للحديث أصلاً محفوظاً عن النبي ﷺ) [٣].

(٩) وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (أما قولهم: إن أحاديثه ضعاف. فكلام فيه اجمال، فإن أريد بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لا علة فيها فصحيح، ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها، ولا يوجب انحطاطها عن درجة الحسن، بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث الحسان، فإنها تعددت طرقها، ورويت من وجوه مختلفة، وعرفت مخارجها، ورواتها ليسوا بمجروحين ولا متهمين، وقد أخرجها أبو

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٤).

(٢) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٣٣). هذا معنى كلام ابن الصلاح في (مقدمته ـ مع التقييد والايضاح ص ٣٦) ولابن كثير ـ رحمه الله ـ زيادات كتصريحه بعدم زوال ضعف رواية المتروكين بالمتابعات، وكذا تصريحه بارتفاع الحديث إلى أوج الحسن أو الصحة، وكلا الأمرين لم أرهما في كلام ابن الصلاح.

(٣) الفتاوى الكبرى (٣/٣٢٣).

حاتم ابن حبان فى صحيحه وحكم بصحتها، وليس في أحاديث الاصول ما يعارضها) [1].

(١٠) وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ : (والحاصل إن الذى يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور ومن لم تثبت عدالته) [2].

(١١) وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكن فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذى لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم) [3].

(١٢) وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (ولابدع فى الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة، كما فى المرسل إذا ورد من وجه آخر مسندا، أو وافقه مرسل آخر بشرطه) [4].

وقال ـ أيضا ـ: (وكذا إذا كان ضعفهما لإرسال، أو تدليس، أو جهالة زال بمجيئه من وجه آخر،وكان دون الحسن لذاته) [5].

شروط تقوية الحديث الضعيف:

والشروط التى اعتبرها أئمة الحديث ـ رحمهم الله ـ فى تقوية الأحاديث

---

(١) تهذيب السنن (١٧٠/٤ - ١٧١).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٠/٢).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (ص ٥١ - ٥٢).

(٤) تدريب الراوى (١٦٠/١).

(٥) تدريب الراوى (١٧٧/١).

الضعيفة تنقسم إلى: (شروط عامة) و (شروط خاصة).

والمراد بالشروط العامة الشروط التي تشترك فيها جميع أنواع الأحاديث الضعيفة التي قواها المحدثون، وهي التي ذكرها الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في (العلل) عند تعريفه للحديث الحسن، قال ـ رحمه الله ـ:

(كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك) [١].

ومعلوم لدى أهل الاختصاص أن (الحسن) الذي عرفه الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ هو (الحسن لغيره)، وهو موضوع البحث هنا، وإذا ضم إلى ذلك تعريف ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ (للحسن لغيره) ظهرت الضوابط التي يجب مراعاتها عند تقوية الأحاديث الضعيفة، قال ابن الصلاح في تعريفه:

(الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق اهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ـ أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ـ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل) [٢].

وعليه فالحديث الضعيف يتقوى بالشروط الآتية:

(١) أن لا يكون في اسناده متهم، ولا مغفل [٣] كثير الخطأ.

(٢) أن لا يكون الحديث شاذاً.

---

(١) السنن (٥/٧٥٨) (كتاب العلل).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٣٣).

(٣) ذكره ابن الصلاح ولم يرد في كلام الترمذي ـ رحمه الله ـ.

(٣) أن يروى من غير وجه.

اشتراط نفي العلة.

(٤) واشترط ابن جماعة ـ رحمه الله ـ إنتفاء العلة عنه، حيث قال في تعريفه للحديث الحسن بنوعيه: (لو قيل: الحسن كل حديث خال عن العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان اجمع لما حددوه، وقريباً لما حاولوه) [١].

وهذا الشرط لا وجه له عند بعض الأئمة، لان الضعف ـ لأي سبب كان ـ علة، فاشتراط نفيها يناقض ذلك، قال الحافظ ابن حجر: (اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا، لأن الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك. والله أعلم) [٢].

والظاهر ـ والله أعلم ـ أنه لابد من اشتراط نفي العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث، والتي لا يدركها إلا النقاد، وهي التي عرفها المحدثون بأنها (عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها) [٣].

وهي التي قال عنها الحاكم ـ رحمه الله ـ: (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم، والفهم، والمعرفة) [٤].

---

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٣٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٩٦) تدريب الراوي (١/٢٥٢).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢ – ١١٣).

وعلى هذا فعنعنة المدلس، وجهالة حال الراوى، أو ضعفه، وانقطاع السند لا تدخل في باب العلة المصطلح عليها لأن هذه الأمور ظاهرة ولا خفاء فيها، وقد نص الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على مثل هذا حيث قال: (فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع ـ مثلاً ـ معلولاً، ولا الحديث الذى راويه مجهول، أو مضعف معلولا) [1].

ومع ذلك فيوجد في كتب العلل الكثير من أحاديث المدلسين والمجهولين ومن وصف بسوء الحفظ وغير ذلك من الأسباب القادحة فى الحديث، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقى الأسباب القادحة فى الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح) [2].

وعلى هذا فالشروط العامة أربعة، والشروط الخاصة ـ وهى لبعض أنواع الضعيف المنجبر ـ فسوف تأتي الإشارة إليها في موضعها [3] ـ إن شاء الله تعالى .

ضابط المغفل الكثير الخطأ:

ذكر ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ فى تعريفه (للحسن لغيره) بأنه: (الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ...) فما هو ضابط الخطأ الكثير؟

مما لا شك فيه أن الخطأ ملازم للبشر، وأن أشد الرواة توقياً واتقاناً لما يحفظ قد

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٠٢).

(٣) انظر (ص ١٣٧) شروط تقوية المرسل عند الإمام الشافعي.

يغلط ويخطيء، وعلى ذلك جاءت أقوال حفاظ الحديث وأئمتهم ومنها:

(١) روى الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ بسنده إلى سفيان الثورى أنه قال: (ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك) [١].

(٢) وقال عبد الله بن المبارك: (ومن يسلم من الوهم؟) [٢].

(٣) وقال ابن مهدى: (الذى يبرئ نفسه من الغلط مجنون) [٣].

(٤) وقال الإمام مسلم: (فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضيين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً واتقاناً لما يحفظ وينقل ـ إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله) [٤].

(٥) وقال الإمام الترمذى: (وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ، والاتقان، والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم) [٥].

وقد بين العلماء الغفلة التى يرد بها حديث الراوى، روى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن الزبير الحميدى أنه قال: (فإن قال قائل فما الشيء الذى إذا ظهر لك في الحديث، أو من حدث عنه لم يكن مقبولاً؟ قلنا: أن يكون فى اسناده رجل غير رضا ... فإن قال: فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذى لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون فى كتابه غلط، فيقال له فى ذلك فيترك ما في كتابه

---

(١) كتاب الكفاية في علم الراوية (ص ٢٢٨).

(٢) شرح علل الترمذى (١٥٩/١).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٢١/٧) في ترجمة (عطاء الزيات.

(٤) التمييز (ص ١٧٠).

(٥) السنن (٧٤٧/٥ ـ ٧٤٨) (كتاب العلل).

ويحدث بما قالوا، أو يغيره فى كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك أو يصحف تصحيفاً فاحشاً فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذى لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث فى حفظه لا يعرف به قديماً فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن) [1].

وكثرة الخطأ تكون على أوجه: (غالبة) و (غير غالبة) و (نسبية).

كثرة الخطأ التي تغلب على مرويات الراوى :

إذا كانت كثرة الخطأ غالبة على مرويات الراوى فهذا هو المتروك الذى لا يصلح حديثه للاعتضاد وإن تعددت طرقه، روى الرامهرمزى ـ رحمه الله ـ عن عبد الرحمن بن مهدى قال: (المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث) [2]. وقال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ في حكم حديث من غلب عليه الوهم والخطأ: (قد ذكرنا فيما تقدم أن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها من يتهم بالكذب، والثاني من لا يتهم بالكذب لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، وأن هذين القسمين يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته) [3].

ويرى ابن أبى حاتم ـ رحمه الله ـ أن من غلب عليه الوهم والخطأ لا يحتج بحديثه، حيث قال عقب روايته لقول عبد الرحمن بن مهدى الذى قاله لمحمد بن المثنى (أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب

---

(١) الجرح والتعديل (٣٣/٢ -٣٤) وجاء فيه (أو يصف تصحيفا) وهو تصحيف.

(٢) المحدث الفاصل (ص ٤٠٦) ورواه ـ ايضا ـ الخطيب فى الكفاية (ص ٢٢٧).

(٣) شرح علل الترمذى (١٥٨/١).

على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه. قال ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ: يعني لا يحتج بحديثه) [(١)].

وأكثر أهل الحديث على عدم الاحتجاج به، وعدم قبول حديثه للاعتضاد بالمتابعات والشواهد، قال الإمام الترمذى ـ رحمه الله ـ: (فكل من كان متهماً فى الحديث بالكذب، أو كان مغفلاً يخطىء الكثير، فالذى اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه، ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم) [(٢)]. وصرح الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ: أنه يترك حديث الرجل إذا كثر غلطه فقط، فكيف بمن كثر ذلك فى حديثه حتى غلب عليه؟ روى الرامهرمزى [(٣)] بسنده (قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط) . وصرح الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ بعدم الاعتبار بحديث من كثر وهمه قال البرقاني ـ رحمه الله ـ: (سألت أبا الحسن علي بن عمر عن الجراح أبي وكيع فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم. قلت: يعتبر به؟ قال: لا)[(٤)]. فكيف بمن كثر الوهم في حديثه حتى غلب عليه؟ فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن من غلب على حديثه الخطأ لا يعتبر به، وعلى ذلك فالضابط لكثرة الخطأ هنا كثرته وغلبته على مرويات الراوى. والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٣٨/٢).

(٢) السنن(٧٤٣/٥) (كتاب العلل).

(٣) المحدث الفاصل (ص٤٠٦) ورواه ـ أيضا ـ ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٣٢/٢).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٢٠) رقم (٦٧).

كثرة الخطأ التي لا تغلب على مرويات الراوى:

أما إذا كان الراوى كثير الخطأ لكنه لم يغلب على رواياته فقد اختلف العلماء في الرواية عنه، قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ : (والثالث: من هو صادق ويكثر فى حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه)[1].

وممن روى عن هذا القسم: (ابن المبارك، وابن مهدى، ووكيع، وسفيان، وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم فى السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره، وأبو داود، والترمذى، والنسائى)[2] وذكر ابن رجب ـ رحمه الله ـ إن رواية مسلم عن هؤلاء كانت فى المتابعات والشواهد[3].

الكثرة النسبية:

وهي التي يطلقها النقاد على مرويات بعض الرواة فى أحوال خاصة، ومن ذلك ما رواه يعقوب الفسوى ـ رحمه الله ـ عن الفضل بن زياد قال: قيل لأحمد بن حنبل: سفيان الثورى كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثورى أحفظ وأقل غلطاً، وأما ابن عيينة فكان حافظاً إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء)[4].

* * *

---

(١) شرح علل الترمذى (١٥٨/١) والموضع المشار إليه فى شرح العلل (١٠٥/١).

(٢) شرح علل الترمذى (١٠٥/١ -١٠٩).

(٣) شرح علل الترمذى (١٥٨/١).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٦٣/٢).

الفصل الرابع

الرواة الذين يعتبر بحديثهم

ذكر أئمة الحديث ونقاده ألفاظ جرح الرواة الذين يعتبر بحديثهم في المتابعات والشواهد، فمن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ:

(وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا عن الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .. وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به) [1].

وحكم السخاوى ـ رحمه الله ـ على بعض أهل المرتبة السادسة من مراتب تعديله بأنهم ممن يكتب حديثهم للاعتبار حيث قال: (وأما السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفى بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه). وأهل هذه المرتبة عنده هم: (محله الصدق، ورووا عنه، أو روى الناس عنه، أو يروى عنه، أو إلى الصدق ما هو ـ يعني أنه ليس بعيداً عن الصدق ـ، وشيخ وسط، أو وسط فحسب ـ أي بدون شيخ ـ، أو شيخ فقط ـ أي بدون وسط ـ، وصالح الحديث، ويعتبر به، ويكتب حديثه، ومقارب الحديث وما أقرب حديثه، وصويلح، وصدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به بأس)[2]. ثم قال: (والضابط لأدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح).

وذكر السخاوى ـ رحمه الله ـ طائفة أخرى ممن يعتبر بحديثهم، وهم أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب التجريح حيث قال فى حكمه عليها:

(والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. وكل ما ذكرنا من بعد لفظ لا يساوى شيئا بحديثه اعتبر، أي

---

(١) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٢) فتح المغيث شرح الفية الحديث (٣٦٦/١- ٣٦٧).

يخرج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها) [١].

والصيغ المشار إليها هي: (فلان ضعيف، منكر الحديث [٢]، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير، مضطرب الحديث، وفلان واهٍ، وفلان ضعفوه، وفلان لا يحتج به، وفلان فيه مقال، أو أدنى مقال، وفلان ضعف، وفلان فيه أو في حديثه ضعف، وفلان تنكر ـ يعني مرة ـ وتعرف ـ يعني أخرى ـ، وفلان ليس بذاك، وربما قيل ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، وفلان ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون [٣]، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات ـ أي أبعرة ـ المحامل، والجماز البعير، أوليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، وفي حديثه شيء، وفلان مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدرى ما هو، أو للضعف ما هو ـ يعني ليس ببعيد عن الضعف ـ، وفلان فيه خلف، وفلان طعنوا فيه، أو مطعون فيه، وفلان نزكوه ـ بنون وزاي أي طعنوا فيه ـ، وفلان سيء الحفظ، وفلان لين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وفلان تكلموا فيه، وكذا سكتوا عنه، أو فيه نظر ـ من غير البخاري ـ ونحو ذلك) [٤].

وقد ألف الإمام على بن المديني ـ رحمه الله ـ كتاباً في هؤلاء الرواة الذين لا يترك حديثهم ولا يحتج بهم، قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: (ذكر النوع الحادي

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٧٢/١ -٣٧٣).

(٢) إذا كانت من غير البخاري ـ رحمه الله ـ.

(٣) إذا كان المراد بها الأمن من الخطأ، أما إذا كان المراد منها نفي الأمانة فلا يتقوى من هذا حاله. والله أعلم.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٧١/١ - ٣٧٢).

والخمسين من علوم الحديث، هذا النوع من هذه العلوم معرفة جماعة من الرواة ـ التابعين فمن بعدهم ـ لم يحتج بحديثهم في الصحيح ولم يسقطوا، قد ذكرت فيما تقدم من مصنفات على بن المديني ـ رحمه الله ـ كتاباً مترجماً بهذه الصفة، غير أني لم أر الكتاب قط، ولم أقف عليه، وهذا علم حسن فإن في رواة الأخبار جماعة بهذه الصفة) [١].

والكتاب سماه الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ بإسم: (كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط). وقال: (إنه جزآن) [٢].

وأما الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم ولا يعتبر بهم فقد قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ عن كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً) [٣]. وقال النووي ـ رحمه الله ـ: (وأما إذا كان الضعف لكون الرواي متهماً بالكذب أو فاسقاً فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر) [٤]. وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ (.. لأن الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات ـ يعني كرواية الكذابين والمتروكين ـ) [٥].

فحديث الكاذب والمتهم به، والمتروك، والفاسق، والحديث الشاذ، لا ينجبر بتعدد الطرق كما في أقوال هؤلاء الأئمة، وقد حكم السخاوي ـ رحمه الله ـ على أهل المراتب الأربع من مراتب التجريح عنده بعدم الاحتجاج أو الاستشهاد أو الاعتبار

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٥٤) وانظر ـ أيضاً ـ (ص ٨٣).

(٢) شرح علل الترمذى (٢١٦/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٠٧).

(٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق (١٤٨/١).

(٥) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٣٣).

بأحاديثهم حيث قال: (والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به)[1] وأهل المراتب الأربع هم:

أكذب الناس، وإليه المنتهى في الوضع، وهو ركن الكذب، وكذاب، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو يكذب، أو وضاع، ودجال، أو وضع حديثاً، وفلان يسرق الحديث[2]، وفلان متهم بالكذب، أوبالوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث، أوتركوه، أو فيه نظر[3]، أو فلان سكتوا عنه[3]، وفلان به لا يعتبر، أو لا يعتبر بحديثه، وفلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة ولا مأمون، وفلان رُد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جداً، وفلان واه بمرة، أو واهٍ، وتالف، وفلان قد طرحوا حديثه، وفلان أرم به، أو مطرح، أومطرح الحديث، وفلان لا يكتب حديثه ـ أي لا احتجاجاً ولا اعتباراً ـ، أو لا تحل الرواية عنه، وفلان ليس بشيء[4]، أو لا شيء أو فلان لا يساوي فلساً، أو لا يساوي شيئاً.

* * *

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٧٢/١).

(٢) سرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث، أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره من شاركه في طبقته. فتح المغيث (٣٧٠/١).

(٣) إذا كانت من البخاري لأنه كثيراً ما يعبر بهاتين الصيغتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: أنهما أدنى المنازل عنده وأرداها. فتح المغيث (٣٧١/١) .

(٤) إذا كانت من غير ابن معين لأنه يطلق هذه العبارة فيمن لم يرو حديثاً كثيراً. فتح المغيث (٣٧١/١).

الفصل الخامس

التقوية بالأدنى

اشترط بعض المحدثين لتقوية الأحاديث الضعيفة تقويتها بمثلها أو بأعلى منها ومنعوا من تقويتها بالأدنى درجة، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أومثله لا دونه ـ وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والاسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته)[1].

وقال ابن قطلوبغا ـ رحمه الله ـ: (قال المصنف ـ يعني ابن حجر ـ في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوئ، حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة)[2].

واختار بعض المحدثين التقوية بالادنى، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة)[3] وهو ظاهر بتقوية حديث حسن بحديث مرسل، وارتقاء الحسن بالمرسل إلى درجة الصحيح.

والذى يظهر لى ـ والله أعلم ـ أن الحديث الضعيف لا يتقوى بما هو أضعف وإنما يتقوى بمثله أو بأعلى منه، أما إذا كان الحديث ثابتاً ـ صحيحاً أو حسناً ـ ثم روي من طرق أخرى ضعيفة ضعفاً يسيراً فإنه يزداد قوة بهذه الطرق الضعيفة، ومن هذا الباب ما يورده الشيخان ـ البخارى ومسلم ـ فى صحيحيهما في المتابعات والشواهد، حيث أنهما يذكران فيها أحاديث ضعيفة ضعفاً يسيراً تقوية وتأكيداً لما

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٥١ – ٥٢).

(٢) حاشية على شرح النخبة (ق٧/ب).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٨).

أورداه في الأصول، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ فيما أجاب به عن رواية البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جماعة من الضعفاء: (الثاني : أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه) [(١)].

وقال النووي: (وقوله ـ أي الحاكم ـ أنه على شرط مسلم ليس كذلك، فإن محمد بن إسحق لم يرو له مسلم شيئا محتجا به، وإنما روى له متابعة، وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا للاحتجاج، ويكون إعتمادهم على الإسناد الأول، وذلك مشهور عندهم) [(٢)].

الدرجة التي يبلغها الضعيف المنجبر:

ظاهر كلام بعض الأئمة أن الضعيف المنجبر يصل إلى مرتبة الصحيح قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (قال الشيخ أبو عمرو: لايلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً، لان الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات ـ يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً ـ كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة)[(٣)].

وقال البقاعي ـ رحمه الله ـ: (فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقى بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة) [(٤)].

---

(١) شرح النووى لصحيح مسلم (٢٥/١).

(٢) المجموع شرح المهذب (٣٢٥/١).

(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٣٣).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٨ا٥).

الفصل السادس

أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية

من الأمثلة على ذلك الحديث المشهور: (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً) . الذى حكم عليه الأئمة بالضعف مع كثرة طرقه قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ينبغي أن يمثل فى هذا المقام بحديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، فقد نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه. والله أعلم) [١].

أقوال الأئمة فى هذا الحديث:

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عقب ذكره الصحابة الذين روي عنهم هذا الحديث: (ولا يصح منها شيء) [٢] ثم حكى أقوال الأئمة وهي:

(١) قال أبو على سعيد بن السكن الحافظ: ليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق يثبت.

(٢) وقال الدارقطني : لا يثبت من طرقه شيء.

(٣) وقال البيهقي: أسانيده كلها ضعيفة [٣].

(٤) وقال ابن عساكر: أسانيده كلها فيها مقال ليس فيها للتصحيح مجال.

(٥) وقال عبد القادر الرهاوى: طرقه كلها ضعاف، إذا لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف مضعف.

(٦)و(٧) وقال الحافظان رشيد الدين العطار وزكي الدين المنذرى نحو ذلك) [٤].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤١٥/١).

(٢) الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص ٢٩٧).

(٣) شعب الإيمان (٢٧١/٢) وعبارته: (هذا بين مشهور فيما بين الناس، وليس له اسناد صحيح).

(٤) الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص ٢٩٨).

(٨) وقـال النووى: (واتفق الحفـاظ على أنه حـديث ضـعيف وإن كـثرت طرقه) [١].

(٩) وقال الذهبي: (ساقه ـ يعني ابن الجوزى ـ من عدة طرق واهية) [٢].

من صحح الحديث:

ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أن السلفي أشار لصحته ، قال ابن حجر: (اتفاق هؤلاء الأئمة على تضعيفه أولى من إشارة السلفي إلى صحته قال المنذرى: لعل السلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة) [٣].

قال الحافظ ابن حجر: (لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف، ولكن الضعف يتفاوت فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعيف الذى ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن والذى ضعفه ناشيء عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذى لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذى يجوز العمل به في فضائل الأعمال) .

إفراد العلماء لهذا الحديث بالتأليف:

والحديث أفرده ابن المنذر ـ رحمه الله ـ بجزء ، ولخصه الحافظ ابن حجر، ثم أفرده بجزء استوعب فيه طرقه، قال ابن حجر:

(وأفـرد ابن المنـذر الكلام عليـه فـي جـزء مفرد، وقد لخصت القـول فيـه في المجلـس السـادس عشر من الإمـلاء، ثم جمعـت طرقـه في جـزء ليـس فيها

---

(١) الأربعون النووية (ص ٣).

(٢) تلخيص العلل المتناهية (ص ٢٠٥).

(٣) الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص ٢٩٨ - ٢٩٩).

طريق تسلم من علة قادحة) [1].

تخريج الحديث:

روي هذا عن ثلاثة عشر صحابياً هم: (علي بن أبي طالب) و (عبد الله بن مسعود) و (معاذ) و (أبو الدرداء) و (أبو سعيد) و (أبو هريرة) و (أبو أمامة) و (ابن عباس) و (ابن عمر) و (عبد الله بن عمرو) و (جابر بن سمرة) و (أنس) و (نويرة).

حديث علي:

قال ابن الجوزي: (رواه أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي قال حدثني أبي قال حدثني علي بن موسى الرضا حدثني موسى بن جعفر حدثني أبي جعفر بن محمد الصادق حدثني أبي محمد بن علي الباقر حدثني أبي علي بن الحسين بن علي حدثني ابن علي حدثني أبي علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: من حفظ على أمتي أربعين حديثاً ينتفعون بها بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً) [2].

وقال: (قال الحفاظ: هذا عبد الله بن أحمد يروي عن أبيه عن أهل البيت نسخة باطلة).

وقال الذهبي: (عبد الله بن أحمد بن عامر عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه، أو وضع أبيه) [3].

حديث ابن مسعود:

رواه أبو نعيم [4]، والخطيب البغدادي [5]، وابن الجوزي [6] من طريق محمد

---

(1) التلخص الحبير (٩٢/٣ - ٩٣).
(2) العلل المتناهية (١١١/١ - ١١٢).
(3) ميزان الاعتدال (٣٩٠/٢).
(4) حلية الأولياء (١٨٩/٤) وجاء فيه نا محمد بن جعفر الكرخي ولم أقف عليه.
(5) شرف أصحاب الحديث (ص ٢٠).
(6) العلل المتناهية (١١٢/١).

ابن عثمان بن أبى شيبة نا محمد بن حفص الكرخي نا دحيم بن محمد الصيداوى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ مرفوعاً نحوه.

قال أبو نعيم: (غريب من حديث أبي بكر عن عاصم، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد بفائدة أبي الحسين بن المظفر).

وقال ابن الجوزى: (فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة وقد كذبه عبد الله بن أحمد بن حنبل وغيره، وقد رواه دحيم هذا واسمه عبد الرحمن بن محمد الأسدى عن أبى بكر عن عاصم عن أبي وائل، ولا أرى التخليط إلا من دحيم).

وفيه ـ أيضا ـ محمد بن حفص، قال الذهبي: (محمد بن حفص الحزامي عن دحيم بن الأسدى ـ واسمه عبد الرحمن ـ عن أبي بكر بن عياش بحديث أربعين حديثا، فالآفة هو أو شيخه) [١] وقال فى ترجمة شيخه عبد الرحمن عقب ذكره لهذا الحديث: (وهذا باطل، تفرد عنه محمد بن حفص الحزامي) [٢].

وقال ابن حجر: (دحيم بن محمد القيداوى[٣]عن أبي بكر ابن عياش له حديث موضوع وسيأتي الحديث فى عبد الرحمن بن محمد الأسدى وهو اسم دحيم) [٤].

حديث معاذ:

قال ابن عساكر ـ رحمه الله ـ: (الحديث روي عن علي .... و ... و ...

---

(١) ميزان الاعتدال (٥٢٦/٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٥٨٨/٢).

(٣) لسان الميزان (٤٣٣/٣) كذا نسبه، ونسب أيضا (الصيداوى) و(القيراني) ولم أقف عليهما.

(٤) لسان الميزان (٤٢٩/٢).

ومعاذ بأسانيد فيها كلها مقال، ليس للتصحيح فيها مجال، لكن كثرة طرقه تقويه، وأجود طرقه خبر معاذ مع ضعفه) [١].

والحديث له ثلاثة طرق عن معاذ:

(١) الأول: ذكره ابن الجوزى [٢] بسنده إلى الدارقطني ـ رحمه الله ـ أنه قال: روى محمد بن ابراهيم الشامي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعا نحوه.

وذكره ابن عبد البر ـ معلقاً [٣] ـ، وفي اسناده (محمد بن ابراهيم الشامي) كذبه الدارقطني [٤]، وقال ابن حبان: يضع الحديث [٥]. وقال الذهبي: قال ابن حبان والدارقطني كذاب [٦]. وأعله ابن الجوزى بـ (محمد بن ابراهيم) [٧] هذا، وحكى قول ابن حبان ـ المتقدم ـ فيه.

(٢) الثاني: ذكره ابن الجوزى [٨] ـ معلقاً ـ من طريق الحسين بن علوان عن ابن جريج عن عطاء عن معاذ. وأعله بـ (الحسين بن علوان) وقال: متروك الحديث. ثم حكى عن ابن حبان وابن عدي أنه يضع الحديث، وعن يحيى: كذاب.

(٣) الثالث: رواه أبو بكر الملحمي فى (جزئه) [٩] من طريق محمد بن يحيى

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١١٩/٦).

(٢) العلل المتناهية (١١٢/١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٤٤/١).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٨).

(٥) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣٠١/٢).

(٦) المغني فى الضعفاء (٥٤٤/٢).

(٧) العلل المتناهية (١١٩/١).

(٨) العلل المتناهية (١١٢/١).

(٩) (١٤٦/ ب) الظاهرية.

ابن منده ثنا عباد بن يعقوب ثنا حاتم بن اسماعيل عن شعيب بن سليمان السلمي عن اسماعيل بن أبي زياد عن معاذ مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: (وهو مقطوع)[1] وقال الذهبي: اسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد عن معاذ بن جبل، لا يدرى من هو، ولا لقي معاذاً [2]. وذكر مثله في (المغني في الضعفاء) [3] إلا أنه لم يذكر عدم لقيه لمعاذ.

وأعله ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ بـ (اسماعيل) هذا، وحكى عن ابن حبان [4] أنه: (دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. وعن الدارقطني [5] كذاب متروك.

وفيما ذكره نظر، لأن (اسماعيل) الذي تكلم فيه ابن حبان والدرقطني ـ رحمهما الله ـ هو (اسماعيل بن زياد ـ وقيل ابن أبي زياد.. السكوني قاضي الموصل). وهو لا يروي عن معاذ، وقد فصل بينهما الذهبي ـ رحمه الله ـ في (الميزان) [6]، فذكر الذي يروي عن معاذ أولاً ثم ذكر السكوني، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر في (اللسان) [7].

و (شعيب بن سليمان السلمي) لم أقف له على ترجمة.

---

(١) العلل المتناهية (١/١١٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٢٣٠).

(٣) (١/٨٢).

(٤) كتاب المجروحين (١/١٢٩).

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ١٣).

(٦) (١/٢٣٠).

(٧) (١/٤٠٦).

حديث أبي الدرداء :

رواه ابن حبان[1]، وأبو بكر الشافعي[2]، والبيهقي[3]، وابن الجوزي[4]، من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء مرفوعاً نحوه.

قال ابن حبان في (عبد الملك) : (كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار). وأعله ابن الجوزي [5] بـ (عبد الملك) وحكى أقوال الأئمة في تضعيفه جداً.

حديث أبي سعيد :

له طريقان عن أبي سعيد:

(١) الأول: ذكره ـ معلقاً ـ ابن الجوزي [6] بقوله: وأما حديث أبي سعيد فقد روي بإسناد مظلم عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي عن أبيه عن جده عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه.

وهذا الاسناد مع ظلمته فيه:

(١) (يزيد بن سنان) والد محمد، وهو ضعيف [7].

(٢) و (سنان) مجهول [8].

(٣) و (عطية) هو العوفي ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح [9]، وقد

---

(١) كتاب المجروحين (١٣٣/٢).

(٢) الفوائد (٥٥/ ب).

(٣) شعب الإيمان (٢٨٨/٢/١).

(٤) العلل المتناهية (١١٣/١).

(٥) العلل المتناهية (١١٩/١).

(٦) العلل المتناهية (١١٣/١ - ١١٤).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٣٨٢).

(٨) تقريب التهذيب (١٣٨).

(٩) تعريف أهل التقديس (ص ١٣٠). في المرتبة الرابعة.

عنعنه. وأعله ابن الجوزي [١] بـ (محمد بن يزيد وأبيه) وحكى أقوال الأئمة فيهما.

(٢) الثاني: أورده ابن الجوزي [٢] ـ معلقاً ـ بقوله : (وروي من حديث عبد الرحمن بن معاوية عن الحارث مولى ابن سباع عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه).

ثم أعله بـ (عبد الرحمن بن معاوية) [٣] وحكى عن يحيى بن معين [٤] أنه لا يحتج به. و (عبد الرحمن) هذا اختلف فيه العلماء، روى ابن أبي مريم [٥] عن ابن معين أنه ثقة، وكذا روى عثمان الدارمي [٦] عنه. وقال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ) [٧].

و (الحارث) ذكره ابن أبي حاتم [٨] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في (الثقات) [٩].

حديث أبي هريرة :

له عن أبي هريرة طريقان :

---

(١) العلل المتناهية (١/١١٩).

(٢) العلل المتناهية (١/١١٤).

(٣) العلل المتناهية (١/١١٩).

(٤) تاريخ يحيى بن معين (٣/٢٢٥).

(٥) الكامل (٤/١٦١٧).

(٦) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص ١٦٩).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٢١٠).

(٨) الجرح والتعديل (٣/٩٤ – ٩٥).

(٩) (٤/١٣٤).

(١) الأول: رواه الرامهرمزي [١]، وابن عبد البر [٢]، وابن عدي [٣]، وابن الجوزى [٤] ـ من طريق ابن عدي ـ والبيهقي [٥] والذهبي [٦].

من طريق عمرو بن الحصين ثنا ابن علاثة ثنا خصيف عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال ابن عدي عقب روايته لهذا الحديث في ترجمة عمرو بن الحصين (وهذه الأحاديث لا يرويها بأسانيدها غير عمرو بن الحصين، وهو مظلم الحديث).

وبه أعله ابن الجوزي وحكى أقوال الأئمة في تضعيفه جداً.

(٢) الثاني: رواه ابن عدي [٧]، وابن عبد البر [٨]، وابن الجوزي [٩] من طريق خالد بن اسماعيل ثنا ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال ابن عدي عقب أحاديث ذكرها في ترجمة (خالد بن اسماعيل) (وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد مناكير، ولخالد بن اسماعيل هذا غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه هكذا كما ذكرت، وتبينت أنها موضوعات كلها).

وقال ابن عبد البر : (قال أبو علي بن السكن: خالد بن اسماعيل أبو الوليد

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ١٧٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٤٣/١).

(٣) الكامل (١٧٩٩/٥) في ترجمة (عمرو بن الحصين) و (٢٢٢٧/٦).

(٤) العلل المتناهية (١١٤/١ – ١١٥، ١١٩/١).

(٥) شعب الإيمان (٢٨٨/٢/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٥٩٥/٣) في ترجمة (محمد بن عبد الله بن علاثة).

(٧) الكامل (٩١٢/٣).

(٨) العلل المتناهية (١١٤/١).

(٩) جامع بيان العلم وفضله (٤٤/١).

المخزومي، منكر الحديث، روى عن هشام بن عروة وعبد الله بن عمر وجماعة أحاديث لا يتابع عليها).

وبه أعله ابن الجوزي ـ رحمه الله .

وللحديث طريق أخرى عن (ابن جريج) رواها ابن عدي [1] من طريق أبي البختري عن ابن جريج به. وذكره ابن الجوزي [2] وقال: (وأما طريق أبي البختري ـ وهو وهب بن وهب ـ فإنه كان من أكذب الناس) [3]. وذكره الذهبي في (الميزان) [4] مع أحاديث قال عنها: (وهذه أحاديث مكذوبة).

وله طريق أخرى عن (عطاء) ذكرها ابن الجوزي[5] من طريق اسحق بن نجيح عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: (وأما اسحق بن نجيح فقال يحيى: هو معروف بالكذب ووضع الحديث) [6].

حديث أبي أمامة:

رواه ابن الجوزي [7] من طريق علي بن الحسن نا عبد الرزاق عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً. ثم أعله بـ (أبي غالب) و (علي بن الحسن) وحكى أقوال الأئمة في تضعيفهما [8]. وقال الذهبي في ترجمة (علي بن

---

(١) الكامل (٢٥٢٨/٧) في ترجمة (أبي البختري وهب بن وهب).

(٢) العلل المتناهية (١١٥/١).

(٣) العلل المتناهية (١١٩/١ - ١٢٠).

(٤) (٣٥٤/٤).

(٥) العلل المتناهية (١١٥/١).

(٦) العلل المتناهية (١٢٠/١).

(٧) العلل المتناهية (١١٥/١).

(٨) العلل المتناهية (١٢٠/١).

الحسن) :

(هو المتهم بحديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً)[١].

حديث ابن عباس:

له عن ابن عباس طريقان :

(١) الأول: رواه ابن الجوزي[٢] من طريق الحسن بن قتيبة الخزاعي نا عبد الخالق ابن المنذر عن ابن نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً. وقال: (فيه الحسن بن قتيبة، قال الدارقطني: متروك الحديث)[٣].

(٢) الثاني: رواه ابن حبان[٤]، وابن الجوزي[٥] ـ من طريق ابن حبان ـ وابن عدي[٦]، وابن عبد البر[٧] من طريق اسحق بن نجيح الملطي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: (فيه اسحق بن نجيح، قال الدراقطني: متروك الحديث[٨]) وقال ابن عدي: (واسحق بن نجيح بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع

---

(١) ميزان الأعتدال (١٢١/٣).

(٢) العلل المتناهية (١١٥/١).

(٣) العلل المتناهية (١٢٠/١)، وقول الدارقطني المذكور ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٥١٩/١) ونسبه إلى رواية البرقاني، ولم أقف عليه في القسم المطبوع.

(٤) كتاب المجروحين (١٣٤/١) في ترجمة اسحق بن نجيح الملطي .

(٥) العلل المتناهية (١١٦/١).

(٦) الكامل (٣٢٤/١).

(٧) جامع بيان العلم (٤٤/١).

(٨) العلل المتناهية (١٢٠/١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٤٣).

الحديث). وقال الذهبي: (ومن أباطيل الملطي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ... ومن حفظ على أمتي أربعين حديثاً)[1].

وللحديث طريق أخرى عن ابن جريج رواها ابن عدي[2]، وابن الجوزي[3] من طريق أحمد بن بكر البالسي نا خالد بن يزيد نا ابن جريج به. قال ابن الجوزي (فيه أحمد بن بكر له مناكير عن الثقات)[4].

و(خالد بن يزيد) قال أبو حاتم : كذاب[5].

وللحديث طريق أخرى ذكرها الذهبي[6] عن عطاء، من طريق أحمد بن صالح عن المسيب بن واضح عن بقية ثنا عبد الأعلى عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قال الذهبي في ترجمة (عبد الأعلى) : (شيخ لبقية، لا يدرى من هو والخبر منكر عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً من حفظ على أمتي أربعين حديثاً. أورده البخاري في كتاب الضعفاء)[7].

---

(١) ميزان الاعتدال (٢٠١/١).

(٢) الكامل (٨٩٠/٣).

(٣) العلل المتناهية (١١٦/١).

(٤) العلل المتناهية (١٢٠/١)، وقول الدارقطني المذكور ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٥١٩/١) ونسبه إلى رواية البرقاني، ولم أقف عليه في القسم المطبوع.

(٥) الجرح والتعديل (٣٦٠/٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣١) في ترجمة (عبد الأعلى بن عبد الرحمن).

(٧) لم أقف على ترجمة (عبد الأعلى بن عبد الرحمن) في (التاريخ الكبير) و(التاريخ الصغير) و (الضعفاء) للبخاري، ولم أقف على الحديث المشار إليه في الكتب المذكورة من طريق عبد الأعلى بن عبد الرحمن.

حديث ابن عمر:

رواه ابن عبد البر[1] من طريق أحمد بن عبد الله ومسلمة بن القاسم ثنا يعقوب ابن اسحق بن ابراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني بعسقلان حدثنا أبو أحمد حميد بن مخلد بن زنجويه ويحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال: (هذا أحسن اسناد جاء به هذا الحديث، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه، وأضاف ما ليس من روايته عليه).

وقال العراقي: (رواه ابن عبد البر من حديث ابن عمر وضعفه) [2].

وفي اسناده (يعقوب بن اسحق العسقلاني) قال الذهبي في ترجمته (كذاب، فإنه قال حدثنا حميد بن زنجويه حدثنا يحيى بن بكير عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من حفظ على أمتي أربعين حديثاً) [3]. وقال: (يعقوب بن اسحق العسقلاني عن حميد بن زنجويه عن يحيى بن بكير عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من حفظ على أمتي أربعين. وهذا كذب في السند والمتن) [4].

وقال ابن الجوزى: (وأما حديث ابن عمر فقد روي بإسنادين مظلمين فيها عن جماعة مجاهيل) [5].

حديث عبد الله بن عمرو:

لم أقف على الإسناد إليه بذلك، وقد ذكره ابن الجوزى ـ معلقاً ـ بقوله:

---

(١) جامع بيان العلم (١/ ٤٣).

(٢) المغني عن حمل الاسفار في الأسفار (٧/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤٤٩/٤).

(٤) المغني في الضعفاء (٧٥٧/٢).

(٥) العلل المتناهية (١١٧/١).

(وأما حديث عبد الله بن عمرو فقد رفعه محمد بن مضر عن بورى بن الفضل ـ ولا يعرفان ـ عن ابن المبارك عن اسماعيل بن رافع عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً) [١].

حديث جابر بن سمرة :

لم أقف على الإسناد إليه بذلك، وقد ذكره ابن الجوزى ـ معلقاً ـ بقوله: (وأما حديث جابر بن سمرة فقد رفعه مجهول عن مجهول إلى أن ألصقه بشيبان بن فروخ عن مبارك عن الحسن عن جابر بن سمرة مرفوعاً) [٢].

حديث أنس:

له عن أنس أربعة طرق:

(١) الأول: رواه أبو نعيم [٣]، وابن عبد البر [٤]، من طريق المعلى عن السدى عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قال ابن عبد البر: (علي بن يعقوب بن سويد ينسبونه إلى الكذب، ووضع الحديث، واسناد هذا الحديث كله ضعيف). وقال ابن الجوزى عن هذا الطريق (روى باسناد مظلم عن المعلى عن السدى عن أنس) [٥].

(٢) الثانى: ذكره ابن الجوزى بقوله: (روى باسناد مظلم عن أبي داود الأعمى عن أنس) [٦]. وقال: (أبو داود الأعمى لا أعرفه، واسمه نفيع بن الحارث

---

(١) العلل المتناهية (١١٧/١).

(٢) العلل المتناهية (١١٧/١).

(٣) أخبار اصبهان (٢٠٥/١) في ترجمة (اسماعيل بن عبد الرحمن الأعور).

(٤) جامع بيان العلم (٤٣/١).

(٥) العلل المتناهية (١١٨/١).

(٦) العلل المتناهية (١١٨/١).

كذبه قتادة [1] ثم حكى أقوال الأئمة في تضعيفه جدا.

(٣) الثالث: رواه ابن عدي [2]، ومن طريقه رواه ابن الجوزى [3]، من طريق سليمان بن سلمة نا ابن الليث حدثني عمر بن شاكر سمعت أنس بن مالك مرفوعاً.

قال ابن الجوزى: (سليمان بن سلمة قد كذبوه) [4].

(٤) الرابع: رواه الخطيب البغدادى [5]، وابن عبد البر [6]، وابن الجوزى [7] من ثلاثة طرق عن أبان عن أنس مرفوعاً.

قال ابن الجوزى: (فيه أبان ـ يعني ابن أبي عياش ـ وهو متروك) [8].

حديث نويرة :

قال ابن الجوزى: (أما حديث نويرة فرواه من لا يعرف بالحديث، وأسنده عن عمر بن هارون البلخي عن مغلس بن عبدة عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن نويرة صاحب رسول الله ﷺ مرفوعاً) [9].

وقال: (وأما حديث نويرة ففيه مجاهيل، ولا يعرف في الصحابة من اسمه

---

(١) (العلل المتناهية (١٢٠/١).

(٢) الكامل (١٧١٢/٥).

(٣) العلل المتناهية (١١٨/١).

(٤) العلل المتناهية (١٢٠/١).

(٥) شرف أصحاب الحديث (ص ١٩ و ٢٠).

(٦) جامع بيان العلم (٤٤/١).

(٧) العلل المتناهية (١١٨/١).

(٨) العلل المتناهية (١٢٠/١).

(٩) العلل المتناهية (١١٨/١) وعزاه ابن حجر في كتاب الأصابة(٥٧٨/٣) لابي موسى.

نويرة، وعمر بن هارون كذاب) [1]. ثم حكى أقوال الأئمة فيه.

ونويرة هذا ذكره الحافظ ابن حجر في (الإصابة) [2] وقال: (نويرة غير منسوب ثم ذكر هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

عدد طرق هذا الحديث عن الصحابة المذكورين خمس وعشرون طريقاً، وهذا تفصيل الحكم عليها:

(١) ستة عشر طريقاً في أسانيدها إما وضاع، أو متهم به، أو كذاب أو متهم به.

(٢) ثلاثة طرق في إسانيدها من حكم عليه بـ (متروك الحديث).

(٣) خمسة طرق وقفت عليها معلقة، ومع تعليقها ففي أسانيدها مجهول، أو مجهولان، أو ضعيف.

(٤) طريق واحد فيه مجهولان وانقطاع، وهو أجود طرقه كما قال الحافظ ابن عساكر [3].

فالحديث ضعيف، ولايتقوى بمجموع هذه الطرق المتعددة لشدة ضعفها.

أحاديث أخرى فقدت شروط التقوية :

هنالك أحاديث أخرى ضعفها الأئمة مع تعدد طرقها، وتباين مخارجها، وذلك لفقدانها شروط التقوية، ومنها:

(١) حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: أسخنت ماء لرسول الله ﷺ في الشمس ليغتسل به فقال لي: يا حميراء لا تفعلي فإنه يورث البرص) [4].

---

(١) العلل المتناهية (١/١٢١).

(٢) (٣/٥٧٨).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/١١٩).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/٤١٦) (البحر الذى زخر فى شرح =

(٢) قال الزركشي: (وقال الحافظ أبو موسى المديني في (كتاب الحياء) كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد كحديث الطير، يروى عن قريب من أربعين رجلاً من أصحاب أنس، ويروى عن جماعة من الصحابة غيره وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة، كالحاكم أبي عبد الله، وأبي بكر ابن مردويه، وأبي نعيم) [١].

ولفظ حديث الطير كما رواه الحاكم[٢] من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشوى، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. قال: فقلت اللهم أجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي ـ رضى الله عنه ـ فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء فقال رسول الله ﷺ افتح، فدخل فقال رسول الله ﷺ ما حبسك عليّ؟ فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم أنك على حاجة. فقال: ما حملك على ما صنعت فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك فأحببت أن يكون رجلاً من قومي. فقال رسول الله ﷺ: إن الرجل قد يحب قومه.

وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

قال الذهبي: (ابن عياض [٣] لا أعرفه، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث

= ألفيه الأثر) ١٠٧٧/٣ نصب الراية (١٠١/١) التلخيص الحبير (٢٠/١) (الوقوف على الموقوف ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية ـ) ص ٣٣٥ – ٣٣٧.

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٢٣/٢).

(٢) المستدرك على الصحيحين (١٣٠/٣ – ١٣١).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عياض، روى عن أبيه عن أبي طيبة المصرى عن يحيى بن حسان فذكر حديث الطير، مات سنة إحدى وتسعين ومأتين. قال الذهبي: الكل ثقات =

الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء)[1].

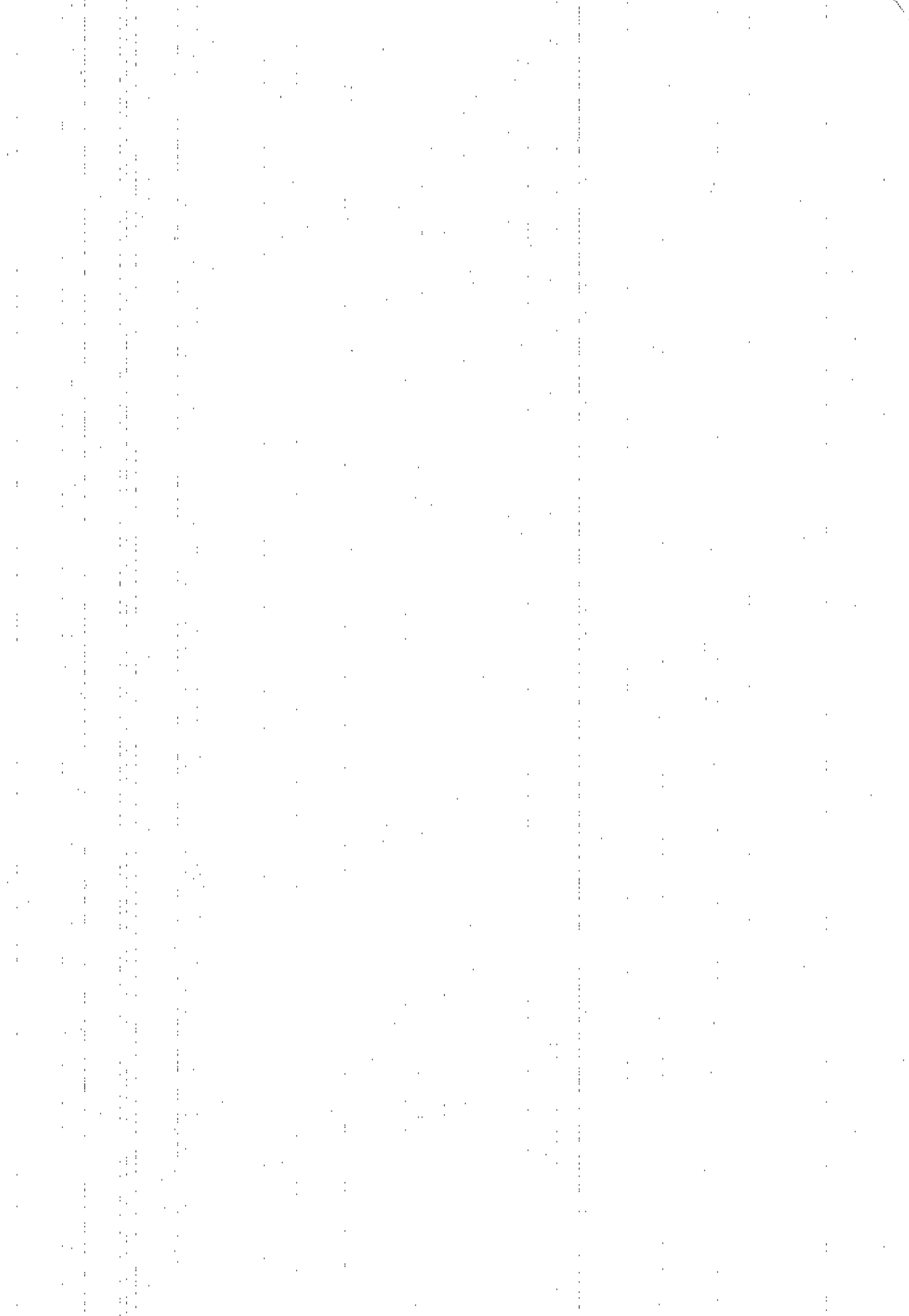
وسئل الحاكم ـ رحمه الله ـ عن حديث الطير؟ فقال: لم يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله ﷺ)[2].

* * *

= إلا هذا ـ ابن عياض ـ فانا اتهمه به ثم ظهر لي أنه صدوق. فأما أبوه فلا أعرفه. ميزان الاعتدال (٤٦٥/٣) المغني في الضعفاء (٥٤٨/٢).

(١) تلخيص الذهبي – المطبوع مع المستدرك (١٣١/٣).

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٨٦٢/٢).



الباب الثالث

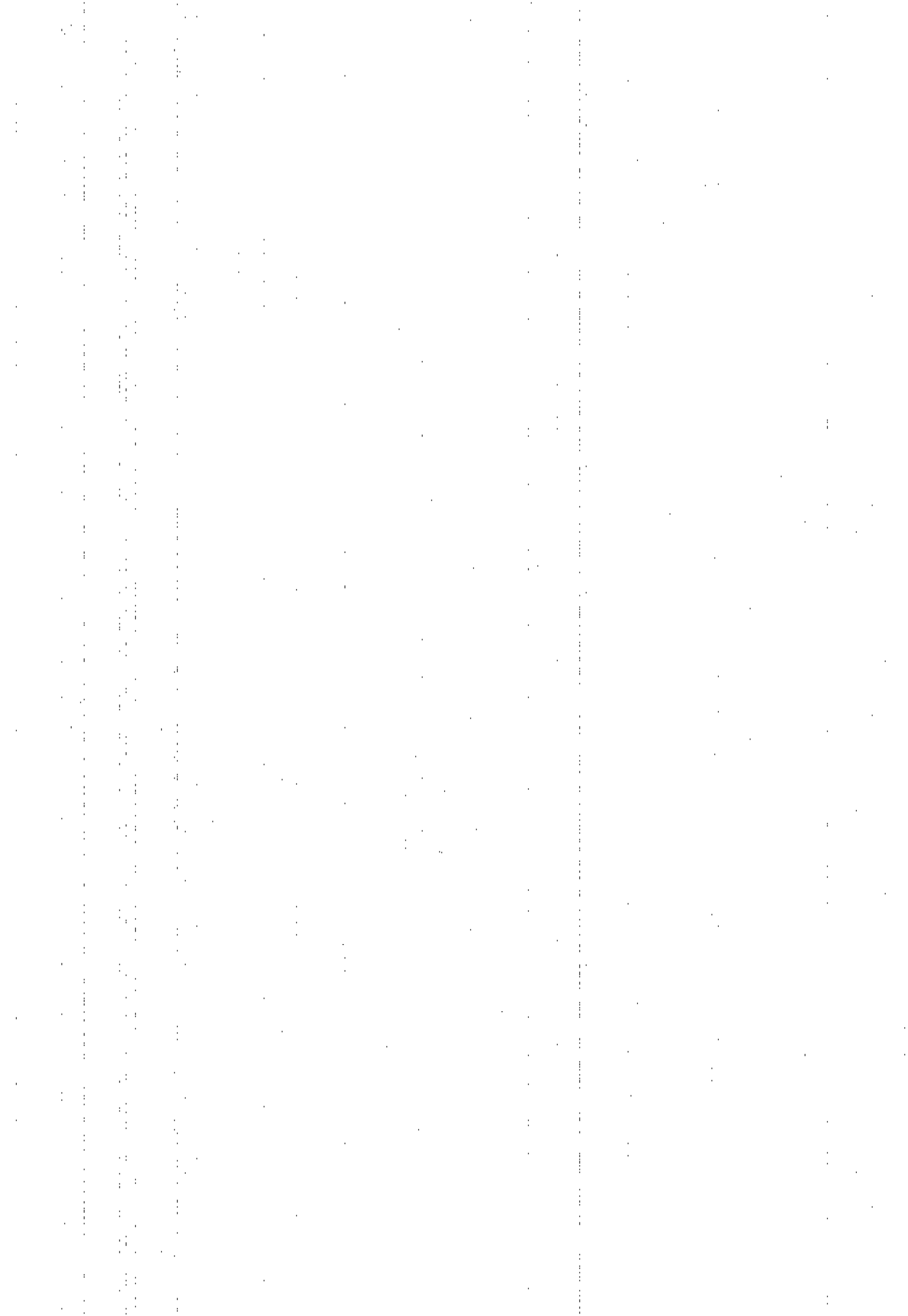
تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر

وفيه ثلاثة فصول:

(١) **الفصل الأول**: تقوية الحديث المرسل.

(٢) **الفصل الثاني**: تقوية الحديث المنقطع.

(٣) **الفصل الثالث**: تقوية الحديث المعضل.



الفصل الأول

تقوية الحديث المرسل

وفيه سبعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف الحديث المرسل.

(٢) **المبحث الثاني**: اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل وأثر ذلك على تقويته.

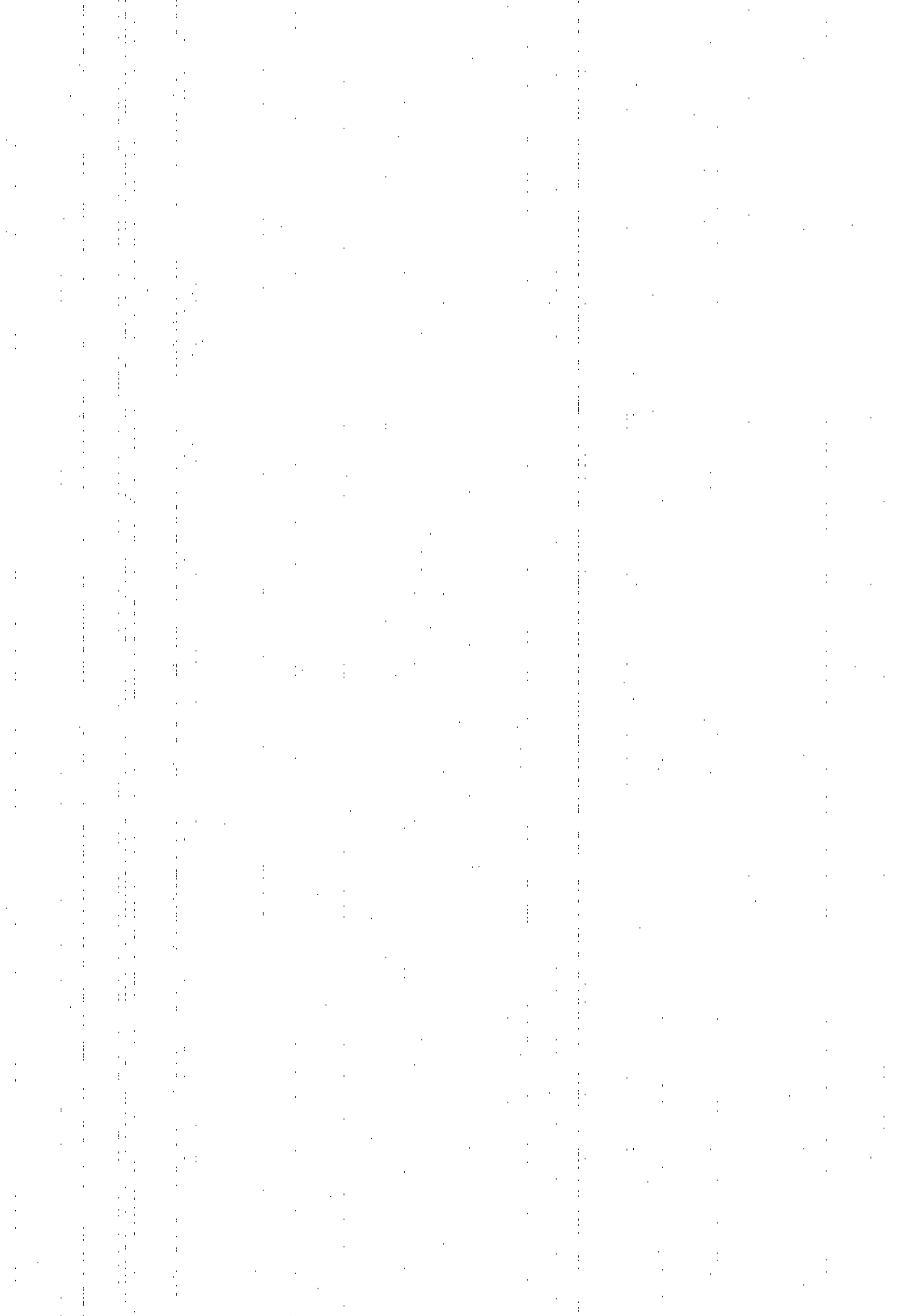
(٣) **المبحث الثالث**: شروط تقوية المرسل عند الشافعي.

(٤) **المبحث الرابع**: مراتب المرسل وأثرها في تقويته.

(٥) **المبحث الخامس**: الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة.

(٦) **المبحث السادس**: سبب كون الحديث المرسل من الضعيف المعتضد.

(٧) **المبحث السابع**: عواضد الحديث المرسل وأمثلتها.



المبحث الأول

تعريـف الحديـث المرسل

تعريف المرسل لغة:-

ذكر العلماء في أصله الذي اشتق منه أربعة [1] أوجه:

(١) فقيل[2]: (هو مأخوذ من قولهـم (أرسلت كذا) إذا أطلقته ولـم تمنعه، كما في قوله تعالى ﴿ ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ﴾ [مريم آية: ٨٣] وذلك في قوله من فسر الإرسال هنا بالاطلاق[3]، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (فكأن المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده براوٍ معروف) [4]. وكذا قال الحافظ ابن حجر [5].

(٢) وقيل: هو مأخوذ من قولهم: (جاء القوم أرسالاً) أي قطعاً متفرقين [6]، قال ابن سيده: (الرسل ـ بفتح الراء والسين ـ القطيع من كل شيء، والجمع أرسال، وجاءوا رسلة رسلة: أي جماعة جماعة.)[7] (ومنـه الحـديث: أن الناس دخلـوا عليه بعد موتـه أرسـالاً يصلـون عليـه)[8] أي أفواجـاً وفرقـاً متقطعة

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٤) النكت على كتاب ابن الصلاح(٥٤٢/٢).

(٢) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) معجم مقاييس اللغة (٣٩٢/٢) لسان العرب (٢٨٥/١١).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس (٣٤٤/٧) وقد فسر ـ ايضا ـ بالتسليط.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٤).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٢/٢).

(٦) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) لسان العرب (٢٨١/١١).

(٧) تاج العروس(٣٤٣/٧) وعزاه للمحكم، ولم أقف عليه في القسم المطبوع.

(٨) رواه ابن ماجه في السنن (٥٢٠/١) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠/٤).

يتلو بعضهم بعضا[1].

قال العلائـي: (فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذى قطع اسناده وبقي غير متصل مرسل، أي كل طائفـة منهم لـم تلـق الأخرى ولا لحقتها)[2].

(٣) وقيل: (يحتمل أن يكون أصله من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يحدثه)[3].

قال العلائي: (فكأن المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثق به لمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتج بالمرسل). قال: (لكن يرد عليه أن خلقاً من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة برواية الذى أرسلوا عنه).

(٤) ويجوز ـ أيضاً ـ أن يكون المرسل من قولهم: (ناقة مرسال)[4] أي سريعة السير، قال كعب بن زهير[5]:

أمست سعاد بأرض لا يبلغها * * * إلا العتاق النجيبات المراسيل.

قال العلائي: (فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عجلاً فحذف بعض اسناده[6].

وكذا قال الحافظ ابن حجر[7] ـ رحمه الله ـ.

وقال العلائي عقب ذكره لهذه الأوجه المتقدمة: (والكل محتمل)[8].

---

(١) جامع التحصيل (ص١٤) تاج العروس (٣٤٣/٧).

(٢) جامع التحصيل (ص١٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٤).

(٤) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) لسان العرب (٢٨١/١١) تاج العروس (٣٤٤/٧).

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير بانت سعاد في مدح رسول الله ﷺ (ص ٣٧).

(٦) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص١٥).

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٢/٢).

(٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٥).

تعريف المرسل اصطلاحا:

ذكر العلماء في تعريفه أربعة [1] أوجه:

(١) الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، قال الطيبى: (المرسل هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا) [2]. وكذا قال ابن جماعة [3] ـ رحمه الله ـ.

وهذا الوجه مرسل باجماع العلماء، قال ابن عبد البر: (فأما المرسل فإن هذا الإسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ، مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف أو عبد الله بن عامر ابن ربيعة، ومن كان مثلهم قال رسول الله ﷺ) [4].

وحكى اتفاق العلماء على ذلك ابن الصلاح، والنووى، والطيبى، وابن جماعة، وغيرهم [5].

(٢) الثاني: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير، وهذا هو المشهوركما قال ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والعراقي والعلائي، وابن حجر،

---

(١) جامع التحصيل (ص ٢٤ -٢٥) شرح ألفية العراقي (١/ ١٤٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٣/٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢٨٣/١).

(٢) الخلاصة فى أصول الحديث (ص٦٥).

(٣) المنهل الروى (ص٤٢).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد (١٩/١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٥٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٦٧/١) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٦٥) (المنهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوي) ص٤٢.

والسخاوى، وغيرهم [1].

وقيده الحاكم باتصال سنده إلى التابعي حيث قال: (فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ) [2].

وقيده الحافظ ابن حجر بما سمعه التابعي من غير النبي ﷺ ليخرج من لقيه كافر، فسمع منه ثم أسلم بعد وفاته ﷺ وحدث بما سمعه منه كالتنوخي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعياً محكوم لما سمعه بالاتصال لا الارسال [3]، قال ابن حجر في تعريفه: (المرسل ما أضافه التابعى إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره) [4].

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ عن هذا القيد: (وهو متعين، وكأنهم أعرضوا عنه لندوره) [5].

(٣) الثالث: ما سقط منه رجل، قال الحافظ ابن حجر: (وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين) [6] قال الاستاذ أبو منصور [7]

---

(١) (مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح) ص٥٥ (الاقتراح فى بيان الاصطلاح) ص١٩٢ (شرح ألفية العرقي ١٤٤/١ (جامع التحصيل في أحكام المراسيل)ص٢٤ (النكت على كتاب ابن الصلاح)٥٤٣/٢ (فتح المغيث) ١٣١/١.

(٢) (معرفة علوم الحديث) ص٣٥.

(٣) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) ١٣٥/١.

(٤) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٥٤٦/٢.

(٥) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) ١٣٥/١.

(٦) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٥٤٣/٢.

(٧) هو عبد القاهر بن طاهر الاستاذ أبو منصور البغدادى صاحب التصانيف البديعة وأحد أعلام الشافعية، مات في سنة تسع وعشرين وأربعمائة وقد شاخ. (سير أعلام النبلاء) ١٧/ ٥٧٢ (الفتح المبين فى طبقات الأصوليين) ص ٢٤٦ / ج١.

(المرسل ما سقط من اسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل) [1].

وقال أبو الحسين ابن القطان: (المرسل أن يروى بعض التابعين عن النبي ﷺ خبراً، أو يروى رجل عمن لم يره) [2].

قال الحافظ ابن حجر: (وهذا اختيار أبي داود في مراسيله، والخطيب [3]، وجماعة). [4] وقال العلائي: (وعليه يدل كلام أبي حاتم الرازى، وابنه عبد الرحمن، وغيرهما من أئمة الحديث) [5].

(٤) الرابع: هو قول الواحد من أهل هذه الأعصار، وما قبلها قال رسول الله ﷺ. وهو منسوب إلى الغلاة من متأخرى الحنفية، قال العلائي: (وهو مقتضى كلام إمام الحرمين [6] ومن تبعه، لأنه مثل ذلك بالشافعي ولا فرق بين الشافعي ومن بعده، ومثله ـ أيضاً ـ ما إذا سقط أثناء السند رجلان فأكثر يطلق عليه المرسل) [7]. وعلى هذا فالمرسل عند هؤلاء يشمل المنقطع، والمعضل، والمعلق.

التعريف المختار [8]:

(هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء كان قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو نحو

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٣/٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٤/٢).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٨).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٤/٢).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٥).

(٦) البرهان في أصول الفقه (٦٣٢/١ - ٦٣٣) .

(٧) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٤).

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٦/٢) نزهة النظر (ص٤١).

ذلك مما سمعه من غيره).

واطلاق المرسل على المنقطع، والمعضل، والمعلق ـ كما فعله بعض المحدثين ـ لا يضر، لأن السياق يفرق بين هذه الاطلاقات وبين المرسل الاصطلاحي الذي عليه أكثر المحدثين. والله أعلم.

* * *

المبحث الثاني

اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل

اختلف العلماء في هذه المسألة، فاحتجت طائفة منهم بالحديث المرسل، وردته طائفة أخرى، وقبله جماعة إذا اعتضد بعواضد خاصة، ولأجل ذلك كله جعل الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المرسل من الصحيح المختلف فيه [١].

المحتجون بالمرسل:

احتج بالحديث المرسل الإمام أبو حنيفة [٢]، والإمام مالك [٣] ـ رحمهما الله ـ وجمهور أصحابهما، وجماعة من المتكلمين [٤] منهم أبو هاشم [٥]، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد بن حنبل [٦] ـ رحمه الله ـ، واختار الاحتجاج به الآمدي [٧]، وأكثر من تكلم في الأصول [٨]، والزيدية [٩]. وللإمام مالك ـ رحمه

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح (ص ٤٣).

(٢) أصول البزدوي ـ مع كشف الأسرار (٣/٢) أصول السرخسي (١/٣٥٩) التحرير في أصول الفقه (ص ٣٤٢) تيسير التحرير (٣/١٠٢).

(٣) نشر البنود على مراقي السعود (٢/٦٢).

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٢٤).

(٥) المعتمد في أصول الفقه (٢/٦٢٨).

وأبو هاشم هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم الجبائي المعتزلي توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (١١/٥٥) الفتح المبين في طبقات الأصوليين (١/١٧٢ - ١٧٣).

(٦) العدة في أصول الفقه (٣/٩١٧).

(٧) الإحكام في أصول الأحكام (٢/١١٢).

(٨) نشر البنود على مراقي السعود (٢/٦٢).

(٩) توضيح الأفكار (٢/٢٨٩).

الله ـ قول آخر في رد المرسل وعدم الإحتجاج به [1] إلا أن السخاوى [2] ـ رحمه الله ـ استغربه.

قال الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ (وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها،وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل فى القوة) [3].

وعلى هذا فالمرسل عند هؤلاء قوي غير محتاج للتقوية والاعتضاد، وقد ذكر لأهل هذا المذهب ادلة متعددة لقبولهم الحديث المرسل، وعملهم به.

أدلة المحتجين بالمرسل :

قال السرخسي ـ رحمه الله ـ: (الدلائل التي دلت على كون خبر الواحد حجة من الكتاب والسنة كلها تدل على كون المرسل من الأخبار حجة). [4] وذكر العلائي ـ رحمه الله ـ أنهم استدلوا بالكتاب، والسنة، والاجماع، وبأدلة عقلية.

أدلة الكتاب :

(١) الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿ **إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون** ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وجه الدلالة: قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (دلت الآية على وجوب تبليغ ما أنزل الله من البينات والهدى والعمل به، والراوى الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ

---

(١) تدريب الراوى (١/١٩٨).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٣٦).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة فى وصف سننه (ص ٢٤ - ٢٥).

(٤) أصول السرخسي (١/٣٦٠).

فقد بين وترك الكتمان، فيلزم قبوله بظاهر الآية، ولم يفرق بين المرسل والمسند [1].

(٢) الدليل الثاني: قال الله تعالى: ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ [التوبة الآية: ١٢٢].

وجه الدلالة: قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (دلت الآية على أن الطائفة إذا رجعت إلى قومها وأنذرتهم بما قال النبي ﷺ أنه يلزم قبول خبرهم ولم تفرق الآية في الإنذار بين ما أسندوه وما أرسلوه، ولا بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم) [2].

وقال القاضي أبو يعلى: (ولم يفرق بين من أنذر بمرسل أو بمسند) [3].

(٣) الدليل الثالث: قال الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾. أو (فتثبتوا) والقراءتان متواترتان [4].

وجه الدلالة: قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (فلم يأمر الله تعالى بالتثبيت أو التبيين إلا في خبر الفاسق، فدلت الآية على أن العدل الثقة لا يجب التثبت في خبره، وهذا المرسل عدل ثقة فيجب قبول خبره لان الآية لم تفرق بين ما أسنده وما أرسله).

أدلة السنة:

وهي الأحاديث التي ورد الأمر فيها بالتبليغ كقوله ﷺ: (بلغوا عني ولو آية)[5]

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٩).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٨).

(٣) العدة في أصول الفقه (٩١٠/٣).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢٥١/٢) (سورة النساء) وفيه أن حمزة والكسائي وخلف قرؤوا (فتثبتوا) من التثبت. والآية المذكورة في (سورة الحجرات ٦).

(٥) رواه البخاري الصحيح (١٤٥/٤) (كتاب الأنبياء) (باب ما ذكر عن بني إسرائيل) والترمذي السنن (٤٠/٥) حديث رقم (٢٦٦٩).

وقوله: (ليبلغ الشاهد منكم الغائب) [1].

وجه الدلالة: أن الأمر بالتبليغ في هذه الأحاديث شامل للتبليغ بالمسند والمرسل، (لأنه ﷺ أمر بالتبليغ عنه، ولم يفرق بين المسند وغيره، والأمر بالتبليغ لابد له من فائدة، وليست تلك الفائدة سوى العمل بما يبلغه الراوي إلى من بعده، فلو كان بعض ما يبلغه الراوي ـ وهو المرسل ـ لا يعمل به لبينه ﷺ) [2].

الإجماع :

استدلوا بإجماع الصحابة، وكذا إجماع التابعين على قبول المراسيل.

إجماع الصحابة:

قالوا: (اتفق الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على قبول روايات ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ مع أنه لم يسمع من النبي ﷺ أكثرها، وقد صرح ابن عباس بذلك في حديث الربا في النسيئة [3]، حيث قال: حدثني به اسامة بن زيد وروى أن رسول ﷺ ما زال يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فلما روجع قال: حدثني به أخي الفضل بن العباس[4]).

---

(١) رواه البخاري (الصحيح) (٢٤/١) كتاب العلم باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع ومسلم الصحيح (١٣٠٦/٣) عن أبي بكرة.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٩).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٣١/٣) كتاب البيوع باب بيع الدينار بالدينار نساء ومسلم في صحيحه (١٢١٧/٣) حديث رقم (١٥٩٦) والنسائي في السنن ٢٨١/٧ وابن ماجة في السنن (٧٥٨/٢) حديث رقم (٢٢٥٧).

(٤) رواه البخارى في صحيحه (١٧٩/٢)كتاب الحج ومسلم في صحيحه (٩٣١/٢) حديث رقم (١٢٨١) وأبو داود في السنن (٤٠٥/٢) حديث رقم (١٨١٥) والترمذي في السنن (٢٥١/٣) حديث رقم (٩١٨) والنسائي في السنن (٢٦٨/٥).

(وقبلوا روايات (النعمان بن بشير) و (ابن الزبير) وسائر الصغار من أصحاب النبي ﷺ، (ولم يرو عن أحد من الصحابة انكار ذلك وتفحص انهم رووه عن رسول الله بواسطة، أو بغير واسطة، فصار ذلك اجماعاً منهم على جواز ذلك ووجوب قبوله) [1].

إجماع التابعين :

قالوا: (اشتهر ارسال الأئمة كالشعبي، والحسن، والنخعي، وابن المسيب، وغيرهم، واشتهر قبول مرسلهم بلا نكير فكان اجماعاً) [2]. وقد صرح الإمام ابن جرير ـ رحمه الله ـ باجماع التابعين على قبول المرسل حيث قال: (لم يزل العمل بالإرسال وقبوله حتى حدث بعد المأتين القول برده).

الأدلة العقلية:

وهي من ثمانية أوجه ذكر العلائي ـ رحمه الله ـ سبعة منها:

(١) **الأول**: أن التابعي الثقة إذا روى الحديث مرسلاً فقد قطع بشهادته على النبي ﷺ بالخبر، وكفى من بعده مؤنة البحث والتفتيش عن الراوى وإذا وصل السند فقد أحال على الواسطة، والإرسال (يقتضي تعديل الواسطة) [3].

(٢) **الثاني**: إن عدالة المرسل وأمانته يمنعانه أن يشهد على النبي ﷺ بخبر ويكون راويه له غير ثقة ولا حجة، فالقول برد حديث المرسل يلزم منه القدح فى الراوى المرسل.

(٣) **الثالث**: أن الواسطة بين التابعي وبين النبي ﷺ أما أن يكون صحابياً، أو

---

(١) كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى (٣/٢-٣).

(٢) تيسير التحرير (١٠٣/٣).

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ـ بحاشية المستصفى (١٧٤/٢) تيسير التحرير (١٠٢/٣).

تابعيا ثقة، أو مجروحا متهما، أومجهولاً لا يدرى حاله. فعلى التقديرين الأولين يجب قبول الخبر، وعلى التقديرين الأخيرين لا يقبل، واحتمال الأخيرين بعيد جداً في التابعين وخصوصاً أن يكون ذلك الواسطة متهماً بالكذب، لأن النبى ﷺ أثنى على عصر التابعين وجعلهم خير القرون بعد قرن الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ فالمجروح المتهم بالكذب فيهم نادر بخلاف القرون التى بعدهم وكذلك يبعد أن يكون هذا الراوى مجهولاً قد خفي حاله على التابعين ويقطع بروايته على النبي ﷺ مع كونه لم يطلع على ثقته وعدالته. فإذا تبين أن الإحتمالين مرجوحان بالنسبة إلى الإحتمالين الأولين تعين العمل بالراجح لأنه أغلب على الظن.

(٤) **الرابع**: لو لم يكن المرسل حجة لم يكن الخبر المعنعن حجة، لأن الراوى ـ أيضا ـ أرسله بالعنعنة ولم يصرح بالسماع ممن فوقه، والإحتمال الذى ذكرتموه في الخبر المرسل قائم بعينه في المعنعن، واحتمال لقاء المعنعن شيخه وسماعه منه ليس بدون احتمال ثقة الواسطة المحذوف وعدالته [١].

(٥) **الخامس**: إذا وجب على المستفتي قبول قول المفتي فيما يرويه عن النبي ﷺ معنى بناء على ظاهر علمه وعدالته، فيجب على العالم قبول ما يرسله الراوى عن النبي ﷺ لفظا بناء ـ أيضا ـ على ظاهر عدالته وصدقه وأمانته [٢].

(٦) **السادس**: أن الحاكم إذا حكم بشهادة عدلين وأسجل بهما ولم يسمهما لم يجز لأحد الإعتراض على حكمه لأجل تسمية الشهود، فكذلك هنا لا اعتراض على الراوى فى تركه تسمية شيخه [٣].

(٧) **السابع**: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: (المسلمون عدول

---

(١) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل (ص ٧٨).

(٢) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

(٣) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور، أوظنيناً [1] في ولاء أو قرابة) [2] فاكتفى ـ رضي الله عنه ـ بظاهر الإسلام فى القبول إلا أن يعلم منه خلاف العدالة، ولا ريب أن هذه الواسطة بهذه المنزلة وإلا لم يرسل عنه التابعي، والأصل قبول خبره حتى يثبت عليه ما يقتضي رد ذلك.

قال العلائي عقب حكايته لهذه الوجوه: (هذا خلاصه ما احتجوا به بعبارات مختلفة، وألفاظ متباينة، يرجع حاصلها إلى هذه الأوجه السبعة، وبالله التوفيق) [3].

(٨) الثامن: ذكره الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ ولم أقف عليه عند العلائي، قال الخطيب: (واستدل من أوجب قبول المراسيل والعمل بها بأنه لو لم يجب ذلك فيها لم يكن لروايتها وجه) [4].

مناقشات لأدلة المحتجين بالمرسل

مناقشة الأدلة القرآنية وأدلة السنة:

قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (والجواب عن ذلك كله أن هذه الآيات والأحاديث ليس فيها شيء عمومه لفظي، بل هي أفعال مطلقة لا عموم لها، والمطلق يصدق امتثاله بالعمل به في صورة، وإن سلم عمومها من جهة المعنى وعدم التفرقة ـ كما ذكروه ـ فهي مخصوصة بالرواية عن المجهول العين اتفاقاً، كما إذا ذكر الراوى شيخه وقال: لا أعلم عدالته، أو سكت عنه بالكلية وقلنا بالراجح أن

---

(١) ولا ظنين في ولاء: هو الذى ينتمي إلى غير مواليه لا تقبل شهادته للتهمة. النهاية فى غريب الحديث والأثر (١٦٣/٣).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٥/١٠ و ١٩٧).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

(٤) كتاب الكفاية في علم الراوية (ص ٥٦٨) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٩).

مجرد رواية العدل عن الراوى ليست تعديلاً له، وإنما خصت بهذه الصورة للجهالة، والجهالة فى صورة المرسل أتم لأن فيه جهالة العين والصفة، ولأن من لا يعرف عينه كيف تعرف صفته من العدالة؟ بخلاف تلك الصورة فإن فيها جهالة الصفة فقط، فإذا خصت بتلك الصورة لزم تخصيصها في صورة الإرسال بطريق الأولى) [١].

وقال عن قوله تعالى: ﴿ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ : (يقتضي أن من لم يكن فاسقا لا يتثبت في خبره، وعدم فسقه لا طريق إليه إلا بالتزكية أو الخبرة بحاله، والراوى المرسل عنه مجهول العين أصلا فلا تعرف عدالته فيتوقف فيه) [٢].

مناقشة الاجماع:

قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (إن دعوى الإجماع في ذلك باطلة قطعاً إلا في عصر الصحابة) [٣]. وقال: (وارسال صغار الصحابة مقبول على الراجح عند جمهور العلماء، ولم يخالف فيه إلا الاستاذ أبو اسحق الاسفرائيني[٤] وطائفة [٥] يسيرة، وقولهم مردود بأن الصحابة كلهم عدول، ومن كان منهم يرسل الحديث فإنما هو عن مثله، ولا يضر الجهالة بعينه لعدالة الجميع).

وقال ابن برهان: (وقولهم أن مراسيل الصحابة مقبولة فالعذر ظاهر، وذلك أن الصحابي لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون قد سمع من الرسول ﷺ، أو سمع

---

(١) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل) ص ٦٩ - ٧٠.

(٢) (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) ص ٧٠.

(٣) (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) ص ٧٢ - ٧٣.

(٤) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الملقب ركن الدين الاسفرائيني الأصولى الشافعي أحد المجتهدين في عصره، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثماني عشرة وأربعمائة. (سير أعلام النبلاء) ٣٥٣/١٧.

(٥) منهم ابن برهان كما فى (فتح المغيث) ١٤٦/١ والباقلاني كما في (توضيح الأفكار) ٢٩٥/١.

من صحابي، فإن سمع رسول الله ﷺ فهو مقطوع بعصمته، وإن سمع من صحابي فهو مشهود بعدالته) [1].

وقال الحافظ ابن حجر: (وأما روايتهم عن التابعي فقليلة نادرة، فقد تتبعت وجمعت لقلتها) [2]. والنادر ـ كما هو معلوم ـ لا اعتبار له.

ولأجل ذلك منع بعض العلماء اطلاق (مرسل الصحابي) على أحاديث صغار الصحابة، ففي (الابهاج في شرح المنهاج) [3] جواباً عن قبول أحاديث صغار الصحابة قال: (والجواب: إنها إنما قبلت للظن الغالب القاضي بأن الصحابي سمعها من النبي ﷺ، والعمل بالظن واجب، وهذا في الحقيقة ليس بمرسل لأن المرسل كما عرفت قول من لم يلق زيداً قال زيد، والصحابي لقي النبي ﷺ). وقال الصنعاني ـ رحمه الله ـ: (ففي قولهم مرسل الصحابة تسامح) [4].

أما عصر التابعين فلا يصح اطلاق القول بإجماعهم على قبول المراسيل، فقد جاء عن سعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزهري، والأوزاعي، عدم قبول المرسل [5] وانكارهم له. أما قول الطبري ـ رحمه الله ـ فيجاب عنه بأن رد المرسل وقع قبل المائتين بزمن طويل، فقد روى الإمام مسلم[6] ـ رحمه الله ـ عن ابن عباس عدم قبوله لمرسل بشير العدوي، وذكر ـ أيضاً ـ عن ابن سيرين أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ

---

(١) الوصول إلى الأصول (٢/١٨١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٥٤٨).

(٣) (٢/٣٤١).

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/٢٩٥).

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/٢٩٢) ارشاد الفحول (ص ٦٥).

(٦) صحيح مسلم (١/١٣).

حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [١]. فلم يجمع التابعون على قبول المراسيل والإعتداد بها، وكذا لم يصح أن انكار المرسل وعدم الاحتجاج به حدث بعد المأتين، بل حصل انكاره من الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ والتابعين، قال الحافظ السخاوى ـ رحمه الله ـ بعد حكايته عن سعيد بن المسيب رد المرسل:

(وبسعيد يرد على ابن جرير الطبرى من المتقدمين، وابن الحاجب من المتأخرين ادعاؤهما اجماع التابعين على قبوله، إذ هو من كبارهم، مع أنه لم يتفرد مرة بينهم بذلك، بل قال به منهم ابن سيرين، والزهرى، وغايته أنهم غير متفقين على مذهب واحد كاختلاف من بعدهم) [٢].

وقال: (أما كون الشافعي ـ رحمه الله ـ هو أول من ترك الاحتجاج به ليس على ظاهره، بل هو قول ابن مهدى، ويحيى القطان، وغير واحد ممن قبل الشافعي ويمكن أن اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه.)

مناقشة الأدلة العقلية:

(١) مناقشة الوجه الأول: أما كون رواية التابعي الثقة لحديث النبي ﷺ جازماً بذلك عنه يقتضي تعديل الواسطة ففيه نظر، لأن (أكثر ما فيه أن يكون المروى عنه عدلا عنده فأرسله لذلك، وعدالته عنده لا تكفي في وجوب العمل حتى ينظر فى حاله) [٣] ثم إن (الثقة قد يظن من ليس بثقة ثقة عملاً بالظاهر، ويعلم غيره من حاله ما يقدح فيه، والجرح مقدم على التعديل) [٤]. وقال الخطيب البغدادى (قد علم من حال العدول أنهم يمسكون عن تعديل الراوى وجرحه، فإذا سئلوا عنه

---

(١) صحيح مسلم (١/١٥).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٣٦).

(٣) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٨).

(٤) ارشاد الفحول (ص ٦٥).

جرحوه تارة وعدلوه أخرى، فعلم أن إمساكهم عن الجرح ليس بتعديل، وكذلك إمساكهم عن التعديل ليس بجرح) [1].

(٢) مناقشة الوجه الثاني: وهو المتعلق بالقدح في المرسل إذا أرسل عن مجروح، والجواب عنه أن ذلك لا يقدح فيه: (لأنه يجوز أن لا يعرفه وهو ممن يعتقد جواز الرواية عن المجاهيل، ويجوز أن يكون قد نسي إسمه، فلا يجب القدح في عدالته) [2]. و (يجوز أنه لم يظهر له جرحه لقلة ممارسته لحديثه، وعند معرفته بإسمه يظهر لغيره ذلك) [3].

(٣) مناقشة الوجه الثالث: وهو الذي رددوا فيه احتمال كون المرسل عنه صحابياً، أو تابعياً ثقة، أو ضعيفاً، أومجهولاً. ثم استبعدوا الاحتمالين الأخيرين قال العلائي في رده على هذا الوجه: (بأن احتمال كون الساقط صحابياً، أو تابعياً ثقة ليس راجحاً على كونه ضعيفاً أو مجهولاً، ولا أقل من أن تتساوى الاحتمالات، وحينئذٍ فلا يصح الاحتجاج به) [4]. وقولهم: (يبعد أن يكون هذا الراوى مجهولاً قد خفي حاله على التابعي ويقطع بروايته على النبي ﷺ مع كونه لم يطلع على ثقته وعدالته). فهو (مجرد دعوى لا دليل عليها) [5]. قال العلائي: (ثم إن المشاهد يشهد بخلاف ذلك). وقال ـ أيضا ـ: (ويعارضه ـ أيضاً ـ كلام أئمة هذا الفن قال ابن سيرين: حدثوا عمن شئتم إلا عن الحسن وأبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث. وقال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهرى شر من

---

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٥١).

(٢) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٨).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨١).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦).

مرسل غيره لأنه حافظ كلما قدر أن يسمى سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه) [1].

(٤) مناقشة الوجه الرابع: أما جعل الخبر المعنعن كالحديث المرسل لاحتمال كون المعنعن عنه ضعيفاً فغير صحيح، لأن المعنعن إما أن يكون معروفاً بالتدليس أو لا، فإن عرف به (فحكمه حكم المرسل سواء، فمن قبل المرسل مطلقاً يقبله، ومن رده يرد هذا ـ أيضاً ـ ولا فرق ...) [2] وإذا لم يعرف المعنعن (بتدليس وكان لقاؤه لشيخه ممكناً، أو ثبت لقاؤه له، فلفظة عن محمولة على الاتصال، وليس للانقطاع وجه، ولا للواسطة احتمال، لأن الظاهر سماعه لذلك من شيخه والأصل السلامة من وصمة التدليس، فلا يقاس المرسل على هذا مع ظهور الفرق بينهما) [3].

(٥) مناقشة الوجه الخامس: أما قبول المستفتي لقول المفتي فلأنه ليس من أهل النظر، فلا فائدة من وقوفه على مستند المفتي، أما المفتي (الذى يحتج بالخبر فإنه يجب عليه الفحص عن رواته، وبذل الجهد في الكشف عنهم حتى يتبين له منهم ما يقتضي قيام الحجة بخبرهم) [4]. والمرسل لا يقبل لعدم معرفتنا بالساقط، (فلا يقاس أحد البابين بالآخر) [5].

(٦) مناقشة الوجه السادس: أما قبول حكم الحاكم بشهادة شاهدين مع عدم تسميته لهما لا يلزم منه قبول حديث المرسل مع تركه تسمية شيخه، وذلك للفرق بين المقامين، (فالحاكم ليس له أن يحكم إلا بعد ثبوت عدالة الشاهدين عنده

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦ – ٨٧).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨ – ٨٩).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٩).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٩).

بطريقه المعتبرة، والراوى لا يجب عليه أنه لا يروى إلا عن ثقة، بل وجدت رواية الرواة فى كل عصر عن الضعفاء، فتارة يبينون حال الضعيف عند الرواية كما قال الشعبي: حدثنى الحارث الأعور وكان كذاباً [1]. والغالب أنهم يكتفون بما يعرفه أهل الفن من حاله فإذا أرسل عن أحد لم يكن حكم ذلك المرسل كالحاكم الذى لم يعين الشهود للفرق بينهما) [2].

(٧) مناقشة الوجه السابع: أما قولهم: يجب قبول المرسل لأن المرسل لو ظهر من الواسطة خلاف العدالة لم يرسل عنه، فدعوى لا دليل عليها، والمعلوم أن قيام الحجة بالحديث مبني على عدالة الرواة، والواسطة مجهولة العين والحال فكيف تقبل؟

(٨) مناقشة الوجه الثامن: أما قولهم: لو لم يكن المرسل حجة لما اشتغل الناس بروايته وكتبه، فقد رده الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ بقوله:

(وهذا خطأ ظاهر، لأنه قد يروى من الأخبار، ويسمع ما لا يعمل به عند بعض العلماء ويعمل به عند غيره، ويكتب أيضاً ما العمل عند الكل على خلافه المعرفة به، وقد يروى عن الضعفاء والمتروكين الذين لا يصح الاحتجاج بأحاديثهم، والتعلق بما ذكر المخالف لا وجه له) [3].

وقال أبو اسحق الشيرازى ـ رحمه الله ـ: (يجوز أن يكون قد اشتغلوا بروايته وكتبه للترجيح به، أو ليعرف، كما كتب أخبار الفساق ومن لا يثبت بروايته حديث ولهذا قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان ـ والله ـ كذاباً) [4].

---

(١) صحيح مسلم (١٩/١) (المقدمة).

(٢) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ٨٩-٩٠).

(٣) كتاب الكفاية في علم الراوية (ص ٥٦٨).

(٤) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٣٠).

الخلاصة:

وبعد، فالاحتجاج بالمرسل قول لا يستند إلى دليل يقويه ويدعمه، والأدلة المذكورة واهية وقد أجاب عنها العلماء وبينوا ضعفها، وعليه فالمرسل حديث ضعيف واحتجاج من احتج به لا يرفعه من درجة الضعف إلى درجة القبول، وذلك (ما أستقر عليه جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم) [١].

وعمدتهم في ذلك الجهل بالساقط في الإسناد كما قال العراقي [٢] ـ رحمه الله ـ :

وردّه جمّاهر النقاد ❊❊❊ للجهل بالساقط في الاسناد.

وقال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة) [٣]. وقال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (والذى نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول والذى يدل على ذلك أن ارسال الحديث يؤدى إلى الجهل بعين روايه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، ولا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول) [٤].

وقال العلائي ـ رحمه الله ـ: (فباتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم، فلذلك كان الإرسال في الحديث علة يترك بها، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببها، لما في إبهام المروى عنه من الغرر والاحتجاج المبني على الخطر) [٥].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٥٨).

(٢) شرح ألفية الحديث (١٢٨/١).

(٣) صحيح مسلم (٣٠/١).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٥٠).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٢).

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ في ذكر أسباب ضعف المرسل ورده: (للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفا، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق مع الابهام غير كاف ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عيناً وحالاً أولى) [١].

وكون الصدق والعدالة يغلبان فى عصر التابعين فإنه لا يكفي لاعتماد مراسيلهم وقبولها، روى الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بسنده قول أحد شيوخ الخوارج بعد توبته: (إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً). قال الحافظ ابن حجر: (قلت: وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم فى عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني فحدث به ولم يذكر من حدث به تحسيناً للظن به فيحمله عنه غيره، ويجيء الذى يحتج بالمقاطيع فيحتج به ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله) [٢].

ودعوى أن اغفال الأخذ بالمرسل اغفال لشطر السنة لا أساس لها، ولا يتبناها إلا جاهل بالسنة أو متجاهل لها [٣]، والمعلوم أن الإمام أبا داود ـ رحمه الله ـ اهتم بجمع المراسيل فى كتاب، وبلغ مجموع ما ذكره (سبعة وثلاثين وخمسمائة)[٤] مرسلاً فكيف نفترى على السنة هذه الفرية، وندعي أن شطرها مراسيل.

ثم إن محاولة اخراج الحديث المرسل من أقسام الأحاديث الضعيفة مردودة بما

---

(١) تدريب الراوى (١٩٨/١).

(٢) لسان الميزان (١١/١).

(٣) منهم الكوثرى في مقدمته لنصب الراية (٢٧/١).

(٤) (كتاب المراسيل) لأبي داود، رسالة ماجستير للباحث: عبد الله مساعد الزهراني.

تقدم، وقد تبنى هذه الدعوة د/ أحمد يوسف سليمان حيث قال: (ولذلك فأنا أرى أن الارسال وحده غير كاف لرد الحديث، وإنما ذكرت الحديث المرسل هنا ضمن أنواع الحديث الضعيف لأن هذا هو منهج المحدثين، ولنا أن نختار من كلامهم وندع، وليس عدم الاحتجاج به هو رأى كل المحدثين، بل الراجح ـ كما ذكرنا ـ عن إمام المحدثين أحمد بن حنبل الاحتجاج به) [1].

لنا الاجتهاد لمعرفة الصحيح من أقوال أهل العلم عند اختلافهم، والاعتماد على احتجاج الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ به لا يغني من جوع، لأن الإمام أبا داود [2] ـ رحمه الله ـ ذكر إن الإمام أحمد تابع الشافعي فى رد المرسل وعدم الاحتجاج به، وسار ـ رحمه الله ـ على ذلك فى (العلل) حيث يعل الطريق المسندة بالطريق المرسلة، ولو كان المرسل عنده حجة لازمة لما أعل به [3]، والمعلوم أن الإمام أحمد كان يأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يجئ عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافه، قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف مالم يجيء عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافه) [4]. وهذا يضعف محاولة التمسك باحتجاج الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بالأحاديث المرسلة . والله أعلم.

* * *

---

(١) فى الحديث النبوى : بحوث ونصوص (ص ١١٢).

(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٢٤ – ٢٥).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٣٦/١).

(٤) شرح علل الحديث (٣١٢/١ – ٣١٣).

المبحث الثالث

شروط تقوية المرسل عند الشافعي

ذكر الإمام الشافعي [1] ـ رحمه الله ـ للمرسل ولقبول الخبر الذي يرسله شروطاً، فاشترط فى المرسل ثلاثة شروط [2] هي:

(١) الأول: أن يكون من كبار التابعين.

(٢) الثاني: وأن يروى عن الثقات أبدا.

(٣) الثالث: وأن يوافق الحفاظ في مروياتهم.

وقد أشار الحافظ العراقي الي هذه الشروط فى (ألفيته) [3] بقوله:

والشافعي بالكبار قيدا *** ومن روى عن الثقات أبدا.

ومن إذا شارك أهل الحفظ *** وافقهم إلا بنقص لفظ

واشترط الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لقبول الخبر المرسل اعتضاده بما يدل على صحته، والعاضد له أشياء سيأتي ذكرها في (المبحث السابع) [4] ـ إن شاء الله ـ.

الشرط الأول: أن يكون المرسل من كبار التابعين:

اشترط الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ للمرسل المعتضد أن يكون مرسله من كبار التابعين، قال ـ رحمه الله ـ: (فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم

---

(١) الرسالة (ص ٤٦١) ورواه ـ أيضاً ـ البيهقي مناقب الشافعي (٣١/٢) وفي (المدخل إلى دلائل النبوة ٥/ب) والخطيب في كتاب الكفاية في علم الراوية (ص ٥٧٢).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٤١/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١٤٩/١).

(٤) (ص ١٥٢).

لبعض أصحاب رسول الله ﷺ فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لامور: أحدهما أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه. والآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه. والآخر: كثرة الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه).

وقال: (ومن نظر في العلم بخبرة، وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها) [١].

تعريف التابعي الكبير:

والتابعي الكبير (هو الذى لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، وكانت جل روايته عنهم) [٢]. وعلى هذا تتابع العلماء [٣] في تعريف التابعى الكبير، وذكروا أنه الجامع بين لقائه ومجالسته لجماعة من الصحابة، وبإكثار مروياته عنهم، أما تعريفه (بأنه الراوى الذى لقي جماعة كثيرة من الصحابة) [٤]. ففيه نظر، لأن الزهرى ـ رحمه الله ـ ذكروا أنه لقي ثلاثة عشر صحابياً [٥] ومع ذلك فهو (من صغار التابعين، لأن جل مروياته عن بعض كبار التابعين لا كلهم) [٦]. واعتبار إكثار الرواية عنهم أشار اليه بعضهم بقوله:

(ثم الكبير عند ذي النجابة * * * أكثر ما يروى عن الصحابة) [٧].

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٧).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٢٩/١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٢٩/١) منهج ذوي النظر (ص ٤٩) شرح نخبة الفكر للقارئ (ص ١٠٩) (حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر (ص ٧٤) توضيح الأفكار (٢٨٦/١).

(٤) حجية المرسل عند المحدثين والأصوليين والفقهاء (ص ٨٤ و ص ١٤٥).

(٥) التقييد والايضاح (ص ٥٦).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٥٩/٢).

(٧) محيا مخدرات طلعة الأنوار ـ مع رفع الأستار (ص ٨٢).

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ فى تعريفه لصغار التابعين: (والصغير الذى لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين) [1].

أمثلة لكبار التابعين وصغارهم [2]:

مثلوا لكبار التابعين بـ (عبيد الله بن عدي بن الخيار) و (سعيد بن المسيب) ومثلوا لصغار التابعين بـ (الزهرى) و (يحيى بن سعيد الانصارى.

انفراد الشافعي باشتراط كبار التابعين:

والتقييد بكبار التابعين هنا ليس بلازم، فقد عضد جماعة من الأئمة مراسيل غيرهم من التابعين، قال ابن الصلاح: (والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك) [3]. وممن وقفت عليه من الأئمة في عدم الالتزام بتقوية مراسيل كبار التابعين الإمام البيهقي، وابن عبد البر، والمنذرى، والنووى، وابن تيمية، وابن القيم، والزيلعي، وابن كثير، والزركشي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوى، والسيوطي ـ رحمهم الله ـ.

والتابعون الذين عضدوا مراسيلهم أو عضدوا بها هم: (أبو العالية الرياحي) [4] و (عطاء بن يسار) [5] و (أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث) [6] و (سعيد بن جبير) [7] و (مجاهد بن جبر) [8] و (قتادة بن دعامة) [9] و (طاووس بن

---

(١) فتح المغيث (١٣٥/١).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥ و ٥٦).
(٣) مقدم ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٥٥).
(٤) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٤٣٩/٨).
(٥) السنن الكبرى (٩/٤).
(٦) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٤٣٩/٨).
(٧) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٤٣٩/٨).
(٨) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٣٣٥/٨).
(٩) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٣٣٥/٨ و ٤٣٩).

كيسان) [1] و (الحسن البصرى) [2] و (عطاء بن أبي رباح) [3] و (عون بن عبد الله بن عتبة) [4] و (الزهرى)[5] و (الشعبي) [6] و (حميد بن هلال)[7] و (المطلب بن عبد الله بن حنطب) [8] وجميعهم ليسوا من كبار التابعين، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (والإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لم يقل برد مراسيل صغار التابعين مطلقاً بالنسبة إليه وإلى غيره، بل أشار إلى علمه، وما يترتب على سبره أحوالهم، ومقتضى ذلك أن من سبر أحوال الراوى وعرف منه أنه لا يرسل إلا عن عدل ثقة يحتج بمرسله، لكن الإمام الشافعى لم يعرف هذه الحالة من أحد بعد كبار التابعين [9].

الشرط الثاني: رواية المرسل عن الثقات أبدا:

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: (ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه) [10].

---

(١) التلخيص الحبير (٣٧/١) المقاصد الحسنة (ص ٢٥٣).

(٢) السنن الكبرى (١٧٨/١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحاق.

(٣) السنن الكبرى (٩/٤) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٢٩٣/١).

(٤) نتائج الأفكار (١٦٣/١).

(٥) نصب الراية (١٩٧/٢) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٩٩).

(٦) المقاصد الحسنة (ص ٣٣).

(٧) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (١٠٣/٢).

(٨) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد (ص ٥٧).

(٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٠ -٤١).

(١٠) الرسالة (ص ٤٦٣).

وهذا الشرط يقتضي أن المرسل لو كان يروى عن ضعيف أو مجهول لا يعتضد مرسله، غير أن أعمال الأئمة تشهد بخلاف ذلك، حيث نراهم عضدوا مراسيل من لا يتقيد بالرواية عن الثقات كالحسن البصرى، وعطاء بن أبي رباح الذين وصفا بالأخذ عن كل أحد، قال الإمام أحمد: (ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء فأنهما يأخذان عن كل أحد) [1]. وعن ابن سيرين أن الحسن وأبا العالية كانا (لا يباليان عمن أخذا الحديث) [2].

وممن قوى مراسيل هؤلاء من الأئمة ـ فيما وقفت عليه ـ الإمام البيهقي وابن الملقن، وابن حجر ـ رحمهم الله ـ فالبيهقي في تقوية مرسل الحسن [3] وعطاء ابن أبي رباح [4]، وابن الملقن فى تقوية مرسل الحسن [5]، والحافظ ابن حجر في تقوية مرسل الحسن [6] وأبي العالية [7] وعطاء بن أبي رباح [8].

وذكر الإمام البيهقي [9] ـ رحمه الله ـ إن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ قبل مرسل (الحسن) و (عطاء بن أبي رباح) عند اعتضادهما بما يؤكدها، قال ابن

---

(١) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ٨٧) العدة في أصول الفقه (٩٢٠/٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦).

(٣) السنن الكبرى (١٧٨/١).

(٤) السنن الكبرى (٣٩٧/٣، ٩/٤).

(٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحاق، بالجامعة الإسلامية.

(٦) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٧) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٤٣٩/٨).

(٨) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٢٩٣/١).

(٩) شرح علل الترمذى (٣٠٧/١) والجوهر النقي ـ مع السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٣٠٤).

التركماني ـ رحمه الله ـ : (وقد ذكر البيهقي في رسالته إلى الجويني أن الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول، بل يقبل مرسله ومرسل غيره من كبار التابعين كالحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار إذا اقترن بها ما يؤكدها من الأسباب) [1].

الشرط الثالث: موافقة المرسل للحفاظ في مروياتهم :

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: (ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه) [2].

قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (السادس ـ يعني الأمر السادس في كلام الشافعي ـ أن ينظر إلى هذا الذي أرسل الحديث فإن كان إذا شرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه فيه ولم يخالفه دل ذلك على حفظه، وإن كان يخالف غيره من الحفاظ فإن كانت المخالفة بالنقصان ـ إما بنقصان شيء في متنه أو بنقصان رفعه أو بإرساله ـ كان في هذا دليل على حفظه وتحريه) [3]. وقال: (وإن كانت المخالفة للحفاظ بالزيادة عليهم فإنها تقتضي التوقف في حديثه، والاعتبار عليه بالمتابعة والشاهد).

والظاهر ـ والله أعلم ـ أن المخالفة المنفية في كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ تلك التي تكثر وتغلب، أما إذا كانت مخالفته للحفاظ قليلة أو نادرة فإنها لا تضر، وإذا كانت مخالفته للحفاظ كثيرة لكنها لم تغلب على رواياته فيتوقف فيه ويعتبر عليه

---

(١) وانظر رسالة البيهقي إلى الجويني ـ مجموعة الرسائل المنيرية (٢/٢٨٠ – ٢٩٠) ولم أقف على كلامه المذكور هنا.

(٢) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٣) جامع التحصيل (ص ٤٢).

بالمتابعة أو الشاهد. وشرط الإمام الشافعي هنا غير معمول به عند العلماء فهذا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يقوى حديثاً بمرسل مرسله مبهم لم يسم، فعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: رأى النبي ﷺ على عمر ـ رضي الله عنه ـ ثوباً أبيض فقال: أجديد ثوبك هذا أم غسيل؟ قال: بل غسيل. فقال: البس جديدا، وعش حميداً، ومت شهيداً) [1].

قال الحافظ ابن حجر: (قلت: وجدت له شاهداً مرسلاً، أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) [2] عن عبد الله بن ادريس عن أبي الأشهب عن رجل من مزينة أن رسول الله ﷺ رأى على عمر ثوباً غسيلاً فقال: جديد ثوبك هذا؟ قال: غسيل يا رسول الله . قال: فقال له رسول الله ﷺ : ألبس جديداً، وعش حميداً، وتوفى

---

(١) رواه ابن ماجه السنن (١١٧٨/٢) حديث رقم (٣٥٥٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٢٧٥) حديث رقم (٣١١) وعبد الرزاق في المصنف (٢٢٣/١١) حديث رقم (٢٠٣٨٢) والإمام أحمد في المسند (٨٩/٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٠٨) حديث رقم (٢٠٩) وأبو يعلى في المسند (٤٠٢/٩) حديث رقم (٥٥٤٥) والطبراني في المعجم الكبير (٢٨٣/١٢) من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً. قال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح) مجمع الزوائد (٧٣/٩-٧٤) وقال البوصيري: (هذا اسناد صحيح). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة (٨٢/٤) وذكره الألباني في (السلسلة الصحيحة) حديث رقم (٣٥٢) وفي صحيح ابن ماجة (٢٧٥/٢) حديث رقم (٢٨٦٣). وقال النسائي: (هذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبد الرزاق، لم يروه عن معمر غير عبد الرزاق، وقد روى هذا الحديث عن معقل بن عبد الله واختلف عليه فيه: فروى عن معقل عن ابراهيم بن سعد عن الزهري مرسلاً، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري. والله أعلم).

(٢) ٤٠٢/١٠ حديث رقم (٩٨٠٤).

شهيدا يعطك الله قرة عين في الدينا والآخرة). وقال ـ أيضاً ـ : (وأبو الأشهب اسمه جعفر بن حيان العطاردي وهو من رجال الصحيح، وسمع من كبار التابعين، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً، وأقل درجاته أن يوصف بالحسن)[1].

فالمرسل في هذا الشاهد رجل مبهم، ولا سبيل لمعرفة موافقته أو مخالفته للحفاظ مع ابهامه.

* * *

(١) نتائج الأفكار (١/١٣٧).

المبحث الرابع

مراتب المرسل وأثرها في تقويته

المرسل عند جمهور المحدثين حديث ضعيف وبعضه أضعف من بعض، قال الإمام الترمذى ـ رحمه الله ـ: (أخبرنا أبو بكر عن علي بن عبد الله قال: قال يحيى بن سعيد: مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، قال علي: قال يحيى مرسلات سعيد بن جبير أحب إليّ من مرسلات عطاء. قلت ليحيى: مرسلات مجاهد أحب إليك أم مرسلات طاووس؟ قال ما أقربهما. قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلات أبي اسحاق عندى شبه لا شيء، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ثم قال: أي والله، وسفيان بن سعيد. قلت ليحيى: فمرسلات مالك ؟ قال: هى أحب إليّ. ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك. حدثنا سوار بن عبد الله العنبرى قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما قال الحسن فى حديثه: قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثا أو حديثين)[1].

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وذكر الترمذى كلام يحيى بن سعيد القطان في أن بعض المرسلات أضعف من بعض، ومضمون ما ذكره عنه تضعيف مرسلات عطاء، وأبي اسحق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثورى، وابن عيينة. وإن مرسلات مجاهد، وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك أحب إليه منها. وقد أشار إلى علة ذلك بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب ـ يعني أنه يأخذ عن الضعفاء ولا ينتقي الرجال ـ وهذه العلة مطردة فى أبي اسحق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثورى، وابن عيينة، فإنه عرف منهم الراوية عن

---

(١) السنن (٧٥٤/٥) (كتاب العلل).

الضعفـاء أيضاً. وأما مجاهـد وطاووس، وسعيد بـن المسيب، ومالك، فأكثر تحريـا في رواياتهـم، وانتقـادا لمن يروون عنه، مع أن يحيى بن سعيـد صرح بأن الكل ضعيف) [(١)].

وذكر القاضي أبو يعلي عن الإمام أحمد في رواية أبي الحارث: (مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا يرى أصح من مرسلاته، فأما الحسن وعطاء فليس بذلك هو أضعف المرسلات، كأنهما كانا يأخذان من كل) [(٢)]. وقال في رواية الفضل بن زياد (أما مرسلات عطاء ففيها شيء، وأما ابن سيرين فما أحسن مخرجه ـ أيضا ـ ومرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح كأنهما كانا يأخذان من كل) [(٢)].

وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ : (ومن أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن وأوهى من ذلك مراسيل الزهرى، وقتادة، وحميد الطويل من صغار التابعين) [(٣)].

وجعل السخاوى ـ رحمه الله ـ المرسل في ست مراتب حيث قال: (خاتمة المرسل مراتب:

(١) أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

(٢) ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه.

(٣) ثم المخضرم.

(٤) ثم المتقن كسعيد بن المسيب.

(٥) ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد.

---

(١) شرح علل الترمذى (٢٨١/١).

(٢) العدة في أصول الفقه (٩٢٠/٣).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٤٠).

(٦) ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن)[1].

والمرتبة الأولى والثانية في هذا الترتيب لا يحكم بضعفهما لأنها من مراسيل الصحابة والمراتب الأخرى كلها ضعيفة، وبعضها أضعف من بعض.

أسباب تفاوت مراتب المرسلات:

ذكر ابن رجب ـ رحمه الله ـ أن أسباب تفاوتها أربعة أمور:

(١) أحدها: أن من عرف بروايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

(٢) والثاني: أن من عرف له اسناد صحيح إلى من أرسل عنه فارساله خير ممن لم يعرف له ذلك، وهذا معنى قول يحيى القطان: (مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي).

(٣) والثالث: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت في قلبه ويكون فيه مالا يجوز الاعتماد عليه بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ، ولهذا كان سفيان إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قبله ما يسمعه منه فيقر فيه.

(٤) الرابع: أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه فإذا ترك اسم الراوى دل ابهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثورى وغيره كثيرا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون عن رجل. وهذا معنى قول القطان (لو كان فيه اسناد صالح لصاح به). يعني لو أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه[2].

أثر تفاوت مراتب المرسلات على تقويتها:

قد يقال: إن تفاوت مراتب المرسلات يقتضي القول بعدم تقوية أدنى مراتبها وهم أصحاب المرتبة السادسة عند الحافظ السخاوى، الذين كانوا يأخذون عن كل

---

(١) فتح المغيث شرح الفية الحديث (١٤٨/١).

(٢) شرح علل الترمذى (٢٨٣/١ - ٢٨٤).

أحد كالحسن، وعطاء بن أبي رباح. ويقتضي ـ أيضاً ـ عدم تقوية مرسل الثقة لأن ابهامه للراوي وعدم ذكره له دليل على أنه غير مرضي عنده كما قال ابن القطان عن مرسل الزهري، قال: (مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه).

لكن الظاهر ـ والله أعلم ـ أن شدة ضعف مراسيل هؤلاء نسبية، فإذا قارنا بين مراسيل من كان يتحرى في شيوخه مع مراسيل الذين يأخذون عن كل أحد كانت مراسيلهم أضعف من مراسيل من كان يتحرى في شيوخه. ولأجل ذلك اعتبر المحدثون بالمراسيل كلها، ولم يحكموا على مرتبة من مراتبها بعدم قبولها للتقوية والاعتضاد، ومما يشهد لذلك تقوية جماعة من المحدثين لمراسيل من جعلهم السخاوي ـ رحمه الله ـ في أدنى مراتب المرسلات كالحسن البصري، وعطاء بن رباح، وأبي العالية.

وتقويتها في أعمال كثير من العلماء كالشافعي[١]، والبيهقي[٢]، وابن الملقن[٣]، وابن حجر[٤] ـ رحمهم الله ـ وكذا قوى المحدثون مراسيل الثقات الذين ذكر ابن القطان أنهم لا يتركون إلا حديث من لا يستجيزون ذكره كالزهري[٥] رحمه الله.

ولا يخفى أن تقوية المرسلات متفاوتة، فتقوية مرسل من كان يتحرى في شيوخه أقوى من تقوية مرسل من كان يأخذ عن كل أحد. والله أعلم.

---

(١) الجوهر النقي – مع السنن الكبرى (٣٠٤/١٠) شرح علل الترمذي (٣٠٧/١).
(٢) السنن الكبرى (١٧٨/١ ، ٣٩٧/٣ ، ٩/٤).
(٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحق.
(٤) فتح الباري (٢٩٣/١، ٤٣٩/٨) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).
(٥) نصب الراية (١٩٦/٢ – ١٩٧).

المبحث الخامس

الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: (ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثوبتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمى، وأن بعض المنقطعات ـ وإن وافقه مرسل مثله ـ فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا، من حيث لو سمى لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي ﷺ إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون أنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ﷺ يوافقه، ويحتمل في مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء) [1].

وقال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (ومع هذا فهو ـ يعني المرسل ـ دون المتصل في الحجة، فإن المرسل ـ وإن اجتمعت فيه هذه الشرائط ـ يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن غير من يحتج به ولو عضده حديث متصل صحيح، لأنه يحتمل أن لا يكون أصل المرسل صحيحاً، وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحدا، وإن يكون متلقي عن غير مقبول الرواية. وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ﷺ فلا يكون في ذلك ما يقوى المرسل، ويحتمل أن المرسل لما سمع قول الصحابي ظنه مرفوعا فغلط ورفعه، ثم أرسله ولم يسم الصحابي فماأكثر ما يغلط فى رفع الموقوفات. وإن عنده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول الصحابي وأضعف فإنه يحتمل أن يكون مستند الفقهاء اجتهادا منهم، أن يكون المرسل غلط ورفع كلام الفقهاء، ولكن هذا في حق كبار التابعين بعيد جدا) [2].

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٤ - ٤٦٥).

(٢) شرح علل الترمذى (١/٣٠٥).

وتتفاوت درجة المرسل المعتضد في الحجة بتفاوت عواضده، فالمرسل الذي يعتضد بمسند أقوى من المرسل المعتضد بمرسل، والمرسل المعتضد بمرسل أقوى من المرسل المعتضد بقول صحابي، والمرسل المعتضد بقول صحابي أقوى من المرسل المعتضد بفتوى عامة الفقهاء، قال الزركشي [١] ـ رحمه الله ـ:

(المرسل الذى يوافقه مرسل أضعف من الذي وافقه مسند) و (المرسل الذي يوافقه موقوف أضعف من الذي يوافقه مرسل).

* * *

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٥٧٧/٢).

المبحث السادس

سبب كون الحديث المرسل من الضعف المعضد

إن الارسال في الحديث لا يعتبر كذبا ولافسقا ولاقدحا في عدالة المرسل، وذلك لما علم أن الارسال يكون لأمور منها ما ذكره الإمـام مسلم عن ارسال الأئمة: (أنهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث ارسالاً ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا) .[1]

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ : (والارسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ما أرسله. وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به، وعرف المعزي اليه الحديث فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة. أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال: إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه) .[2]

فلو جاء خبره من طريق أخرى ولو كانت في درجتها غلب على الظن ثبوته ويبعد معه أن يكون المحذوف واحداً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وإن جاء المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلـم عن شيـخ غير شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب) .[3]

---

(١) الصحيح (٣٢/١) (المقدمة).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/١).

(٣) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص ٦١).

المبحث السابع

عواضد الحديث المرسل وأمثلتها

ذكر الأئمة ـ رحمهم الله ـ أن الحديث المرسل يتقوى ويعتضد بواحد من العواضد الآتية :

(١) الأول: مجيئه مسنداً من وجه آخر

(٢) الثاني: أن يوافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول.

(٣) الثالث: أن يعضده قول بعض الصحابة.

(٤) الرابع: أن يعضده قول جمع من أهل العلم.

هذه العواضد الأربعة ذكرها الإمام الشافعي [١] ـ رحمه الله ـ، وقد نظم الأول والثاني منها الحافظ العراقي في (الألفية)[٢] بقوله :

لكن إذا صح لنا مخرجه ... بمسند أو مرسل يخرجه

من ليس يروى عن رجال الأول ... نقبله، قلت الشيخ لم يفصل

والثالث والرابع منها نظمها بعض الآخذين عن الناظم ـ العراقي ـ بقوله : [٣]

أو كان قول واحد من صحب ... خير الأنام عجم وعرب

أو كان فتوى جل أهل العلم ... وشيخنا أهمله في النظم

(٥) الخامس: أن يعضده فعل صحابي.

(٦) السادس : اعتضاده بانتشاره.

(٧) السابع: أن يعضده عمل أهل العصر.

---

(١) الرسالة (ص ٤٦١ - ٤٦٢).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/ ١٤٩).

(٣) فتح المغيث شرح ألفيه الحديث (١/١٤٥- ١٤٦).

(٨) الثامن: اعتضاده بقياس معتبر.

قال الحافظ السخاوى ـ رحمه الله ـ : (وقد زاد بعضهم مما يعتضد به المرسل: فعل صحابي، أو انتشار، أو عمل أهل العصر، أو قياس معتبر). [١]

وجميع هذه العواضد نظمها بعضهم [٢] بقوله:-

وحيث مرسل الكبار منتصر ... بما وهى فبالقبول مشتهر
كقول صاحب، وفعله، وما ... يقول الأكثرون ممن علما
الإسناد، والارسال، والقياس ... والإنتشار عمل اساس

والاعتضاد بفعل أهل العصر أو بالانتشار ذكره الماوردى ـ رحمه الله ـ بقوله: (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التى وصفنا استيناساً بارساله، ثم اعتمادا على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء: إما قياس، أو قول صحابي، وإما فعل صحابي، وإما أن يكون قول الأكثرين، وإما أن ينتشر في الناس من غير دافع له، وإما أن يعمل به أهل العصر، وإما أن لا يوجد دلالة سواه، وقد اتصل بمرسل سعيد هذا أكثر هذه السبعة.).

وقال البلقيني: (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند،

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٤٩/١).

(٢) طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار ـ مع شرحها رفع الأستار (ص ٨٤ – ٨٥) لسيدى عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي ١٢٣٣ هـ.

(٣) هو الإمام أبو الحسن على بن محمد الماوردى البصري الشافعي صاحب التصانيف، حدث عنه الخطيب ووثقه، مات خمسين واربعمائة. طبقات الشافعية للأسنوى (٢٠٦/٢) سير اعلام النبلاء (٦٤/١٨).

(٤) (الحاوى الكبير) كتاب البيوع (ص٥٥٠–٥٥١) رسالة دكتوراه للباحث/ محمد مفضل مصلح الدين باشراف السيد سابق محمد جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨هـ

أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، أو فعل صحابي، أو يكون قول الأكثرين، أو ينشر من غير دافع، أو عمل به أهل العصر.[1].

وقال السيوطى[2] ـ رحمه الله ـ: (زاد الأصوليون فى الاعتضاد أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير انكار، أو عمل أهل العصر به، وذكر الماوردى الصورتين الأخيرتين، والظاهر أنهما داخلان فى قول الشافعي (وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه).

وذكر بعض أهل العلم أن عواضد الحديث المرسل بضعة عشر عاضداً، قال الترمسي ـ رحمه الله ـ عقب ذكره خمسه منها: (فهذه خمسة، وهي جملة المعتضدات المشهورة يكفي الاعتضاد بأحدها، وقد صرح المحقق ابن حجر فى التعرف بأنهما بضعة عشر.)[3]

والعواضد الخمسة المشار إليها، والتى وصفها بأنها مشهورة هى: تقوية المرسل بالمسند، وبالمرسل، وبقول الصحابي، وبقول جمهور العلماء، وبالقياس.

* * *

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص١٣٨).

(٢) تدريب الراوى (٢٠٢/١).

(٣) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص٥١) ولم اهتد لمعرفة ابن حجر المذكور ولا إلى كتابه التعرف.

العاضد الأول
مجيئه مسنداً من وجه آخر

وهو المذكور في قول الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ عند بيانه لعواضد المرسل، وقال: (منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه)[1].

وفهم بعض أهل العلم من كلام الشافعي هذا أن المراد اعتبار مرويات المرسل فإن غلبت موافقته للحفاظ كان ذلك دليلاً على أن لمراسيله أصلاً، فإن روى مرسلاً قبل وإن لم يسنده الحفاظ المأمونون، قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وجدت في كلام أبي العباس ابن سريج[2] ـ في رده على أبي بكر ابن داود ـ ما اعترض به على الإمام الشافعي، أن مراد الشافعي أن المرسل للحديث يعتبر أن توجد مراسيله توافق ما أسنده الحفاظ المأمونون، فيستدل بذلك على أن لمراسيله أصلاً، فإذا وجدنا له مرسلاً بعد ذلك قبل وإن لم يسنده الحفاظ، وكأنه يعتبر أن يوجد الغالب على مراسيله ذلك، إذ لو كان معتبراً في جميعها لم يقبل له مرسل حتى يسنده الثقات، فيعود الاشكال.)[3].

وفي هذا الفهم نظر، وظاهر كلام الشافعي لا يدل عليه، ولأجل ذلك قال ابن

---

(١) الرسالة (ص٤٦٢).

(٢) هو الإمام، شيخ الإسلام، فقيه العراقيين، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، القاضي الشافعي، صاحب المصنفات. مات سنة ست وثلاثمائة.
سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٤) طبقات علماء الحديث (٥١٨/٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٣٠٣/١).

رجب ـ رحمه الله ـ: (وهذا الذي قاله ابن سريج مخالف لما فهم الناس من كلام الشافعي مع مخالفته لظاهر كلامه. والله أعلم.)[1].

وذكر الزركشي ـ رحمه الله ـ أن الشافعي ـ رحمه الله ـ يشترط صحة الطريق المسند، قال: (وظاهر نص الشافعي في الرسالة يقتضي اشتراط صحة ذلك السند.)[2] وقال في موضع آخر عند ذكره لعواضد المرسل: (احداها مجيؤه مسنداً من وجه آخر، وأنه لابد أن يكون الطريق إليه صحيحاً.)[3] لكن الزركشي ـ رحمه الله ـ عقب فى الموضع الأول بقوله: (قال الرازى يتقوى به وان كان ضعيفاً)[4] والعمل على ذلك عند أهل العلم، فانهم يعضدون المرسل بالمسند الضعيف، وممن وقفت عليه فى ذلك: الامام البيهقي[5]، والزيلعي[6]، وابن كثير[7]، وابن حجر[8] ـ رحمهم الله جميعاً ـ ولعل فى تقوية الشافعي ـ رحمه الله ـ للمرسل بالمرسل ما يدفع اشتراطه صحة الوجه المسند.

اعتراض على تقوية المرسل بالمسند:

اعترض بعض العلماء على تقوية المرسل بالمسند، وبينوا أن المسند أن كان ثابتاً

---

(١) شرح علل الترمذى (٣٠٤/١).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص٥٧٤).

(٣) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص٥٧٧).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص٥٧٤) وهو معنى كلام الرازى فى المحصول (٦٦٠/١/٢) (.. أو أرسله هو استده غيره وهذا اذا لم تقم الحجة باسناده.)

(٥) السنن الكبرى (٤٢٦/١، ٤٦٥/٢ -٤٦٦، ٣٩٧/٣).

(٦) نصب الراية (٤٢٦/٢، ٤٦٥/٢ -٤٦٦، ٣٩٧/٣).

(٧) ارشاد الفقيه (ص ١٥٣).

(٨) نتائج الأفكار (١٦٢/١ و٣٤٤) القول المسدد (ص٥٧ و٦٩) فتح البارى (٢٩٣/١).

فهو العمدة، وإن كان ضعيفاً فإنه لا يعضد المرسل، لأن انضمام ما ليس بحجة إلى مثله لا تثبت به حجة، قال أبو الحسين البصري ـ رحمه الله ـ: (فإن أراد أنه يقبل، والحجة هو الخبر المسند فصحيح على أصله، ولا تأثير للمرسل. وإن أراد أنه يصير المرسل حجة فليس بصحيح، لأن ما ليس بحجة لا يصير حجة إذا اقترنت به حجة.)[1].

الجواب عن هذا الاعتراض:

أجيب عن هذا الاعتراض بالآتي:

(١) الأول: (أنه بالمسند تتبين صحة الإسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم له مع ارساله بأنه اسناد صحيح تقوم به الحجة.)[2] قال ابن الصلاح: (وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن.).

(٢) الثاني: ان انضمام المسند إلى المرسل يفيد الترجيح عند التعارض قال النووي رحمه الله : (إن بالمسند يتبين صحة المرسل وأنه مما يحتج به فيكون في المسألة حديثان صحيحان حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد وتعذر الجمع قدمناهما عليه. والله أعلم.)[3].

(٣) الثالث: قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (إن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوي كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة)[4] وقال: (وهذا أمر جليل، ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن.

---

(١) المعتمد في أصول الفقه (١٥٠/٢) كشف الأسرار (٧٢٦/٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص٥٨).

(٣) المجموع شرح المهذب (١٠٢/١) تقريب النواوي ـ مع تدريب الراوي (١٩٩/١).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٣٨).

(٤) الرابع: قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : (وظهر لي جواب آخر وهو: أن المراد بالمسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسل ليس هو الذي يحتج به على انفراده، بل هو الذي يكون فيه مانع من الاحتجاج به على انفراده مع صلاحيته للمتابعة، فإذا وافقه مرسل لم يمنع من الاحتجاج به إلا ارساله عضد كل منهما الآخر. وتبين بهذا أن فائدة مجيء هذا المسند لا يستلزم أن يقع المرسل لغوا)[1] وقال: (وقد كنت أتبجح بهذا الجواب، وأظن إنني لم أسبق إلى تحريره حتى وجدت نحوه في (المحصول)[2] للإمام فخر الدين، فإنه ذكر هذه المسألة ثم قال: هذا في سند لم تقم الحجة في اسناده) وقال: (فازددت لله شكراً على هذا الوارد، والله الموفق) وقال العراقي في (الألفية) :[3]

فان يقل فالمسند المعتمد　　　فقل دليلان به يعتضد

* * *

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٦٧/٢)

(٢) (ج٢ ق١ ص٦٦٠).

(٣) شرح ألفية العراقي (١٥٣/١).

أمثلة لتقوية المرسل بالمسند

وهي لتقوية مراسيل كبار وأواسط وصغار التابعين، قواها بعض الأئمة بأحاديث مسندة صحيحة. أو حسنة، أو ضعيفة ضعفاً يسيراً، قال الشيخ زكريا الأنصارى في أن المرسل يتقوى (بمسند يجيء من وجه آخر صحيح، أو حسن، أو ضعيف يعتضد به)[1] .

المثال الأول: مرسل تابعى كبير [2] تقوى بمسند صحيح :

مثاله مرسل سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر. ذكره العلائي وقال: (وقد ثبت متصلاً من حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به. أخرجه مسلم، فاعتضد به المرسل المتقدم وثبتت صحته)[3] .

تخريج حديث أبي هريرة :

له عن أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ طريقان :

(١) رواه الإمام مسلم [4]، وأبو داود[5]، والترمذي[6]، والنسائي[7]، وابن ماجة[8]،

---

(١) فتح الباقي على ألفية العراقي ـ مع شرح ألفيه العراقي (١٤٩/١).

(٢) اعتمدت في تقسيم طبقات التابعين تقسيم ابن حجر لهم في (تقريب التهذيب).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٢ - ١٠٣).

(٤) الصحيح (١١٥٣/٣) حديث رقم (١٥١٣) (كتاب البيوع) (باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر).

(٥) السنن (٦٧٢/٣) حديث رقم (٣٣٧٦) (كتاب البيوع) (باب في بيع الغرر).

(٦) السنن (٥٢٣/٣) حديث رقم (١٢٣٠) (كتاب البيوع) (باب ما جاء في كراهية بيع الغرر).

(٧) السنن (٢٦٢/٧).

(٨) السنن (٧٣٩/٢) حديث رقم (٢١٩٤) (كتاب التجارات) (باب النهي عن بيع الحصاة).

والإمام أحمد[١]، والدارمي[٢]، وابن الجارود[٣]، وابن أبي شيبة[٤]، وابن حبان[٥]، والدارقطني[٦]، والبيهقي[٧] كلهم عن طريق الأعرج عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر. واللفظ لمسلم.

(٢) الثاني: رواه الامام أحمد [٨] من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

تخريج مرسل ابن المسيب :-

له عن ابن المسيب طريقان :

(١) الأول : رواه عبد الرزاق [٩] من طريق الأسلمي عن أبي الزناد عن ابن المسيب قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.

و (الأسلمي) لم أقف له على ترجمة.

(٢) الثاني: رواه البيهقي [١٠] من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم انا ابن وهب انا مالك وغيره عن أبي حازم أخبره عن سعيد بن المسيب أن

---

(١) المسند (٤٣٦/٢، ٤٣٩، ٤٩٦).

(٢) السنن (١٦٧/٢) حديث رقم (٢٥٥٧).

(٣) المنتقى (ص ٢٠٣) حديث رقم (٥٩٠).

(٤) المصنف (١٣٢/٦) حديث رقم (٥٥٠).

(٥) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٢٦/٧).

(٦) السنن (١٥/٣).

(٧) السنن الكبرى (٢٦٦/٥، ٣٠٢، ٣٣٨، ٣٤٢).

(٨) المسند (٣٧٦/٢).

(٩) المصنف (١٠٩/٨).

(١٠) السنن الكبرى (١٣٨/٥).

رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر.

وقال: (هذا مرسل ، وقد رويناه موصولاً من حديث الأعرج عن أبي هريره، ومن حديث نافع عن ابن عمر). واسناد هذا المرسل صحيح إلى مرسله وهو يعتضد بحديث أبي هريره المتقدم. وله شواهد أخرى مروية عن :

(علي بن أبي طالب) و (ابن عمر) و (سهل بن سعد) و (ابن عباس) و (أنس) و (عمران بن حصين). ذكرها الحافظان الهيثمي [1] وابن حجر [2] رحمهما الله .

الحكم على الحديث:

المتن صحيح، والمرسل حسن لغيره.

المثال الثاني: مرسل تابعي كبير تقوى بمسند ضعيف:

مثاله حديث ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ : لاصلاة بعد النداء إلا سجدتين ـ يعني الفجر ـ).

وذكره البيهقي ـ رحمه الله ـ مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعله بـ (عبد الرحمن الافريقي) ثم أشار إلى تقويته بقوله: (وله شاهد من حديث ابن المسيب مرسلاً)[3] وقال في موضع آخر عقب روايته لحديث ابن عمر مرفوعا بمعناه: (وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وان كان في اسناده من لا يحتج به) [4].

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨٠/٤).

(٢) التلخيص الحبير (٦/٣).

(٣) السنن الكبرى (٤٦٦/٢).

(٤) السنن الكبرى (٤٦٥/٢).

تخريج حديث عبد الله بن عمرو:-

رواه ابن أبي شيبة [١]، ومحمد بن نصر المروزى [٢]، والبزار [٣]، وعبد الرزاق [٤]، والدارقطني [٥]، والبيهقي [٦] كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - مرفوعاً: (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر) واللفظ لعبد الرزاق.

قال البيهقي: (في اسناده من لا يحتج به).

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم واختلف في الاحتجاج به) [٧].

وقال الحافظ ابن حجر: (في سنده الافريقي) [٨] وقال - أيضاً - : (ابن انعم لين) [٩].

أقوال أئمة الجرح والتعديل في عبد الرحمن الافريقي:

قال يحيى بن سعيد : عبد الرحمن بن زياد ثقة [١٠].

---

(١) المصنف (٣٥٥/٢).

(٢) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص ٨٣) (باب كراهة التطوع بعد طلوع الفجر سوى الركعتين).

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة (٣٣٨/١) حديث رقم (٧٠٣).

(٤) المصنف (٥٣/٣) حديث رقم (٤٧٥٧).

(٥) السنن (٢٤٦/١).

(٦) السنن الكبرى (٤٦٥/٢).

(٧) مجمع الزوائد (٢١٨/٢).

(٨) التلخيص الحبير (١٩٠/١).

(٩) زوائد مسند أبي بكر البزار على مسند الإمام أحمد والكتب الستة (١٠٧٨/٣).

(١٠) تهذيب التهذيب (١٧٤/٦ - ١٧٥).

وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح يحتج بحديث الافريقي؟ قال: نعم. قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم. وقال أحمد بن صالح ـ أيضاً ـ : (هو ثقة ومن تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم من الثقات.[1]

وقال الفسوي: لابأس به، وفي حديثه ضعف.[2]

وقال ابن معين: ليس به بأس وفيه ضعف.[3]

وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا أحاديث كان يحدث بها لاتعرف.[4]

وقال الإمام أحمد: ليس بشيء.[5]

وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صادقاً خشناً.[6]

وقال عمرو بن علي: الافريقي مليح الحديث ليس مثل غيره في الضعف.[7]

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.[7]

وقال أبو زرعة: ليس بقوى.[8]

وقال النسائي: ضعيف.[9]

---

(١) تهذيب التهذيب (١٧٤/٦ - ١٧٥).

(٢) المعرفة والتاريخ (٤٣٣/٢).

(٣) التاريخ (٤١١/٤).

(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص ١٥٦).

(٥) الكامل (١٥٩٠/٤).

(٦) أحوال الرجال (ص ١٥٣).

(٧) الجرح والتعديل (١٣٥/٥).

(٨) كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي (٣٨٩/٢).

(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٩٦).

وقال العقيلي عن يحيى بن سعيد لا يسقط حديثه وهو ضعيف.[1]

وقال ابن حبان: كان يروى الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب.[2]

وقال ابن عدي: عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه.[3]

وقال الدارقطني: ليس بالقوى.[4]

وقال الذهبي: كان البخارى يقوى أمره ولم يذكره في كتاب الضعفاء.[5]

وقال الذهبي ـ أيضاً [6]ـ: مشهور جليل ضعفه ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: ليس بالقوى، ووهاه أحمد.

وقال الذهبي في موضع ثالث[7]: قال الترمذى : رأيت البخارى يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف في حفظه.[8]

الخلاصة:

والناظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل في (عبد الرحمن الافريقي) يجد فيها الموثق له، والمضعف له تضعيفاً خفيفاً، وكذا المضعف له تضعيفا شديدا كالإمام أحمد وابن حبان، قال الذهبي: (قال ابن حبان فأسرف يروى الموضوعات ...)

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/٣٣٣).

(٢) كتاب المجروحين من المحديثن والضعفاء والمتروكين (٢/٥٠).

(٣) الكامل (٤/١٥٩١).

(٤) الضعفاء والمتروكون (٩ ص ٢٧٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٥٦٢).

(٦) المغني في الضعفاء (٢/٣٨٠).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/١٦٤).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

وممن ضعفه تضعيفاً شديداً ابن خراش حيث وصفه بأنه متروك[1]، وابن خراش[2] رافضي ولا مستند لـه في حكمه هذا. وجمهور العلماء على خلافه، فقد وصفوا عبد الرحمن الافريقي بضعـف لا يسقط حديثه كما صرح به يحيى بن سعيد. والله أعلم.

وللحديث شواهد مروية عن: (أبي هريرة) و (ابن عمر) و (عمرو بن عبسة) ـ رضي الله عنهم ـ خرجها الحافظ ابن حجر[3]، والشيخ أحمد محمد شاكر[4]، والشيخ الألباني[5]،ـ حفظه الله ـ . ولم يخرجوا حديث (عمرو بن عبسة) الذى أخرجه المروزى.[6]

تخريج مرسل ابن المسيب:

رواه عبد الرزاق[7]، والبيهقي[8] من طريق سفيان الثورى عن عبد الرحمن بن حرملة عن ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ : لا صلاة بعد النداء إلا ركعتى الفجر.

واسناده حسن إلى مرسله، و (عبد الرحمن بن حرملة) هو الأسلمي، قال فيه الحافظ ابن حجر : (صدوق ربما أخطأ)[9] وهذا المرسل يعتضد بحديث

---

(١) تهذيب التهذيب (١٧٥/٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٠٠/٢ - ٦٠١) لسان الميزان (٤٤٤/٣)

(٣) التلخيص الحبير (١٩٠/١).

(٤) مسند الامام احمد (١١١/٨ - ١١٥).

(٥) إرواء الغليل في أحاديث منار السبيل (٢٣٢/٢ - ٢٣٦).

(٦) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص ٨٣).

(٧) المصنف (٥٣/٣) حديث رقم (٤٧٥٦).

(٨) السنن الكبرى (٤٦٦/٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص ٢٠٠).

عبد الله بن عمرو، ويقوي كل واحد منهما الآخر.

الحكم على الحديث:

الحديث بطريقيه حسن لغيره.

المثال الثالث: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمسند ضعيف:-

مثاله حديث: (المؤذنون أمناء الناس على صلاتهم وسحورهم) ذكر له الحافظ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ طريقين مسندين ضعيفين، وطريقاً مرسلة عن الحسن، وقال: (قلت: فحديث الحسن يحتج به، وهو العمدة اذاً، فإنه انضم إلى ارساله اتصاله من وجوه أخر) [1]

تخريج الحديث المرفوع :

روى هذا الحديث مرفوعاً عن (ابن عمر) و (أبي محذورة).

تخريج حديث ابن عمر:

رواه ابن ماجة [2]، وابن عدي [3]، من طريق بقية عن مروان بن سالم عن عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر قال: رسول الله ﷺ : خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين: صلاتهم وصيامهم).

قال ابن الملقن: في اسناده مروان بن سالم الجزري، ذكره ابن حبان في (ثقاته) [4] ، وقال أحمد وغيره ليس بثقة) [5]

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير، للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحاق، بالجامعة الإسلامية.

(٢) السنن (٢٣٦/١) حديث رقم (٢٣٦).

(٣) الكامل فى ضعفاء الرجال (٢٣٨٠/٦ - ٢٣٨١).

(٤) لم أقف عليه فيه.

(٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في شرح الكبير (ص ٦٢٨).

وقال الحافظ ابن حجر: (سنده ضعيف).[1]

وقال - في موضع آخر - : (وفي اسناده مروان بن سالم الجزرى وهو ضعيف)[2].

وقال البوصيري: (هذا اسناد ضعيف لتدليس بقية بن الوليد)[3].

أقوال الأئمة في مروان:

و (مروان بن سالم) هو أبو عبد الله الجزرى، وهذه طائفة من أقوال الأئمة فيه:

قال البخارى: (منكر الحديث)[4].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مروان بن سالم فقال: منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم. قلت: يترك حديثه؟ قال: لا بل يكتب حديثه)[5].

وقال النسائي: (متروك الحديث)[6].

وقال العقيلي: (أحاديثه مناكير لا يتابع عليها إلا من طريق يقاربه)[7].

وقال ابن عدي: (عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه)[8].

---

(١) نتائج الافكار (١/٣٤٤).

(٢) التلخيص الحبير (١/١٨٣).

(٣) مصباح الزجاجة (١/٩٠).

(٤) التاريخ الكبير (٧/٣٧٣) التاريخ الصغير (١/١٦١) الضعفاء الصغير (ص ٢٧٧).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٢٧٥)

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٠٥)

(٧) الضعفاء الكبير (٤/٢٠٤).

(٨) الكامل (٦/٢٣٨١).

وقال أبو عروبة الحراني: كان يضع الحديث) [١]

وقال الساجي : (كذاب يضع الحديث) [٢]

وقال الحافظ ابن حجر: (متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع) [٣]

ومن كان هذا حاله، وهذه أقوال الأئمة فيه، فضعفه لا يتقوى بتعدد الطرق، وقول أبي حاتم ـ رحمه الله ـ جمهور النقاد على خلافه، وتضعيف الحديث بـ (مروان) هذا أولى من تضعيفه بتدليس بقية فقط . والله واعلم.

تخريج حديث أبي محذورة:

رواه الطبراني [٤]، والبيهقي [٥]، والحافظ ابن حجر [٦] ـ من طريق الطبراني ـ من طريق يحيى الحماني ثنا ابراهيم بن أبي محذورة عن أبيه عن جده عن أبي محذورة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: (المؤذنون أمناء المسلمين على فطرهم وسحورهم).

قال الهيثمي: (اسناده حسن) [٧].

وقال ابن الملقن: (ويحيى هذا حافظ شيعي جلد، وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: صنف المسند ولم أر في مسنده ولا في أحاديثه أحاديث مناكير، وأرجو أنه لا بأس به، وضعفه الجمهور منهم النسائي وأحمد، وقال أحمد كان يكذب جهاراً

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٩٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٣٣).

(٤) المعجم الكبير (٨/٢٠٩ - ٢١٠) حديث رقم (٦٧٤٣).

(٥) السنن الكبرى (١/٤٢٦).

(٦) نتائج الأفكار (١/٣٤٤).

(٧) مجمع الزوائد (٢/٢).

ما زلنا نعرفه يسرق الأحاديث. وقال السعدى: ساقط. وقال ابن نمير: كذاب) [1].

وقال الحافظ ابن حجر: (هذا حديث غريب تفرد به يحيى وفيه مقال) [2].

وقال ـ في موضع آخر ـ : (وفى اسناده يحيى الحماني مختلف فيه)[3].

و (يحيى الحماني) هو يحيى بن عبد الحميد، قال عثمان الدارمي: (سمعت ابن معين يقول: ابن الحماني صدوق مشهور) [4]. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين (ابن الحماني ثقة) [5]. وتوثيق ابن معين هذا رواه ـ أيضاً ـ : الدورى، ومحمد بن عثمان بن أبى شيبة، والبغوى، وابن الدورقي، ومطين [5].

وقال ابن عدي: (وليحيى الحماني مسند صالح... ولم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير فأذكرها، وأرجو أنه لا بأس به)[6].

وقال محمد بن ابراهيم البوشنجي: (ثقة) [7].

وقال أبو داود : (كان يحيى حافظاً) [8].

وقال أبو حاتم: (لم أر أحداً من المحدثين ممن يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد سوى يحيى الحماني في شريك) [9]. وقال ـ أيضاً ـ: (لين) [10].

وقال ابن نمير: (هو ثقة) [7].

---

(١) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٥).

(٢) نتائج الأفكار (٣٤٤/١).

(٣) التلخيص الحبير (١٨٣/١).

(٤) لم أقف عليه في (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٤٧/١١).

(٦) الكامل (٢٦٩٤/٧ - ٢٦٩٥).

(٧) تهذيب التهذيب (٢٤٩/١١).

(٨) تهذيب التهذيب (٢٤٤/١١).

(٩) الجرح والتعديل (١٧٠/٩).

(١٠) الجرح والتعديل (١٧٠/٩).

وقال الإمام أحمد: (كان يكذب جهاراً) [1]. وقال: (ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها).

وقال البخارى: (يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير) [2]. وقال: (سكتوا عنه) [3].

وقال الجوزجاني: (ساقط متلون، ترك حديثه فلا ينبعث) [4].

وقال الحافظ ابن حجر: (حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث) [5].

وخلاصة هذه الأقوال أن (الحماني) مختلف فيه بين موثق له، ومضعف تضعيفاً شديداً، ومضعف تضعيفاً يسيراً. أما رميه بالكذب فلا يراد به الكذب على رسول الله ﷺ، ووضع الحديث عليه، قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: (لا ريب أنه كان مبرزاً في الحفظ كما كان سليمان الشاذكوني، ولكنه أصون من الشاذكوني ولم يقل أحد قط أنه وضع حديثاً، بل ربما كان يتلقط أحاديث يدعي روايتها فيرويها على وجه التدليس ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة وهو أخف من افتراء المتون) [6]. ومن كان هذا حاله عند أهل العلم فلا مانع من تقويته لغيره أو بغيره، وهذا ما فعله الحافظان ابن الملقن [7]، وابن حجر [8] ـ رحمهما الله ـ فى هذا الحديث أما تحسين اسناد أبى محذورة بغير شاهد ولا متابع كما تقدم عن

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٤٥/١١).

(٢) التاريخ الكبير (٢٩١/٨).

(٣) الضعفاء الصغير (ص ٢٧٩).

(٤) أحوال الرجال (ص ٨٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٣٧٧).

(٦) سير أعلام النبلاء (٥٣٦/١٠ - ٥٣٧).

(٧) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٦٢٨).

(٨) نتائج الأفكار (٣٤٤/١).

الهيثمي ـ رحمه الله ـ ففيه نظر لأجل (يحيى الحماني)، وقد ضعف الهيثمي ـ رحمه الله ـ في (مجمع الزوائد)[1] أحاديث بسبب (الحماني) فأنى لإسناد حديثه هذا بلوغ درجة الحسن؟

و (إبرهيم بن أبي محذورة) هو ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة، قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطيء)[2]. و (أبوه) عبد العزيز، و (جده عبد الملك) قال الألباني ـ حفظه الله ـ : (فيهما جهالة)[3]. وفي قوله هذا نظر، (فعبد الملك) وثقه الذهبي[4]، و (عبد العزيز) قال فيه الحافظ ابن حجر (مقبول)[5].

مرسل الحسن:

له طريقان:

(١) الأول: رواه الإمام الشافعي[6]، ومن طريقه البيهقي[7] من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن أن النبي ﷺ قال: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وذكر معها غيرها.

قال البيهقي: (وهذا المرسل شاهد لما تقدم).

(٢) الثاني: رواه البيهقي[8]، ومن طريقه الحافظ ابن حجر[9] من طريق

---

(١) مجمع الزوائد (٧٩/٤، ٦/ ٢٦٥).
(٢) تقريب التهذيب (ص ٢١).
(٣) إرواء الغليل (٢٣٩/٢).
(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢١٤/٢).
(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١٥).
(٦) الأم (٧٥/١) (باب اجتزاء المرء بآذان غيره واقامته وإن لم يقم له).
(٧) السنن الكبرى (٤٢٦/١).
(٨) السنن الكبرى (٤٣٢/١).
(٩) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

محمد بن أبي عدي عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم، وعلى صيامهم.

وقال ابن حجر: (هذا حديث مرسل، ورواته ثقات) [١].

وبضم هذا المرسل لحديث أبي محذورة ـ المتقدم ـ قوى كل واحد منهما الآخر، قال ابن الملقن: (فحديث الحسن يحتج به، وهو العمدة إذاً، فإنه انضم إلى ارساله اتصاله من وجوه أخر)[٢]. وقال ابن حجر: (وطرقه تشد بعضها بعضاً) [٣].

شواهد أخرى:

ومما يشهد لهذا المتن الحديث المشهور : (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن). وهو مروي عن (أبي هريرة) و (عائشة) و (ابن عمر) و (أبي أمامة) و (واثلة) خرجها الزيلعي [٤]، وابن حجر [٥] ـ رحمهما الله ـ، و (الألباني) [٦] ـ حفظه الله ـ وحكم بصحته.

الحكم على الحديث :

بضم (مرسل الحسن) إلى (حديث أبي محذورة) قوى كل واحد منهما الآخر وارتقى الحديث لدرجة الحسن لغيره.

---

(١) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨).

(٣) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٤) نصب الراية (٥٨/٢).

(٥) التلخيص الحبير (٢٠٦/١ – ٢٠٧).

(٦) إرواء الغليل (٢٣١/١).

المثال الرابع: مرسل تابعي صغير تقوى بمسند صحيح:

مثال مرسل مكحول قال: جعل رسول الله ﷺ للفرس العربي سهمين، ولفارسه سهم يوم خيبر).

اعتضد هذا المرسل بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً.

تخريج حديث ابن عمر:

رواه البخاري[1]، وأبو داود[2]، وابن ماجة [3]، والإمام أحمد[4]، والدارمي[5]، وابن الجارود [6] والدراقطني[7]، والبيهقي[8] من طريقين عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً. واللفظ للإمام البخاري .

وللحديث لفظ آخر رواه الإمام البخاري[9]، ومسلم[10]، والترمذي[11]، والإمام

---

(١) الصحيح (٢١٨/٣) (كتاب الجهاد) (باب سهام الفرس).

(٢) السنن (٧٥/٣) حديث رقم (٢٧٣٣).

(٣) السنن (٩٥٢/٢) حديث رقم (٢٨٥٤).

(٤) المسند (٢/٢ و ٤١).

(٥) السنن (١٤٤/٢) حديث رقم (٢٤٧٥).

(٦) المنتقى (ص ٤٦٢) حديث رقم (١٠٨٤).

(٧) السنن (١٠٦/٤) (كتاب السير).

(٨) السنن الكبرى (٣٢٤/٩ - ٣٢٥).

(٩) الصحيح (٧٩/٥) (كتاب المغازي) (باب غزوة خيبر).

(١٠) الصحيح (١٣٨٢/٣) حديث رقم (١٧٦٢).

(١١) السنن (١٢٤/٤) حديث رقم (١٥٥٤).

أحمد [1]، والدراقطني[2] من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إن رسول الله ﷺ قسم في النفل: للفرس سهمين، وللرجل سهماً. وهذا لفظ الإمام مسلم والترمذى وأحمد، وقال الترمذى: (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثورى، والأوزاعى، ومالك بن أنس وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، واسحق، قالوا: للفارس ثلاثة أسهم سهم له، وسهمان لفرسه، وللرجل سهم).

ولفظ الإمام البخارى: (قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللرجل سهما. قال: فسره نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم).

مرسل مكحول :

رواه عبد الرزاق [3] من طريق معمر عن يزيد بن يزيد بن جابر ـ أحسبه ـ عن مكحول قال: جعل رسول الله ﷺ للفرس العربى سهمين، ولفارسه سهم يوم خيبر.

واسناده صحيح إلى مرسله، وله طريق أخرى عن مكحول رواها سعيد بن منصور[4] من طريق عبد العزيز بن محمد نا اسامة بن زيد عن مكحول أن رسول الله ﷺ فرض للفرس منهم سهمين وللراجل سهماً.

و (مكحول) من صغار التابعين، وقد عده الحافظ ابن حجر [5] ـ رحمه الله ـ من أهل الطبقة الخامسة وهي لصغار التابعين عنده.

الحكم على الحديث:

مرسل مكحول يرتقي بحديث ابن عمر المسند الصحيح لدرجة الحسن لغيره.

---

(١) المسند (٦٢/٢ و ٧٢ و ٨٠ و١٥٢).

(٢) السنن (١٠٦/٤).

(٣) المصنف (١٨٥/٥) حديث رقم (٩٣١٩).

(٤) السنن (ج٣ ق٢ ص ٣٠٢) حديث رقم (٢٧٦٩).

(٥) (تقريب التهذيب) (ص ٣٤٧).

العاضد الثاني

تقوية المرسل بالمرسل

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ عند ذكره لعواضد المرسل: (ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله) [1].

وإلى هذا المعنى أشار الحافظ ـ رحمه الله ـ بقوله في (الألفية) [2].

لكـن إذا صـح لنـا مخرجـه *** بمسنـد أو مرسل يخرجه

من ليس يروى عن رجال الأول *** نقبله، قلت الشيه لم يفصل

فلو جاء حديث مرسل من طريقين الأول عن حميد الطويل عن الحسن ـ مثلاً ـ والثاني عن قتادة عن الحسن لا يتقوى هذا المرسل بهذين الطريقين، لأن التابعي الذي أرسل الحديث في الطريق الثاني هو نفس التابعي الذي أرسله في الطريق الأول.

وربما يروى حديث مرسل عن جماعة من التابعين، بأسانيد متباينة ومع ذلك لا يتقوى لاتحاد مخرج هذه المراسيل، ومثال ذلك حديث القهقهة [3] فإنه روي من وجوه متعددة، والتابعون فيه متباينون، وقد منع من تقويته وترقيته لدرجة الحسن لغيره أن هذه المراسيل المتباينة ترجع كلها لمرسل واحد، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (إن بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسلة، والتابعون فيما متباينون فيظن أن

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٢).

(٢) شرح ألفية الحديث (١/١٤٩).

(٣) هو الحديث المروى بالفاظ متعددة ومنها: من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة.) قال الزيلعي: (فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلة، أما المسندة فرويت من حديث: أبي موسي، وأبي هريرة، وابن عمر، وأنس، وجابر، وعمران، وأبي المليح). وأما المرسلة (فهي أربعة: أشهرها مرسل أبي العالية، والثاني مرسل معبد الجهني، والثالث مرسل ابراهيم النخعي، والرابع مرسل الحسن.) نصب الراية (١/ ٤٧ – ٥٤).

مخارجها مختلفة، وأن كلاً منها يعتضد بالآخر، ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحداً ويرجع كلها إلى مرسل واحد، ومثال ذلك حديث القهقهة روى مرسلاً من طريق: (الحسن البصرى) و(أبى العالية) و(إبراهيم النخعى) و(الزهرى) بأسانيد متعددة، وعند التحقيق مدار الجميع على أبي العالية. قال عبد الرحمن بن مهدى: هذا الحديث لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة فحدث به الحسن البصرى، فأرسله الحسن وقال: قال رسول الله ﷺ، وكان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهرى، فسمعه من الحسن فذاكر به الزهرى، فقال الزهرى قال رسول الله ﷺ)[1].

قال ابن مهدى: (وحدثنا شريك عن أبي هاشم قال أنا حدثت به ابراهيم ـ يعني النخعي ـ عن أبي العالية، فارسله ابراهيم عن النبي ﷺ) [2].

وقال البيهقي ـ رحمه الله ـ: (فإذا سمع السامع هذا الحديث يجده قد أرسله الحسن، وابراهيم النخعي، والزهري، وأبو العالية، فيظنه متعدد الأسانيد وإذا كشف عنه ظهر مداره على أبي العالية) [3].

وقال الترمسي ـ رحمه الله ـ: (واحترز به كما قاله بعض المحققين عن مثل مرسل أبى العالية في انتقاض الوضوء بالقهقهة في الصلاة فإنه روي من مرسلات غيره لكن تتبعت فوجدت كلها ترجع إلى مرسل أبي العالية) [4].

وإذا لم يتحد مخرج المراسيل فإن اختلاف مخارجها يستبعد معه أن يكون المحذوف واحداً، وحينئذٍ يقوى جانب القبول، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإن

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٤٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٤).

(٤) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص ٥٠).

جاء المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر فهـذا يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب) [1].

اعتراض على تقوية المرسل بالمرسل:

اعترض عليه (بأن المنضم إلى المرسل إن لم يكن حجة فاقترانه إلى ما ليس بحجة لا يفيد أيضاً، لأنه لا يجوز أن ينضم ما ليس بحجة إلى ما ليس بحجة فيصير حجة) [2].

وقال أمير بادشاه ـ رحمه الله ـ: (وقد شوحح الشافعي بقوله باعتضاد المرسل بمرسل آخر فقيل: ضم غير المسند إلى المرسل ضم خبر غير مقبول إلى خبر مثله في عدم القبول فلا يفيد الظن لأن كل واحد منهما متهم فلا يفيد الظن فكذلك المجموع) [3].

وقال العلائي ـ رحمه الله ـ: (اعترض الحنفية على الإمام الشافعي وقالوا: هذا ليس فيه إلا أنه انضم غير مقبول عنده إلى مثله فلا يفيدان شيئاً كما إذا انضمت شهادة غير العدل إلى مثلها) [4].

الجواب عن هذا الاعتراض:

أجاب عنه العلائي ـ رحمه الله ـ بقوله: (وجوابه: أنه بانضمام أحدهما إلى الآخر يقوى الظن أن له أصلاً، وإن كان كل منهما لا يفيد ذلك بمجرده، وهذا كما قيل في الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ راويه وكثرة غلطه لا من جهة اتهامه بالكذب إذا روى مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة، فانه

---

(١) رسالة لطيفة فى أحاديث متفرقة ضعيفة (ص ٦١).

(٢) كشف الأسرار على أصول الامام فخر الإسلام البزدوى (٧٢٦/٣).

(٣) تيسير التحرير (١٠٥/٣).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٣٨).

يرتقي إلى درجة، الحسن لأنه يزول عنه حينئذٍ ما يخاف من سوء حفظ الرواة، ويعتضد كل منهما بالآخر) [1].

أما عن تشبيههم له بالشهادة فقد أجاب عنه العلائي ـ أيضاً ـ : (وأما تشبيهه بالشهادة فليس كذلك لأن الرواية تفارق الشهادة في أشياء كثيرة، ويقبل فيها ما لا يقبل في الشهادة، فكذلك هنا) [2].

أمثلة لتقوية المرسل بالمرسل

المثال الأول: تقوية مرسل تابعي كبير بمرسل تابعى من أواسطهم:

مثاله مرسل ابن المسيب أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه، فاقرع رسول الله ﷺ بينهم، فاعتق اثنين وأرق أربعة.

تقوى بمرسل ابن سيرين عن النبي ﷺ بمثله.

تخريج مرسل ابن المسيب:

رواه سعيد بن منصور [3] من طريق سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أعتق ستة أعبد له .... الحديث. واسناده صحيح إلى مرسله، وجميع رجاله ثقات، (يزيد بن يزيد بن جابر) هو الأزدى الدمشقي وهو ثقة فقيه [4].

وله طريق أخرى رواها الإمام البيهقي [5] من طريق الإمام الشافعي ابنا عبد المجيد

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٣) كتاب السنن حديث رقم (٤١١).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٨٥).

(٥) السنن الكبرى (٢٨٦/١٠).

عن ابن جريج أخبرنى قيس بن سعد أنه سمع مكحولاً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: أعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيرهم فأتى النبي ﷺ في ذلك فاقرع بينهم فاعتق ثلثهم. واسناده حسن إلى مرسله ـ أيضاً ـ رجاله ثقات إلا (عبد المجيد) وهو ابن أبي رواد وهو صدوق يخطيء [(١)].

تخريج مرسل ابن سيرين:

رواه سعيد بن منصور [(٢)] من طريق هشيم انا ابن عون عن ابن سيرين عن النبي ﷺ مثله. كذا رواه ولم يسق لفظه، واسناده صحيح إلى مرسله.

الشواهد:

وللحديث شاهدان: (عن عمران بن حصين) و (عن أبي زيد الأنصارى).

حديث عمران:

رواه الإمام مسلم[(٣)]، وأبو داود[(٤)]، والترمذى[(٥)]، والنسائي[(٦)]، وابن ماجة [(٧)]، والإمام أحمد[(٨)] من طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً). واللفظ لمسلم.

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣١٧ - ٣١٨).

(٢) كتاب السنن حديث رقم (٤١٠).

(٣) الصحيح (١٢٨٨/٣) حديث رقم (١٦٦٨).

(٤) السنن (٢٦٧/٤) حديث رقم (٣٩٥٨) و (٣٩٥٩).

(٥) السنن (٦٣٦/٣) حديث رقم (١٣٦٤).

(٦) السنن الكبرى كما في تحفة الاشراف (٢٠٠/٨).

(٧) السنن (٧٨٦/٢) حديث رقم (٢٣٤٥).

(٨) المسند (٤٢٦/٤).

حديث أبي زيد:

رواه الإمام أحمد[1] من طريقين عن هشيم أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصارى مرفوعاً نحوه.

الحكم على الحديث:

اسناد مرسل ابن المسيب حسن لغيره بمرسل ابن سيرين، وكذا بحديث عمران وحديث أبي زيد الأنصارى. فهو مثال لتقوية المرسل بالمرسل، ولتقوية المرسل بالمسند. والله أعلم.

المثال الثاني: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمرسل تابعي من أواسطهم:

مثاله مرسل أبى سعيد المهرى[2] قال: قال رسول الله ﷺ: لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني).

تقوى بمرسل الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب بنحوه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فهذان المرسلان [3] من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لا سيما وقد احتج من أرسله به، وذلك يقتضي ثبوته عنده ولو لم يكن روي من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسنداً) [4].

مرسل أبي سعيد المهرى:

رواه سعيد بن منصور قال حدثنا حبان بن على حدثنى محمد بن عجلان عن

---

(١) المسند (٣٤١/٥).

(٢) روي عن أبي ذر وعبد الله بن عمرو، وعنه ابنه سعيد. ثقة.
تهذيب التهذيب (١١١/١٢) الكاشف (٣٤١/٣).

(٣) عزاهما شيخ الإسلام ابن تيمية في (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اصحاب الجحيم) ٦٥٦/٢ لـ (السنن) لسعيد بن منصور، ولم أقف عليه في القسم المطبوع منه.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٦٥٧/٢).

أبي سعيد مولى المهرى قال: قال رسول الله ﷺ: لا تتخذوا بيتي عيداً .... الحديث.

وفي اسناده (حبان بن علي) وهو العنزى، جمهور النقاد على تضعيفه ضعفاً يسيراً إلا الدارقطني فإنه قال فيه مرة: (متروك) [1] وقال في مرة أخرى: (ضعيف)[1].

وقال أبو زرعة: لين[2]. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به [3].

وقال البخاري: ليس عندهم بالقوى [3].

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وعامة حديثه افرادات وغرائب، وهو ممن يحتمل حديثه [4] ويكتب [5].

وقال الذهبي : صالح الحديث [6].

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف [7].

مرسل الحسن بن الحسن.

رواه سعيد بن منصور [8] من طريق عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال: رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيتك

---

(١) سؤالات البرقاني (ص ٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢٧٠/٣).

(٣) كتاب الضعفاء الصغير (ص٢٥٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٣٥/٢).

(٥) تهذيب التهذيب (١٧٤/٢).

(٦) الكاشف (٢٠١/١).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٦٢).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٩٩/١) ولم أقف عليه في القسم المطبوع من (السنن).

عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم).

و (سهيل) ذكره ابن حبان فى (الثقات) [١] وقال: (سهيل شيخ يروى عن الحسن روى عنه ابن عجلان). وذكره البخارى فى (التاريخ الكبير) [٢] وقال: (سهيل عن حسن بن حسن روى عنه محمد بن عجلان منقطع).

و (عبد العزيز بن محمد) هو الدراوردى، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء [٣].

الشواهد :

ومن شواهده ما رواه الامام أبو داود [٤] ـ رحمه الله ـ من طريق أحمد بن صالح قرأت على عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبرى عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم). واسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه [٥] الشيخ الألباني حفظه الله.

الحكم على الحديث:

اسناد مرسل أبى سعيد المهرى حسن لغيره بمرسل الحسن، وكذا بحديث أبي هريرة.

---

(١) (٤١٨/٦).

(٢) (١٠٥/٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٢١٦).

(٤) السنن (٥٣٤/٢) رقم (٢٠٤٢).

(٥) صحيح الجامع الصغير (١٣٢/٦) حديث رقم (٧١٠٣).

المثال الثالث: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمرسل تابعي من صغارهم:

مثاله مرسل أبي عبد الرحمن الحبلى[1] أن رسول الله ﷺ قال: لا تتمنوا لقاء العدو واسألو الله العافية، فإن بليتم بهم فقولوا: اللهم أنت ربنا وربهم، نواصيهم ونواصينا بيدك فقاتلهم لنا، وأهزمهم لنا، وغضوا أبصاركم، واحملوا عليهم على بركة الله، والتمسوا الجنة تحت الأبارقة).

تقوى بمرسل يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ لا تتمنوا لقاء عدوكم فانكم لا تدرون عسى أن تبتلوا بهم، ولكن قولوا اللهم اكفناهم، وكف عنا بأسهم، فإذا جاءوكم يعزفون ويرجعون ويصيحون فعليكم بالأرض وقولوا: اللهم نواصينا ونواصيهم بيدك، وإنما تقتلهم أنت فإذا غشوكم فثوروا في وجوههم، وأعلموا أن الجنة تحت الأبارقة).

مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي:

رواه سعيد بن منصور[2] من طريق عبد الله بن وهب قال حدثنى أبو هانيء الخولاني عن أبى عبد الرحمن الحبلى أن رسول الله قال .... الحديث.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ (رجاله ثقات)[3]. وفي قوله نظر، لأنه قال فى أبي هاني الخولاني ـ واسمه حميد بن هانيء ـ لا بأس به[4].

مرسل يحيى بن أبى كثير:

رواه سعيد بن منصور[5] من طريق اسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن يحيى

---

(١) بضم المهملة والباء المنقوطة بواحدة، والمشهور بالنسبة إليها أبو عبد الرحمن بن يزيد الحبلى المعافرى، ثقة، مات بافريقية سنة مائة. الأنساب (٥٢/٤) تقريب التهذيب (ص١٩٤).

(٢) السنن حديث رقم (٢٥٢١)

(٣) فتح البارى (٣٣/٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٨٤).

(٥) السنن حديث رقم (٢٥١٩).

ابن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث.

و (اسماعيل بن عياش) صدوق فى روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم[1] وهذا الحديث من روايته عن أهل بلده، فالأوزاعي أمام أهل الشام فى زمانه.

وقوله (لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية) وقوله (التمسوا الجنة تحت الأبارقة) ثابتان من حديث عبد الله بن أبي أوفى كما رواه البخارى [2] ومسلم [3] وأبو داود [4] من طريق سالم أبى النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له عبد الله بن أبي أوفى فكتب إلى عمر بن عبيد الله حين سار إلى الحرورية يخبره أن رسول الله ﷺ كان فى بعض أيامه التي لقي فيها العدو ينتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم فقال: يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف). ثم قام النبى ﷺ وقال: اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب أهزمهم وانصرنا عليهم). واللفظ لمسلم.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل أبى عبد الرحمن الحبلى ومرسل يحيى وبعض فقراته حسنة لغيرها بالمسند الصحيح.

---

(١) تهذيب الكمال (١٠٦/١).

(٢) (صحيح البخارى) في ثلاثة مواضع :

(٢٠٨/٣) كتاب الجهاد (باب الجنة تحت بارقة السيوف).

(٢١٢/٣) كتاب الجهاد) (باب الصبر عند القتال).

(٩/٤) كتاب الجهاد) (باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس).

(٣) الصحيح (١٣٦٢/٣) حديث رقم (١٧٤٢).

(٤) السنن (٩٥/٣ - ٩٦) حديث رقم (٢٦٣١).

المثال الرابع: مرسل تابعي صغير تقوى بمرسل تابعي صغير:

عن مكحول قال: توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار ... الحديث، تقوى هذا المرسل بمرسل عمرو بن شعيب.

مرسل مكحول:

رواه الأمام أبو داود [1] من طريق الهيثم بن خالد الجهني نا وكيع عن سفيان عن أيوب بن موسى عن مكحول قال: توفي ... الحديث.

واسناده صحيح إلى مرسله.

مرسل عمرو بن شعيب :

رواه الإمام أبو داود [2] من طريق أبي كامل نا يزيد بن زريع نا حسين عن عمرو ابن شعيب أن قيمة الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار.

رجاله ثقات إلى مرسله، و (عمرو) صدوق [3]. وهو من صغار التابعين فى تقسيم الحافظ ابن حجر، وكذا مكحول [4]، وبمجموع هذين المرسلين يتقوى هذا الحديث، ويتقوى ـ أيضاً ـ بما له من شواهد ومنها: ما رواه الإمام أبو داود [5]، والدارقطني [6]، والبيهقي [7]، من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية

---

(١) المراسيل (ص ٤٦٥) حديث رقم (٢٤٤).

(٢) المراسيل (ص ٤٦٦) حديث رقم (٢٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٤٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٤٧).

(٥) السنن (٦٧٩/٤) حديث رقم (٤٥٤٢).

(٦) السنن (١٢٩/٣).

(٧) السنن الكبرى (٧٧/٨).

آلاف درهم ... الحديث، واسناده حسن، حسنه الألباني [1] ـ حفظه الله .

الحكم على الحديث:

مرسل مكحول حسن لغيره بمرسل عمرو بن شعيب، وبما له من شاهد.

* * *

---

(١) إرواء الغليل (٨/٣٠٥) حديث رقم (٢٢٤٧).

العاضد الثالث

أن يعضده قول بعض الصحابة

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ عقب ذكره للمرسل الذي يعضد المرسل: (وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله) [١].

قال الحافظ ابن رجب عقب كلام الإمام الشافعي هذا: (والثالث ـ يعني العاضد الثالث ـ أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه، لا مسند ولا مرسل، ولكن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل به على أن للمرسل أصلاً صحيحاً أيضاً، لأن الظاهر أن الصحابي إنما أخذ قوله عن النبي ﷺ) [٢].

وقال العلائي ـ رحمه الله ـ : (الأمر الثالث: أنه إذا لم يوجد مرسل مثله ولكن وجد عن بعض الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ قول، أو عمل يوافق هذا المرسل فإنه يدل على أن له أصلاً ولا يطرح) [٣].

وما قرره الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ من تقويةالمرسل بقول الصحابي اقره عليه الأئمة، وذكروه في كتب المصطلح، وبعض كتب الفقه [٤] وأصوله [٥]، وبعض كتب العقيدة [٦] فهو عاضد معتبر عند الجميع. وممن اعتمد على الموقوف

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٢) شرح علل الترمذى (١/٣٠٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٤) المجموع شرح المهذب (٣١١/٢).

(٥) تيسير التحرير (١٠٢/٣).

(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٣٩/١).

فى تقوية بعض المراسيل جماعة من الأئمة: منهم: الإمام البيهقي [1]، والزيلعي [2]، وابن التركماني [3]، وابن الملقن[4]، والحافظ ابن حجر[5] ـ رحمهم الله جميعا ـ.

صفة الموقوف الذي يعضد المرسل:

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ﷺ، فلا يكون في ذلك ما يقوى المرسل) [6].

فلا يتقوى المرسل بأقوال الصحابة التي تصدر منهم من غير سماع من النبي ﷺ، وإنما يتقوى بما يصدر منهم عن سماع من النبي ﷺ ولا مجال للرأى فيه، وبنحو هذا قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (والمرسل يقوى بما روي عن بعض الصحابة من موافقته، وخصوصاً إذا كان ذلك مما يرجع فيه إلى التوقيف فإن الظاهر حينئذٍ أن ذلك الصحابي لم يقل به إلا وقد سمعه من النبي ﷺ، أو ممن سمعه منه، فيدل على أن للمرسل أصلا. فأما إن كان مما يمكن أن يكون الصحابي قاله عن اجتهاد فليس الظاهر قويا حينئذٍ) [7].

والظاهر عدم اتفاق العلماء على تقوية المرسل بقول الصحابي الذى لا مجال

---

(١) السنن الكبرى (٤٣/١٠).

(٢) نصب الراية (٣٥٨/٣).

(٣) الجوهر النقي ـ مع السنن الكبرى (١٧٨/١).

(٤) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص٢٤٣) رسالة ماجستير للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحاق.

(٥) نتائج الأفكار (٣٤٤/١ - ٣٤٥).

(٦) شرح علل الترمذى (٣٠٥/١).

(٧) جامع التحصيل في احكام المراسيل (ص ٣٩).

للاجتهاد فيه، فقد قوى الإمام الزيلعي ـ رحمه الله ـ المرسل بموقوف للرأي فيه مجال حيث قوى مرسل زياد الأعرج عن النبي ﷺ في رجل أعتق عبده عند الموت وترك دينا وليس له مال، قال يستسعى العبد في قيمته) [1] قواه بما روى عن علي ابن أبي طالب في رجل أعتق عبده عند الموت وترك دينا وليس له مال، قال يستسعى العبد في قيمته) [2] قال الزيلعي ـ رحمه الله ـ: (والأول مرسل يشده هذا الموقوف) [3].

درجة تقوية المرسل بقول الصحابي:

وتقوية المرسل بالموقوف اضعف من تقوية المرسل بالمرسل، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (وفي كلام الشافعي بعد ذلك ما يقتضي أن الاعتبار بقول الصحابي أضعف من الاعتبار بوجود مرسل آخر يوافقه) [4] وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (ثالثها: أن يعضده قول بعض الصحابة، وصرح الشافعي بأن هذا أضعف من الذي قبله، وأنه يدل على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح) [5].

والإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ صرح عقب ذكره لتقوية المرسل بالمرسل بأنها أضعف من تقوية المرسل بالمسند، قال: (فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله وهي أضعف من الأولى) [6] ولم أر تصريحه بذلك عند التقوية بالموقوف.

---

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٤/٩) رقم (١٦٧٦٦) وسعيد بن منصور في (السنن) حديث رقم (٤٠٦) وفي اسناده الحجاج بن أرطأة وهو مدلس وقد عنعنه.

(٢) رواه عبد الرزاق فى المصنف (١٦٤/٩ حديث رقم (١٦٧٦٦) وفي اسناده عنعنة ثلاثة مدلسين (الحجاج) و (قتادة) و (الحسن).

(٣) نصب الراية (٢٨٦/٣).

(٤) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص٣٩).

(٥) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص ٥٧٧).

(٦) الرسالة (ص ٤٦٢).

مثال تقوية المرسل بقول الصحابي:

مثاله مرسل الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وعلى صيامهم).

تقوى بقول أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ: (المؤذنون أمناء المسلمين).

مرسل الحسن:

له طريقان:

(١) الأول: رواه الإمام الشافعي [١] ـ ومن طريقه البيهقي [٢] ـ من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن أن النبي ﷺ قال: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وذكر معها غيرها.

قال البيهقي: (وهذا المرسل شاهد لما تقدم).

(٢) الثاني: رواه البيهقي [٣] ـ ومن طريقه رواه الحافظ ابن حجر [٤] ـ من طريق محمد بن أبي عدي عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وعلى صيامهم.

قال ابن حجر: (هذا حديث مرسل، ورواته ثقات).

قول أبي أمامة:

رواه البيهقي [٥] من طريق على بن المديني ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة أنا أبو غالب قال: سمعت أبا أمامة يقول: المؤذنون أمناء المسلمين.

---

(١) الأم (٧٥/١) (باب اجتزاء المرء بأذان غيره واقامته).

(٢) السنن الكبرى (٤٢٦/١).

(٣) السنن الكبرى (٤٣٢/١).

(٤) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٥) السنن الكبرى (٤٣٢/١).

ورواه الحافظ ابن حجر [1] ـ من طريق البيهقي ـ وقال: (ورواته موثقون).

و (أبو غالب) قيل اسمه حزور، وقيل سعيد بن الحزور، وقيل نافع.

أقوال الأئمة فى أبي غالب:

قال الدارقطني: ثقة [2].

وقال اسحق بن منصور عن ابن معين: صالح الحديث [3].

وقال أبو أحمد ابن عدى: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به [4].

وقال الترمذى في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن [5]. وفي بعضها: هذا حديث حسن صحيح [6]. وفي بعضها: حسن غريب [7].

وقال النسائي: ضعيف [8].

وقال أبو حاتم: ليس بالقوى [9].

وقال الذهبي: صالح الحديث، صحح له الترمذى [10].

---

(١) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٢) سؤالات البرقاني (ص ٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣١٦/٣).

(٤) الكامل فى ضعفاء الرجال (٨٦١/٢).

(٥) السنن (٢٢٦/٥) حديث رقم (٣٠٠٠).

(٦) السنن (٣٧٩/٥) حديث رقم (٣٢٥٣).

(٧) السنن (١٩٣/٢) حديث رقم (٣٦٠).

(٨) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٠٨).

(٩) الجرح والتعديل (٣١٦/٣).

(١٠) الكاشف فى معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣٦٥/٣).

وقال ابن حجر: صدوق يخطيء [1].

والظاهر من مجموع هذه الأقوال أن أبا غالب لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، وقول النسائي فيه لا يضره، لأنه متعنت فى الرجال كما قال الذهبي [2] وابن حجر [3] ـ رحمهما الله ـ، ومن كان متعنتا فى الرجال فإنه (إذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا لا يقبل فيه الجرح إلا مفسرا) [4].

قال الحافظ ابن حجر عقب ذكره لهذا الحديث موصولاً ومرسلاً وموقوفاً: (وطرقه تشد بعضها بعضاً) [5].

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل الحسن وقول أبي أمامة، وقد تقدم [6] ذكر هذا الحديث مثالا لمرسل تقوى بمسند.

* * *

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٢١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩).

(٣) هدي السارى (ص ٤٦١).

(٤) المتكلمون في الرجال للسخاوى (ص ١٣٢) مع رسائل أخرى بتحقيق أبي غدة.

(٥) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٦) (ص ١٦٦).

العاضد الرابع

افتاء أكثر أهل العلم بمثله

وهو الذى ذكره الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ بقوله: (وإن لم يوجد ذلك ـ يعني المرسل ـ نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولا له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله، وكذلك إن وجد عوام أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ) [١].

قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (الرابع: أنه إذا وجد كثير من أهل العلم يفتون بما يوافق المرسل دل على أن له أصلاً) [٢].

وقال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (والرابع: أن لا يوجد للمرسل ما يوافقه لا مسند، ولا مرسل، ولا قول صحابي بمثله، لكنه يوجد عامة أهل العلم على القول به فانه يدل على أن له أصلا، وأنهم مستندون في قولهم إلى ذلك الأصل) [٣].

اعتراض على تقوية المرسل بفتوى أكثر أهل العلم :

اعترض على تقوية المرسل بافتاء أكثر أهل العلم به بأن المفتي به ربما يكون ممن يرى حجية المرسل، أو ربما يكون لأنه مسند عنده، قال القاضي أبو يعلى: (وقال ـ الشافعي ـ المرسل يعمل به إذا أفتى به عوام العلماء. ا هـ وهذا ليس بشيء لأنه أراد جميع الأمة وأن اجماعها على قبول المرسل لا يكون مع اختلافهم فى حكمه، وإنما الواجب أن يكون بعضهم قبله لصحة المراسيل عنده، والباقون لأنه مسند عندهم فيخرج أن يكون مرسلاً فى الحقيقة) [٤].

---

(١) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٣) شرح علل الترمذى (٣٠٥/١).

(٤) العدة فى أصول الفقه (٩١٤/٣).

وقال: (فإن أرادوا به أكثر العلماء فإن خلاف الواحد معتد به فلم يجز أن يستدل به على صحة قبول الخبر).

درجة التقوية بافتاء أكثر أهل العلم بمثله:

قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (ولا شك أن الاعتبار بمثل هذا أضعف من الاعتبار بقول الصحابة إذ جاز أن يكون من قال بموافقته يقبل المرسل، ويحتج به فيرجع الأمر إلى ذلك المرسل) [1].

مثال لمرسل تقوى بفتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه:

سيأتي التمثيل لمرسل تقوى بفتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه كما مثل له بعض أهل العلم، وذلك عند ذكر المثال الخاص بتقوية المرسل بفعل الصحابي [2] ـ إن شاء الله .

* * *

---

(١) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٢) (ص ١٦٦).

العاضد الخامس

أن يعضده فعل الصحابي

نسب جماعة من أهل العلم إلى الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بفعل صحابي، قال البلقيني ـ رحمه الله ـ : (واطلق قوم من العلماء عن الشافعي ـ رحمه الله ـ أنه يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، أو فعل صحابي ....) [(١)].

وقال الترمسي ـ رحمه الله ـ في عواضد المرسل: (أو الاعتضاد بقول صاحب النبي ﷺ، أو فعله، لأن الظن يقوى عنده، ودل على أن له أصلاً في الشريعة) [(٢)].

اعتراض على تقوية المرسل بعمل الصحابي :

اعترض عليه بأنه ربما يكون الصحابي سمعه بنفسه، أو يكون مذهبه قبول المراسيل والعمل بها، قال القاضي أبو يعلى ـ رحمه الله ـ: (وقال ـ يعني الشافعي ـ: المراسيل تقبل إذا عمل بها بعض الصحابة. وهذا ليس بشيء، لجواز أن يكون القائل قد سمعه بنفسه، أو يكون من مذهبه قبول المراسيل) [(٣)].

وفي هذا الاعتراض نظر، فإنه إذا أراد أن الصحابي إذا سمعه بنفسه من النبي ﷺ فهو حديث مرفوع، والعمل به عمل بما ثبت عن النبي ﷺ، وإذا أراد به سماع الصحابي له من التابعين فهو نادر ولا حكم له والمراسيل التي قبلوها هي مراسيل الصحابة وهي في الحقيقة سميت بذلك تجوزاً.

ثم إن عبارة الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لم أر فيها الاشارة إلى أفعال الصحابة، غير أن المحدثين لم يقصروا تقوية المراسيل على أقوال الصحابة دون أفعالهم فقد

---

(١) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٨).

(٢) منهج ذوى النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص٥١).

(٣) العدة في أصول الفقه (٩١٤/٣).

عضدوه بأقوالهم أو بأفعالهم، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (الأمر الثالث: أنه إذا لم يوجد مرسل مثله ولكن وجد عن بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قول أو عمل يوافق هذا المرسل، فإنه يدل على أن له أصلا ولا يطرح) [1].

مثال لمرسل تقوى بفعل صحابي وبفتوى أهل العلم:

مثاله مرسل عطاء بن يسار أن رجلين تيمما وصليا ثم وجدا ماء في الوقت، فتوضأ أحدهما وأعاد لصلاته ما كان في الوقت ولم يعد الآخر، فسألا النبي ﷺ فقال للذي لم يعد: أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك. وقال للآخر: أما أنت فلك مثل سهم جمع [2].

اعتضد هذا المرسل بعاضدين:

(١) الأول: فعل ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد [3] تيمم، وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة.

(٢) الثاني: روى البيهقي باسناده عن أبي الزناد قال: كان من أدركت من فقهائنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم: سعيد بن المسيب، وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة يقولون: من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه).

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٣٩).

(٢) قال ابن الأثير: له سهم جمع أي له سهم من الخير جمع فيه حظان، والجيم مفتوحة، وقيل أراد بالجمع الجيش أي كسهم الجيش من الغنيمة. النهاية (٢٩٦/١).

(٣) قال ياقوت: مربد النعم موضع على ميلين من المدينة وفيه تيمم ابن عمر). معجم البلدان (٩٨/٥).

قال النووي ـ رحمه الله ـ عقب ذكره لهذا الحديث مرفوعاً عن أبي سعيد وحكايته تصحيح ارساله: (ومثل هذا المرسل يحتج به الشافعي وغيره [١]). وقال: (والشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى، أو يرسل من جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة، أو عوام العلماء، وقد وجد في هذا الحديث شيئان من ذلك، أحدهما ما قدمناه ـ قريباً ـ عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم، وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة، فلم يعد الصلاة. والثاني: روى البيهقي باسناده عن أبي الزناد قال: كان من أدركت من فقهائنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم: سعيد بن المسيب، وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة يقولون: من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه) [١].

مرسل عطاء بن يسار :

رواه النسائي[٢]، والحاكم [٣]، من طريقين عن الليث بن سعد عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ مثله.

قال ابن القطان : (فيه مع الارسال عميرة، وهومجهول الحال) [٤].

وتعقبه ابن الملقن ـ رحمه الله ـ بقوله: (إن عميرة غير مجهول بل هو مذكور بالفضل، والحافظ أبو الحسن ابن القطان لم يمعن النظر في أمره، ولعله وقف على ذكره في تاريخ البخاري [٥]، وابن أبي خيثمة، من غير بيان حاله فقال فيه ما قال).

---

(١) المجموع شرح المهذب (٣١١/٢).

(٢) السنن (٢١٣/١).

(٣) المستدرك (١٧٩/١).

(٤) الوهم والإيهام (١/١٠٠/ب).

(٥) (٧١/٧).

ثم حكى أقوال الأئمة فيه: (قال النسائي: هو ثقة. وقال ابن بكير: هو ثقة. وقال أحمد بن صالح لما سئل عنه وعن أبي شريح: هما متقاربان في الفضل. وقال ابن يونس في (تاريخ مصر): روى عنه عبد الرحمن بن شريح والليث بن سعد وابن وهب ورشدين، وكانت له عبادة وفضل. وذكره ابن حبان في (الثقات) [١] في أتباع التابعين فقال: عميرة بن أبي ناجية من أهل مصر يروى عن يزيد بن أبي حبيب روى عنه ابن وهب) [٢].

وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح، وابن يونس، وأحمد بن سعد بن أبي مريم) [٣].

ونخلص من هذا أن قول الحافظ أبي الحسن ابن القطان ـ رحمه الله ـ في (عميرة) ووصفه بالجهالة غير مقبول للآتي:

(١) الأول: روى عن عميرة جماعة من الثقات كالليث بن سعد، وابن وهب، وذلك كافٍ في رفع جهالة العين عنه.

(٢) الثاني: وثق عميرة النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان وتوثيق النسائي وحده يكفي في قبوله لرفع جهالة الحال عنه، لأنه من الأئمة الذين يعض على توثيقهم بالنواجذ لما عرف من تشدده، قال الذهبي في أبي حاتم الموصوف بالتشدد: (إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك به فانه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث وإذا لين رجلاً، أو قال فيه لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلا تبق على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحيح ليس بحجة، ليس بقوى، أو نحو ذلك) [٤].

---

(١) (٣٠٤/٧).

(٢) البدر المنير (ص ٢٤٧) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحاق.

(٣) التلخيص الحبير (١٥٦/١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٣).

وللحديث طريق أخرى رواها الدارقطني[1] من طريق عبد الله بن المبارك عن ليث عن بكر عن عطاء عن النبي ﷺ نحوه. ولم يذكر فيه (عميرة).

فعل ابن عمر:

رواه الإمام الشافعي [2] والبيهقي [3] من طريق نافع أن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ أقبل من الجرف حتى إذا كان المربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة. واللفظ للشافعي.

قال النووى عن اسناد الشافعي : (هذا اسناد صحيح) [4].

وقال ابن الملقن: (رواه الشافعي في مسنده باسناده الصحيح) [5].

فتوى أكثر أهل العلم:

رواها الإمام البيهقي[6] عن أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف الرفاء ثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن بشر ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا اسماعيل بن أبي أويس وعيسى بن ميناء قالا ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: (كان من أدركت من فقهائنا الذين ينتهى إلى قولهم، منهم سعيد بن المسيب ـ فذكر الفقهاء السبعة من المدينة وذكر أشياء من أقاويلهم وفيها ـ وكانوا يقولون من تيمم فصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت، أو في غير وقت فلا إعادة عليه، ويتوضأ لما يستقبل من الصلوات، ويغتسل، والتيمم من الجنابة والوضوء سواء. ورويناه عن

---

(١) سنن الدارقطني (١٨٩/١).

(٢) المسند (ص٢٠).

(٣) السنن الكبرى (٢٣١/١ - ٢٣٢).

(٤) المجموع شرح المهذب (٣٠٨/٢).

(٥) البدر المنير (ص ٢٤٩).

(٦) السنن الكبرى (٢٣٢/١).

الشعبي، والنخعي، والزهري، وغيرهم).

واسناده إلى أبي الزناد حسن أو قريب منه، (عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد [1]. (واسماعيل بن أبي أويس) صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه [2]. (واسماعيل بن اسحق القاضي) كان فاضلاً، عالما، متقنا، فقيها [3]. (وأبو عمرو عثمان بن محمد بن بشر) وثقة البرقاني وأثنى عليه [4]. و (أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف) وثقه الخطيب[5].

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل عطاء بن يسار وفعل ابن عمر.

مثال لمرسل اجتمعت فيه العواضد الأربعة التي ذكرها الإمام الشافعي:

مثاله مرسل سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. اجتمعت في هذا المرسل العواضد الأربعة التي ذكرها الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ فقد اعتضد بالأمور الآتية:

(١) بحديث مسند عن سمرة ـ رضى الله عنه .

(٢) وبمرسل القاسم بن أبي بزة [6].

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٤).

(٣) تاريخ بغداد (٢٨٤/٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨٢/١٦).

(٥) تاريخ بغداد (٣٢٧/١١).

(٦) هو القاسم بن أبي بزة ـ بفتح الموحدة، وتشديد الزاي ـ المكي، مولى بني مخزوم القارئ، ثقة مات سنة خمس عشرة ومائة، وقيل قبلها. تقريب التهذيب (ص٢٧٨).

(٣) وقول أبي بكر الصديق ـ رضى الله عنه .

(٤) وبفتوى أكثر أهل العلم.

وقد أشار السيوطي ـ رحمه الله ـ إلى اعتضاد هذا المرسل بالعواضد المذكورة حيث قال في (ألفيته) [١].

ورده الاقوى وقول الأكثر * * * كالشافعي، وأهل علم الخبر

نعم، به يحتج إن يعتضد * * * بمرسل آخر، أو بمسند

أو قول صاحب، أو الجمهور، أو * * * قيس، ومن شروطه كما رأوا

كون الذى أرسل من كبار * * * وإن مشى مع حافظ بخارى

وليس في شيوخه من ضعفا * * * كنهي بيع اللحم بالأصل وفا

قال الترمسي ـ رحمه الله ـ: (وأشار بقوله (وفا) إلى أن هذا المثال يصلح مثالاً لأقسام المقبول، فإنه عضده قول صحابي، وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه، وله عاضد مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول، وعاضد آخر مسند)[٢].

مرسل ابن المسيب :

له طريقان عن ابن المسيب :

(١) الأول: رواه مالك[٣]، والشافعي[٤]، وأبو داود[٥]، والدرقطني [٦]، والحاكم [٧]، والبيهقي [٨] من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص ٢٥ – ٢٦).

(٢) منهج ذوي النظر فى شرح منظومة علم الأثر (ص ٥١).

(٣) الموطأ ـ مع تنوير الحوالك (١٥٠/٢).

(٤) الأم (٧١/٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال).

(٥) المراسيل (ص ٣٦٨) حديث رقم (١٦٦ – ٢).

(٦) السنن (٧١/٣).

(٧) المستدرك (٣٥/٢).

(٨) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

واسناده صحيح إلى مرسله، وله ثلاثة طرق أخرى عن زيد بن أسلم:

(١) الأول: رواه عبد الرزاق [١] عن معمر عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نحوه. واسناده صحيح إلى مرسله.

(٢) الثاني والثالث: رواهما البيهقي [٢] من طريق سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب نحوه. واسناده صحيح إلى مرسله.

والحديث روي من طريق مالك مسند والصواب ارساله كما قال الدارقطني، والطريق المسندة رواها الدارقطني [٣]، وأبو نعيم [٤]، وابن عبد البر [٥]، من طريق يزيد بن عمرو بن البراء الغنوى أبى سفيان نا يزيد بن مروان نا مالك بن أنس عن الزهرى عن سهل بن سعد قال: نهى رسول الله عن بيع اللحم بالحيوان.

قال الدارقطني: (تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلاً).

وقال أبو نعيم: (غريب من حديث مالك عن الزهرى عن سهل تفرد به يزيد ابن عمرو عن يزيد).

وقال البيهقي عقب روايته للحديث مرسلاً عن ابن المسيب: (هذا هو الصحيح ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهرى عن سهل بن سعد عن

---

(١) المصنف (٢٧/٨) حديث رقم (١٤١٦٢).

(٢) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

(٣) السنن (٧٠/٣ – ٧١).

(٤) حلية الأولياء (٣٣٣/٦ – ٣٣٤).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣٢٢/٤ – ٣٢٣).

النبي ﷺ، وغلط فيه)[1].

وقال ابن عبد البر عقب روايته لحديث سهل: (وهذا حديث اسناده موضوع، لا يصح عن مالك، ولا أصل له في حديثه).

و (يزيد بن مروان) قال فيه ابن معين: كذاب[2]. وقال عثمان الدارمي قد أدركته وهو ضعيف قريب مما قال يحيى[3]. وقال الدراقطني: ضعيف جداً[3]. وقال أبو داود: ضعيف[3].

(٢) الثاني: رواه الإمام أبو داود[4] من طريق عبد السلام بن عتيق الدمشقي نا أبو مسهر حدثني يحيى بن حمزة حدثني محمد بن الوليد الزبيدى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحي بالميت.

واسناده حسن إلى مرسله، رجاله ثقات إلا عبد السلام بن عتيق فهو (صدوق) كما قال الحافظ ابن حجر[5]. و (أبو مسهر) هو عبد الأعلى بن مسهر وهو ثقة فاضل[6].

حديث سمرة :

رواه الحاكم[7] من طريق أبي بكر بن اسحاق أنبأ العباس بن الفضل الاسفاطي ثنا اسماعيل بن يزيد الأصبهاني ثنا يحيى بن الضريس عن ابراهيم بن طهمان عن

---

(١) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٣٩/٤).

(٣) لسان الميزان (٢٩٣/٦).

(٤) المراسيل (ص ٣٦٦) حديث رقم (١٦٦ -١).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص١٩٥).

(٧) المستدرك (٣٥/٢).

الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الاسناد، رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه، وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة).

وله طريق أخرى رواها البيهقي [1] من طريق الحاكم قال سمعت يحيى بن منصور القاضي يقول سمعت أبا بكر محمد بن اسحاق - يعني ابن خزيمة - وسئل عن بيع مسلوخ بشاة؟ فقال: حدثنا أحمد بن حفص السلمي حدثنى أبي حدثني ابراهيم بن طهمان .... فذكر مثله.

قال البيهقي: (وهذا اسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصرى من سمرة بن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبى بزة وقول أبي بكر الصديق - رضى الله عنه -).

ومع الخلاف في سماع الحسن من سمرة ففيه عنعنة (قتادة) وهو مدلس.

مرسل القاسم بن أبي بزة :

رواه الإمام الشافعي [2]، ومن طريقه رواه البيهقي [1] من طريق مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال: قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أجزاء، كل جزء منها بعناق، فاردت أن ابتاع جزءاً، فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حي بميت، فسألت عن ذلك الرجل؟ فأخبرت عنه خيراً.

واسناده ضعيف للأمور الآتية:

(١) الأول: ابن جريج مدلس، وقد عنعن.

---

(١) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

(٢) الام (٧١/٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال).

(٢) الثاني: (مسلم) هو ابن خالد المخزومي، صدوق كثير الأوهام [١].

(٣) شيخ القاسم مبهم لم يسم، ولا يقبل توثيقه مع ابهامه.

قول أبي بكر الصديق :

رواه الإمام الشافعي [٢]، وعبد الرزاق [٣]، والبيهقي [٤] ـ من طريق الشافعي ـ كلهم من طريق ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق ـ رضى الله عنه ـ أنه كره بيع الحيوان باللحم.

و (ابن أبي يحى) هو ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك[٥].

و(صالح مولى التوأمة) هو صالح بن نبهان المدني، صدوق اختلط بآخره [٦].

فتوى أكثر أهل العلم:

رواها الإمام مالك [٧]، والبيهقي [٨]، من طريق أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: نهى عن بيع الحيوان باللحم. قال أبو الزناد: فقلت لسعيد بن المسيب: أرأيت رجلا إشترى شارفاً [٩] بعشرة شياه؟ فقال سعيد: إن كان إشتراها لينحرها فلا خير في ذلك.

(قال أبو الزناد: وكل من أدركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان باللحم. قال

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٣٥).

(٢) الأم (٧١:٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال).

(٣) المصنف (٢٧/٨) حديث رقم (١٤١٦٥).

(٤) السنن الكبرى (٢٩٧/٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص ١٥٠).

(٧) الموطأ ـ مع تنوير الحوالك (١٥٠/٢).

(٨) السنن الكبرى (٢٩٧/٥).

(٩) الشارف: الناقة المسنة. النهاية (٤٦٢/٢).

أبو الزناد: وكان ذلك يكتب في عهود العمال في زمان أبان بن عثمان، وهشام بن اسماعيل ينهون عن ذلك.).

ورواه الدارقطني [1] مقتصراً على قوله: (نهى عن بيع الحيوان باللحم).

واسناده صحيح رجاله ثقات، و (أبو الزناد) هو عبد الله بن ذكوان.

الحكم على الحديث :

الحديث حسن لغيره بالعواضد المذكورة إلا قول أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، فإنه لا يعضده لشدة ضعف اسناده. والله أعلم.

* * *

---

(١) السنن (٧١/٣).

العاضد السادس

اعتضاد المرسل بانتشاره

قال الماوردى ـ رحمه الله ـ عند ذكره لعواضد المرسل: (ومذهب الشافعي فى الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناساً بارساله ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء ... وإما أن ينتشر في الناس من غير دافع له) [1].

وقال البلقيني: (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، .... أو ينتشر من غير دافع ...) [2] وممن نسب ذلك للشافعي الإمام ابن السبكي [3] ـ رحمه الله .

ولم أقف على جعل هذا العاضد منسوبا للإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ إلا في كلام الإمامين الماوردى وابن السبكي، وفي جعل الانتشار عاضداً للمرسل يرتفع به ضعفه نظر، لأنه إن كان منتشراً مع ارساله لم يفده الانتشار شيئاً، وهو مثل انتشار حديث ضعيف بسبب سوء حفظ روايه ـ مثلاً ـ فإنه لا يرتفع بسبب ذلك الانتشار إلى درجة الحسن لغيره فكذلك المرسل لا يرتفع بالانتشار إلى درجة الحسن لغيره.

رأي الإمام السيوطي في هذا العاضد :

يرى السيوطي ـ رحمه الله ـ أن اعتضاد المرسل بانتشاره من العواضد التي زادها الأصوليون على عواضد المرسل، قال ـ رحمه الله ـ: (زاد الأصوليون في الاعتضاد

---

(١) الحاوى الكبير (كتاب البيوع) (ص ٥٥٠ ـ ٥٥١).

(٢) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٧).

(٣) شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي (٢٠٣/٢).

أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير انكار ...) [1] وقال ـ أيضاً ـ: (والظاهر أنه داخل تحت قول الشافعي وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه).

ولا يقال: إن الأئمة قد سكتوا عن بيان حكمه، كما يفهم من قول الماوردى والبلقيني والسيوطي (أو انتشار من غير انكار) لأن حكمه واضح، ولا يخفى، على من له أدنى معرفة بعلوم الحديث، لأنه حديث مرسل.

ثم إن من البيان رواية الأحاديث بأسانيدها، قال الحافظ ابن حجر– رحمه الله ـ: (أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مأتين وهلم جرا، إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤا من عهدته) [2].

مثال لمرسل تقوى بانتشاره:

جعل السيوطى ـ رحمه الله ـ فتوى أكثر أهل العلم في النهي عن بيع اللحم بالحيوان ـ والتي تقدم الكلام عنها قريباً [3] مثالا لاعتضاد المرسل بالانتشار حيث قال عقب ذكره لها:

(وهذا الأخير مثال للاعتضاد بالانتشار) [4].

* * *

---

(١) تدريب الراوى (٢٠٢/١).

(٢) لسان الميزان (٧٥/٣).

(٣) (ص ١٧٤) .

(٤) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣٤٤/أ) نسخة المكتبة المحمودية.

العاضد السابع

أن يعضد المرسل عمل أهل العصر به

قال الماوردي ـ رحمه الله ـ عند ذكره لما يعتضد به المرسل: (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناساً بارساله ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء ... وإما أن يعمل به أهل العصر)[1].

وقال البلقيني: (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أُرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، ....، أو عمل به أهل العصر)[2]. وممن نسب ذلك للشافعي الإمام ابن السبكي [3] ـ رحمه الله .

ولم أقف على جعل هذا العاضد منسوباً للإمام الشافعي إلا في كلام الإمام الماوردي، والبلقيني وابن السبكي ـ رحمهم الله ـ، وفي جعل عمل أهل العصر عاضداً للمرسل نظر، لأنه قد يعمل به من يراه حجة. ولو اراد إجماعهم فلا يكفي الإجماع لإزالة ضعف الحديث ومن ثم نسبته لرسول الله ﷺ.

ولو كان هذا العاضد معتبراً عند المحدثين لما حكم الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ على كثير من الأحاديث بالضعف مع تصريحه بأن العمل عليها عند أهل العلم، ومن ذلك [4] ما رواه من طريق الحسن بن عمارة عن محمد بن عبد الرحمن بن

---

(١) (الحاوي الكبير) كتاب البيوع (ص ٥٥٠ ـ ٥٥١).

(٢) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٧).

(٣) شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي (٢/٢٠٣).

(٤) السنن (٣/٢١) حديث رقم (٦٣٨). وانظر الأحاديث: (٩٤٥) (١١٤٢) (١٤٥٣) (١٤٥٥) (١٥٢١) (١١٨٢) (٢١٠٩) (٢٠٩٥) (٢١١٢) (٢١١٣) (٢١٢٣) (٢٢٩٨).

عبيد عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضروات وهي البقول؟ فقال: ليس فيها شيء. قال أبو عيسى: (اسناد هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلاً، والعمل على هذا عند أهل العلم أن ليس فى الخضروات صدقة). وقال: (والحسن هو ابن عمارة، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة، وغيره، وتركه ابن المبارك)[1].

ومع أن العمل على هذا الحديث عند أهل العلم كما قال الترمذى ـ رحمه الله ـ لم يقل بنسبته لرسول الله ﷺ، ولم يصرح بتقوية مرسل موسى بن طلحة واعتضاده بهذا العمل، بل صرح رحمه الله بعدم صحة شيء عن النبي ﷺ في هذا الباب.

رأي الإمام السيوطي في هذا العاضد :

جعل الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ هذا العاضد مما زاده الأصوليون على عواضد المرسل حيث قال: (زاد الأصوليون فى الاعتضاد أن يوافقه قياس ... أو عمل أهل العصر به)[2].

وصرح بأنه (داخل تحت قول الشافعي: وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه).

مثال لمرسل تقوى بعمل أهل العصر بمقتضاه:

روى البيهقي ـ رحمه الله ـ عن الحسن قال: (إن رسول الله ﷺ كان يغدو إلى العيدين ـ الأضحى والفطر ـ حين تطلع الشمس فيتتام طلوعها).

قال البيهقي: (هذا مرسل، وشاهده عمل المسلمين بذلك، أو بما يقرب منه مؤخراً عنه).

---

(١) السنن (٢١/٣- ٢٢).

(٢) تدريب الراوى (٢٠٢/١).

مرسل الحسن:

رواه الإمام الشافعي [1]، ومن طريقه رواه البيهقي [2]، من طريق الربيع أنبأ الشافعي أنبأ الثقة أن الحسن كان يقول: إن النبي ﷺ كان يغدو إلى الأضحى والفطر حين تطلع الشمس فيتتام طلوعها.

قال الزيلعي ـ رحمه الله ـ: (حديث غريب) [3].

وقال الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ عقب قول الزيلعي: (حديث غريب يعني لا أصل له) [4].

واسناده صحيح إلى مرسله، و (الثقة) في قول الشافعي ـ رحمه الله ـ هو (يحيى بن حسان)، وذلك لما ذكر البيهقي ـ رحمه الله ـ عن (الربيع قال: كان الشافعي إذا قال: أخبرنا الثقة فإنه يريد به يحيى بن حسان، وإذا قال: أخبرنا من لا أتهم يريد به ابراهيم بن أبي يحيى) [5].

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بسبب الارسال.

* * *

---

(١) الأم (٢٠٥/١) (وقت الغدو إلى العيدين).

(٢) السنن الكبرى (٢٨٢/٣).

(٣) نصب الراية (٢١١/٢).

(٤) إرواء الغليل (١٠٠/٣).

(٥) مناقب الشافعي (٥٣٣/١).

العاضد الثامن

اعتضاد المرسل بقياس معتبر

قال الماوردى ـ رحمه الله ـ عند ذكره لعواضد المرسل: (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناسا بارساله، ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء: إما قياس...)[1].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس ..)[2] ونظمه في الألفية [3] مع عواضد أخرى للمرسل بقوله:

أو قول صاحب أو الجمهور أو * * * قيس، ومن شروطه كما رأوا

كون الذى أرسل من كبار * * * وإن مشى مع حافظ بخارى

وقيد الجلال المحلي القياس بـ (قياس المعنى) [4]، قال العطار: (قوله أو قياس معنى وهو ما فقد فيه العلة وكان الجمع بنفي الفارق، كأن قيل هذا مقيس على ذلك لأنه لا فارق، وقيد به ليصلح مثالا لضعيف يرجح وليصح كون المجموع حجة، إذ لو كان قياساً صحيحاً كان دليلاً لاضعف فيه) [5].

وفي تقوية المرسل بالقياس نظر عند أهل الحديث، قال القرطبي أبو العباس (استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى

---

(١) (الحاوى الكبير) (كتاب البيوع) (ص ٥٥٠ - ٥٥١).

(٢) تدريب الراوى (١٢٢/١).

(٣) (ص ٢٦).

(٤) شرح جمع الجوامع (٢٠٣/٢).

(٥) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٠٣/٢).

رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقول في ذلك قال رسول الله ﷺ كذا، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً)[1].

وجعل السخاوى ـ رحمه الله ـ ضرر هؤلاء الذين ينسبون إلى رسول الله ﷺ الأحاديث بالقياس عظيما، حيث قال عقب قول ابن الصلاح: (والواضعون للحديث أصناف، وأعظمنهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركوناً إليهم) [2].

قال السخاوى: (وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي ﷺ) [3].

مثال اعتضاد المرسل بالقياس :

مثاله مرسل الزهرى قال: كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن في العيدين أن يقول: الصلاة جامعة. قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وهذا مرسل، يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها)[4].

مرسل الزهرى :

رواه الإمام الشافعي [5] قال: أخبرنا الثقة عن الزهرى أنه قال: لم يؤذن للنبي ﷺ، ولا لأبي بكر، ولا لعمر، ولا لعثمان، في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام، فأحدثه الحجاج بالمدينة حين أُمر عليها. وقال الزهرى: وكان النبي ﷺ يأمر

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٨٥٢/٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١١٠).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢٦٤/١).

(٤) فتح البارى (٤٥٢/٢).

(٥) الأم (٢٠٨/١) (كتاب صلاة العيدين) (من قال لا اذان للعيدين).

في العيدين المؤذن أن يقول الصلاة جامعة.

واسناده صحيح إلى مرسله، و (الثقة) المبهم هنا هو يحيى بن حسان التنيسي بكسر المثناة والنون الثقيلة وسكون التحتانية ثم مهملة ـ ثقة،. وقد أسند البيهقي إلى الربيع قال: (كان الشافعي إذا قال أخبرنا الثقة فإنه يريد به يحى بن حسان)[1].

ورد سماحة الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ـ حفظه الله ـ قياس العيدين على صلاة الكسوف بقوله: (مراسيل الزهرى ضعيفة عند أهل العلم، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الدال على أنه لم يكن فى عهد النبي ﷺ لصلاة العيد أذان ولا إقامة، ولا شيء، ومن هنا يعلم أن النداء للعيد بدعة بأي لفظ كان. والله أعلم) [2].

روى مسلم [3] عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله الأنصارى أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام، ولا بعدما يخرج، ولا إقامة، ولا نداء، ولا شيء، لا نداء يومئذٍ ولا إقامة). ورواه البخارى [4] مختصرا.

* * *

(١) مناقب الشافعي (٥٣٣/١).

(٢) فتح البارى (٤٥٢/٢) حاشية رقم (١).

(٣) الصحيح (٦٠٤/٢) حديث رقم (٨٨٦).

(٤) الصحيح (٥/٢).

الفصل الثاني
تقوية الحديث المنقطع

وفيه سبعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف الحديث المنقطع.

(٢) **المبحث الثاني**: حكم الحديث المنقطع.

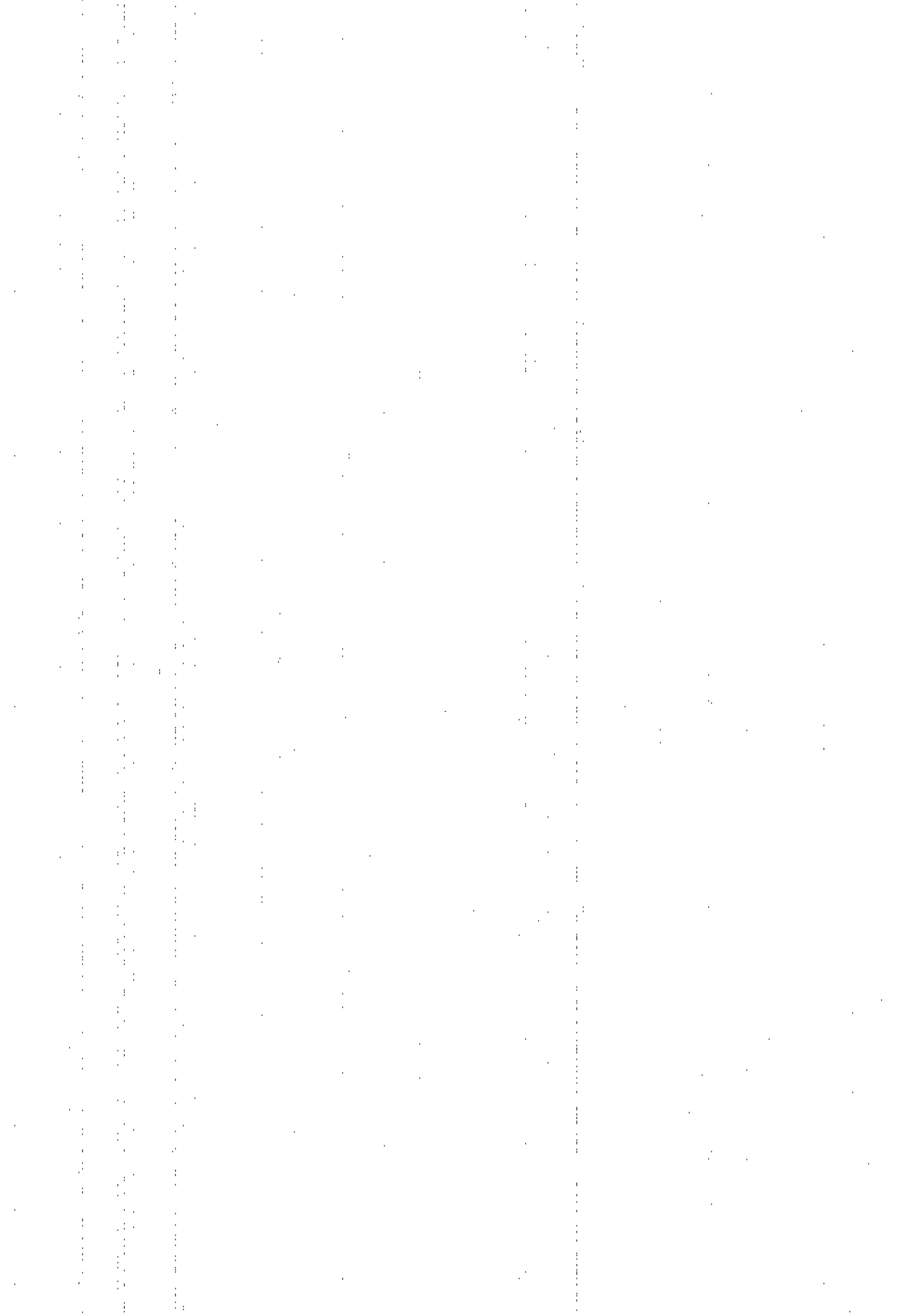
(٣) **المبحث الثالث**: الصلة بين (المرسل) و (المنقطع).

(٤) **المبحث الرابع**: قولهم (عن رجل) أو (عن فلان) ونحو ذلك، ومتى يحكم بانقطاعه.

(٥) **المبحث الخامس**: سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد.

(٦) **المبحث السادس**: عواضد الحديث المنقطع.

(٧) **المبحث السابع**: أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة.



المبحث الأول

تعريف الحديث المنقطع

تعريف المنقطع لغة:

(المنقطع) إسم فاعل من الإنقطاع، وهو ضد الإتصال [١].

تعريف المنقطع إصطلاحاً:

للعلماء فى تعريفه أقوال متعددة:

(١) الأول: عرفه الحاكم ـ رحمه الله ـ بقوله: (المنقطع أن يكون في الاسناد رواية راو لم يسمع من الذى يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي) [٢]. وحكى ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ عن الحاكم أنه: (ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً) [٣]. وقال العراقي ـ رحمه الله ـ: (فقول الحاكم: قبل الوصول إلى التابعي، ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي كان منقطعا أيضا) [٤].

(٢) الثاني: وعرفه ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ بقوله: (المنقطع عندى كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره) [٥]. قال زكريا الأنصارى ـ رحمه الله ـ: (فيدخل فيه: المرسل، والمعضل، والمعلق) [٦].

(٣) الثالث: عرفه الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ بقوله: (المنقطع مثل

---

(١) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر (ص ٦٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٦٣).

(٤) شرح ألفية العراقي (١/١٥٨).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٢١).

(٦) فتح الباقي على ألفية العراقي ـ بحاشية شرح ألفية العراقي (١/١٥٨).

المرسل إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا فى رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل أن يروى مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثورى عن جابر، أو شعبة ابن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك) [1].

قال ابن الصلاح: (ومنها ـ أي من مذاهب أهل الحديث فى تعريف المنقطع ـ أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل اسناده وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في (كفايته)، إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك بن أنس عن ابن عمر، ونحو ذلك. والله أعلم) [2].

(٤) الرابع: قال الخطيب البغدادى ـ أيضاً ـ: (وقال بعض أهل العلم بالحديث: الحديث المنقطع ما روى عن التابعي ومن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله) [3]. وبعض أهل العلم هنا هو الحافظ أبو بكر أحمد بن ابراهيم البرديجي [4]، قال الحافظ ابن حجر: (ذكر ذلك في جزء لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع) [5]. وقال ابن الصلاح عن تعريف البرديجي هذا: (وهذا غريب بعيد. والله أعلم) [6].

---

(١) الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٦٤.

(٣) الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٩).

(٤) الإمام الحجة، نزيل بغداد. توفى سنة احدى وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٢٢/١٤) وسماه (أحمد بن هارون).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٦٤).

(٥) الخامس: عرفه أبو الحسن الكيا الهراسي [1] بقوله: (إن مصطلح المحدثين أن المنقطع ما يقول فيه الشخص: قال رسول الله ﷺ من غير اسناد أصلاً) [2]. قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (هذا لا يعرف عن أحد من المحدثين، ولا عن غيرهم، وإنما هو من كيسه. والله أعلم) [3].

(٦) السادس: قال العراقي ـ رحمه الله ـ: (اختلف في صورة المنقطع فالمشهور: أنه ما سقط من رواته الواحد غير الصحابي)[4]. وزاد الحافظ ابن حجر (فإن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعيين ـ مثلاً ـ فهو المنقطع) [5].

التعريف المختار :

المنقطع هو: ما سقط من اسناده راو ـ أو أكثر بشرط عدم التوالي ـ قبل الوصول إلى الصحابي، وبشرط أن لا يكون أول السند).

فخرج بقيد سقوط الواحد المعضل، وخرج بقيد عدم التوالي إذا كان الساقط أكثر من واحد، وبقيد (قبل الوصول للصحابي) المرسل، وبشرط أن لا يكون الساقط أول السند) المعلق.

* * *

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد، العلامة شيخ الشافعية، ومدرس النظامية، مات سنة أربع وخمسمائة. سير أعلام النبلاء (٣٥١/١٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢) وعزاه لابن الصلاح في (فوائد رحلته).

(٤) شرح ألفية العراقي (١٥٨/١).

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٤٤).

المبحث الثاني

حكم الحديث المنقطع

اختار جماعة من أهل الحديث عدم قبول الرواية المنقطعة غير المتصلة، قال الذهلي ـ رحمه الله ـ: (ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع) [1].

وقال البيهقي ـ رحمه الله ـ: (والحديث المنقطع لا حجة فيه) [2]. وقال الجوزجاني: (المنقطع أسوأ حالاً من المرسل)[3]. وقال ابن السمعاني[4]: (من منع قبول المرسل فهو أشد منعا لقبول المنقطعات) [5]. قال الحافظ ابن حجر عقب قول ابن السمعاني: (قلت وهذا على مذهب من يفرق بين المرسل والمنقطع، أما من يسمى الجميع مرسلاً فلا. والله أعلم) [5] وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: (لا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممن دون الصحابة) [6].

واحتج به الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وغيره ممن احتج بالمرسل، قال الشيخ عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطي: (علم من احتجاج مالك ومن وافقه بالمرسل

---

(١) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٦).

(٢) السنن الكبرى (٩٨/٨) وانظر: ٩٩/٤ و ٣٣٣/٦ و ٥٢/٩.

(٣) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

(٤) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد ابن السمعاني، المروزى، الشافعي، الشيخ الإمام، عُدم في دخول التتار فى آخر سنة سبع عشرة أو فى أول سنة ثماني عشرة وستمائة. (سير أعلام النبلاء) ١٠٧/٢٢-١٠٩.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/١).

(٦) ارشاد الفحول (ص ٥٨).

أن كلاً من المنقطع والمعضل حجة عندهم، لصدق المرسل بالمعنى الأصولي على كل منهما، ولا يحتج بواحد منهما عند الشافعي ومن وافقه)[1].

الخلاصة:

الحديث المنقطع حديث ضعيف لا يحتج به كما قرره جمهور المحدثين، وذلك للجهل بحال الساقط فى الاسناد.

* * *

(١) نشر البنود على مراقي السعود (٦٣/٢).

المبحث الثالث

الصلة بين (المرسل) و (المنقطع)

يشترك (المرسل) و (المنقطع) في عدم اتصال السند فيهما، وفرق بينهما المحدثون تبعا للموضع الذي حدث فيه الانقطاع، وقد يطلقون (المرسل) على الحديث (المنقطع). وقد عاب بعض أهل الأصول على المحدثين تخصيص (المرسل) و (المنقطع) بألقاب خاصة، قال نظام الدين الأنصارى [1]: (والكل داخل فى المرسل عند أهل الأصول ولم يظهر لتكثير الاصطلاح والأسامي فائدة)[2].

أما فائدة تخصيص كل نوع منها بلقب واصطلاح خاص فتظهر فى الوجوه الآتية:

(١) الوجه الأول: قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (ويظهر الفرق بينهما أن بعض من أجاز العمل بالمرسل منع ذلك فى المنقطع)[3].

(٢) الوجه الثاني: قال العلائي ـ أيضاً ـ: (واشار الإمام أبو المظفر ابن السمعاني إلى شيء آخر وهو أن ارسال الحديث من أئمة التابعين كان معتاداً بينهم متعارفًا، وأما انقطاع السند فى أثنائه باسقاط رجل أو أكثر ثم يذكر باقيه فإنه يدل على ضعف الساقط دلالة قوية، وتقوى الريبة حينئذٍ به) [3].

---

(١) هو عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوى الأنصارى المكنى بأبي العباس الفقيه الحنفي الأصولي المنطقي، من أشهر مؤلفاته (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت) توفي بعد سنة ١١٨٠هـ. الفتح المبين (١٣٢/٣).

(٢) فواتح الرحموت على مسلم الثبوت (١٧٤/٢).

(٣) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) الوجه الثالث: إن المنقطع أسوأ حالاً من المرسل كما صرح به الجوزجاني[1]، والسبب في ذلك ـ والله أعلم ـ أن الانقطاع كلما تأخر عن أهل القرون الفاضلة قويت الريبة فى الساقط، لأن الكذب شاع فى القرون المتأخرة أكثر من غيرها.

* * *

---

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

المبحث الرابع
قولهم عن رجل، أو عن فلان، ونحو ذلك، ومتى يحكم بانقطاعه؟

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

(١) الأول: منهم من جعله حديثاً منقطعاً.

(٢) الثاني: عده أهل الأصول وبعض المحدثين حديثاً مرسلاً.

(٣) الثالث: ومنهم من حكم عليه بأنه حديث متصل في اسناده مجهول. وقد جمع الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ هذه الأقوال في (الألفية)[1] بقوله:

(وقولهم عن رجل متصل * * * وقيل بل منقطع أو مرسل)

القول الأول:

قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: (قد يروى الحديث وفي اسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع، ومثال ذلك ما أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر بمرو ثنا أحمد بن سيار ثنا محمد بن كثير ثنا سفيان الثورى ثنا داود بن أبي هند ثنا شيخ عن أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور)[2].

قال: (وهكذا رواه عتاب بن بشير والهياج بن بسطام ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثني يحيى بن أبي طالب ثنا علي بن عاصم عن داود بن أبي هند قال: نزلت جزيرة قيس فسمعت شيخاً أعمى يقال له أبو عمر يقول سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: ليأتين على الناس زمان ... الحديث).

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص٢٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

ثم قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: (فهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة).

وصرح ابن القطان ـ رحمه الله ـ بانقطاع الاسناد الذى فيه (عن رجل) ونسبه السخاوى [1] ـ رحمه الله ـ إلى جمهور أهل الحديث. لكن المثال الذي ذكره الحاكم ـ رحمه الله ـ ليس بمنقطع، لأن الراوى المبهم في الطريق الأول ذكر وسمى فى الطريق الثاني وهو أبو عمر الجدلي [2] كما قال العلائي ـ رحمه الله ـ، ثم بين أن الراوى المبهم يحكم بانقطاع حديثه إذا لم يعرف، ومتى عرف حكم باتصاله، فإن كان محتجاً به قبل وإلا رد حديثه، قال ـ رحمه الله ـ: (ثم إن هذا انما يكون منقطعا إذا لم يعرف ذلك المبهم، ومتى عرف كان متصلا، ويحتج به إن كان ذلك الرجل مقبولا، ومثاله ما روى سفيان الثورى عن داود بن أبي هند قال ثنا شيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس زمان يخير الرجل فيه بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك منكم فليختر العجز على الفجور. ورواه على بن عاصم عن داود بن أبي هند قال نزلت حديلة [3] قيس فسمعت شيخاً أعمى يقال له أبو عمر يقول سمعت أبا هريرة يقول.. فذكره، فتبين أن الرجل المبهم في طريق سفيان هو أبو عمر الجدلي وهو معروف) [4].

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥١/١).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل) ٤٠٨/٩ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٣) هكذا وقع هنا بالحاء المهملة، ووقع ـ أيضاً ـ جزيرة قيس، والصواب أنه جديلة ـ أوله جيم مفتوحة ـ. وانظر (الاكمال) لابن ماكولا ٥٨/٢ وكذا جاء في بعض نسخ (معرفة علوم الحديث) كما في حاشية (٤) ص٢٨ منه ويقويه أيضاً نسبة أبى عمر إلى الجدلي. والله أعلم.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١٠٩).

القول الثاني:

قال إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ: (فمن صور المراسيل أن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ ... ومن الصور أن يقول الراوى أخبرني رجل عن رسول الله ﷺ، أو عن فلان الراوى من غير أن يسميه، ومن الصور أن يقول أخبرني رجل عدل موثوق به عن فلان، أو عن رسول الله ﷺ) [١].

وممن مشى على الحكم على قولهم عن رجل ونحوه بالارسال من المحدثين الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ حيث أخرج بعض المبهمات فى (المراسيل) [٢]، وكذا أطلق النووى [٣] ـ رحمه الله ـ في غير موضع على رواية المبهم مرسلاً.

وقد نظم العراقي [٤] ـ رحمه الله ـ هذين القولين ـ الأول والثانى ـ فى حكم رواية الأسانيد التي فيها (عن رجل) ونحوها:

(ورسموا منقطعا عن رجل * * * وفى الأصول نعته بالمرسل).

وقال السخاوى ـ رحمه الله ـ عن هذين القولين: (وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثرون من علماء الرواية، وأرباب النقل) [٥].

القول الثالث:

قال رشيد الدين العطار [٦] ـ رحمه الله ـ : (والذى عليه الأكثر من علماء

---

(١) البرهان في أصول الفقه (٦٣٣/١).

(٢) ص ٧٩ حديث رقم (١٦).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥١/١).

(٤) شرح ألفية العراقي (١٥٤/١).

(٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥١/١).

(٦) هو يحيى بن علي بن عبد الله النابلسي ثم المصرى المعروف بالرشيد العطار، أبو الحسين، محدث، حافظ، مؤرخ. توفى سنة اثنين وعشرين وستمائة. طبقات علماء الحديث (٢٢٩/٤) معجم المؤلفين (٢١٣/١٣).

الرواية، وأرباب النقل، أن قول الراوى (حدثنا صاحب لنا) و (ثنا غير واحد) و(حدثني من سمع فلانا) و (حدثت عن فلان) ونحو ذلك معدود فى المسند، لأنه لم ينقطع له سند وإنما وقعت الجهالة في أحد رواته) [١].

واختاره العلائى ـ رحمه الله ـ حيث قال: (والتحقيق أن قول الراوى: عن رجل ونحوه، متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع لعدم الاحتجاج به) [٢]. قال السخاوى [٣] ـ رحمه الله ـ: (وأشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:

(قلت الأصح أنه متصل * * * لكن في اسناده من يجهل).

* * *

---

(١) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع فى صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة (ق ١٠ - ١١).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥١/١).

المبحث الخامس

سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد

إن عدول الراوى عن ذكره للواسطة التي نقل عنها الخبر يكون لإمور متعددة ومنها أن يكون الخبر عن المعزى إليه جاء من جماعة أحدثت في نفسه طمأنينة بصحة ذلك الخبر عن المعزى إليه فرواه بدون واسطة، قال ابن عبد البر: (والارسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره: مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصح عنده، ووقر فى نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ما أرسله) [1]. وربما يحدث به عن المعزى إليه مذاكرة فيثقل ذكر الاسناد معها، قال ابن عبد البر: (أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الاسناد وخف الارسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه) [1].

فإذا جاء الخبر من طريق أخرى ولو كانت منقطعة لم يأخذ رجالها عن الأول غلب على الظن ثبوت ذلك الخبر لأن تعدد الطرق مع تباين المخارج يبعد معه تماثل الخطأ فيه، وتعمد الكذب له، فلأجل ذلك كان ضعيفا معتضدا.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/١).

المبحث السادس

عواضد الحديث المنقطع

صرح الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ أن عواضد الحديث المرسل عواضد للحديث المنقطع، قال: ـ رحمه الله ـ : (ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل ولم يعارضه ما هو أقوى منه فانا نقول به) [١].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ عقب قول أبي داود في حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ...)[٢] قال أبو داود: (هو مرسل لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة). قال ابن القيم: (والمرسل ـ يعني المنقطع ـ إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ، ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عمل به)[٣].

وقد قيد الحافظ ابن حجر انقطاع الحديث الذي عضده المحدثون بكونه خفيفاً حيث قال عقب تعريف الترمذى ـ رحمه الله ـ للحسن: (وليس هو فى التحقيق عند الترمذى مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في اسناده انقطاع خفيف) [٤]. ولم يتبين لي مراده بالانقطاع الخفيف وما ضابطه فيه ؟.

---

(١) معرفة السنن والآثار (٥٦٤/١) (باب ما يستدل به على أن النهي يختص ببعض الأيام دون بعض).

(٢) سيأتي تخريجه قريبا (ص ٢٣٧).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٧٩/١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٧/١).

المبحث السابع

أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة

المثال الأول: تقوية حديث منقطع بحديث صحيح:

مثاله حديث أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ مرفوعاً: (سورة تشفع لقائلها وهي ثلاثون آية، وهي تبارك الذى بيده الملك).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : (وله شاهد من حديث ثابت عن أنس، رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح) [١].

حديث أبي هريرة :

رواه الإمـام أبو داود [٢]، والترمذى [٣]، والنسـائي [٤]، وابن ماجة [٥]، والإمام أحمد [٦]، وأبو عبيد القاسم بن سلام [٧]، وابن الضريس [٨]، وابن السني [٩]، وابن حبان [١٠]، والحاكم [١١].

---

(١) التلخيص الحبير (٢٣٤/١) ولم أقف على حديث أنس في المعجم الكبير.

(٢) السنن (١١٩/٢) حديث رقم (١٤٠٠).

(٣) السنن (١٦٤/٥) حديث رقم (٢٨٩١).

(٤) عمل اليوم والليلة (ص ٤٣٣) حديث رقم (٧١٠).

(٥) السنن (١٢٢٤/٢) حديث رقم (٣٧٨٦).

(٦) المسند (٢٣١/٢ و ٢٩٩).

(٧) فضائل القرآن ـ الظاهرية (ق ٦٧).

(٨) فضائل القرآن ـ الظاهرية (ق ١٠٧-١٠٨).

(٩) عمل اليوم والليلة (ص ٢٥٣) حديث رقم (٦٨٨).

(١٠) موارد الظمآن (ص ٤٣٨) حديث رقم (١٧٦٦) و (١٧٦٧).

(١١) المستدرك (٥٦٥/١).

كلهم من طريق عباس الجشمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذى بيده الملك). واللفظ للترمذى .

قال الترمذى: (هذا حديث حسن).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (صحيح).

وفي تصحيح اسناده ـ بل في تحسينه ـ نظر، لأن فيه انقطاعاً بين (عباس الجشمي) و (أبي هريرة)، وقال الحافظ ابن حجر: (وأعله البخارى في التاريخ الكبير [١] بأن عباساً الجشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات [٢]) [٣].

حديث انس:

رواه الطبراني [٤] من طريق سليمان بن داود بن يحيى الطبيب البصرى ثنا شيبان بن فروخ الأبلي [٥] ثنا سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: سورة من القرآن ما هي إلا ثلاثون آية خاصمت عن صاحبها ... الحديث.

قال الطبراني: (لم يروه عن ثابت البناني إلا سلام).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح) [٦].

---

(١) التاريخ الكبير (٤/٧) ولم أقف على الكلام المذكور.

(٢) (٢٥٩/٥) وسماه (عباس بن عبد الله الجشمي).

(٣) التلخيص الحبير (٢٣٤/١).

(٤) المعجم الصغير (١٧٦/١) ومجمع البحرين (ق ١٧٧/أ).

(٥) بضم الهمزة، والباء المعجمة بواحدة، وتشديد اللام . الاكمال (١٣٠/١).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٧/٧).

وعزاه الحافظ ابن حجر [1] للطبراني في (المعجم الكبير) وصحح اسناده، ولم أقف عليه في (المعجم الكبير) .

الحكم على الحديث :

اسناد حديث أبي هريرة حسن لغيره بحديث أنس ـ رضي الله عنهما ـ.

المثال الثاني: تقوية حديث ضعيف بسبب انقطاعه وجهالة أحد رواته بمتابعة وشاهد:

عن عائشة قالت: ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله.

تقوى بمتابعة وشاهد.

تخريج الحديث:

له عن عائشة ثلاثة طرق:

(١) الأول: رواه الترمذى [2]، والدارقطني [3]، والحاكم [4] ـ ومن طريقه ـ البيهقي [5] من طريق سعيد بن أبي هلال عن اسحق بن عمر عن عائشة قالت: ما صلى رسول الله صلاة ... الحديث.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب وليس اسناده بمتصل) .

وقال البيهقي: (وهذا مرسل، اسحاق بن عمر لم يدرك عائشة) .

وتعقبه ابن التركماني بقوله: (في الميزان اسحاق هذا تركه الدارقطني، وذكر

---

(١) التلخيص الحبير (٢٣٤/١).

(٢) السنن (٣٢٨/١) حديث رقم (١٧٤).

(٣) السنن (٢٤٩/١).

(٤) المستدرك (١٩٠/١).

(٥) السنن الكبرى (٤٣٥/١).

أبو حاتم وجماعة أنه مجهول، فكيف عرف البيهقي أنه لم يدرك عائشة).

وفيما ذكره ـ رحمه الله ـ نظر في المواضع الآتية:

(١) عبارة الدارقطني في (اسحق بن عمر): مجهول يترك [١]. وفرق بين هذه العبارة وبين قول الذهبي: (تركه الدارقطني) [٢]. وجمهور المحدثين على وصف اسحاق هذا بالجهالة ـ أي جهالة العين ـ قال أبو حاتم الرازى: (مجهول)[٣]. وقال ابن عبد البر: اسحاق بن عمر أحد المجاهيل روى عنه سعيد بن أبي هلال) [٤]. وقال ابن القطان: (اسحاق بن عمر مجهول) [٤] واما الذهبي ـ رحمه الله ـ فله قول آخر فى اسحاق وافق فيه أقوال المحدثين الأخرى حيث قال: (اسحاق بن عمر عن عائشة وعنه سعيد بن أبي هلال مجهول) [٥].

(٢) والحكم على الحديث بالانقطاع لم ينفرد به الإمام البيهقي فقد سبقه إلى ذلك الترمذى، وقال ابن القطان: إنه منقطع. وجعله الحافظ ابن حجر من الأحاديث المنقطعة التي حسنها الإمام الترمذى وقال: (وإنما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث أبي برزة الأسلمي وغيره) [٦].

(٢) الطريق الثاني : رواه الحاكم [٧] ـ ومن طريقه ـ البيهقي [٨] من طريق

---

(١) الضعفاء والمتروكون (ص ١٤٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/١٩٥).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢٢٩).

(٤) نصب الراية (١/٢٤٤).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية.... (١/١١٢).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٩٨).

(٧) المستدرك (١/١٩٠).

(٨) السنن الكبرى (١/٤٣٥).

هاشم بن القاسم ثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر ..... الحديث بنحوه.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين).

وقال الذهبي: (على شرطهما).

والحديث رواه الدارقطني [1] من طريق معلى بن عبد الرحمن ثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة مرفوعا.

قال الزيلعي: (وفي سنده معلى بن عبد الرحمن قال ابن أبي حاتم [2] سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث) [3].

(٣) الطريق الثالث: رواه الدارقطني [4]، والحاكم[5]، من طريق محمد بن عمر الواقدي ثنا ربيعة بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن عائشة ... الحديث .

قال الحاكم: (الواقدي ليس من شرط هذا الكتاب).

وقال الزيلعي: (وفيه الواقدي وهو معروف عندهم) [3].

الحكم على الحديث:

اسناد حديث اسحاق بن عمر حسن لغيره بمتابعة عمرة له من طريق هاشم بن القاسم، وأما طريق معلى والواقدي فلا يتقوى بهما لشدة ضعفهما. وأما حديث أبي برزة فلم أقف عليه. والحديث من الأمثلة على أن وجود أكثر من سبب من أسباب

---

(١) السنن (٢٤٩/١).

(٢) الجرح والتعديل (٣٣٤/٨).

(٣) نصب الراية (٢٤٤/١).

(٤) السنن (٢٤٩/١).

(٥) المستدرك (١٩٠/١).

الضعف المحتمل ـ الانقطاع وجهالة العين هنا ـ لا تمنع من تقويته بالمتابعات والشواهد.

المثال الثالث: تقوية حديث منقطع بحديث ضعيف:

مثاله حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة.

تقوى بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة).

قال البيهقي ـ رحمه الله ـ : (في اسنادهما ـ حديث أبي هريرة وأبي سعيد ـ من لا يحتج به، ولكنها إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة)[1].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (ولكنه ـ حديث أبي سعيد ـ إذا انضم إلى رواية أبي قتادة أخذ بعض القوة)[2].

حديث أبي قتادة :

رواه الإمام أبو داود[3]، والبيهقي[4]، وابن عبد البر[5] من طريق حسان بن ابراهيم عن ليث عن مجاهد عن أبي الخليل عن أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة).

قال أبو داود: (وهو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة).

---

(١) معرفة السنن والآثار (٥٦٤/١) (نسخة الآصفية ـ حيدر أباد الدكن).

(٢) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٤٨٣) .

(٣) السنن (٦٥٣/١-٦٥٤) حديث رقم (١٠٨٣)

(٤) السنن الكبرى (٤٦٤/٢) ومعرفة السنن والآثار (٥٦٤/١).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٤).

وقال البيهقي ـ رحمه الله ـ: (وهذا مرسل، أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة ومجاهد أكبر من أبي الخليل).

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : (وفي سنده ليث بن أبي سليم وفيه كلام)[1].

وقال ابن الملقن ـ رحمه الله ـ: (وهذا حديث معلول من أوجه) [2] ثم ذكر أربعة وهي:

(١) الأول: انقطاعه فيما بين أبي الخليل وأبي قتادة، وبه أعله الإمام أبو داود ـ كما تقدم ـ والأثرم في (ناسخه ومنسوخه) وعبد الحق في أحكامه [3]، والرافعي في شرح المسند.

(٢) الثاني: الطعن في رواية ليث بن أبي سليم، وبه أعله الأثرم وابن كثير.

(٣) الثالث: أن منهم من يوقفه. ذكره ابن عبد البر في (تمهيده) حاكياً له عن بعضهم.

(٤) الرابع: ذكره الأثرم حيث قال: (لم يروه غير حسان بن ابرهيم).

وهذه الوجوه المتعددة لا تضعف الحديث ضعفاً شديداً، وأقواها الوجه الأول والثاني، أما الوجه الثالث فلم يذكر الإمام ابن عبد البر من رواه موقوفاً، وإنما قال عقب روايته للحديث مرفوعاً: (وهذا الحديث منهم من يوقفه) [4]. والوجه الرابع لا يضعف الحديث، لأن (حسان بن ابراهيم) هو الكرماني، قال ابن الملقن: (من

---

(١) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٤٨٣).

(٢) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٧٠٤) رسالة ماجستير للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحق.

(٣) ٣٢/أ (باب وقوت الصلاة وما يتعلق منها).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/ ٢٠).

رجال الصحيحين، ووثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين) [1]. ثم حكى عن ابن عدي: أنه لا بأس [2] به. وعن ابن حبان: ربما أخطأ [3]. وعن النسائي: ليس بالقوى [4]. ومثله لا يضره تفرده. فمجموع ما يعل به حديث أبي قتادة: (الانقطاع) (والطعن في ليث بن أبي سليم) و (أبو الخليل) هو عبد الله بن الخليل، قال ابن حجر: مقبول [5].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (وحديث أبي قتادة هذا قال أبو داود: هو مرسل لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة، والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أوكان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عمل به. وأيضاً فقد عضده شواهد آخر) [6]. ثم ذكر حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ.

حديث أبي هريرة:

له ثلاث طرق:

(١) الأول: رواه الإمام الشافعي [7]، والبيهقي [8] من طريق ابراهيم بن محمد

---

(١) البدر المنير (ص ٧٠٥). وانظر: الجرح والتعديل (٢٣٨/٣)، تاريخ الدارمي (ص ١٠٠) تهذيب التهذيب (٢٤٥/٢-٢٤٦).

(٢) الكامل فى ضعفاء الرجال (٧٨٤/٢).

(٣) الثقات (٢٢٤/٦).

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٢٨٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص ١٧٢).

(٦) زاد المعاد (٣٧٩/١).

(٧) الأم (١٧٥/١) و (المسند).

(٨) السنن الكبرى (٤٦٤/٢) و معرفة السنن والآثار (٥٦٣/١).

عن اسحق بن عبد الله عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة.

قال ابن عبد البر: (ابراهيم هذا هو ابن أبي يحيى المدني متروك، واسحق بعده في الاسناد هو ابن أبي فروة ضعيف أيضاً)[1].

(٢) الثاني: رواه البيهقي [2] من طريق أبي خالد الأحمر عن شيخ من أهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: تحرم ـ يعني الصلاة ـ إذا انتصف النهار كل يوم إلا يوم الجمعة.

قال ابن الملقن: (وهذا الشيخ يحتاج إلى معرفة عينه وحاله) [3].

(٣) الثالث: قال ابن الملقن: (وذكره الأثرم في ناسخه ومنسوخه من حديث الواقدي عن سعيد بن سلمة عن المقبرى عن أبي هريرة مرفوعا كما سلف، والواقدي حالته معلومة).

حديث أبي هريرة وأبي سعيد :

رواه البيهقي[4] من طريق أبي عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس أخبرنا العباس بن الوليد البيروتى أخبرنا محمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي عن عطاء بن عجلان البصرى أنه حدثه عن أبي نضرة العبدى أنه حدثه عن أبي سعيد الخدرى وأبى هريرة الدوسي صاحبي رسول الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة).

قال البيهقي: (ورواية أبي هريرة وأبي سعيد في إسنادها من لا يحتج به، ولكنها

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٤).

(٢) السنن الكبرى (٤٦٤/٢).

(٣) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٧٠١).

(٤) معرفة السنن والآثار (٥٦٣/١-٥٦٤).

إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة).

وفيما ذكره ـ رحمه الله ـ نظر لشدة ضعف حديث (أبي هريرة وأبي سعيد) لأن في اسناده (عطاء بن عجلان البصرى) وهو ضعيف جداً.

أقوال الأئمة في عطاء بن عجلان :

قال عباس الدورى عن يحيى بن معين: ليس بثقة [1]. وقال مرة: كذاب[2]. وقال مرة أخرى: لم يكن بشيء وكان يوضع له الحديث، حديث الأعمش عن أبي معاوية الضرير وغيره فيحدث بها [3].

وقال عمرو بن علي: كان كذابا [4].

وقال أبو زرعة: واسطي ضعيف الحديث [5]. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، مثل أبان بن أبي عياش وذا الضرب، وهو متروك الحديث [5].

وقال البخارى: منكر الحديث [6].

وقال النسائي : متروك الحديث [7].

وقال الترمذى: هو ضعيف ذاهب الحديث [8].

---

(١) التاريخ ـ مع كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٤٠٤/٣).

(٢) المصدر السابق (٥٥٨/٣).

(٣) المصدر السابق (٤٥٦/٤).

(٤) كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩٣٥/٢).

(٥) كتاب الضعفاء لأبي زرعة ـ مع كتاب أبي زرعة الرازى وجهوده في السنة النبوية (٦٤٥/٢) الجرح والتعديل (٣٣٥/٦).

(٦) كتاب الضعفاء الصغير (ص ٢٧٢) التاريخ الصغير (٩٥/٢).

(٧) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص٣٠١).

(٨) السنن (٤٨٧/٣) حديث رقم (١١٩١) (كتاب الطلاق) (باب ما جاء في طلاق المعتوه).

وقال يعقوب بن سفيان: لا يسوى حديثه شيئاً [1].

وقال الدارقطني: متروك [2].

وقال الجوزجاني: كذاب [3].

وقال الذهبي: واه واتهمه بعض الأئمة [4].

وقال الحافظ ابن حجر: متروك بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب [5].

الحكم على الحديث:

اسناد حديث أبي قتادة حسن لغيره بالطريق الثاني لحديث أبي هريرة.

* * *

(١) كتاب المعرفة والتاريخ (٥٨/٣).

(٢) لم أقف عليه في السؤالات المطبوعة وهو مذكور في تهذيب التهذيب (٢٠٩/٧).

(٣) أحوال الرجال (ص ٩٩).

(٤) الكاشف فى معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٦٦/٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٣٩).

الفصل الثالث

تقوية الحديث المعضل

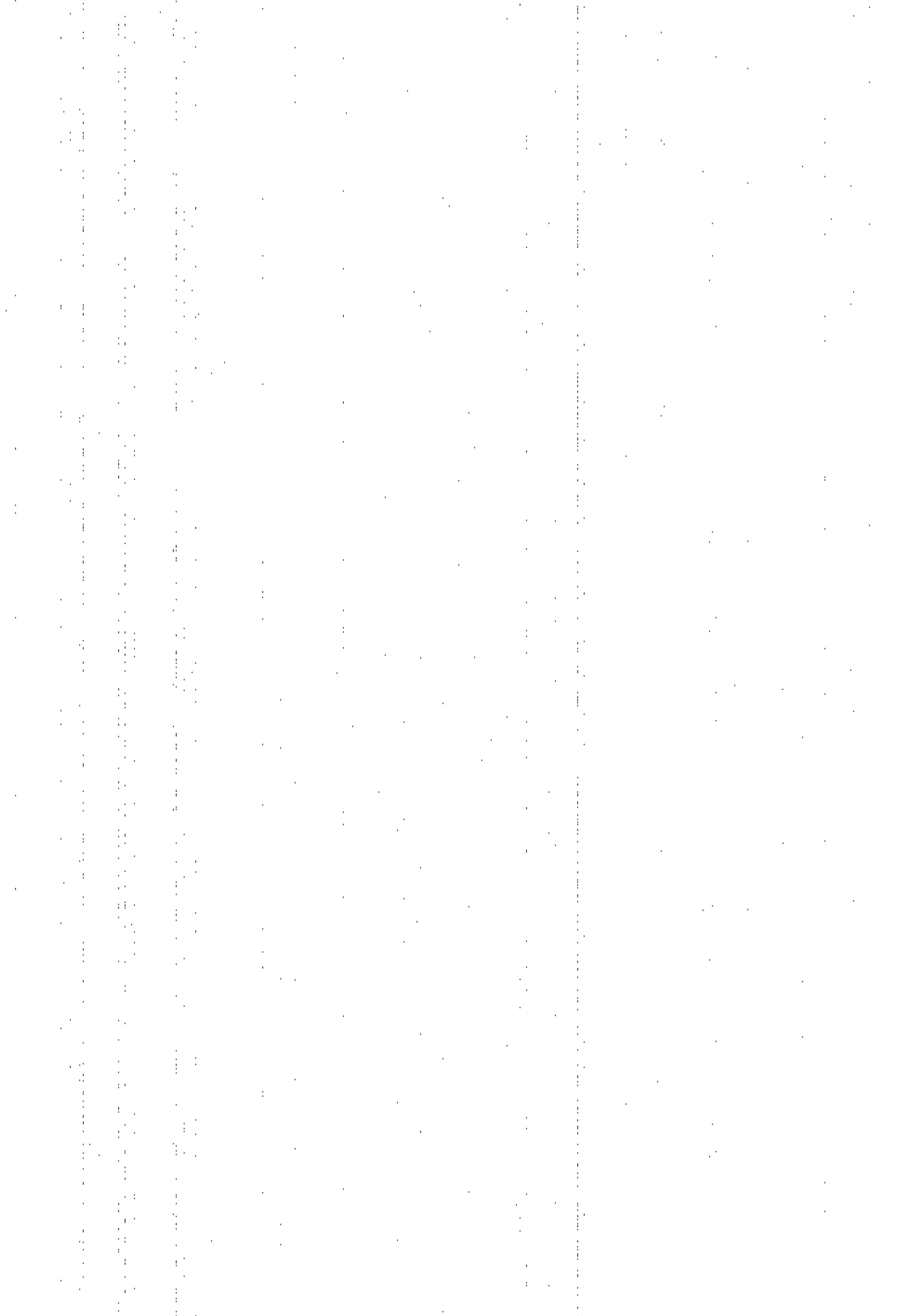
وفيه أربعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف الحديث المعضل.

(٢) **المبحث الثاني**: صور الحديث المعضل.

(٣) **المبحث الثالث**: حكم الحديث المعضل.

(٤) **المبحث الرابع**: مثال على تقوية الحديث المعضل.



المبحث الأول

تعريف الحديث المعضل

تعريف المعضل لغة:

(أصل العضل: المنع والشدة يقال: أعضل بي الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحيل، وأعضله الأمر: غلبه. وداء عضال: شديد معي غالب)[1].

قال السخاوى: (كأن المحدث الذي حدث به أعضله، حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه، وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح، وشدد عليه الحال)[2].

وقال: (المعضل وهو بفتح المعجمة من الرباعي والمتعدى، يقال أعضله فهو معضل وعضيل)[3].

تعريف المعضل اصطلاحاً :

عرفه ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ بقوله: (هو عبارة عما سقط من اسناده اثنان فصاعداً)[4]. وقال العراقي ـ رحمه الله ـ: (والمعضل ما سقط منه اثنان فصاعداً من أي موضع كان، سواء سقط الصحابي والتابعي، أو التابعى وتابعه، أو اثنان قبلهما لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد، أما إذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فهو منقطع فى موضعين، ولم أجد في كلامهم اطلاق المعضل عليه)[5]. وقال فى (الفيته)[6]:

(والمعضل الساقط منه اثنان * * * فصاعدا ومنه قسم ثان).

---

(١) لسان العرب (١١/٤٥٢).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٥٩).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٥٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٦٥).

(٥) شرح ألفية العراقي (١/١٦٠).

(٦) شرح ألفية العراقي (١/١٥٩).

المبحث الثاني
صور الحديث المعضل

أطلق الحديث المعضل على هذ الصور المتعددة:

(١) الأولى: أطلق على الحديث الذي سقط منه راويان ـ فأكثر ـ في موضع واحد، وهو الذي عليه اصطلاح المحدثين.

(٢) الثانية: قال ابن الصلاح: (وذكر أبو نصر السجزى [١] الحافظ قول الراوى (بلغني) نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للمملوك طعامه وكسوته .... الحديث [٢]. وقال ـ أي السجزى ـ أصحاب الحديث يسمونه المعضل) [٣].

ويرى الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أن قول الراوى (بلغني) من المتصل الذي في اسناده مبهم، قال ـ رحمه الله ـ : (السياق يشعر بعدم السقوط، لأن معنى قوله (بلغني) يقتضي ثبوت مبلغ، فعلى هذا فهو متصل فى اسناده مبهم لا أنه منقطع) [٤]. وقال: (وأما أبو نصر الذي نقل أنه يسمي معضلاً فجرى على طريقة من يسمي الاسناد إذا كان فيه مبهم منقطعا. والله أعلم).

(٣) الثالثة: قال ابن الصلاح ـ رحمه الله : (وقول المصنفين من الفقهاء

---

(١) هو: عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزى الوائلي أبو نصر، محدث، حافظ، صنف وخرج، وكان قيماً بالأصول والفروع، مات سنة ٤٦٩هـ. معجم المؤلفين (٥٨/٦).

(٢) رواه معضلا الإمام مالك الموطأ (٩٨٠/٢) والحاكم معرفة علوم الحديث (ص ٣٧) ورواه مسنداً الإمام مسلم الصحيح (١٢٨٤/٣) والإمام أحمد المسند (٣٤٢/٢ والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٦٦).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٨٢/٢).

وغيرهم قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل المعضل)[1].

(٤) الرابعة: قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ : (وجدت التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك ما قال محمد بن يحيى الذهلي في (الزهريات) حدثنا أبو صالح الهراني ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان رسول الله ﷺ يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف. قال الذهلي: هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة[2] ـ رضى الله عنها ـ ليس للنهي فيه ذكر، والوهم فيما نرى من ابن لهيعة).

ثم ذكر ـ رحمه الله ـ جماعة من أئمة الحديث أطلقوا (المعضل) على ما لم يسقط منه شيء البتة، ثم قال: (فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف وهو المتعلق بالاسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد، ويعنون به المستغلق الشديد)[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٦٦).

(٢) رواه ابن عبد البر (التمهيد) ٣١٩/٨ من طريق عروة عن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف. وقال: (قال ابن وهب وخالد بن سليمان في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة، وقال القطان وابن مهدى ـ فيه ـ عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة).

وحكى ابن عبد البر عن الذهلي: (وأما القصة الأخرى في مرور عائشة على المريض فاجتمع معمر ومالك وهشيم على عمرة عن عائشة، وقال يونس في رواية الليث مرة عن عمرة عن عائشة، ومرة من رواية عثمان بن عمر عن عروة وعمرة عن عائشة. قال: وعثمان أولى بالحديث لأن الليث قد اضطرب فيه، فقال مرة عن عروة عن عائشة، ومرة عن عمرة عن عائشة، وثبته عثمان بن عمر عنهما جميعا).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٩/٢).

(٥) الخامسة: قال الحاكم ـ رحمه الله ـ: (والنوع الثاني من المعضل أن يعضله الراوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً) [١] ثم ذكر له مثالين، الثاني منهما رواه من طريق الأعمش عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته، فيختم على فيه فينطق جوارحه، أو قال: ينطق لسانه، فيقول لجوارحه أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن) [٢]. وقال ـ رحمه الله ـ : (قد أعضله الأعمش، وهو عن الشعبي متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم) [٣].

وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (وإذا روى تابع التابع حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث مسند إلى رسول الله ﷺ فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل) [٤].

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (هذا جيد حسن، لان هذا الانقطاع بواحد، مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين ـ الصحابي، ورسول الله ﷺ ـ فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى. والله أعلم).

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣٧– ٣٨).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٣٨).

(٣) رواه الإمام مسلم الصحيح (٢٢٨٠/٤) (كتاب الزهد والرقائق) حديث رقم (٢٩٦٩) من طريق فضيل عن الشعبي عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك، فقال: هل تدرون مم أضحك؟ قال: قلنا الله ورسوله أعلم. قال: من مخاطبة العبد ربه، يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول بلى. قال فيقول فإني لا أجيز على نفسي إلا شاهداً مني. قال: فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا، وبالكرام الكاتبين شهودا. قال: فيختم على فيه، فيقال لأركانه أنطقي. قال: فتنطق بأعماله. قال: ثم يخلى بينه وبين الكلام. قال: فيقول بعداً لكن وسحقاً، فعنكن كنت أناضل).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص٦٧).

المبحث الثالث

حكم الحديث المعضل

جعل قوم الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف، وذلك للجهل بحال الساقط ـ أو الساقطين ـ من اسناده قال ابن جماعة ـ رحمه الله ـ: (والمعضل من قسم الضعيف) [1].

وعند بعضهم هو أشد ضعفاً، وأسوأ حالاً من الحديث المنقطع، قال الجوزجاني ـ رحمه الله ـ: (والمعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع) [2] قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (قلت: إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع فى موضع واحد من الاسناد، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل في سوء الحال. والله تعالى أعلم) [3].

والمعضل ـ وإن كان حديثاً ضعيفاً ـ يعتبر به، ويرتفع ضعفه بتعدد طرقه وتباين مخارجه، قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط) [4].

وذهب قوم إلى الاحتجاج بالمعضل، ففي (نشر البنود على مراقي السعود)[5]: (فائدة: علم من احتجاج مالك ومن وافقه بالمرسل أن كلاً من المنقطع والمعضل حجة عندهم، لصدق المرسل بالمعنى الأصولي على كل منهما، ولا يحتج بواحد منهما عند الشافعي ومن وافقه).

---

(١) المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى (ص٤٧).

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٨٢/٢).

(٤) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (١٩١/٢).

(٥) (٦٣/٢).

المبحث الرابع
مثال على تقوية الحديث المعضل

مثاله حديث هارون بن رئاب [1] قال: بعث رسول الله ﷺ بعثا ففتح لهم، فبعثوا بشيرهم إلى رسول الله ﷺ، فبينا هم يخبره بفتح الله لهم، وبعدد من قتل الله منهم، فتفردت برجل منهم، فلما غشيته لأقتله قال: إني مسلم. قال: فقتلته وقد قال إني مسلم؟ قال: يا رسول الله إنما قال ذلك متعوذاً قال: فهلا شققت عن قلبه. قال: وكيف أعرف ذلك يا رسول الله؟ قال: فلا لسانه صدقت، ولا قلبه عرفت، إنك لقاتله، أخرج عني فلا تصاحبني. قال: ثم إن الرجل توفي فلفظته الأرض مرتين، والقي في بعض الأودية.

فقال بعض أهل العلم: إن الأرض لتوارى من هو أنتن منه ولكنه موعظة).

قال البوصيرى ـ رحمه الله ـ: (هذا اسناد رجاله ثقات، وهو معضل، فإن هارون بن رئاب الأسيدى البصرى العابد إنما روى عن التابعين عن الحسن وابن المسيب وأشباههما) [2].

تقوى هذا الحديث المعضل بحديث عمران بن حصين الذى سيأتي قريباً.

---

(١) قال ابن ماكولا: رئاب بكسر الراء وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها) (الاكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني والأنساب (٣/٤).
وهو هارون بن رئاب التميمي ثم الأسيدى أبو بكر ويقال أبو الحسن العابد البصرى، روى عن أنس وقيل لم يسمع منه والأحنف بن قيس وعنه الحمادان والأوزاعي تهذيب التهذيب (٤/١١-٥).

(٢) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١٤٨/١ -١٤٩)، رسالة دكتوراه إعداد الباحث/ سليمان بن عبد العزيز العريني .

حديث هارون بن رئاب:

رواه الحارث بن أبي اسامة [1] عن شيخه معاوية بن عمرو ثنا أبو اسحق عن الأوزاعي عن هارون بن رئاب ـ رفعه ـ قال: بعث رسول الله ﷺ بعثا .. الخ.

واسناده رجاله ثقات، وأبو اسحق هو ابراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري الكوفي، وهو ثقة [2].

حديث عمران بن حصين :

له ثلاثة طرق:

(١) الأول: رواه ابن ماجة [3] من طريق سويد بن سعيد ثنا علي بن مسهر عن عاصم عن السميط بن السمير عن عمران بن حصين قال: أتي نافع بن الأزرق وأصحابه فقالوا: هلكت يا عمران. قال: ما هلكت. قالوا: بلى. قال: ما الذي أهلكني؟ قالوا: قال الله (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)[4]. قال: قد قتلناهم حتى نفيناهم، فكان الدين كله لله، إن شئتم حدثتكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ. قالوا: وأنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم شهدت رسول الله ﷺ وقد بعث جيشاً من المسلمين إلى المشركين، فلما لقولهم قاتلوهم قتالاً شديداً فمنحوهم أكتافهم، فحمل رجل من لحمتي على رجل من المشركين بالرمح، فلما غشيه قال: أشهد أن لا إله إلا الله، إني مسلم، فطعنه فقتله. فأتي رسول الله فقال: يا رسول الله هلكت. قال: وما الذي صنعت؟ مرة أو مرتين. فأخبره بالذي صنع. فقال له رسول الله ﷺ: فهلا شققت عن بطنه فعلمت ما في قلبه؟ قال: يا رسول الله لو

---

(١) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٧/١)، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث/ حسين أحمد صالح الباكري.

(٢) تقريب التهذيب (ص٢٢).

(٣) السنن (١٢٩٦/٢) (كتاب الفتن) (باب الكف عمن قال لا إله إلا الله).

(٤) سورة الأنفال (٣٩).

شققت بطنه لكنت أعلم ما فى قلبه. قال: فلا أنت قبلت ما تكلم به، ولا أنت تعلم ما فى قلبه؟ قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ، فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات، فدفناه فاصبح على ظهر الأرض. فقالوا: لعل عدوا نبشه، فدفناه، ثم امرنا غلماننا يحرسونه فاصبح على ظهر الأرض. فقلنا: لعل الغلمان نعسوا، فدفناه ثم حرسناه بانفسنا فاصبح على ظهر الأرض فالقيناه فى بعض تلك الشعاب.

قال البوصيرى ـ رحمه الله ـ: (هذا اسناد حسن، عاصم هو الأحول روى له مسلم، والسميط وثقه العجلي وروى له مسلم في صحيحه أيضا، وسويد بن سعيد مختلف فيه) [1].

وفي تحسين هـذا الإسنـاد نظـر، لأن فيه (سويـد بن سعيد) وهـو الحدثاني ـ بفتح المهملة والمثلثة ـ قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وافحش فيه ابن معين القول) [2]. وقال الذهبي: (احتج به مسلم وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمّر وعمي فربما لقن مما ليس من حديثه وهو صادق في نفسه صحيح الكتاب) [3].

(٢) الثاني: رواه ابن ماجة [4] ـ أيضاً ـ من طريق اسماعيل بن حفص الابلي ثنا حفص بن غياث عن عاصم عن السميط عن عمران بن الحصين قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فحمل رجل من المسلمين على رجل من المشركين .. فذكر الحديث. ولم يسق ابن ماجه لفظه وذكر أنه زاد فيه: (فنبذته الأرض فأخبر النبي ﷺ وقال: إن الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم

---

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٦٣/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٤٠).

(٣) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال (٢٤٨/٢).

(٤) السنن (١٢٩٧/٢) (كتاب الفتن) (باب الكف عمن قال لا إله إلا الله).

حرمة لا إله إلا الله).

قال البوصيري: (هذا اسناد حسن، اسماعيل مختلف فيه) [1].

و (اسماعيل بن حفص الابلي) ـ بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام ـ هكذا ضبطه الحافظ ابن حجر وقال: (صدوق) [2]. وقال فيه النسائي في أسامي شيوخه (ارجو أن لا يكون به بأس) [3]. وقال أبو حاتم: (كتبت عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه. قلت: لا بأس به؟ قال لا يمكنني أن أقول لا بأس به) [4] وذكره ابن حبان في (الثقات) [5].

والحديث حسنه الشيخ الألباني [6] ـ حفظه الله ـ بمجموع هذين الطريقين.

(٣) الثالث: رواه أبو يعلى الموصلي [7] حدثنا محمد بن اسماعيل حدثنا معتمر عن أبيه عن السميط عن أبي العلاء حدثني فتى من الحي قال: كنت عند عمران ابن حصين فجاءه قيس أو أبو قيس فقال له: ألا تقاتل ـ في كلام لا أحفظه ـ فقال عمران بن حصين: قال رسول الله ﷺ: اغزوا بني فلان، فغزونا فلما التقينا جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: استغفر لي. قال: وماذا صنعت؟ قال: شددت على رجل بالرمح فقال لا إله إلا الله فقتلته. فلم يستغفر له. قال: اغزوا بني فلان فغزونا

---

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٦٣/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٨٩/١).

(٤) الجرح والتعديل (١٦٦/٢).

(٥) (١٠٢/٨).

(٦) صحيح ابن ماجة (٣٤٨/٢) حديث رقم (٣١٧٥).

(٧) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤٤٠/١ - ٤٤٦) رسالة دكتوراه اعداد الباحث/ سليمان بن عبد العزيز العريني ولم اقف عليه في مسند أبي يعلى المطبوع.

فلما التقينا جاء رجل فقال: يا رسول الله استغفر لي. قال: وما صنعت؟ قال: حملت على رجل بالرمح فقال: لا إله إلا الله فقتلته. فقال النبي ﷺ: قال لا إله إلا الله فقتلته؟ فقال: يا رسول الله إنما قالها متعوذاً. قال: فهلا شققت عن قلبه حتى تعلم ـ قال أبو عبد الله [1]: لا أدرى هذه الكلمة قالها النبي ﷺ للرجل الأول أو لهذا ـ فأبى أن يستغفر له، فمات فدفنه قومه، فنبذته الأرض، ثم دفنوه وحرسوه فنبذته الأرض). فلما رأوا ذلك تركوه.

قال البوصيرى: (له شاهد تقدم في باب إني مسلم) [2]. يريد حديث هارون ابن رئاب المتقدم. واسناد الطريق الثالث ضعيف لأن فيه مبهماً لم يسم، وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث هارون بن رئاب المعضل حسن لغيره بمجموع طرق حديث عمران

* * *

---

(١) هو شيخ أبي يعلى (محمد بن اسماعيل ابن أبي سمينة).

(٢) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/٤٤٦).

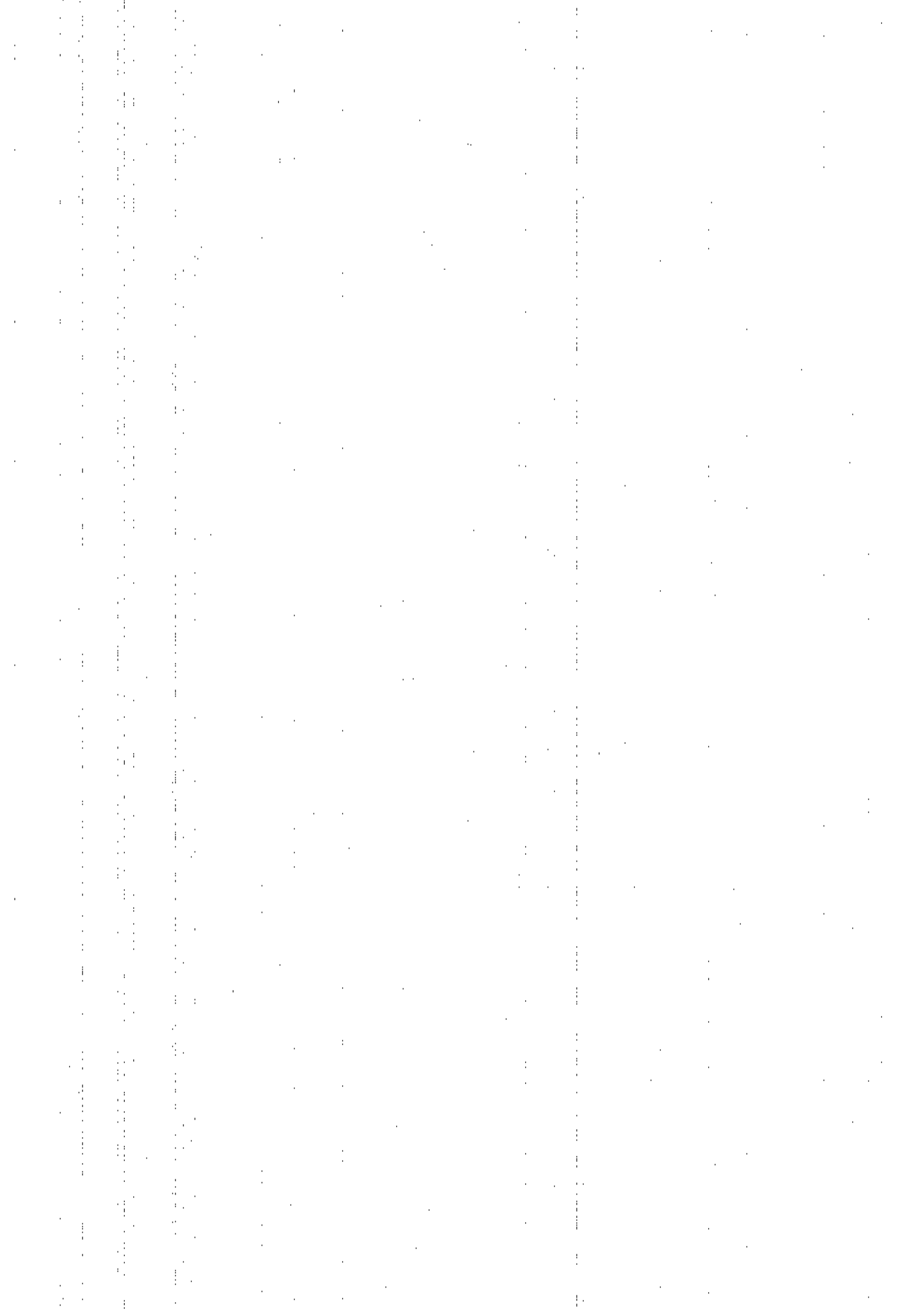
الباب الرابع

تقوية الأحاديث الضعيفة التي فى سندها سقط خفي

وفيه فصلان:-

(١) **الفصل الأول**: تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف.

(٢) **الفصل الثاني**: تقوية المرسل الخفي.



الفصل الأول

تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف

وفيه سبعـة مباحث:

(١) **المبحث الأول:** تعريف التدليس في اللغة.

(٢) **المبحث الثاني:** أقسام الحديث المدلس: تعريفها وامثلتها.

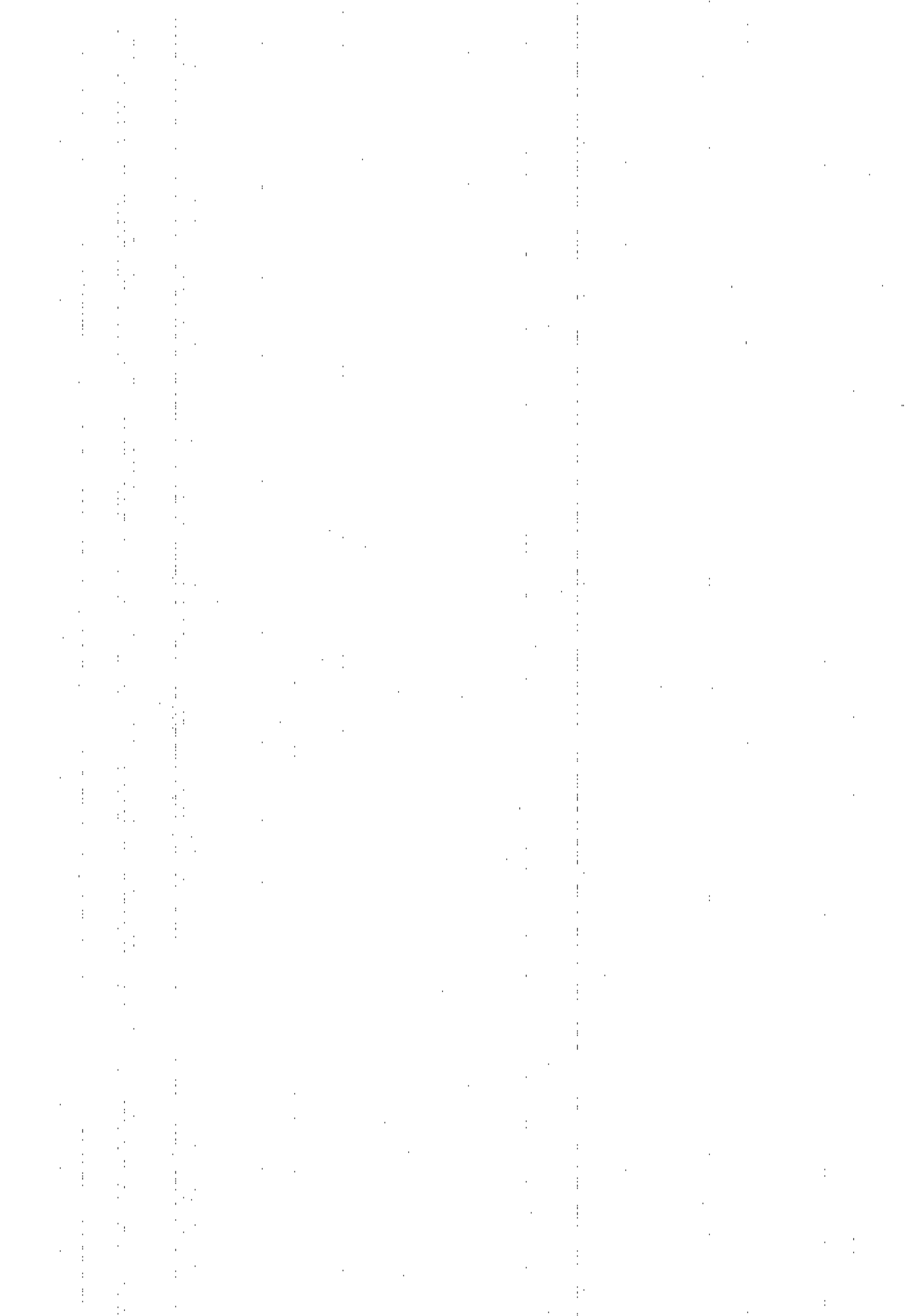
(٣) **المبحث الثالث:** أسباب التدليس.

(٤) **المبحث الرابع:** حكم التدليس.

(٥) **المبحث الخامس:** أسباب ذم المدلس.

(٦) **المبحث السادس:** سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد.

(٧) **المبحث السابع:** أمثلة لتقوية الحديث المدلس.



المبحث الأول

تعريف التدليس لغة

التـدليس من الدلس، و (الدلس) ـ بالتـحـريك ـ الظلمـة [١]. والـدلـس ـ بالتحريك أيضاً ـ اختلاط الظلام[٢] بالنور [٣]. ودلس في البيع وفى كل شيء إذا لم يبين عيبه، والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشترى، قال الأزهرى [٤]: (ومن هذا أخذ التدليس في الاسناد، وهو أن يحدث به الشيخ الأكبر [٥] وقد كان رآه، وإنما سمعه عمن دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات).

وسماه المحدثون تدليسا لاشتراكه مع المعنى اللغوى في الخفاء، وفي تغطية وجه الصواب فيه، قال الحافظ ابن حجر: (سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء) [٦]. وقال عقب حكايته اشتقاقه من (الدلس) وهو الظلام: (وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه) [٧].

* * *

---

(١) لسان العرب (٨٦/٦).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (١٥٣/٤).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٤٢).

(٤) تهذيب اللغة (٣٦٢/١٢).

(٥) لا يفرق المحدثون بين الأكبر والأصغر في ذلك.

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٤٢).

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

المبحث الثاني

أقسام الحديث المدلس: تعريفها وأمثلتها

ينقسم التدليس إلى قسمين: (تدليس الاسناد) و (تدليس الشيوخ)، ومن تدليس الاسناد ما سماه المحدثون بتدليس (القطع)، و(تدليس العطف)، و (تدليس التسوية). ومن تدليس الشيوخ (تدليس البلاد).

تدليس الاسناد:

عرفه ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ بقوله: (وهو أن يروى عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه) [١].

وفى جعل رواية المعاصر عمن لم يلقه من تدليس الاسناد نظر، لأن هذه الراوية عند جمهور المحدثين لا تسمى تدليس وإنما هي من باب الارسال الخفي ـ كما سيأتي تعريفه [٢] ـ، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مستدركاً على ابن الصلاح: (وقوله (أو عمن عاصره) ليس من التدليس، وإنما هو المرسل الخفي) [٣].

وعرفه البزار ـ رحمه الله ـ بأنه رواية الراوى عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه [٤]. وتابعه على هذا التعريف أبو الحسن ابن القطان

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٧٨).

(٢) (ص ٢٨٩).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

(٤) في جزء له فى (معرفة من يترك حديثه أو يقبل) كما ذكره الحافظ العراقي في التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٨٠).

حيث قال: (ونعني به أن يروى المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه)[1]. ووصف الحافظ ابن حجر تعريف ابن القطان هذا بأنه تعريف غير معترض[2]، ثم حكى أنه متابع فيه للبزار.

مثال تدليس الاسناد:

مثل له ابن الصلاح[3] ـ رحمه الله ـ بما رواه الحاكم[4] ـ رحمه الله ـ من طريق ابراهيم بن محمد السكرى قال ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهرى. فقيل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى.

وهذا المثال يعتبر ـ أيضاً ـ مثالاً على أن المدلس قد يكون بينه وبين من عنعن عنه أكثر من واحد[5]، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر)[6].

تدليس القطع:

عرفه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بـ: (وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهرى عن أنس)[7].

---

(١) كتاب الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٧٩).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٤).

(٥) وفي جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١١٥) مثال آخر سقط فيه ثلاثة.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٧٩).

(٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص٢٥).

مثال لتدليس القطع:

مثل له الحافظ ابن حجر [١] ـ رحمه الله ـ بما رواه ابن عدي[٢] عن عمر ابن عبيد الطنافسي أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت ينوى القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ).

تدليس العطف :

عرفه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بـ: (هو إن يصرح بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمع ذلك من الثاني) [٣].

وعرفه في موضع آخر [٤] بقوله: (هو أن يروى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع ـ أيضاً ـ وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: وفلان أي حدث فلان).

مثال لتدليس العطف :

مثل له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بما قال الحاكم [٥] ـ رحمه الله ـ: (وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٢) عزاه الحافظ ابن حجر في النكت (٦١٧/٢) لابن عدي في (الكامل) ولم أقف عليه فيه، ثم إن (عمر بن عبيد الطنافسي) لم أر هشام بن عروة في شيوخه، ووجدت (عمر بن عبيد البصرى) وله ترجمة في الكامل (١٧١٨/٥) وهو ممن يروى عن هشام، لكنني لم أر هذا المثال في ترجمة البصرى في (الكامل).

(٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٥).

التدليس ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا. فقال: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي) [(١)].

تدليس التسوية:

عرفه العلائي ـ رحمه الله ـ بـ: (هو أن يسمع الراوى من شيخه حديثاً قد سمعه من رجل ضعيف، عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث، فيسقط الراوى عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروى الحديث عن شيخه عن الأعلى، لكونه سمع منه أو أدركه) [(٢)]. وتابعه على هذا التعريف الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ حيث قال عن صورة هذا القسم: (وصورة هذا القسم من التدليس أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة، بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذٍ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد، والمعرفة بالعلل) [(٣)].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن تعريف العراقي هذا أنه: (تعريف غير جامع) [(٤)]. وذلك لقصره تدليس التسوية على اسقاط الشيخ الضعيف، ويرى ابن حجر ـ رحمه الله ـ عدم اختصاصه باسقاط الشيخ الضعيف، ولأجل ذلك يرى أن

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٧).

(٣) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٨).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٠/٢).

صورة تدليس التسوية: (إن يجيء الراوى ـ ليشمل المدلس وغيره ـ إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة، فيصير الاسناد عاليا وهو فى الحقيقة نازل) [1].

وقال: (ومما يدل على أن هذا التعريف لا تقييد فيه بالضعيف أنهم ذكروا في أمثلة تدليس التسوية ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى عن عبد الله بن الحنفية [2] عن أبيه عن علي ـ رضى الله عنه ـ في تحريم لحوم الحمر الأهلية).

قال: (قالوا: ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهرى إنما أخذه عن مالك عن الزهرى، وهكذا حدث به عبد الوهاب الثقفي [3]، وحماد بن زيد، وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن مالك، فاسقط هشيم ذكر مالك منه، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهرى، ويحيى فقد سمع من الزهرى فلا إنكار فى روايته عنه، إلا أن هشيماً قد سوى هذا الاسناد، وقد جزم بذلك ابن عبد البر [4] وغيره، فهذا كما ترى لم يسقط فى التسوية شيخ ضعيف وإنما سقط شيخ ثقة، فلا اختصاص لذلك بالضعيف. والله أعلم) [5].

وتدليس التسوية سماه القدماء تجويدا فيقولون (جوده فلان) [6] أى ذكر من

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢١/٢).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب. تحفة الأشراف (٤٤١/٧).

(٣) رواه الترمذى السنن (٢٥٤/٤) (كتاب الأطعمة) (باب ما جاء فى لحوم الحمر الأهلية) حديث رقم (١٧٩٤) وابن عبد البر في التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد (٩٦/١٠).

(٤) التمهيد ما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩٥/١٠).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢١/٢).

(٦) تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى (٢٢٦/١).

فيه من الأجواد وحذف غيرهم. و (التسوية) أطلقها عليه أبو الحسن ابن القطان كما قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله ـ: (وقد سماه بذلك أبو الحسن ابن القطان وغيره من أهل الشأن) [١].

وتدليس التسوية ـ إذا كان باسقاط الضعيف ـ شر أنواع التدليس، وهو مذموم جداً، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة) [٢]. ثم ذكر ثلاثة منها:

(١) الأول: أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به.

(٢) الثاني: أنه يروى عن شيخه ما لم يتحمله عنه، لأنه لم يسمع منه إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه.

(٣) الثالث: أنه ربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف، ثم يوجد ساقطاً فى هذه الراوية فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث، وليس كذلك.

وقال العراقي ـ رحمه الله ـ في (الألفية) [٣] في ذم تدليس التسوية:

(والشافعي اثبته بمرة * * * قلت: وشرها أخو التسوية).

وقال العلائى ـ رحمه الله ـ: (وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا، وشرها، لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين. والله تعالى الموفق بكرمه) [٤].

---

(١) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٧٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص١١٧).

(٣) شرح ألفية العراقي (١/١٨٦).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٨).

مثال لتدليس التسوية:

مثل له العلائي [1] ـ رحمه الله ـ بما ذكره ابن أبي حاتم قال: (سمعت أبي وذكر الحديث الذى رواه اسحق بن راهويه عن بقية قال حدثني أبو وهب الأسدى قال حدثنا نافع عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه.

قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب، وهو اسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك اسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. أما ما قال اسحق في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع فهو وهم، غير أن وجهه عندى أن اسحق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه اسحق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية فى قوله حدثنا نافع أو عن نافع) [2].

قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (وقول أبي حاتم كله فى هذا الحديث صحيح، وقد روى الحديث عن بقية كما شرح قبل أن يغيره ويدلسه لاسحق) [3].

ثم رواه ـ الخطيب [4] ـ من طريق بقية ثنا عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل(ص١١٧) وكذا شرح ألفية العراقي (١٩٠/١).

(٢) علل الحديث (١٥٤/٢ ـ ١٥٥) حديث رقم (١٩٥٧).

(٣) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص٥١٩).

(٤) كتاب الكفاية فى علم الزاوية (ص ٥١٩ – ٥٢٠).

عبد الله بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: لا تعجبوا لاسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة عقله.

واسناده ضعيف جدا لأجل (اسحق بن عبد الله بن أبي فروة) فإنه متروك [1].

وللحديث طريق أخرى عن (عبيد الله) رواها ابن عدي [2] من طريق حكيم ابن سيف حدثنا عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة به. إلا أن لفظه (لا يعجبنكم اسلام المرء حتى تعلموا ما عقدة عقله).

وفي اسناده (اسحق بن عبد الله بن أبي فروة) المتقدم، وقد ذكره ابن عدي ـ رحمه الله ـ في ترجمته وقال عن أحاديثه: (لا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائر أخباره مما لم اذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بين الأمر في الضعفاء).

تدليس الشيوخ:

قال الخطيب البغدادى في تعريفه: (وأما الضرب الثاني من التدليس فهو أن يروى المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف) [3].

وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف) [4].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ليس قوله بما لا يعرف به قيدا فيه بل

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٢٢/١ -٣٢٣).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص٥٢٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٨٠).

إذا ذكره بما يعرفه به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً، كقول الخطيب أخبرنا علي بن أبي علي البصرى، ومراده بذلك أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن ابن علي التنوخي وأصلــه من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به لكنــه لــم يشتـهر بــذلك وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد)[١].

ولا يختص تدليس الشيوخ بوقوعه في شيخ الراوى فقط، بل ربما يقع في شيخ شيخه، قال شيخ الإسلام: (ويدخل ـ أيضاً ـ فى هذا القسم التسوية بأن يصف شيخ شيخه بذلك) [٢].

مثال لتدليس الشيوخ:

مثل له ابن الصلاح بقوله: (مثاله ما روى لنا عن أبي بكر ابن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله [٣]).

تدليس البلاد :

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد كما إذا قال المصرى حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة) [٤].

تقسيم الحاكم لأجناس المدلسين:

وللحاكم أبي عبد الله النيسابورى [٥] ـ رحمه الله ـ تقسيم آخر جعل فيه

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦[illegible]).
(٢) تدريب الراوى (١/٢٢٨) كذا ذكره ولم أقف عليه من قول ابن حجر.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٨٠).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٥١)
(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣-١٠٩).

أجناس المدلسين ستة :

(١) الأول: من دلس عن الثقات.

(٢) الثاني: قوم يدلسون الحديث فيقولون (قال فلان) فإذا وقع إليهم من ينقر عن سماعاتهم، ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم.

(٣) الثالث: قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم؟ ومن أين هم؟

(٤) الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

(٥) الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

(٦) السادس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم إنما قالوا (قال فلان) فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع عال ولا نازل.

وتعقب العلائي ـ رحمه الله ـ هذا التقسيم ووصف أقسامه بتداخل بعضها [١].

وقال الحافظ ابن حجر: (وليست هذه الأقسام متغايرة بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى القسمين [٢] اللذين ذكرهما ابن الصلاح) [٣].

والذي يظهر لي أن القسم السادس من تقسيم الحاكم ـ رحمه الله ـ لا يعد تدليساً، وإنما هو من باب الارسال، وقد يكون بعضه من الارسال الخفي. والله أعلم.

* * *

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٢).

(٢) يعني تدليس الاسناد، وتدليس الشيوخ.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٢٢).

المبحث الثالث

أسبــــاب التدلــــيس

قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ عقب ذكره تدليس الشيوخ: (والعلة فى فعله ذلك: كون شيخه غير ثقة في اعتقاده، أو في أمانته، أو يكون متأخر الوفاة قد شارك الراوى عنه جماعة دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوى عنه سناً، أو تكون أحاديثه التي عنده كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فيغير حاله لبعض هذه الأمور)[١].

وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: (ولهم في ذلك أغراض، بعضها مذموم قادح فيمن فعله لذلك الغرض عالمًا به، وهو أن يترك ذكر الراوى لأنه لو صرح به لعرف ضعفه ولم يقبل حديثه، وإنما قلنا أنه قادح لما فيه من عدم النصح، وترويج الباطل). قال: (وأكثر مقصود المتأخرين فى التدليس: طلب العلو، وإيهام كثرة المشايخ)[٢].

وقال العراقى ـ رحمه الله ـ في (الألفية)[٣] في بيان اسباب تدليس الشيوخ:

(فشره للضعف واستصغارا * * * وكالخطيب يوهم استكثارا).

والتدليس قد يقصد به اختبار الأذهان ومعرفة الحفاظ: قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: (وللتدليس مفسدة، وفيه مصلحة). ثم قال: (وأما مصلحته فامتحان الأذهان فى استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال)[٤]. وقال البلقيني عقب قول ابن الصلاح: (وأما القسم الثاني ـ تدليس

---

(١) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٢٠ – ٥٢١).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢١٤).

(٣) شرح ألفية العراقي (١/١٨٦).

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢١٤).

الشيوخ ـ فأمره أخف، وفيه تضييع للمروى عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته)[1]. قال البلقيني: (فائدة: توعير الطريق قد يكون لامتحان الأذهان فى استخراج المدلسات، واختبار الحفظ)[2].

* * *

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٨٢).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ١٧١).

المبحث الرابع

حكـــم التدلـــيس

ذم بعض أئمة الحديث التدليس ذما شديدا، وكرهوه لما فيه من الإيهام، قال الأزدى ـ رحمه الله ـ: (قد كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس في الحديث، وهو قبيح ومهانة) [١].

حكم تدليس الاسناد:

للأئمة في رواية من عرف بهذا النوع من التدليس أربعة أقوال، ذكرها الخطيب البغدادى [٢] ـ رحمه الله ـ:

(١) الأول منها: قال فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث، إن خبر المدلس غير مقبول، لأن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علو الاسناد وإن لم يكن الأمر كذلك.

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (قال فريق من أهل الحديث، والفقهاء، من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية مطلقاً وإن بين السماع) [٣].

(٢) الثاني: قال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول، لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يرو التدليس ناقضا لعدالته. وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الارسال.

(٣) الثالث: قال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه [٤] وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته، وإما إذا كان تدليسه عمن

---

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٥١٦).

(٢) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥١٥ – ٥١٦).

(٣) تدريب الراوى (٢٢٩/١) .

(٤) من روى عمن لم يسمع منه، ولم يلقه فهو ارسال عند حذاق المحدثين.

قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة.

(٤) الرابع: وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قبل.

قال الخطيب: (وهذا هو الصحيح عندنا) [١].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح) [٢].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (والصحيح التفصيل: فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل لا يقبل، وما بين فيه كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وشبهها فمقبول يحتج به) [٣].

ثم إن من عرف بالتدليس ولو فى حديث واحد حمل ذلك علي أحاديثه كلها وهو اختيار الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ كما حكاه البيهقي [٤]، وقال العراقي فى (الألفية) [٥]: (والشافعي أثبته بمرة * * * قلت وشرها أخو التسوية).

وقال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (فإن قيل: لم إذا عرف تدليسه فى بعض حديثه وجب حمل جميع حديثه على ذلك؟ مع جواز ألا يكون كذلك؟ قلنا: لأن تدليسه الذي بان لنا صير ذلك هو الظاهر من حاله وسقط العمل بجميع

---

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٥).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (ص٤٣).

(٣) تدريب الراوى (١: ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٤) كما ذكره العراقي فى شرح الفية العراقي (١/١٩٠) وعزاه للمدخل ولم أقف عليه فيه.

(٥) شرح الفية العراقي (١/١٨٦).

أحاديثه مع جواز كونه صادقًا في بعضها، فكذلك حال من عرف بالتدليس ولو بحديث واحد) [١].

فالذي عليه (جمهور أئمة الحديث، والفقه، والأصول، الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع دون ما رواه بلفظ محتمل) [٢].

فلا يقبل خبر المدلس عندهم إلا إذا اورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله : (اللفظ الذى يرتفع به الإيهام، ويزول به الاشكال فى رواية المدلس أن يقول: سمعت فلانًا يقول ويحدث ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي، أو حدثني وأخبرني من لفظه، أو حدث وأنا أسمع، أو قرئ عليه وأنا حاضر، وما يجرى مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسبيله) [٣].

ومن حكى الاتفاق على رد رواية ما عنعنه المدلس فمحمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل، قال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (ونقل المصنف ـ النووى ـ في شرح المهذب [٤] الاتفاق على رد ما عنعنه المدلس، تبعا للبيهقي وابن عبد البر [٥]، فمحمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل) [٦] وممن حكى الاتفاق ـ أيضاً ـ: الإمام أبو الحسن ابن القطان [٧]. والإمام الزيلعي [٧] ـ رحمهما الله .

---

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٢).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (٥١٧).

(٤) (١/٥).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/١٣).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٢٥).

(٧) نصب الراية لأحاديث الهداية (٢/٣٤).

وقد قسم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ المدلسين على خمس مراتب [1]، وبين حكم كل مرتبة منها، والمراتب هي:

(١) من لم يوصف بذلك الا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.

(٢) من احتمل الأئمة تدليسه واخرجوا له في الصحيح لامامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

(٣) من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبله كأبي الزبير المكي.

(٤) من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

(٥) من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كإبن لهيعة.

حكم تدليس الشيوخ :

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وأما القسم الثاني من التدليس فهو الإتيان بإسم الشيخ، أو كنيته، على خلاف المشهور به، تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله ويختلف ذلك باختلاف المقاصد: فتارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أونازل الرواية ونحو ذلك. وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته) [2].

وقال العراقي ـ رحمه الله ـ: (الأمر الثالث: أن المصنف ـ ابن الصلاح ـ بين الحكم فيمن عرف بالقسم الأول من التدليس، ولم يبين الحكم في القسم الثاني وإنما قال أن أمره أخف، فأردت بيان الحكم فيه للفائدة، وقد جزم أبو نصر ابن

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٣- ٢٤).

(٢) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٤٦).

الصباغ [1] في كتاب العدة أن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو. وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه. والله أعلم) [2].

قال الحافظ ابن حجر في قوله: (وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول). قال: (وفيه نظر، لأنه لا يصير بذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم، وأنسابهم إلى قبائلهم، وبلدانهم، وحرفهم، وألقابهم، وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا. فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلس عنده مجهولاً، وذلك أنزل مراتب المحدث) [3].

وعلى ذلك فحكم تدليس الشيوخ يختلف باختلاف المقاصد الحاملة له، ولأجل ذلك فهو درجات متعددة، قال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (وتختلف الحال في كراهته بحسب غرضه، فإن كان لكون المغير اسمه ضعيفا فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر قسم) [4] وقال الحافظ ابن حجر: (وقد يفعل ذلك ـ تدليس الشيوخ ـ لضعف شيخه وهو خيانة ممن تعمده) [5].

وهو على الأحوال كلها مكروه لما فيه من التعمية التي تؤدى إلى إهدار العمل بالحديث إن كان الشيخ المغير اسمه أو لقبه أو بلده أو حرفته ثقة. أما إن كان الشيخ ضعيفا فهو خيانة ممن تعمده.

---

(١) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغدادى، الشافعي المعروف بابن الصباغ، أبو نصر، كان خيرا دينا درس بالنظامية أول ما فتحت، وكان بيته بيت علم. توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. (طبقات الشافعية) للاسنوى (٣٩/٢).

(٢) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٣).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٦/٢).

(٤) تدريب الراوى (٢٣٠/١).

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٦).

المبحث الخامس

أسبـــاب ذم المدلـــس

هناك أسباب متعددة لذم المدلس، وقد ذكر الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ جملة منها حيث قال: (والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

(١) فأحدها: إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

(٢) والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والامانة.

(٣) والثالثة: إن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره).

ثم ذكر أمراً آخر يعتبر سبباً رابعاً لذم المدلس وهو (أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الاسناد، والأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك موجب العدالة ومقتضى الديانة، من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية فى الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه).

* * *

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٠ – ٥١١).

المبحث السادس

سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد

صرح بعض الأئمة بقبول الحديث المدلس للاعتضاد، وبلوغه درجة الحسن لغيره قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والاسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته) [1].

وقال عن تعريف الترمذى للحديث الحسن: (وليس هو عند التحقيق عند الترمذى مقصورا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما فى اسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهى: أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب، ولا يكون الاسناد شاذاً، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً) [2].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (وفيما علق عن الحافظ ابن حجر أن الضعيف لتدليس، أو جهالة حال، يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه) [3].

وعمل بعض الأئمة على تقوية حديث المدلس، فممن وقفت عليهم: الحافظ ابن الملقن [4]، وابن حجر [5]، والسيوطي [6] ـ رحمهم الله .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١ – ٥٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٧/١).

(٣) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر (١٠٨٤/٣) رسالة ماجستير للباحث/ أنيس أحمد طاهر. ونحوه في (تدريب الراوى) ١٧٧/١.

(٤) (البدر المنير) ص ٤٠٥ رسالة ماجستير للباحث/ جمال محمد السيد.

(٥) نتائج الأفكار (٢٠٨/١ و ٣٤٥).

(٦) تدريب الراوى (١٧٧/١).

أما سبب كونه ضعيفا معتضدا إن مقاصدهم فى التدليس مختلفة، لأنه يكون لطلب علو الاسناد، أو لإيهام كثرة المشايخ، أو للإمتحان لمعرفة الحفاظ الذين يعرفون الرجال ويميزون بينهم، ومثل هذه امور يسيرة لا تضعف الحديث ضعفا شديدا وربما لا تضعفه مطلقاً. أما إذا كان الدافع للتدليس الاعراض عن التصريح براو ضعيف لا تقبل روايته إذا صرح به فهذا شر أنواع التدليس، وهو خيانة ممن تعمده، فإن كان اعراضه عن رواة شديدي الضعف كأن يدلس عن الكذابين أو المتهمين أو الوضاعين أو المتروكين ففي تقوية ما عنعنه نظر لشدة الضعف. وإن كان تدليسه عن رواة ضعفهم يسير، أو مجهولين، فتقوية حديث هؤلاء لا تبعد عن قواعد المحدثين، وأعمالهم والله أعلم.

ويشترط لتقوية حديث المدلس أن لا يعرف المحذوف، فإن عرف المحذوف فإنه يحكم له بالحكم المناسب الموافق للصناعة الحديثية وضوابطها، ومن الأمثلة التي عنعن فيها بعض المدلسين وعرف المحذوف منها ما روى عن ابن معين أنه قال: (كان ابن عيينة يدلس فيقول: عن الزهرى، فإذا قيل له: من دون الزهرى؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهرى مقنع؟ فيقال: بلى. فإذا استقصى عليه يقول: معمر، اكتبوا لا بارك الله لكم)[1].

* * *

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد (١/٣١).

المبحث السابع
أمثلة لتقوية حديث المدلس

المثال الأول:

عن المهاجر بن قنفذ ـ رضى الله عنه ـ أنه سلم على النبي ﷺ وهو يبول، فلم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة.

تخريج الحديث:

رواه الإمام أبو داود [(١)]، والنسائي [(٢)]، وابن ماجة [(٣)]، والإمام أحمد [(٤)]، وابن خزيمة [(٥)]، وابن حبان [(٦)]، والطبراني [(٧)]، والطحاوي [(٨)]، والحاكم [(٩)]، والبيهقي [(١٠)] من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حضين بن المنذر أبي

---

(١) السنن (٢٣/١) (كتاب الطهارة) (باب كراهية الكلام عند الحاجة) حديث رقم (١٧).

(٢) السنن (٣٧/١).

(٣) السنن (١٢٦/١) (كتاب الطهارة) (باب الرجل يسلم عليه وهو يبول) حديث رقم (٣٥٠).

(٤) المسند (٣٤٥/٤، ٨٠/٥).

(٥) الصحيح (١٠٣/١).

(٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨٨/٢) (كتاب الرقائق) حديث رقم (٨٠٣).

(٧) المعجم الكبير (٣٢٩/٢٠) حديث رقم (٧٨١).

(٨) شرح معاني الآثار (٨٥/١) (كتاب الطهارة) (باب ذكر الجنب والحائض ...).

(٩) المستدرك (١٦٧/١) (كتاب الطهارة).

(١٠) السنن الكبرى (٩٠/١) (كتاب الطهارة) (باب استحباب الطهر للذكر والقراءة).

ساسان عن المهاجر بن قنفذ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ) وقال الذهبي: (على شرطهما).

وقال الحافظ ابن حجر: (وتعقب بأنهما لم يخرجا للمهاجر، ولا خرج البخاري لأبي ساسان) [١].

وورد الحديث في المستدرك من طريق عبد الأعلى عن شعبة، وهو تحريف، والصواب أنه (عن سعيد)، وقد عزاه الحافظ ابن حجر [٢] ـ رحمه الله ـ للحاكم من طريق عبد الأعلى عن سعيد.

وقد أعل الحديث برواية حماد بن سلمة له عن حميد عن الحسن عن المهاجر ابن قنفذ أن النبي ﷺ كان يبول ـ أو قد بال ـ فسلمت عليه فلم يرد عليّ حتى توضأ، ثم رد عليّ رواه هكذا الإمام أحمد[٣]، والطحاوي[٤] ـ بدون ذكر أبي ساسان - قال الحافظ ابن حجر: (ورواه حماد بن سلمة عن حميد الطويل عن المهاجر، بدون ذكر أبي ساسان، وهكذا رواه زياد الأعلم، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن المختار كلهم عن الحسن. وليست هذه العلة بقادحة فإن قتادة احفظهم وقد جوده وصوب روايته ابن السكن وغيره) [٥]. وقال ـ أيضاً ـ: (لكن في السند علة أخرى وهي أن (سعيداً) و (شيخه) و (شيخ شيخه) وصفوا بالتدليس في الإسناد وقد عنعنوه، ولم أره في شيء من الطرق تصريحاً من واحد منهم بالتحديث).

---

(١) نتائج الأفكار (٢٠٨/١).

(٢) نتائج الأفكار (٢٠٦/١).

(٣) المسند (٨٠/٥ - ٨١).

(٤) شرح معاني الآثار (٨٥/١) (كتاب الطهارة) (باب ذكر الجنب والحائض ..).

(٥) نتائج الأفكار (٢٠٧/١).

وقال الحافظ ابن حجر: (وقد انجبر رواية سعيد برواية هشام) [1] ورواية هشام ـ وهو الدستوائي ـ رواها الدارمي [2]، والطبراني [3]، من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به.

فالاسناد ضعيف لعنعنة (قتادة) وشيخه (الحسن)، لكنه يتقوى بالشواهد ومنها: ما رواه الإمام البخارى[4]، وأبو داود[5]، والنسائي[6]، والطحاوى[7]، والدارقطني [8]، والبيهقي [9]، من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال: سمعت عميراً ـ مولى ابن عباس ـ قال: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار ـ مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ـ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصارى، فقال أبو جهيم: أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل [10] فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام). واللفظ للبخارى.

---

(١) نتائج الأفكار (١/٢٠٧-٢٠٨).

(٢) السنن (٢/١٩٠) (كتاب الاستئذان) (باب إذا سلم على الرجل وهو يبول).

(٣) المعجم الكبير (٢٠/٣٢٩) حديث رقم (٧٨٠).

(٤) الصحيح (١/٨٧) (كتاب التيمم) (باب التيمم فى الحضر).

(٥) السنن (١/٢٣٣) (كتاب الطهارة) (باب التيمم فى الحضر).

(٦) السنن (١/١٦٥).

(٧) شرح معاني الاثار (١/٨٥ -٨٦).

(٨) السنن (١/١٧٦).

(٩) السنن الكبرى (١/٢٠٥).

(١٠) (بئر جمل) بالجيم بلفظ الجمل من الإبل: موضع بالمدينة فيه مال من أموالها. معجم البلدان (١/٢٠٨).

وللحديث شواهد أخرى مروية عن :

(١) علقمة بن الفعواء ـ بفتح الفاء وسكون المعجمة والمد .

(٢) وجابر.

(٣) والبراء.

(٤) وعبد الله بن حنظلة.

(٥) وأبيه حنظلة.

(٦) وجابر بن سمرة.

(٧) وعبد الله بن عمرو بن العاص.

(٨) وأبي هريرة .

ذكرها الحافظ ابن حجر [١] ـ رحمه الله ـ، وقال: (وعذر من صحح الحديث كثرة شواهده، وإلا فغاية اسناده أن يكون حسناً) [٢].

الحكم على الحديث :

اسناد حديث المهاجر بن قنفذ حسن لغيره بشاهده الصحيح المروى عن أبي جهيم بن الحارث.

المثال الثاني:

حديث بريدة ـ رضى الله عنه ـ عن النبى ﷺ قال: المؤمن يموت بعرق الجبين [٣].

---

(١) نتائج الأفكار (٢٠٨/١).

(٢) نتائج الأفكار (٢٠٨/١).

(٣) قال العراقي فى (شرح الترمذى): (اختلف في معني هذا الحديث، فقيل إن عرق الجبين يكون لما يعالج من شدة الموت، وعليه يدل حديث ابن مسعود، قال أبو عبد الله القرطبي: وفي حديث ابن مسعود (موت المؤمن بعرق الجبين يبقى عليه البقية من =

تقوى اسناده بما له من متابعة وشاهد.

تخريج الحديث:

رواه الترمذى[1]، والنسائي[2]، وابن ماجة [3]، والإمام أحمد [4]، والحاكم [5]، من طريق يحيى بن سعيد عن المثني بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: المؤمن يموت بعرق الجبين.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة).

= الذنوب فيجازى بها عند الموت، أو يشدد ليتمحص عنه ذنوبه. هكذا ذكره فى التذكرة (ص ٢٧) ولم ينسبه إلى من أخرجه من أهل الحديث. وقيل: إن عرق الجبين يكون من الحياء وذلك أن المؤمن إذا جاءته البشرى مع ما كان قد اقترف من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحياء من الله تعالى، فيعرق بذلك جبينه، قال القرطبي فى (التذكرة) قال بعض العلماء إنما يعرق جبينه حياء من ربه لما اقترف من مخالفته ... قال العراقي: ويحتمل أن عرق الجبين علامة جعلت لموت المؤمن وإن لم يعقل معناه). ذكره السيوطي فى شرحه لسنن النسائي (٦/٤) ولم أقف عليه في تكملة العراقي لشرح الترمذى لأن نسخة (المحمودية) تنتهي بباب (ما جاء فى الأكل يوم الفطر قبل الخروج) من كتاب الصيام (٣٩٤/أ). و انظر نوادر الأصول (ص ١٢٥) الاصل الخامس والثمانون.

(١) السنن ٣٠١/٣ حديث رقم (٩٨٢)

(٢) السنن (٦/٤).

(٣) السنن (٤٦٧/١) حديث رقم (١٤٥٢).

(٤) المسند (٣٥٠/٥).

(٥) المستدرك (٣٦١/١).

قال الحافـظ ابن حجر: (قلت: وهو عصريه وبلديه، كلاهما من أهل البصرة، ولو صـح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغـة العنعنة)[1].

وقال الحاكم: (هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (على شرطهما).

وقال المناوى: (قال الحاكم صحيح على شرطهما وأقره الذهبي) [2]. ولم أر تصحيح الحاكم له.

واسناده ضعيف لأجل عنعنة قتادة إلا أن ضعفه ينجبر بالمتابعة والشاهد.

أما المتابعة فقد رواها الإمام النسائي [3] من طريق محمد بن معمر ثنا يوسف بن يعقوب ثنا كهمس عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً مثله. واسناد هذه المتابعة حسن لذاته، (محمد بن معمر) هو القيسي، قال فيه الحافظ ابن حجـر: صدوق [4]. و (يوسف بن يعقوب) هو السدوسي وهو صدوق [5] أيضا.

وأما الشاهد فقد رواه الإمام الطبراني [6] من طريق أحمد ثنا اسحق بن زياد الايلي ثنا معلى بن أسد [7] العمى ثنا يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن أبي

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٤/١).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٣/٦).

(٣) السنن (٦/٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣١٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٣٨٩-٣٩٠).

(٦) المعجم الأوسط (٣٠٤/٢) حديث رقم (١٥٣٠).

(٧) جاء في المعجم الأوسط (٣٠٤/٢) بتحقيق د. محمود الطحان: (معلى بن راشد العمي) وهو خطأ والصواب ما أثبت، وقد جاء في المعجم الأوسط (٨٢/١/ب) نسخة السليمانية ـ تركيا. كما أثبت.

معشر زياد بن كليب عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله مرفوعا مثله.

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا يزيد، ولا عن يزيد إلامعلى).

قال الهيثمي: (لم يروه عن يونس إلا يزيد، ولا عنه إلا معلى) [1].

وقال ـ أيضاً ـ: (رواه الطبراني في الأوسط، وفي الكبير نحوه في حديث طويل ورجاله ثقات ورجال الصحيح) [2].

وقال الحافظ ابن حجر ـ عقب حكايته تحسين الترمذى لحديث بريدة ـ: (وإنما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره ـ رضى الله عنهم ـ) [3].

وصحح الألباني [4] ـ حفظه الله ـ حديث بريدة .

الحكم على الحديث:

اسناد حديث بريدة ـ من طريق قتادة ـ حسن لغيره بالمتابعة والشاهد.

* * *

(١) مجمع البحرين (ق ٥٣/ب) (كتاب الجنائز) (باب علامة موت المؤمن).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٢٥/٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٤/١ - ٣٩٥).

(٤) صحيح سنن ابن ماجه (٢٤٥/١).

الفصل الثاني

تقويـة المرسـل الخـفي

وفيه ستة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف المرسل الخفي.

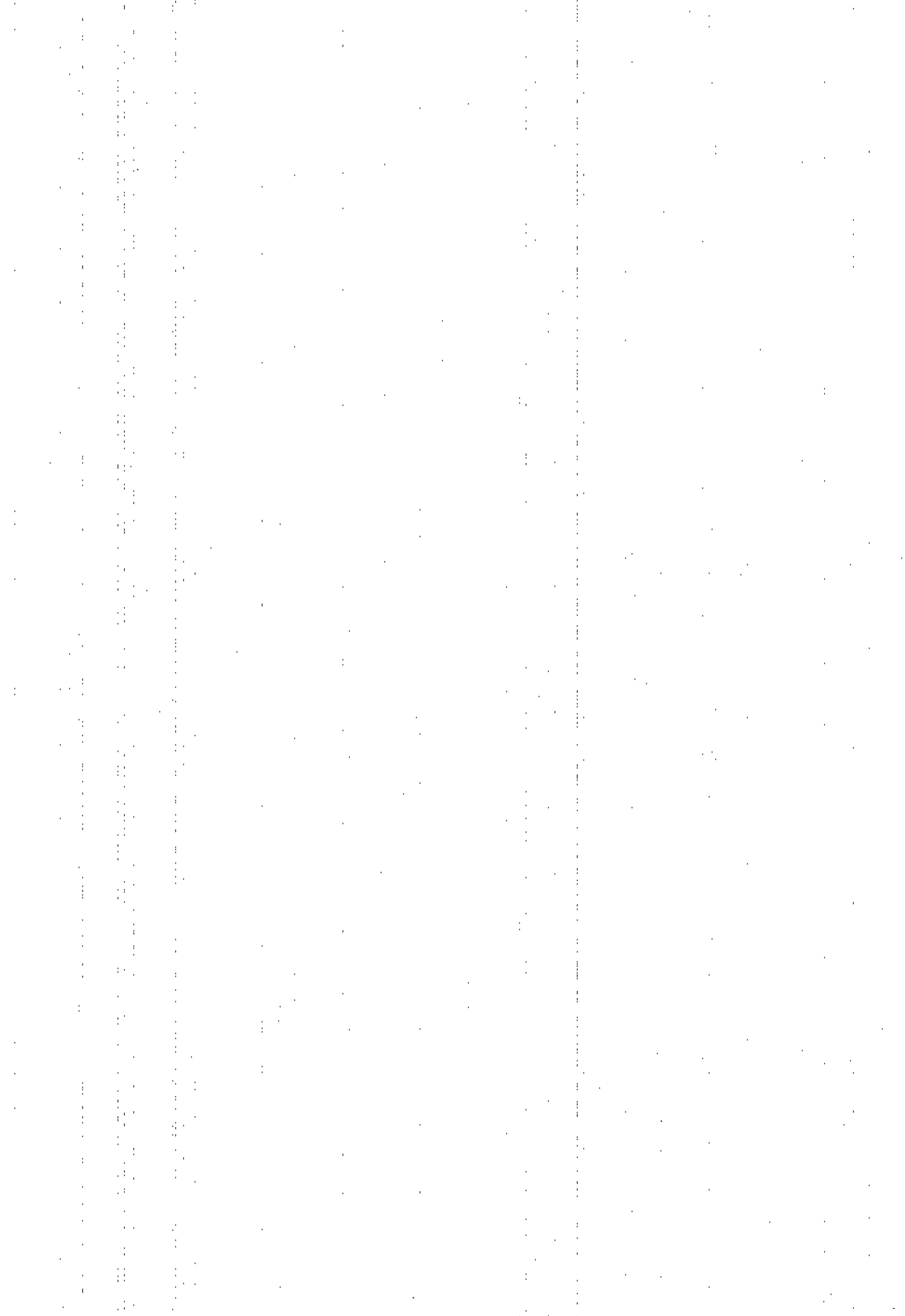
(٢) **المبحث الثاني**: بيان الطريق لمعرفة الارسال الخفي.

(٣) **المبحث الثالث**: الفرق بين (الارسال الخفي) و (التدليس).

(٤) **المبحث الرابع**: حكم المرسل الخفي.

(٥) **المبحث الخامس**: سبب كون المرسل الخفي من الضعيف المعتضد.

(٦) **المبحث السادس**: أمثلة لتقوية المرسل الخفي.



المبحث الأول

تعريف المرسل الخفي

الارسال عند أهل العلم ثلاثة أنواع:

(١) النوع الأول: وهو المرسل الاصطلاحي، وهو المختص بمارفعه التابعي إلى النبي ﷺ، وهذا النوع غير مراد هنا، قال العراقي ـ رحمه الله ـ: (ليس المراد هنا بالارسال ما سقط منه الصحابى [١] ـ كما هو المشهور فى حد المرسل ـ وإنما المراد مطلق الانقطاع) [٢].

(٢) النوع الثاني: الارسال الظاهر.

(٣) النوع الثالث: الارسال الخفي.

تعريف الارسال الظاهر:

قال العراقى ـ رحمه الله ـ فى تعريفه: (هو أن يروى الرجل عمن لم يعاصره بحيث لا يشتبه ارساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يروى مالك ـ مثلاً ـ عن سعيد بن المسيب، وكحديث رواه النسائى [٣] من رواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود قال: أصاب النبى ﷺ بعض نسائه ثم نام حتى أصبح. فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود) [٤].

---

(١) فى هذا التعبير نظر، والأولى أن يقال ما قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (وليس المراد به قول التابعي قال رسول الله ﷺ كما هو المشهور فى المرسل الظاهر). فتح المغيث شرح الفية الحديث (٧٩/٣).

(٢) شرح ألفية العراقي (٣٠٦/٢).

(٣) عزاه فى تحفة الاشراف (١٣٣/٧) (للسنن الكبرى).

(٤) شرح ألفية العراقى (٣٠٦/٢).

تعريف الإرسال الخفي:

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ في تعريفه: (ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم اللقاء)[1]. قال: (ومنه ما كان الحكم بارساله محالا على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر)[2].

وقال النووى ـ رحمه الله ـ: (وهو ما عرف ارساله لعدم اللقاء، أو عدم السماع، ومنه ما يحكم بارساله لمجيئه من وجه آخر)[3].

وقال العراقي ـ رحمه الله ـ عند تعريفه للارسال الخفي: (هو أن يروى عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد)[4].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (هو ما عرف ارساله لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة، أو لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره)[5].

وفي جعل رواية الراوى عمن سمع منه ما لم يسمع منه ارسالاً خفياً نظر عند بعض أهل العلم[6]، لأن مثل هذه الراوية تعتبر تدليساً عندهم.

* * *

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٣) التقريب والتيسير ـ مع تدريب الراوى (٢٠٥/٢).

(٤) شرح ألفية العراقي (٣٠٦/٢ -٣٠٧).

(٥) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (٢٠٥/٢).

(٦) التقييد والإيضاح (ص ٨٠).

المبحث الثاني

بيان الطريق لمعرفة الارسال الخفي

إن معرفة المراسيل الخفي ارسالها مهمة جداً، وهى قد تخفى على كثير من أهل الحديث فلا يعرفها إلا النقاد الجهابذة منهم، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ (هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة) [١]. وقال العلائى ـ رحمه الله ـ: (هو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع فى الرواية، والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والادراك الدقيق) [٢].

وممن تكلم فيه بالبيان الإمام المزى ـ رحمه الله ـ وكان مبرزاً فى معرفته، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته، قديماً وحديثاً، وقد كان شيخنا الحافظ المزى إماماً فى ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه الله، وبل بالمغفرة ثراه) [٣].

وللخطيب البغدادى ـ رحمه الله تصنيف فى هذا النوع، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (وللخطيب الحافظ فيه كتاب (التفصيل لمبهم المراسيل)[٤]. قال العلائى ـ رحمه الله ـ (ولم أقف عليه)[٥].

أما طريق معرفته، فإنه يعرف بأحد الأمور [٦] الآتية :

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).
(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤٥).
(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ١٥٠).
(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٢٤٩).
(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤٦).
(٦) شرح الفية العراقي (٣٠٧/٢) ذكرها جميعا.

(١) الأول: أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح. ومثال نص بعض الأئمة على عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه الحديث الذى رواه ابن ماجة [١] من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر ـ رضى الله عنه ـ مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس. قال المزى [٢] ـ رحمه الله ـ عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر.

ومثل ابن الصلاح [٣] ـ رحمه الله ـ للنص على عدم اللقاء بالحديث المروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى [٤] قال: كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر. قال ابن الصلاح: روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى.

(٢) الثاني: أن يعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنص إمام على ذلك أو نحوه، كأحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهي فى السنن الأربعة، فقد روى الترمذى [٥] أن عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

(٣) الثالث: أن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط وإن سمع منه غيره[٦]،

---

(١) السنن (٩٢٥/٢) حديث رقم (٢٧٦٩) (كتاب الجهاد) (باب فضل الحرس ..).

(٢) تحفة الأشراف (٣١٤/٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٤٩) وانظر جامع التحصيل (ص٣٠٤) لقول الإمام أحمد.

(٤) رواه ابن عدي (الكامل ٦٥٠/٢) فى ترجمة (حجاج بن فروخ)، قال الهيثمي: (رواه الطبراني فى الكبير من طريق حجاج بن فروخ وهو ضعيف جدا).

(٥) السنن (٢٦/١) (كتاب الطهارة) (باب ما جاء فى الاستنجاء بالحجرين).

(٦) مثل هذه الراوية تعتبر تدليسا عند جمهور أهل الحديث وهو الاولى للتفرقة بين التدليس والارسال الخفي، فيخص الارسال برواية الراوى عمن لم يسمع منه أبدا. التقييد والايضاح (ص ٨٠).

أما بنص إمام، أو باخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك.

(٤) الرابع: ان يرد فى بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما، كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً (إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين. قال العراقي: (فهو منقطع في موضعين لأنه روي عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن أبى شيبة عن الثورى، وروي ـ أيضاً ـ عن الثورى عن شريك عن أبي اسحاق) [١].

وقال ـ أيضاً ـ: (وهذا القسم الرابع محل نظر، لا يدركه إلا الحفاظ النقاد، ويشتبه ذلك على كثير من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد) [٢].

* * *

---

(١) شرح ألفية العراقي (٣٠٩/٢). والحديث المشار إليه رواه الحاكم فى المستدرك (١٤٢/٣) من طريق عبد الرزاق انا النعمان بن أبي شيبة عن سفيان الثورى عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال رسول الله ﷺ: إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً فهاد مهتد، يقيمكم على صراط مستقيم. وقال: (صحيح على شرط الشيخين). ولم أر اللفظ الذى ذكره الحافظ العراقي: (إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين). وهو مذكور في حق عمر ـ رضي الله عنه.

(٢) شرح ألفية العراقى (٣٠٩/٢).

المبحث الثالث

الفرق بين (الارسال الخفي) و (التدليس)

ألحق بعض الأئمة الارسال الخفي بالتدليس حيث إنهما يشتركان في رواية ما لم يسمعه الراوى ممن روى عنه، قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (والمدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس فى الاسناد) [١].

وفرق بينهما الحافظ أبو الحسن ابن القطان ـ رحمه الله ـ حيث خص الارسال الخفي برواية الراوى عمن لم يسمع منه، قال: (والفرق بينه ـ أي التدليس ـ وبين الارسال هو أن الارسال روايته عمن لم يسمع منه) [٢].

واختار التفرقة بينهما الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حيث قال: (وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه شيئا بصيغة محتملة فهو الارسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس والأولى التفرقة لتتميز الأنواع) [٣]. ثم ذكر أن التفرقة بينهما طريق الحذاق من المحدثين حيث قال في موضع آخر: (والذي يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقي، فقد اطبقوا على أن رواية المخضرمين [٤] مثل قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي وغيرهما عن النبي ﷺ من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس [٥]). وقال فى موضع ثالث: (والفرق بين المدلس والمرسل الخفي

---

(١) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٩).

(٢) كتاب الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام (١٧٣/٢/ب).

(٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥).

(٤) قال ابن الصلاح: (المخضرمون من التابعين هم الذين ادركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ واسلموا ولا صحبة لهم). مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧٩).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٣/٢).

دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقـاؤه إيـاه، فأما من عاصـره ولم يعرف أنه لقيه فهـو المرسـل الخفي) [1]. وقال ـ أيضا ـ: (ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لابد منه اطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حـازم، عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهـم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ؟) [2].

* * *

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٣).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٣).

المبحث الرابع

حكم المرسل الخفي

يعتبر المرسل الخفي حديثاً منقطعاً عند المحدثين، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (ومثل هذا النوع ابن الصلاح [1] بما روى العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفي قال: كان رسول الله ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة، نهض وكبر [2]. قال الإمام أحمد: لم يلق العوام ابن أبى أوفى).

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (يعني فيكون منقطعاً بينهما، فيضعف الحديث لاحتمال أنه رواه عن رجل ضعيف عنه. والله أعلم) [3] وقال ـ أيضاً ـ: (وهو يعم المنقطع والمعضل أيضاً).

وضعف المرسل الخفي ينجبر بتعدد الطرق ، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عقب ذكره لما رواه (أبو داود [4]، والنسائى [5]، والطحاوى [6]، وابن حبان [7] من طريق الحسن العرني ـ وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون ـ عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لغلمان بني عبد المطلب: لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٢٤٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٩٢).

(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ١٥٠).

(٤) السنن (٤٨٠/٢) (كتاب المناسك) (باب التعجيل من جمع) حديث (١٩٤٠).

(٥) السنن (٢٧٠/٥) (كتاب الحج) (باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس).

(٦) شرح معاني الآثار (٢١٧/٢).

(٧) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٦٧/٦) حديث رقم (٣٨٥٨).

قال ابن حجر: (وهو حديث حسن). حسنه مع أن رواية الحسن العرني عن ابن عباس من قبيل الارسال الخفي ـ قال الإمام أحمد: (الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس شيئاً) [1] ـ لأن للحديث متابعات ذكرها الحافظ ابن حجر بقوله: (وأخرجه الترمذى والطحاوى [2] من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ـ يعني ابن عباس ـ، وأخرجه أبو داود [3] من طريق حبيب عن عطاء

ثم قال ـ رحمه الله ـ: (وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان) [4].

* * *

---

(١) (كتاب العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (٩/١ رقم ٢٩) نشره وعلق عليه د.طلعت قوج و د. اسماعيل جراح أوغلى. وانظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص٤٦).

(٢) شرح معاني الآثار (٢١٧/٢).

(٣) السنن (٤٨١/٢) (كتاب المناسك) (باب التعجيل من جمع) حديث (١٩٤١).

(٤) فتح البارى (٥٢٨/٣).

والحديث من طريق الحسن العرني رواه ـ أيضا ـ: ابن ماجه السنن (١٠٠٧/٢) (كتاب المناسك) (باب من تقدم من جمع إلى مني لرمي الجمار) حديث (٣٠٢٥) والبيهقي السنن الكبرى (١٣٢/٥) و أبو داود الطيالسي المسند (ص ٣٦١) حديث رقم (٢٧٦٧) والإمام أحمد فى المسند (٢٣٤/١، ٣١١، ٣٤٣) والحميدى في المسند (٢٢١/١) حديث رقم (٤٦٥).

المبحث الخامس

سبب كون (المرسل الخفي) من الضعيف المعتضد

إن الارسال الخفي الذي هو رواية الراوى عمن عاصره ولم يسمع منه لا تعتبر طعناً في عدالة الراوى، ولا إتهاماً له بالكذب، وذلك لأن الراوى ربما يكون (قد سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر، وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علماً بصحة ما أرسله) [1].

ولعله يرويه في المذاكرة التي ربما يثقل معها الاسناد بذكر الواسطة ويخف الارسال: (أما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه) [1].

فإذا جاء خبره من طريق أخرى ولو كانت في درجتها غلب على الظن ثبوت ذلك الخبر، لان تعدد طرقه مع تباين مخارجها يبعد معه تماثل الخطأ فيه، وتعمد الكذب له، فلأجل ذلك كان ضعيفاً معتضداً. والله أعلم.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/١٧).

المبحث السادس

أمثلة لتقوية المرسل الخفي

المثال الأول:

عن ابن مسعود ـ رضى الله عنه ـ قال: (لعن الله المتنمصات[1]، والمتفلجات[2] والمتوشمات[3]، المغيرات خلق الله. فأتته امرأة فقالت: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ قال ومالي لا أقول ما قال رسول الله ﷺ.

تقوى هذا الحديث بما له من متابعات وشواهد.

تخريج الحديث:

الحديث بهذا اللفظ رواه النسائي[4] من طريق محمد بن يحيى بن محمد حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي عن الأعمش عن ابراهيم عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ مثله.

واسناده رجاله ثقات، وعنعنة الأعمش هنا لا تضره، لأنها عن شيخه (ابراهيم) وهو ابن يزيد النخعي قال الذهبي فى (الأعمش): (وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدرى به، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له

---

(١) (النامصة) التى تنتف الشعر من وجهها و (المتنمصة) التي تأمر من يفعل بها ذلك. النهاية (١١٩/٥).

(٢) (الفلج) بالتحريك فرجة ما بين الثنايا والرباعيات، و (المتفلجات) أي النساء اللاتي يفعلن ذلك باسنانهن رغبة في التحسين. النهاية (٤٦٨/٣).

(٣) (الوشم) إن يغرز الجلد بابرة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يخضر وقد وشمت تشم وشما فهى واشمة، والمستوشمة والمتوشمة التي يفعل بها ذلك. النهاية (١٨٩/٥).

(٤) السنن (١٨٨/٨) (كتاب الزينة) (باب لعن المتنمصات ...).

أكثر عنهم كابراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال) [1].

غير أن الاسناد ضعيف لان أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئا، روى الترمذي [2] عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا. وقال ابن أبي حاتم: (قال أبي: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود) [3].

وقال ابن حبان: (أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروى عن أبيه ولم يسمع منه شيئا)[4]. وقال العلائي: (قال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئا) [5]. إلا أن ضعفه منجبر بما له من متابعات وشاهد في الصحيحين وغيرهما.

فمن المتابعات ما رواه الإمام البخاري[6]، ومسلم[7]،وأبو داود [8]، والترمذي[9]

---

(١) ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢).

(٢) السنن (٢٦/١) (كتاب الطهارة) (باب الاستنجاء بالحجرين).

(٣) المراسيل (ص ٢٥٧).

(٤) الثقات (٥٦١/٥).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٢٤٩).

(٦) (الصحيح) في ثلاثة مواضع: (٥٨/٦)كتاب التفسير باب وما اتاكم الرسول فخذوه) (٦١/٧) كتاب اللباس باب المتفلجات للحسن (٦٤/٧) كتاب اللباس باب المستوشمة.

(٧) الصحيح (١٦٧٨/٣ و ١٦٧٩) (كتاب اللباس والزينة) (باب تحريم صورة الحيوان).

(٨) السنن (٣٩٧/٤) (كتاب الترجل) (باب صلة الشعر) حديث رقم (٤١٦٩) مطولا.

(٩) السنن (١٠٤/٥) (كتاب الأدب) (باب ما جاء فى الواصلة..) حديث رقم (٢٧٨٢).

والنسائي [١]، وابن ماجة [٢]، والإمام أحمد [٣]، والدارمي [٤]، والحميدى [٥]، وأبو يعلى [٦]، والبغوى [٧]، كلهم من طريق علقمة عن ابن مسعود قال: لعن الله الواشمات، والمتوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ... الحديث، واللفظ للبخارى.

ومن شواهده ما رواه الإمام البخارى[٨]، ومسلم[٩]، وأبو داود[١٠]، والترمذى[١١]،

---

(١) السنن (١٨٨/٨).

(٢) السنن (٦٤٠/١) (كتاب النكاح) (باب الواصلة والواشمة) حديث رقم (١٩٨٩).

(٣) المسند (٤٣٣/١-٤٣٤ و ٤٤٣/١ و ٤٥٤/١).

(٤) السنن (١٩١/٢) (كتاب الاستئذان) (باب فى الواصلة والمستوصلة).

(٥) المسند (٥٣/١) حديث رقم (٩٧).

(٦) المسند (٧٣/٩- ٧٤) حديث رقم (٥١٤١).

(٧) شرح السنة (١٠٣/١٢) (كتاب اللباس) (باب النهى عن وصل الشعر) حديث (٣١٩١).

(٨) الصحيح (٦٤/٧) (كتاب اللباس) (باب المستوشمة).

(٩) الصحيح (١٦٧٧/٣) (كتاب اللباس والزينة) (باب تحريم صورة الحيوان) حديث (٢١٢٤).

(١٠) السنن (٣٩٧/٤) (كتاب الترجل) (باب صلة الشعر) حديث (٤١٦٨).

(١١) السنن في موضعين: (٢٣٦/٤) (كتاب اللباس) (باب ما جاء في مواصلة الشعر) حديث رقم (١٧٥٩) و (١٠٥/٥) (كتاب الأدب) (باب ما جاء فى الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة) حديث رقم (٢٧٨٣).

والنسائي [1]، وابن ماجة [2]، والإمام أحمد[3]، والبغوى [4]، من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة، والمستوصلة، والواشمة، والمستوشمة. واللفظ للإمام مسلم.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث ابن مسعود من طريق أبي عبيدة حسن لغيره، بالمتابعات والشواهد، ومتن الحديث صحيح متفق على صحته.

المثال الثاني

روى الحسن البصرى عن أبي موسى الأشعرى ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا إلتقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قالوا: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه).

أسند ابن أبي حاتم [5] عن على بن المديني ـ رحمه الله ـ قال: الحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعرى. وقال ابن أبي حاتم ـ أيضاً ـ: (سمعت أبي يقول الحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعرى شيئاً). وقال ـ أيضاً ـ (سمعت أبا زرعة يقول: الحسن لم ير أبا موسى الأشعرى أصلاً، يدخل بينهما أسيد[6] بن المتشمس).

---

(١) عزاه في (تحفة الأشراف).

(٢) السنن (٦٣٩/١) (كتاب النكاح) (باب الواصلة والواشمة) حديث رقم (١٩٨٧).

(٣) المسند (٢١/٢).

(٤) شرح السنة (١٠٢/١٢) (كتاب اللباس) (باب النهى عن وصل الشعر) حديث رقم (٣١٨٩).

(٥) المراسيل (ص ٣٧).

(٦) (أسيد ـ بفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء ـ كذا ضبطه ابن ماكولا فى الاكمال (٥٤/١) وذكر جماعة ومنهم (أسيد بن المتشمس) ـ بضم الميم وفتح المثناة=

تقوى هذا الحديث بما ثبت فى الصحيح من حديث أبي بكرة ـ رضى الله عنه ـ.

تخريج الحديث:

رواه النسائي[1]، وابن ماجة[2]، من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي وسعيد بن أبي عروة ـ وفي رواية النسائي عن سعيد فقط ـ عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى الأشعرى عن النبي ﷺ بمثله إلا أن لفظ النسائي مختصر.

قال البوصيرى : (هذا اسناد صحيح، رجاله ثقات)[3].

وفى تصحيح هذا الاسناد نظر، للأمور الآتية :

(١) الأول: فى اسناده (قتادة) وهو مدلس، وقد عنعنه.

(٢) الثاني: و(الحسن) لم يسمع من أبي موسى كما تقدم.

(٣) الثالث: صوب المزى روايته بدون ذكر قتادة، وهو ما رواه الإمام النسائي[4] ـ رحمه الله ـ من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن الحسن عن أبي موسى عن النبي ﷺ: إذا تواجه المسلمان ... الحديث.

قال المزى: (والصواب الأول)[5] يعني طريق يزيد بن هارون هذا.

وللحديث طريق ثالث[6] عن الحسن رواه النسائي ـ أيضاً ـ من طريق اسماعيل

= المعجمة وتشديد الميم المكسورة بعدها مهملة ـ كذا ضبطه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ٣٦).

(١) السنن (١٢٤/٧).

(٢) السنن (١٣١١/٢) حديث رقم (٣٩٦٤) (كتاب الفتن) (باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٧٤/٤).

(٤) السنن (١٢٤/٧).

(٥) تحفة الأشراف (٤٠٨/٦).

(٦) السنن (١٢٥/٧-١٢٦).

ابن عليه عن يونس عن الحسن عن أبي موسى الأشعرى ـ رضى الله عنه ـ مرفوعاً.

واسناده ضعيف ـ أيضاً ـ للانقطاع بين (الحسن) و (أبى موسى)، إلا أن ضعفه ينجبر بحديث أبي بكرة.

تخريج حديث أبي بكرة:

رواه الإمام البخارى [1]، ومسلم [2]، وأبو داود [3]، والنسائي [4]، من طريق الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل. قال: ارجع فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا إلتقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت: يا رسول اللههذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه. واللفظ للبخارى.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث أبي موسى حسن لغيره بحديث أبي بكرة ـ رضي الله عنهما .

* * *

---

(١) الصحيح في ثلاثة مواضع: (١٣/١) كتاب الإيمان (باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا). (٣٧/٨) كتاب الديات (باب قول الله تعالى ومن أحياها) (٩٢/٨) (كتاب الفتن) (باب إذا التقى المسلمان ...)

(٢) الصحيح (٢٢١٣/٤ و ٢٢١٤) (كتاب الفتن) (باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما).

(٣) السنن (٤٦٢/٤) حديث رقم (٤٢٦٨) (كتاب الفتن) (باب في النهى عن القتال في الفتنة).

(٤) السنن (١٢٥/٧).

الباب الخامس

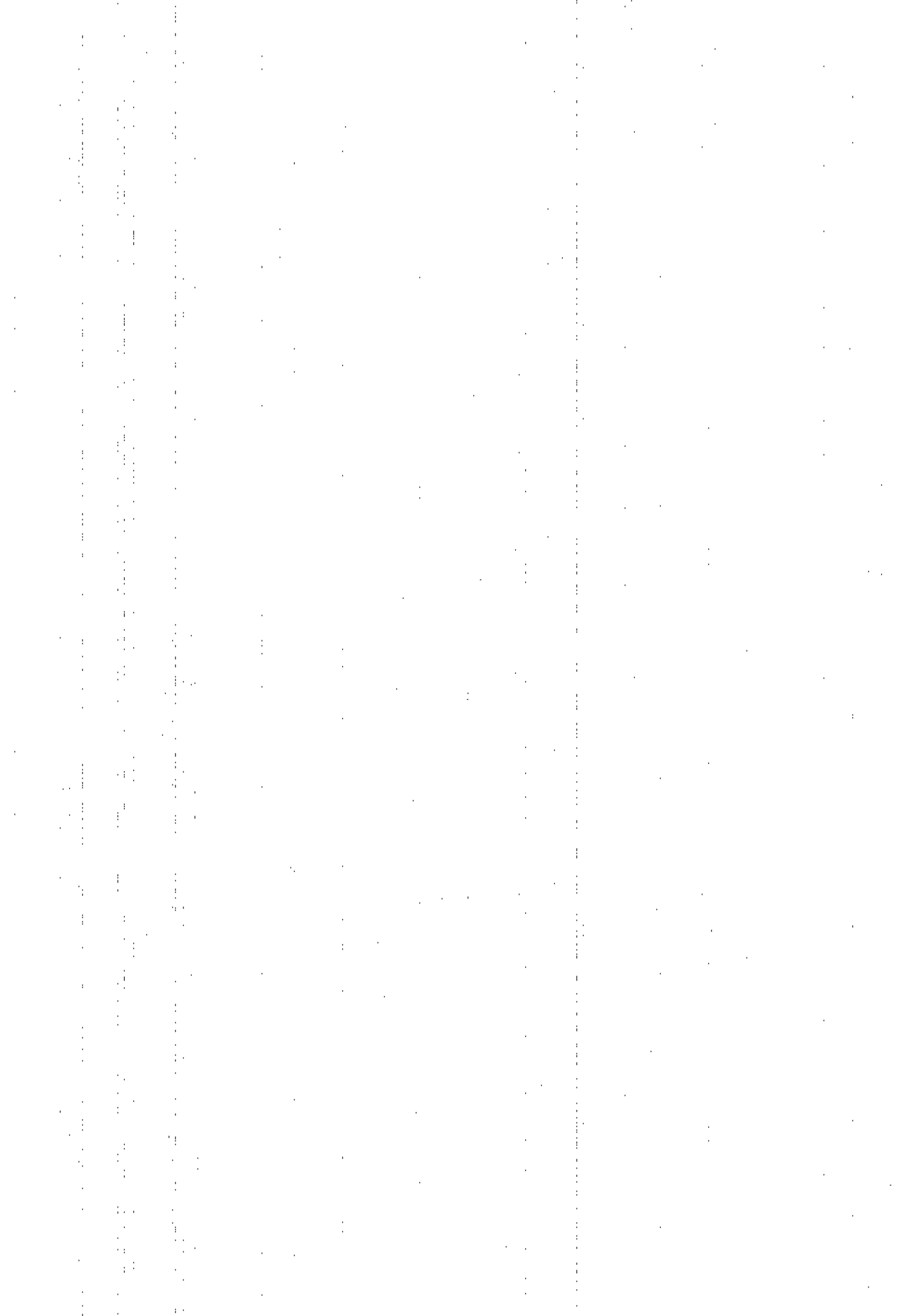
تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

(١) **الفصل الأول:** تقوية حديث مجهول العين.

(٢) **الفصل الثاني:** تقوية حديث مجهول الحال.

(٣) **الفصل الثالث:** تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.



تمهيد

في أقسام المجهولين

المجهول عند بعض المحدثين ينقسم إلى:

(١) مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

(٢) مجهول العدالة باطناً وهو عدل في الظاهر وهو المستور .

(٣) مجهول العين.

وهذا تقسيم ابن الصلاح [١] ـ رحمه الله ـ، والمراد بالعدالة الظاهرة (ما يعلم من ظاهر الحال) [٢]. والمراد بالعدالة الباطنة (ما فى نفس الأمر) [٢] (وهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين) [٣].

مناقشة حول اشتراط العدالة الباطنة:

يرى الصنعاني ـ رحمه الله ـ أن اشتراط العدالة الباطنة لقبول الراوى شرط لا دليل عليه، قال: (إعلم أنهم شرطوا فى الراوى كونه عدلاً، ثم رسموا العدالة بالتقوى وهى الاتيان بالواجبات، واجتناب المقبحات، مع عدم ملابسة بدعة. ثم قالوا: يكفى تعديل الثقة لغيره بقوله عدل أو ثقة مثلاً، ومعناه اخباره أنه علم منه اتيانه بالواجبات واجتنابه المقبحات وعدم ملابسته لبدعة، وهذا الخبر مستند إلى مشاهدته لفعله وتركه، وهذه المشاهدة أمر ظاهر. وأما معرفة باطنه فلا يعلمها إلا الله، فالمزكي غايته كالمعدل بلا زيادة، فشرط العدالة الباطنة شرط لا دليل عليه) [٤]. وقال:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص١٢١-١٢٢).

(٢) شرح نخبة الفكر للقارئ (ص١٥٤).

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢١) شرح ألفية العراقي (٣٢٩/١).

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار (١٩٢/٢).

(ولعلهم لما سموا العدالة عن غير تزكية عدالة ظاهرة، سموا ما كان عن تزكية عدالة باطنة تسامحا، وللتفرقة بين الأمرين. والله أعلم) [1].

والظاهر أن اطلاق العدالة الباطنة عند المحدثين اصطلاح خاص، وهو يختص بتزكية علماء الجرح والتعديل للراوي، ولا علاقة له بباطن الراوي الذي لا يعلمه إلا الله، ولا مشاحة في الاصطلاح كما هو معلوم. والله أعلم.

تقسيم الحافظ ابن حجر للمجهولين:

وجعل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ المجهول قسمين، فجعل (مجهول الحال) وهو المستور في المرتبة السابعة في (تقريب التهذيب)[2]، وجعل (مجهول العين) في المرتبة التاسعة. ولم يذكر (مجهول العدالة ظاهراً وباطناً).

تقسيم آخر للمجهولين:

وهنالك تقسيم آخر للمجهولين ذكره السخاوى ـ رحمه الله ـ حيث قال: (وقسم بعضهم المجهول فقال: مجهول العين والحال معا من لم يسم (كعن رجل)، والعين فقط كعن الثقة، أو عن رجل من الصحابة. والحال فقط كمن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق) [3].

والقسمان الأولان في هذا التقسيم يعتبران من المبهمات عند المحدثين.

التقسيم المختار :

والمختار في هذه الأقسام تقسيم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله .

حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً:

إن للعلماء في حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ثلاثة أقوال ذكرها

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٩٢/٢).

(٢) (ص ٩).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١).

السيوطي [1] ـ رحمه الله ـ، والأقوال هي:

(١) لا تقبل روايته عند الجماهير.

(٢) وقيل تقبل مطلقاً.

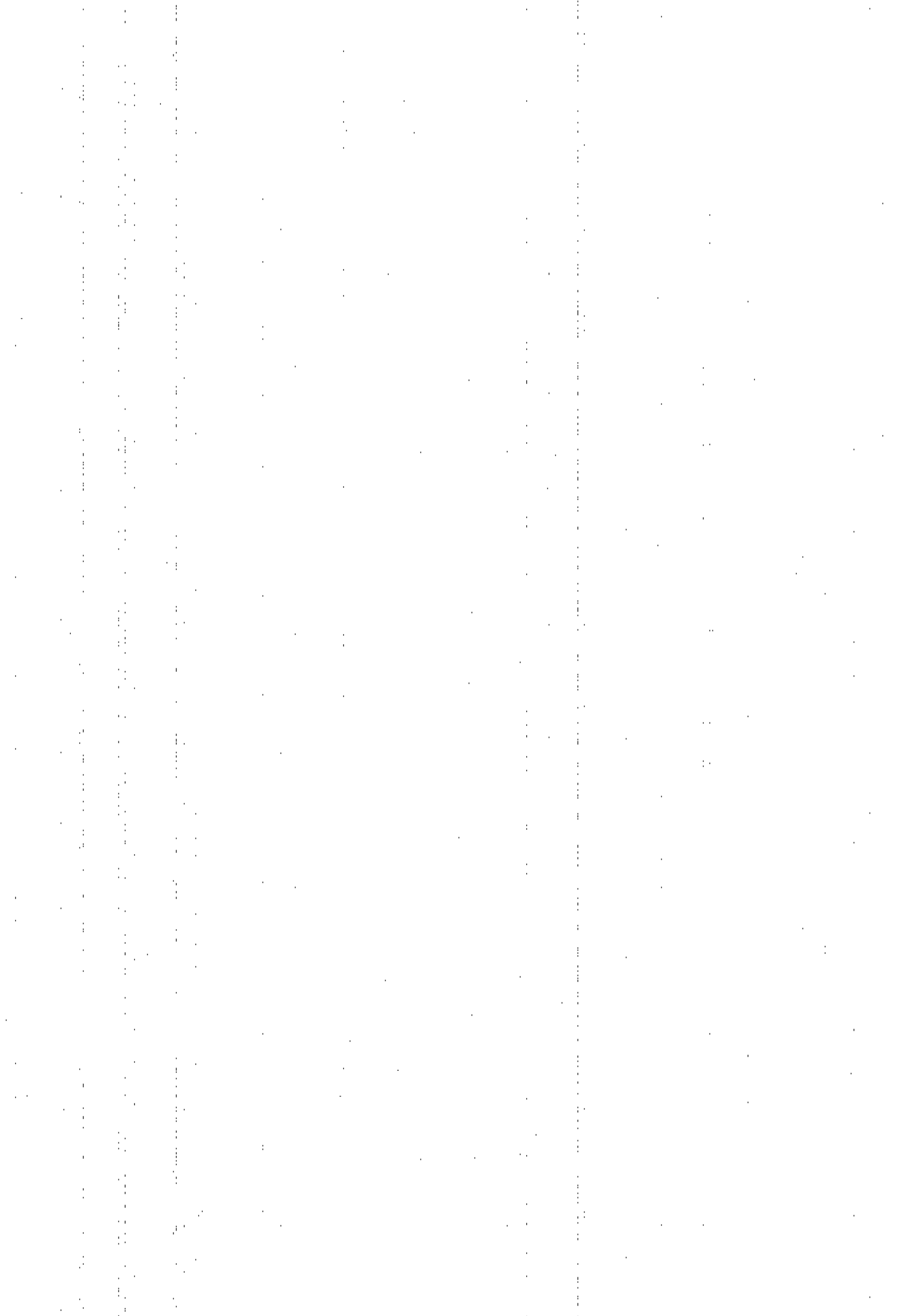
(٣) وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى إلا عن عدل قبل وإلا فلا. والراجح رد روايته وعدم قبولها حتى يظهر من حاله ما يوجب قبول روايته كما اختاره الجماهير من العلماء، قال الصنعاني ـ رحمه الله ـ: (وذلك لأن تحقق العدالة في الراوى شرط، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته) [2]. والقول الثالث من الأقوال المتقدمة لا يعارض قول جماهير العلماء، لأنهم إذا ثبتت عدالته قبلوه، فإن كان من يروى عنه لا يروى إلا عن عدل فقد ارتفعت جهالته بذلك. وسيأتي بيان حكم رواية (مجهول الحال) و (مجهول العين) وذكر أقوال الأئمة فيها في المباحث الخاصة لكل واحد منهما ـ إن شاء الله ـ.

* * *

---

(١) تدريب الراوى (٣١٦/١).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٩٢/٢).



الفصل الأول

تقوية حديث مجهول العين

وفيه ستة مباحث:

(١) **المبحث الأول:** تعريف مجهول العين.

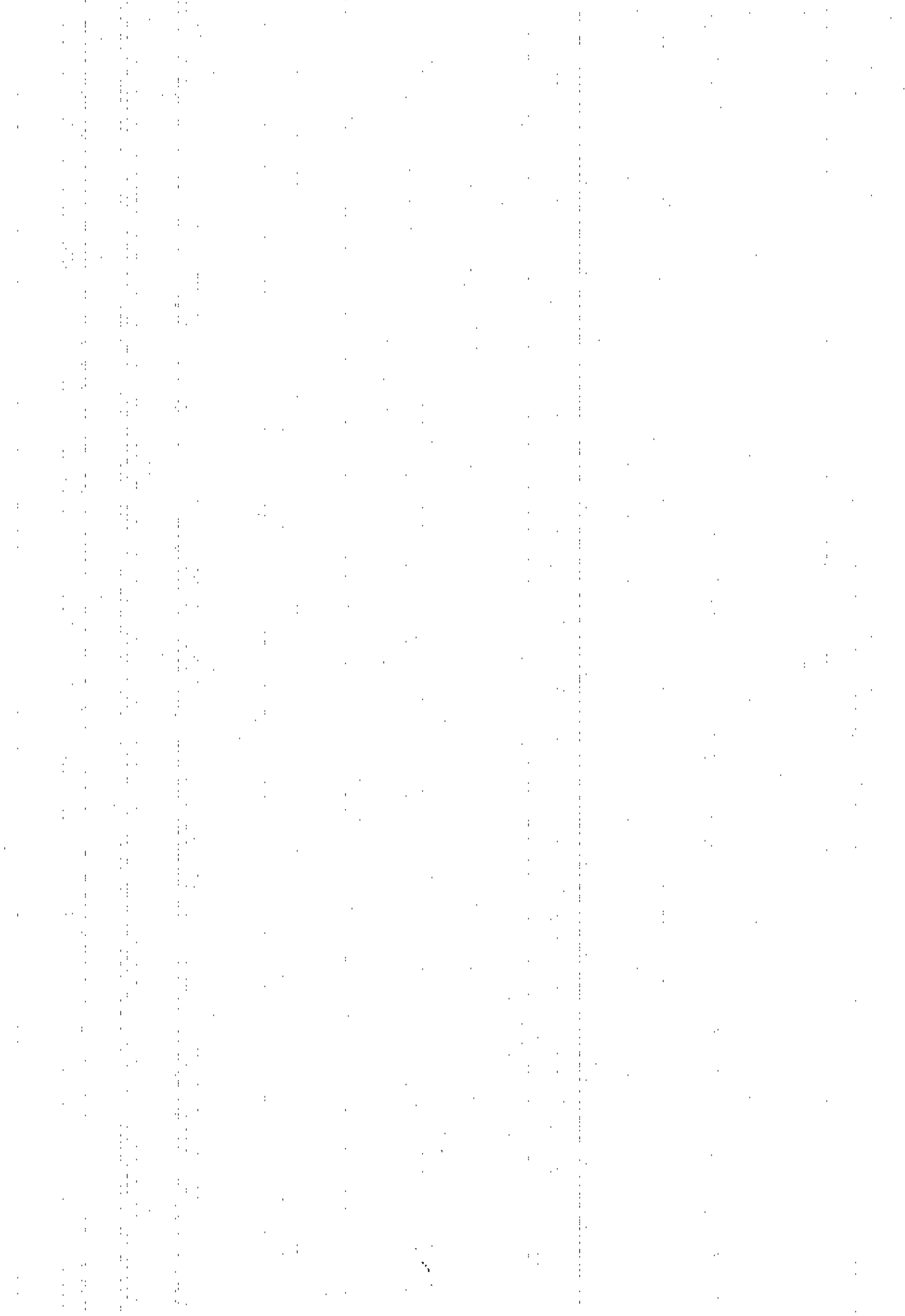
(٢) **المبحث الثاني:** حكم حديث مجهول العين.

(٣) **المبحث الثالث:** مدار ثبوت الجهالة وارتفاعها.

(٤) **المبحث الرابع:** ارتفاع الجهالة لا يعني ثبوت العدالة.

(٥) **المبحث الخامس:** من أقوال العلماء فى أن حديث مجهول العين ضعيف يتقوى.

(٦) **المبحث السادس:** أمثلة لتقوية حديث مجهول العين.



المبحث الأول

تعريف مجهول العين

المجهول لغة:

المجهول اسم مفعول من الجهالة، والجهل: نقيض العلم، وقد جهله فلان جهلاً وجهالة [1]. وقال الراغب: (الجهل على ثلاثة أضرب: الأول خلو النفس من العلم وهذا هو الأصل) [2]. قال: (والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه. والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أم فاسداً).

والجهل هنا هو خلو النفس من العلم بعدالة الراوى وتوثيقه، أو بضعفه وتجريحه.

مجهول العين اصطلاحاً:

قال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ فى تعريفه: (المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم فى نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو مثل (عمرو ذي مر) [3] و (جبار الطائي) [4] و(عبد الله بن أغر الهمداني) [5] و (الهيثم بن حنش) [6] .....كلهم لم يرو

---

(١) لسان العرب (١١/١٢٩).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص ١٠٢).

(٣) الهمداني الكوفي، قال ابن عدي: هو في جملة مشايخ أبي اسحق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غير أبي اسحق، فإن لأبي اسحق غير شيخ يحدث عنه لا يعرف. الكامل في ضعفاء الرجال (٥/١٧٩١) تهذيب التهذيب (٨/١٢٠).

(٤) هو جبار بن القاسم الطائي، روى عن ابن عباس، روى عنه أبو اسحاق الهمداني. الجرح والتعديل (٢/٥٤٣) الثقات لابن حبان (٤/١١٩).

(٥) قال ابن حبان: عبد الله بن الأغر يروى عن ابن مسعود، روى عنه أبو اسحاق السبيعي. الثقات (٥/١٣).

(٦) هو النخعي، كوفي، روى عن ابن عمر، روى عنه أبو اسحاق الهمداني وسلمة بن =

عنهم غير أبي اسحق السبيعي) [1] والهيثم بن حنش روى عنه أبو اسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل كما ذكره أبو حاتم الرازى [2]، وابن حبان [3] ـ رحمهما الله .

وقال العراقي ـ رحمه الله ـ فى تعريفه لمجهول العين: (هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحـد) [4]. ويشكل على مثل هذا التـعـريف وجـود عـدد من الرواة في الصحيحين ليس لهم إلا راو واحد، ولأجل ذلك قال ابن الصلاح: (قد خرج البخارى في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد، منهم (مرداس الأسلمي) لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم. وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد، منهم (ربيعة بن كعب الأسلمي) لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن) [5].

واعترض النووى ـ رحمه الله ـ على كلام ابن الصلاح هنا بقوله: (ولا يصح الرد عليه ـ يعني كلام الخطيب المتقدم ـ بمرداس وربيعة فانهما صحابيان مشهوران والصحابة كلهم عدول) [6].

لكن يبقى الاشكال فيمن روى له الشيخان أو احدهما وليس له إلا راوٍ واحد وليس بصحابي، فإن مثل هؤلاء الرواة لا يحكم عليهم بالجهالة، وممن روى له البخارى ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد: (جويرية بن قدامة تفرد عنه أبو جمرة نصر بن

= كهيل. الجرح والتعديل (٧٩/٩) الثقات (٥٠٧/٥).

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٤٩).

(٢) الجرح والتعديل (٧٩/٩).

(٣) الثقات (٥٠٧/٥).

(٤) شرح ألفية العراقي (٣٢٤/١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٢٥).

(٦) تدريب الراوى (٣١٨/١).

عمران الضبعي، وكذلك زياد بن رباح المدني تفرد عنه مالك، وكذلك الوليد بن عبد الرحمن الجارودى تفرد عنه ابنه المنذر بن الوليد. ومن ذلك عند مسلم: جابر ابن اسماعيل الحضرمي تفرد عنه عبد الله بن وهب، وكذلك خباب ـ صاحب المقصورة ـ تفرد عنه عامر بن سعد) [١].

ـ والمختار في تعريف مجهول العين ما ذكره ابن القطان ـ رحمه الله ـ بأنه: (من لم يرو عن أحدهم إلا واحد، ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته) [٢]. وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في تعريفه أيضاً: (من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق) [٣].

وقد أفرد بعض أئمة الحديث الرواة الذين لم يرو عن أحدهم إلا راو واحد بالتصنيف، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ولمسلم فيه كتاب لم اره) [٤] وافرد العراقي ـ رحمه الله ـ الرواة الذين ليس لهم إلا راو واحد وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما حيث قال: (إذا مشينا على ما ذكره النووى أن هذا لا يؤثر في الصحابة فينبغي أن يمثل بمن خرج له البخارى أو مسلم عن غير الصحابة، ولم يرو عنه إلا راو واحد، وقد جمعتهم في جزء مفرد)[٥].

* * *

---

(١) التقييد والايضاح (ص ١٢٦).

(٢) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧/أ) (باب ذكر أحاديث اعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٣٠٧) والكتاب المشار إليه هو (المنفردات والوحدان) للإمام مسلم وهو مطبوع بتحقيق د. عبد الغفار سليمان البندارى والسعيد بن بسيوني زغلول.

(٥) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٦).

المبحث الثاني
حكم حديث مجهول العين

ذكر العلماء في حكم رواية من كان مجهول العين خمسة أقوال:

(١) الأول: عدم قبول روايته.

(٢) الثاني: قبول روايته.

(٣) الثالث: ان تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل قبل وإلا فلا.

(٤) الرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النجدة قبل وإلا فلا.

(٥) الخامس: إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل قبل وإلا فلا.

القول الأول: عدم قبول روايته.

وهو مذهب أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وإليه أشار العراقي ـ رحمه الله ـ في (الألفية) [١] بقوله:

(مجهول عين من له راو فقط * * * ورده الأكثر، والقسم الوسط).

(مجهول حال باطن وظاهر * * * وحكمه الرد لدى الجماهر).

وحكى بعض الأئمة الاجماع على رد رواية مجهول العين، قال العلائي ـ رحمه الله ـ: (.... لأن مثل هذا مجهول العين ولا يحتج به اتفاقاً) [٢]. وهو ظاهر كلام ابن كثير ـ رحمه الله ـ: حيث قال: (فأما المبهم الذى لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه) [٣]. قال السخاوى ـ رحمه الله ـ (وكأنه ـ يعني ابن كثير ـ سلف ابن السبكي[٤] في حكاية الاجماع على

---

(١) شرح ألفية العراقي (٣٢٣/١).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٨١).

(٤) شرح جمع الجوامع للجلال المحلي (١٧٦/٢).

الرد، ونحوه قول ابن المواق لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية) [1].

القول الثاني: قبول روايته.

وهو قول (من لم يشترط في الراوى مزيداً على الإسلام، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: انهم لم يفصلوا بين من روى عند واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا المجهول على الاطلاق) [2].

وقال السخاوى: (وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوى تعديل له) [3]. وقال النووى: (احتج به كثيرون من المحققين) [4].

القول الثالث: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل قبل وإلا فلا.

ذكره السخاوى ـ رحمه الله ـ ولم يعزه لأحد من الأئمة وإنما اكتفى فيه بقوله: (وقيد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى إلا عن عدل)[5].

القول الرابع: إن كان مشهوراً فى غير العلم بالزهد أو النجدة قبل وإلا فلا.

عزاه السخاوى ـ رحمه الله ـ لابن عبد البر وذلك في قولـه: (وكذا خصه ابن عبد البر بمن يكون مشهوراً ـ أي الاستفاضة ونحوها ـ في غير العلم بالزهد كشهرة مالك بن دينار [6] به، أو بالنجدة كعمرو بن معدى كرب، أو

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٧/١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٧/١).

(٤) شرح مسلم (٢٨/١).

(٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٨/١).

(٦) السامي الناجي مولاهم أبو يحيى البصرى الزاهد. مات سنة ثلاثين ومائة. وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب (١٤/١٠ – ١٥).

بالأدب والصناعة ونحوها فأما الشهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافية من باب أولى) [1].

وقول ابن عبد البر ذكره ابن الصلاح بقوله: (بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدى كرب بالنجدة) [2].

القول الخامس: إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل قبل وإلا فلا.

وهو اختيار ابن القطان ـ رحمه الله ـ حيث قال عن مجهول العين: (من لم يرو عن أحدهم إلا واحد ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته) [3]. وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك) [4]. وقال السخاوي ـ رحمه الله ـ: (اختاره ابن القطان وصححه شيخنا، وعليه تتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف ـ يعني العراقي ـ بالتأليف) [5].

القول المختار :

والمختار من هذه الأقوال القول الأول الذي يقرر عدم قبول رواية من كان

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٨/١) ولم أقف عليه في (التمهيد).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٣١٠).

(٣) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧/أ) (باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٠)

(٥) فتح المغيث شرح الفية الحديث (٣١٩/١).

مجهـول العين كما اختاره أكثر العلماء وصححه العراقي [1] ـ رحمـه الله ـ، والقـول الثالث والخامس لا يعارضـه لأن فيـهـما تعـديلاً وتزكيـة للراوي وذلك يخرجه من الجهالة.

* * *

(١) شرح ألفية الحديث (٣٢٤/١).

المبحث الثالث

مدار ثبوت الجهالة وارتفاعها

للمحدثين اعتبارات مختلفة فى اطلاق الجهالة على أحد الرواة، فتارة يتقيدون بالراوة عنه، وتارة ينظرون إلى اشتهار الراوي بين العلماء وكثرة حديثه، وقد ذهب الإمام محمد بن يحيى الذهلي [١] ـ وتبعه المتأخرون ـ إلى أن رواية رجلين فصاعداً تخرج الراوى عن حد الجهالة. وقال الدارقطني ـ رحمه الله ـ: (وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان (راويه) [٢] عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته أرتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره. والله أعلم) [٣].

وقال الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ: (المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد) [٤]. وقال ـ أيضاً ـ: (وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم) [٥].

وقال الإمام البلقيني ـ رحمه الله ـ: (الجهالة تزول برواية واحد إذا كان مشهوراً فى حمل العلم) [٦].

---

(١) شرح ألفية العراقي (٣٢٥/١).

(٢) في الاصل (رواته).

(٣) السنن (١٧٤/٣).

(٤) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ١٤٩).

(٥) كتاب الكفاية فى علم الراوية (ص ١٥٠).

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ٢٢٨).

وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة)[1] ـ يعني جهالة العين .

فارتفاع الجهالة العينية عند ابن الصلاح مقيد برواية عدلين، وأطلق الذهلي والدارقطني ـ رحمها الله ـ أن ارتفاع الجهالة يكون برواية رجلين فصاعدا، واكتفى الخطيب البغداي ـ رحمه الله ـ بشهرتهما في طلب العلم، ويرى البلقيني ـ رحمه الله ـ الاكتفاء برواية واحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم.

وهنالك من ينظر إلى اشتهار الراوي بين العلماء وإلى كثرة حديثه ولا يتقيد بعدد الرواة الذين رووا عنه، فقد أطلق جماعة[2] من المحدثين الجهالة على رواة روى عنهم عدد من الرواة بسبب عدم اشتهار هؤلاء بين العلماء، قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ عقب حكايته قول أبي حاتم في (عبد الرحمن بن وعلة) أنه مجهول[3]، قال: (مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء)[4].

وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ في (النوع السابع والأربعين) وهو في (معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ـ رضي الله عنهم) : (بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة)[5].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ١٢٢).

(٢) منهم : الأزدي، والعقيلي، وابن المديني، وابن عدي، وأبو زرعة، والخطابي، وابن القطان. ذكرهم الأعظمي في دراسات في الجرح والتعديل (ص١٥٥).

(٣) كذا حكاه ابن رجب، والذي في الجرح والتعديل (٢٩٦/٥) أنه قال: شيخ.

(٤) شرح علل الترمذي (٨٤/١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح (ص ١٢٢).

وأطلق أبو حاتم الرازى ـ رحمه الله ـ على بعض الصحابة لفظ الجهالة، يريد أنه من الأعراب الذين لم يـرو عنهم أئمة التابعين، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عقب قول أبي حاتم في (مدلاج بن عمرو السلمي) أنه مجهول [(١)]، قال ابن حجر: (وكذا هو فى كتاب ابن أبي حاتم فى جماعة من الصحابة فى الافراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين[(٢)].

وقال: (ولو ذهبت أسرد من ذكره في الصحابة لطال الشرح، لاسيما وهذا الرجل من أهل بدر، لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة) [(٣)].

والراوى إذا وثق ولم يرو عنه إلا واحد فهو ثقة لا يطلق عليه لفظ الجهالة، قال ابن الملقن ـ رحمه الله ـ: (وأما كبشة فلم أعلم روى عنها غير حميدة، لكن ذكرها ابن حبان في (الثقات) [(٤)]، وقد قال ابن القطان: إن الراوى إذا وثق زالت جهالته وإن لم يرو عنه إلا واحد) [(٥)]. وحكى الزيلعي ـ رحمه الله ـ نحوه عن ابن الجوزى حيث قال: (قال ابن الجوزى فى (التحقيق) متى كان الإنسان ثقة فينبغي أن يقبل قوله وكيف يقال عن الثقة مجهول ؟ واشتراط المحدثين أن يروى عنه اثنان

---

(١) الجرح والتعديل (٤٢٨/٨).

(٢) لسان الميزان (١٢/٦ - ١٣).

(٣) الإستيعاب (٤٦٣/٣) و أسد الغابة فى معرفة الصحابة (٣٥٦/٤) كتاب الاصابة في تمييز الصحابة (٣٧٥/٣) رقم (٧٨٥٩).

(٤) (٣٤٤/٥).

(٥) (البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير) (ص ٥٤٦) رسالة ماجستير للباحث/ جمال محمد السيد.

لا وجه له) [1].

ولأجل هذه الأقوال المتعددة لا يكتفى باطلاق الجهالة على راو حتى تعرف أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، لأنها ربما تطلق على صحابي، أو على رجل لم يشتهر بين العلماء، أو على غير ذلك مما لا يضعف الراوي ويسقط حديثه.

والذي عليه جمهور المحدثين أن جهالة العين ترتفع برواية عدلين فصاعدا، وارتفاعها هل تثبت به العدالة؟ والجواب عن ذلك في المبحث الآتي إن شاء الله.

* * *

---

(١) نصب الراية (٤/٣٦٠).

المبحث الرابع

ارتفاع الجهالة لا يعنى ثبوت العدالة

إن أقل ما ترتفع به جهالة الرجل عند جمهور المحدثين أن يروى عنه اثنان فصاعداً من الثقات المشهورين بالعلم، ورواية الثقة عن المجهول تقويه بارتفاع جهالة العين عنه إذا روى عنه اثنان فصاعدا، وقد عقد ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ باباً في (رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقوية، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه) ثم ذكر أنه سأل أباه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقوية؟ قال: (إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه) [1].

وذكر ـ أيضاً ـ أنه سأل أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال: (أي لعمرى).

والجهالة المرتفعة برواية الاثنين هي الجهالة العينية كما قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (وعبارة الخطيب أقل ما ترتفع به الجهالة ـ قال السخاوى: أي العينية ـ عن الراوى أن يروى عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم) [2].

وارتفاع هذه الجهالة لا يعني ثبوت العدالة والثقة للراوى فيصبح ممن تقبل روايته ولا يرد حديثه، روى الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى [3] قال: سمعت أبي يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع

---

(١) الجرح والتعديل (٣٦/٢).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٠/١) وقول الخطيب المذكور فى كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ١٥٠).

(٣) الذهلي، الحافظ، المجود، أبو زكريا إمام نيسابور فى الفتوى والرئاسة وابن إمامها قتله أحمد بن عبد الله الخجستاني ظلما في جمادى الآخرة سنة سبع وستين ومأتين لكونه قام عليه وحاربه لاعتدائه وعسفه. سير أعلام النبلاء (٢٨٥/١٢) وما بعدها.

عنه اسم الجهالة قال الخطيب: (قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله وتوفيقه) [1].

ثم ذكر فساد قولهم تحت باب عقده لذلك هو (باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلا له) . ـ قال رحمه الله ـ (احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروى عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا فى بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفى بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب)[2].
ثم ذكر بعض من روى عمن أمسك عن بيان حاله مع علمه بأنها غير مرضية .

وقال ابن رشيد ـ رحمه الله ـ: (لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم إن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن فيه، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون كما قال ابن حبان على الأحوال كلها) [3].

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (وتوجيه هذا القول أن مجرد الرواية عن الراوى لا تكون تعديلاً له على الصحيح) [4]. فلا يحتج بحديث من ارتفعت جهالة عينه برواية عدلين حتى يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل .

---

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٠).
(٢) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ١٥٠).
(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١ - ٣٢٢).
(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٢/١).

المبحث الخامس
من أقوال العلماء في أن حديث مجهول العين ضعيف يتقوى

إن حديث مجهول العين حديث ضعيف عند أكثر المحدثين، إلا أن ضعفه يزول بتعدد طرقه، وتباين مخارجها. فإنه يتقوى عندهم بمثله أو بما هو أعلى منه، قال الإمام الدارقطني ـ رحمه الله :

(وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان (راويه) [1] عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره. والله أعلم)[2].

وهذا صريح في قبول رواية مجهول العين عند موافقة غيره له، وهذا لا يمثل رأي الإمام الدارقطني وحده لأنه يحكي ذلك عن أهل العلم بالحديث، ومن المعلوم لدى المشتغلين بالحديث أن الأحاديث الشديدة الضعف التي لا ينجبر ضعفها لا يقال فيها بالتوقف حتى يوافقها غيرها، لأنه إذا وافقها غيرها وكان من الأخبار القوية التي تصلح للقبول والاحتجاج فالاخذ بها ولا عبرة بالرواية الشديدة الضعف.

وأهل العلم بالحديث ـ كما قال الدارقطني ـ يتوقفون في قبول خبر مجهول العين حتى يوافقه غيره، ولم أر في أقوال الأئمة وصفهم لأحاديث مجهول العين بالضعف الشديد الذي لا ينجبر، بل وقفت على ما يدل على خلاف ذلك، ويقويه أن المرسل ضعفه الأئمة للجهل بالساقط في الإسناد، وجهالته هذه تشمل جهالة

---

(١) في الأصل (رواته).

(٢) السنن (١٧٤/٣).

العين وجهالة الحال معاً، فالساقط مجهول الحال ومجهول العين بل مجهول الاسم واسم الأب والنسبة ومع كل هذه الجهالات قواه المحدثون عند تعدد طرقه، والذي يظهر لي أن بعض هذه الجهالات ربما لا توجد في خبر مجهول العين، لأنه ربما يعرف اسمه واسم أبيه ونسبه والراوى عنه فقبوله للتقويه والاعتضاد ـ من هذه الناحية ـ أولى من قبول المرسل لها. والله أعلم.

* * *

المبحث السادس

أمثلة لتقوية حديث مجهول العين

عن عياض ـ يعني ابن هلال ـ قال: قلت لأبي سعيد: أحدنا يصلي فلا يدري كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس.

تخريج الحديث:

رواه أبو داود[1]، والترمذي[2]، والنسائي[3]، وابن ماجة [4]، والإمام أحمد [5]، وعبد الرزاق [6]، وأبو يعلى [7]، وابن حبان [8]، والطحاوي [9]، والحاكم [10]، من طريق يحيى بن أبي كثير عن عياض قال: قلت لأبي سعيد: أحدنا يصلي فلا يدري

---

(١) السنن (٦٢٤/١) (كتاب الصلاة) (باب من قال يتم على أكبر ظنه) حديث (١٠٢٩).

(٢) السنن (٢٤٣/٢) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك ..) حديث (٣٩٦).

(٣) كما في تحفة الأشراف (٤٧٦/٣).

(٤) السنن (٣٨٠/١) (كتاب اقامة الصلاة ..) (باب السهو في الصلاة) حديث (١٢٠٤)

(٥) المسند (١٢/٣ و ٥١ و ٥٣).

(٦) المصنف (٣٠٤/٢ حديث رقم (٣٤٦٣).

(٧) المسند (٣٧٦/٢) حديث رقم (١١٤١ و ٤٣٦/٢) حديث رقم (١٢٤١).

(٨) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٥٣/٤) حديث رقم (٢٦٥٥).

(٩) شرح معاني الآثار (٤٣٢/١).

(١٠) المستدرك في موضعين (١٣٤/١ و ٣٢٤).

كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس. واللفظ للإمام الترمذى.

قال الترمذى: (حديث أبي سعيد حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن أبي سعيد من غير هذا الوجه).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وقال الذهبي : (على شرطهما).

وقال الحاكم ـ فى موضع آخر ـ: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وقد احتجا جميعاً به، ولم يخرجا هذا الحديث لخلاف من أبان بن زيد العطار فيه عن يحيى بن أبي كثير فإنه لم يحفظه، فقال عن يحيى عن هلال بن عياض أو عياض بن هلال، وهذا لا يعلله لاجماع يحيى بن أبى كثير على اقامة هذا الإسناد عنه، ومتابعة حرب بن شداد فيه، كذلك رواه هشام بن أبى عبد الله الدستوائي، وعلي بن المبارك، ومعمر بن راشد، وغيرهم عن يحيى بن أبي كثير).

وقال الذهبي: (على شرطهما، وتركاه لخلاف أبان العطار عن يحيى فإنه لم يحفظه، فقال عن يحيى عن هلال بن عياض أو عياض بن هلال، وأيضاً فقد تابع حربا معمر، وهشام الدستوائي، وعلى بن المبارك).

وفى تصحيحه وجعله على شرط الشيخين نظر، لأن عياضاً الذي جعله الحاكم ـ رحمه الله ـ ابن عبد الله بن سعد بن أبى سرح ليس كما قال، بل هو عياض بن هلال ويقال هلال بن عياض، والراجح فى اسمه (عياض بن هلال) قال ابن حبان ـ رحمه الله ـ فى (الثقات) [1]: (ومن زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم). وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وكذا رجح تسميته عياض بن

(١) (٢٦٥/٥).

هلال: البخارى، ومسلم فى (الوحدان) [1] والدارقطني [2]). ورجحه ـ أيضا ـ أبو حاتم الرازى [3].

وقال ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ في (صحيحه) [4]: (أحسب الوهم فيه من عكرمة بن عمار حيث قال: هلال بن عياض، وهو عياض بن هلال). قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وقول ابن خزيمة إن الوهم فيه من عكرمة فيه نظر، لأن الأوزاعي سماه ـ أيضاً ـ فى روايته عن يحيى بن أبي كثير عياض بن هلال مرة، وهلال بن عياض مرة. وكذا اختلف فيه بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير، فقال حرب وهشام وغيرهما عياض وقال ابن المطر ـ كذا ـ هلال، فالظاهر أن الاضطراب فيه من يحيى بن أبي كثير) [5].

ثم قال: (وأما قول من قال فيه: عياض بن عبد الله، وابن أبي زهير فهذا خلاف آخر، وقد جعل الإمام علي بن المديني عياض بن أبي زهير غير عياض بن هلال، فإنه قال: عياض بن أبي زهير الفهرى مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير، وزيد بن أسلم).

قال ابن حجر: (وهذا عندى الصواب لأن عياض بن هلال أو هلال بن عياض أنصارى، وأما هذا فإنه فهرى فأني يجتمعان، وكأن سبب الاشتباه أن يحيى بن أبي كثير روى عنهما جميعاً، لكن امتاز ابن أبي زهير برواية زيد بن أسلم عنه

---

(١) لم أر ترجيحه في المنفردات والوحدان (ص ١٥٩)، والمذكور فيه حكايته للاسمين معا دون ترجيح، وزاد اسما ثالثا: (عن يحيى: عياض بن عبد الله).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٠٢/٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤٠٨/٦).

(٤) ذكر ابن خزيمة رواية عياض هذه في صحيحه (١٠٩/٢) رقم (١٠٢١) وقال: (خرجت هذه الأخبار في كتاب الكبير).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٠٢/٨ - ٢٠٣).

أيضاً، ويشبه أن يكون قول من قال عياض بن عبد الله أراد به ابن أبي زهير، ويكون أبو زهير كنية عبد الله. والله أعلم).

فقول الحاكم ـ رحمه الله ـ أن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح فيه نظر، لما تقدم ذكره، ولأن عياضاً هذا هو ابن هلال وهكذا سماه الترمذي[١] في روايته، وكذا سماه عبد الرزاق [٢]، وسماه أبو داود[٣] في روايته (هلال بن عياض) وهو اسم مرجوح كما قال الحافظ ابن حجر[٤] ـ رحمه الله ـ. وقال عن عياض بن هلال: مجهول من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه) [٥] فهو مجهول العين. وقال الذهبي عنه: (لا يعرف، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير [٦]) وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) [٧] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في (الثقات) [٨] ولم يوافقه غيره.

و (عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح) الذي ذكره الحاكم ـ رحمه الله ـ لم أر في الرواة عنه (يحيى بن أبي كثير) [٩]، وكذا لم أر في شيوخ يحيى بن أبي كثير عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح [١٠]، وهذا يؤكد أن

---

(١) السنن (٢٤٣/٢) حديث رقم (٣٩٦).
(٢) المصنف (٣٠٤/٢) حديث رقم (٣٤٦٣).
(٣) السنن (٦٢٤/١) حديث رقم (١٠٢٩).
(٤) تقريب التهذيب (ص ٢٧٠).
(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٧٠).
(٦) ميزان الاعتدال (٣٠٧/٣).
(٧) (٤٠٨/٦).
(٨) (٢٦٥/٥).
(٩) كتاب تهذيب الكمال (١٠٧٦/٢) في ترجمة (عياض بن عبد الله بن سعد).
(١٠) كتاب تهذيب الكمال (١٥١٥/٣) في ترجمة (يحيى بن أبي كثير).

(عياضا) المذكور في اسناد هذا الحديث هو عياض بن هلال المجهول العين، وعليه فإن اسناد هذا الحديث ضعيف لذلك، إلا أن ضعفه ينجبر بماله من متابعة مروية عن (عطاء بن يسار).

حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد :

رواه الإمام مسلم [١]، وأبو داود[٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجة [٤]، وأبو عوانة [٥]، وابن أبي شيبة [٦]، وابن الجارود [٧]، والإمام أحمد [٨]، وابن حبان [٩]، والدارقطني [١٠] والطحاوى [١١]، والبيهقي [١٢]، من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلى؟ ثلاثاً أو أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن،

---

(١) الصحيح (٤٠٠/١) (كتاب الصلاة) (باب السهو فى الصلاة والسجود له) رقم (٥٧١).

(٢) السنن (٦٢١/١) (كتاب الصلاة) (باب إذا شك فى الثنتين ...) رقم (١٠٢٤).

(٣) السنن (٢٧/٣) (كتاب الصلاة) (باب اتمام المصلى على ما ذكر إذا شك).

(٤) السنن (٣٨٢/١) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء فيمن شك فى صلاته فرجع ..) رقم (١٢١٠).

(٥) المسند (٢١٠/١) (بيان ايجاب سجدتي السهو على الملبس).

(٦) المصنف (٢٦/٢).

(٧) المنتقى (ص ٩٢) حديث رقم (٢٤١).

(٨) المسند (٧٢/٣ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٧).

(٩) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٥٢/٤) حديث (٢٦٥٣) و (٢٦٥٤).

(١٠) السنن (٣٧٥/١) (كتاب الصلاة) (باب ادبار الشيطان من سماع الآذان).

(١١) شرح معاني الآثار (٤٣٢/١).

(١٢) السنن الكبرى (٣٣١/٢) و (السنن الصغير) ٣١٤/١ حديث (٨٧٨).

ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى اتماماً لأربع كانتا ترغيما للشيطان). واللفظ للإمام مسلم.

ولاجل هذه المتابعة ذكر الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ هذا الحديث من طريق عياض بن هلال المجهول العين في (صحيح الترمذى)[1] و (صحيح ابن ماجة) [2] و (سلسلة الأحاديث الصحيحة)[3]، وقال عقب حكايته تحسين الترمذى ـ رحمه الله ـ للحديث من طريق عياض بن هلال:

(وهو كما قال أو أعلى، وهو يعني حسن لغيره، وإنما لم يحسنه لذاته ـ والله أعلم ـ لأن عياضاً هذا مجهول، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير كما فى التقريب لكنه قد تابعه عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى مرفوعًا به نحوه) [4].

الحكم على الحديث:

حديث أبي سعيد الخدرى ـ رضى الله عنه ـ من طريق عياض بن هلال حسن لغيره بمتابعة عطاء بن يسار له. والله أعلم.

المثال الثاني: ترقية حديث مجهول العين بشاهدين.

عن أنس بن مالك ـ رضى الله عنه ـ قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتبع حماماً فقال: شيطان يتبع شيطاناً.

تقوى بشاهد ضعيف عن عثمان، وآخر حسن لذاته عن أنس.

تخريج الحديث:

رواه ابن ماجة [5] من طريق أبي نصر محمد بن خلف العسقلاني ثنا رواد بن

---

(١) (١٢٤/١) حديث رقم (٣٢٤).

(٢) (١٩٨/١) حديث رقم (٩٩٠).

(٣) (٣٥٠/٣) حديث رقم (١٣٦٢).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٥٠/٣) حديث رقم (١٣٦٢).

(٥) السنن (١٢٣٩/٢) حديث رقم (٣٧٦٧).

الجراح ثنا أبو سعد الساعدى[1] عن أنس بن مالك قال: رأى رسول الله ﷺ الحديث بمثله.

قال البوصيرى: (هذا اسناد ضعيف، أبو سعد مجهول، ورواد بن الجراح مختلف فيه) [2].

اسناده ضعيف ـ كما قال ـ رحمه الله ـ حيث تتابع الأئمة على وصف أبي سعد الساعدى بالجهالة ـ وهي جهالة عينية ـ قال أبو حاتم: (هو مجهول لم يرو عنه غير رواد) [3] وقال ابن عبد البر: (أبو سعد الساعدى روى عن أنس بن مالك، روى عنه رواد ابن الجراح، لم يرو عنه غيره)[4]. وقال الذهبي: (مجهول) [5]. وقال الحافظ ابن حجر (مجهول) [6]. وفى اسناده ـ أيضاً ـ (رواد) قال فيه الذهبي: (ليس بعمدة) [5] وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق اختلط بآخره فترك) [7].

تخريج حديث عثمان بن عفان :

رواه ابن ماجة [8] من طريق هشام بن عمار ثنا يحيى بن سليم الطائفى ثنا ابن جريج عن الحسن بن أبي الحسن عن عثمان بن عفان إن رسول الله ﷺ رأى

---

(١) في الأصل (أبو ساعد) ولم أقف عليه، وفي تحفة الأشراف (٤٤٤/١) (أبو سعد).

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة (١٢٤/٤).

(٣) الجرح والتعديل (٣٧٨/٩).

(٤) كتاب الاستغناء فى معرفة المشهورين من حملة الكنى (١٥٥٣/٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٥٢٨/٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٦٤٣) طبعة (العوامة).

(٧) تقريب التهذيب (ص ١٠٤).

(٨) السنن (١٢٣٨/٢) حديث رقم (٣٧٦٦).

رجلاً وراء حمامة فقال: شيطان يتبع شيطانة.

قال البوصيري: (هذا اسناد رجاله ثقات، وهو منقطع، الحسن لم يسمع من عثمان شيئاً إنما رآه رؤية)[1].

وفى اسناده ابن جريج والحسن وهما مدلسان وقد عنعناه، وهشام بن عمار قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح)[2].
و (يحيى بن سليم) صدوق سيء الحفظ[3].

وأما سماع الحسن البصرى من عثمان فالصحيح أنه سمع منه كما قال الذهبي: (حضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب)[4]. وأورد لذلك عدداً من الروايات.

تخريج حديث أبي هريرة:

رواه الإمام أبو داود[5]، وابن ماجة[6]، والإمام أحمد[7]، والبيهقي[8]، من طرق إلى حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً ... الحديث بنحوه.

قال البوصيرى: (هذا اسناد صحيح رجاله ثقات)[9]. والظاهر أن اسناده فى

---

(١) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجة (١٢٤/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٧٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥٦٤/٤).

(٥) السنن (٢٣١/١) حديث رقم (٤٩٤٠).

(٦) السنن (١٢٣٨/٢) حديث رقم (٣٧٦٥).

(٧) المسند (٣٤٥/٢).

(٨) السنن الكبرى (١٩/١٠).

(٩) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجة (١٢٤/٤).

مرتبة الحسن لذاته لأجل محمد بن عمرو فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: (ومحمد صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن)[1]. وحسنه الشيخ الألباني[2].

وقال العلائي عقب ذكره لحديث أبي هريرة: (وللحديث طريقان آخران رواهما ابن ماجة، وينتهي بمجموع ذلك إلى درجة الصحة القوية)[3].

الحكم على الحديث:

اسناد حديث أنس حسن لغيره بالشواهد، وبمجموع الأحاديث الثلاثة ـ حديث أنس، وعثمان، وأبي هريرة ـ يصبح الحديث صحيحاً لغيره. والله أعلم.

والحديث يصلح مثالاً لترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح لغيره، ومثالاً على أن وجود أكثر من سبب من أسباب الضعف المحتمل لا يمنع من تقوية الحديث .

* * *

---

(١) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع (٣١٠/٣).

(٢) صحيح ابن ماجة (٣١١/٢).

(٣) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٣٧- ٣٨).

الفصل الثاني

تقوية حديث مجهول الحال

وفيه خمسة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف مجهول الحال.

(٢) **المبحث الثاني**: حكم حديث مجهول الحال.

(٣) **المبحث الثالث**: من أقوال العلماء فى أن مجهول الحال ضعيف يتقوى.

(٤) **المبحث الرابع**: سبب كون حديث (مجهول الحال) من الضعيف المعتضد.

(٥) **المبحث الخامس**: أمثلة لتقوية حديث مجهول الحال.

المبحث الأول

تعريف مجهول الحال

أطلق المحدثون (مجهول الحال) على صنفين من الرواة:

(١) الأول: وهو أشهرها: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، قال ابن القطان ـ رحمه الله ـ: (والذين يترك ـ يعني عبد الحق ـ اعلال الأخبار بهم في هذا الباب هم إما ضعفاء وإما مستورون ممن روى عن أحدهم اثنان فأكثر ولم تعلم مع ذلك أحوالهم.) [١] وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن المرتبة السابعة في كتابه (تقريب التهذيب)[٢]: (من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الاشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال). وقال في موضع آخر[٣]: (وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور). وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (واسناده على شرط الشيخين إلا موسى بن جبير فإنه روى عنه جماعة، وذكره ابن أبي حاتم [٤] في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور الحال) [٥].

(٢) الثاني: أطلق على من ذكر فيه جرح وتعديل ولم يترجح أحدهما على الآخر، قال السخاوي ـ رحمه الله ـ: (المستور الذى لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا إذا نقلا ولم يترجح أحدهما) [٦].

---

(١) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧/أ) (باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٢) (ص ٩).

(٣) نزهة النظر (ص ٥٠).

(٤) الجرح والتعديل (٨/١٣٩).

(٥) اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص ٢٠٦).

(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/١٦٢) ولم أقف عليه في (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوي.

المبحث الثاني
حكم رواية مجهول الحال

للعلماء في قبول روايته وردها أربعة أقوال:

(١) القول الأول: الاحتجاج بروايته.

(٢) القول الثاني: عدم الاحتجاج بروايته.

(٣) القول الثالث: الاحتجاج بروايته إذا لم يأت بما ينكر عليه .

(٤) القول الرابع: التوقف في روايته.

القول الأول: الاحتجاج بروايته:

وهو قول بعض من رد رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وقال به بعض أئمة الشافعية، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (احتج بروايته بعض من رد رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي[١])[٢]. وعزاه النووي ـ رحمه الله ـ: إلى كثير من المحققين[٣]، وقال: (الأصح قبول رواية المستور)[٤]. وقال ابن جماعة ـ رحمه الله ـ: (والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي)[٥]. وقال الطيبي[٦] ـ رحمه الله ـ مثل قول ابن جماعة.

---

(١) أبو الفتح، دخل بغداد في حداثته فاشتغل بالنحو واللغة، وسافر إلى الشام ورابط لنشر العلم والمعرفة، وكان فقيها أصوليا. مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة. طبقات الشافعية للاسنوي (٢٧٥/١ - ٢٧٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٢١ - ١٢٢).

(٣) شرح مسلم (٢٨/١).

(٤) المجموع شرح المهذب (٢٧٧/٦).

(٥) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص٦٦).

(٦) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٩٠).

وذكر ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ إن هذا الرأي هو الذي عليه العمل فى كثير من كتب الحديث المشهورة فيمن تعذرت الخبرة الباطنة بهم، قال ـ رحمه الله ـ (ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم. والله أعلم) [1].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد [2]).

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (يعني بعصر دون آخر) [3].

القول الثاني: عدم الاحتجاج بروايته:

وهو الذي اختاره جمهور المحدثين، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال الذهلي ـ رحمه الله ـ: (ولا يجوز الاحتجاج إلابالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح) [4].

وقال ـ أيضاً ـ: (لا يكتب الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله، والعمل به، وترك مخالفته) [5].

وقال البيهقي ـ رحمه الله ـ : (لا يجوز قبول خبر المجهولين حتى يعلم من أحوالهم ما يوجب قبول أخبارهم) [6]. وقول الذهلي والبيهقي ـ رحمهما الله ـ

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٢٢).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٠).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٣/١).

(٤) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٦).

(٥) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٦).

(٦) المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٩٣).

شامل لجميع أنواع المجهولين.

وقال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: (وكذلك ظاهر كلام الإمام أحمد أن خبر مجهول الحال لا يصح ولا يحتج به، ومن أصحابنا من خرج قبول حديثه على الخلاف في قبول المرسل) [١]وقال الزركشي ـ رحمه الله ـ: (والمذهب أن مستور العدالة حكمه حكم غير العدل في الرواية) [٢]. وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ردها الجمهور) [٣]. وقال الغزالي ـ رحمه الله ـ: (المستور لا تقبل روايته خلافاً لبعض الناس) [٤].

القول الثالث: الاحتجاج بروايته إذا لم يأت بما ينكر عليه :

ذكر الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة (مالك بن الخير الزيادى) عن ابن القطان أنه قال فيه: (هو ممن لم تثبت عدالته). قال الذهبي: (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح) [٥].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه كما قررته في (علوم الحديث))[٦].

---

(١) شرح علل الترمذى (٣٤٧/١).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٥/٢).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٠).

(٤) المنخول من تعليقات الأصول (ص ٢٥٨).

(٥) ميزان الإعتدال (٤٢٦/٣).

(٦) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢٩٦/١) ولم أقف عليه في (لسان الميزان).

وقال في موضع آخر عقب حكايته لقول الذهبي المتقدم: (وهذا الذي نسبه الى آخره لا ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معرفون بالثقة إلا من خرجا له فى الاستشهاد)[1].

القول الرابع: التوقف في روايته :

وهو اختيار إمام الحرمين الجويني ـ رحمه الله ـ ووافقه عليه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ، قال إمام الحرمين: (والذي أوثره فى هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته)[2].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هى موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح[3] فيمن جرح بجرح غير مفسر)[4].

القول المختـار:

هو قول الجمهور فى عدم الإحتجاج بروايته، وهو القول الثاني من هذه الأقوال فلا يحتج إلا بمن كان ثقة، أو وصف بأدنى درجات العدالة والتوثيق.

ومن اختار التوقف ـ وهو القول الرابع ـ فى روايته لم يبعد عن مذهب الجمهور في عدم الإحتجاج به، لأن التوقف معناه عدم العمل بخبره. والله أعلم.

---

(١) لسان الميزان (٣/٥).

(٢) البرهان فى أصول الفقه (٦١٥/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١١٩).

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٢).

المبحث الثالث

من أقوال العلماء فى أن حديث مجهول الحال ضعيف يتقوى

أن حديث مجهول الحال عند من لا يحتج به ضعيف ضعفاً يسيراً، فإذا توبع بمثله أو بأعلى منه انجبر ضعفه وصار حسناً لغيره، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وقد فات الحاكم من الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبه عليه القاضي عياض ـ رحمه الله ـ وهو رواية المستورين، فإن رواياتهم مما اختلف في قبوله ورده. ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأن هذا القسم وإن كان مما اختلف فى قبول حديثهم ورده إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين: أحدهما أن لا تكون رواياتهم شاذة. وثانيهما أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه. فقبولها حينئذٍ باعتبار المجموعية كما قرر فى الحسن. والله أعلم)[1].

وقال ـ أيضاً ـ: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه، أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، .... صار حديثهم حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم)[2].

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ: (وفيما علق عن الحافظ ابن حجر أن الضعيف لتدليس، أو جهالة حال، يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه ...)[3].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٧٠/١).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١ – ٥٢).

(٣) البحر الذي زخر فى شرح ألفية الأثر (١٠٨٤/٣).

المبحث الرابع

سبب كون حديث (مجهول الحال) من الضعيف المعتضد

إن رواية مجهول الحال ـ وكذا مجهول العين والمبهم ـ مردودة عند أهل العلم لاحتمال أن يكون المجهول كاذبا أو سيء الحفظ، فإذا جاء خبره من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لذلك الخبر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعا، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكنا نزل عن درجة الصحيح) [1].

وقال البقاعي ـ رحمه الله ـ: (إنا ما رددنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه ... فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته غلب على الظن أنه حفظ، والعبرة فى هذا العلم بالظن) [2].

إن احتمال ضعف الراوى المستور هو السبب الذي رد الأئمة به خبره كما صرح البقاعى ـ رحمه الله ـ، فإذا روى المستور خبراً فإنه يحتمل أن يكون قد ضبط المروى، ويحتمل أن لا يكون قد ضبطه، فإذا روي من وجه آخر مثله أو فوقه لا دونه غلب على الظن ضبطه له، وكلما كثرت طرقه قوي ذلك فيه، قال السخاوى عقب قول العراقي في الألفية: (ولم يكن فردا ورد) [3]: (بل جاء ـ أيضاً من وجه آخر فأكثر فوقه أو مثله لا دونه ليترجح أحد الاحتمالين، لأن المستور ـ مثلاً ـ حيث يروى يحتمل أن يكون ضبط المروى ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/١٨).

(٢) النكت الوفية بما فى شرح الألفية (٤٩٧/٢).

(٣)

رواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط وكلما كثر المتابع قوي الظن كما في افراد المتواتر فإن أولها من رواية الافراد ثم لا يزال يكثر إلى أن يقطع بصدق المروى ولا يستطيع سامعه أن يدفع ذلك عن نفسه [1].

* * *

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٦٦/١).

المبحث الخامس

أمثلة لتقوية حديث مجهول الحال

المثال الأول:

حديث كعب بن عجرة الأنصارى ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: (يا كعب بن عجرة إنها ستكون بعدى أمراء ـ وصفهم بالجور ـ فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على فجورهم، فليس مني، ولست منه، ولا يرد عليّ الحوض. ومن لم يدخل عليهم، ولم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على فجورهم فهو مني وأنا منه ويرد عليّ الحوض. يا كعب حق للحمٍ نبت من سحت أن لا يدخل الجنة النار أولى به).

تخريج الحديث :

له أربعة طرق:

(١) الأول: رواه الطبراني [١] من طريق محمد بن اسماعيل بن أبي فديك ثنى يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة الأنصارى عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قال الطبراني: (لم يروه عن سعد بن اسحق إلا يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة). في الأصل: إلا عبد الله بن أبي قتادة، سقط يحيى منه .

وفي اسناده (اسحق بن كعب بن عجرة) قال ابن حجر: (مجهول الحال)[٢] وقال الذهبي: (تابعي مستور) [٣]. وفي الحكم على (اسحق) بجهالة الحال، أو بكونه مستوراً نظر، لأنه ليس له راو إلا ابنه (سعد) حيث لم يذكر الأئمة الذين

---

(١) المعجم الصغير (١٥٤/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٢٩).

(٣) ميزان الاعتدال (١٩٦/١).

ترجموا له غيره، كابن أبي حاتم [1]، وابن حبان [2]، والمزى [3]، والذهبي[4]، وابن حجر [5]، ـ رحمهم الله ـ، ومثله يحكم الأئمة عليه بجهالة العين لا بجهالة الحال إذا لم يعتمد ذكر ابن حبان له في الثقات .

وفي اسناده ـ أيضاً ـ (يحيى بن عبد الله) ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) [6] ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٢) الثاني: رواه الترمذى [7] من طريق عبيد الله بن موسى ثنا أبو بشر عن أيوب ابن عائذ الطائي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن كعب بن عجرة مرفوعاً: (أنه لا يربوا لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به) . ذكرها في حديث طويل أوله (أعيذك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء) .

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى) . وقال: (وأيوب بن عائذ الطائى يضعف، ويقال كان يرى الإرجاء) وقال ـ أيضاً ـ: (وسألت محمداً عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى، واستغربه جداً) .

أقوال النقاد في (أيوب):

وأيوب بن عائذ الذي ضعفه الإمام الترمذى ـ رحمه الله ـ اختلفت كلمة

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣٢).

(٢) الثقات (٤/٢٢).

(٣) كتاب تهذيب الكمال (١/٨٨).

(٤) ميزان الاعتدال (١/١٩٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١/٢٤٧ - ٢٤٨).

(٦) (٩/١٦٠).

(٧) السنن (٢/٥١٢) (كتاب الصلاة) (باب ما ذكر في فضل الصلاة).

النقاد فيه توثيقاً وتضعيفاً، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو داود، كما في (تهذيب التهذيب) [1] ووثقه ـ أيضاً ـ: الذهبي [2]، والحافظ ابن حجر [3].

وذكره أبو زرعة في (كتاب الضعفاء) [4]، وكذا ذكره البخاري في (الضعفاء) [5]، وقال الذهبي: (أورده البخاري في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث) [6]. قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي [7]، في قصة أبي موسى الأشعري، أخرجه له بمتابعة شعبة، وروى له مسلم والترمذي) [8]. وحكى عن البخاري أنه قال فيه: (كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق).

وفي اسناده ـ أيضاً ـ: (غالب أبو بشر) وهو غالب بن نجيح قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (مقبول) [9] وذكره ابن حبان في (الثقات) [10].

---

(١) (٤٠٧/١).

(٢) المغني في الضعفاء (٩٦/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٤١).

(٤) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء (٦٠١/٢).

(٥) (ص ٢٥٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٢٨٩/١).

(٧) صحيح البخاري ـ مع فتح الباري (٦٣/٨) رقم (٤٣٤٦) (كتاب المغازي) (باب بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قبل حجة الوداع).

(٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٣٩٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص ٢٧٣).

(١٠) (٣٠٩/٧).

(٣) الثالث: رواه الطبراني [١] من طريق عقيل الجعدى عن أبي اسحق الهمداني عن عاصم العدوى عن كعب بن عجرة الأنصارى مرفوعاً: لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت فالنار أولى به). ذكرها فى حديث طويل أوله: (يا كعب أعاذك الله من أمراء يكونون بعدى). وقال: (لم يروه عن أبي اسحق إلا عقيل، تفرد به ابراهيم بن طهمان).

وفي اسناده (عقيل الجعدى) قال فيه البخارى: (منكر الحديث) [٢] وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ذاهب، يشبه أن يكون أعرابياً إذا روى عن الحسن البصرى قال دخلت على سلمان الفارسي، فلا يحتاج أن يسأل عنه) [٣].

(٤) الرابع: رواه ابن حبان [٤] من طريق أبي يعلى حدثنا أميه بن بسطام حدثنا معتمر بن سليمان قال سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن أبي بكر بن بشير عن كعب بن عجرة قال: قال النبي ﷺ: يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم ودم نبتا من سحت، النار أولى به،....).

واسناده ضعيف لأن فيه (عبد الملك بن أبي جميلة) قال أبو حاتم: (مجهول) [٥] وكذا قال الذهبي ـ رحمه الله ـ فى (المغني في الضعفاء) [٦] وفي (ميزان الإعتدال في نقد الرجال) [٧] وكذا قال الحافظ ابن حجر [٨] ـ رحمه الله

---

(١) المعجم الصغير (٢٢٤/١).

(٢) التاريخ الكبير (٥٤/٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢١٩/٦).

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤٣٦/٧) حديث (٥٥٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٣٤٥/٥).

(٦) (٤٠٤/٢).

(٧) (٦٥٢/٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

ـ. وأما ابن حبان ـ رحمه الله ـ فقد ذكره في (الثقات) [1] في موضعين، ولا عبرة بذلك لما هو معلوم من توثيق ابن حبان ـ رحمه الله ـ للمجاهيل.

وفي الاسناد ـ أيضاً ـ (أبو بكر بن بشير) وهو ابن كعب بن عجرة، أورده ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) [2] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وجملة القول في هذه الطرق أن الحديث يتقوى بمجموعها ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره إلا الطريق الثالث منها، فإنه لا يعضده لشدة ضعفه. ويتقوى الحديث أيضاً بما له من شواهد، ومنها حديث جابر.

تخريج حديث جابر:

له طريقان:

(١) الأول: رواه عبد الرزاق [3] ـ ومن طريقه ـ الإمام أحمد [4]، وابن حبان[5]، والحاكم [6]، من طريق معمر عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: (يا كعب بن عجرة انه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت أبدا، النار أولى به). في حديث طويل أوله: (أعاذك الله يا كعب ابن عجرة من أمارة السفهاء).

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

وقال الذهبي : (صحيح).

---

(١) (١٠٣/٧ و ٣٨٥/٨).

(٢) (٣٤٢/٩).

(٣) المصنف (٣٤٥/١١).

(٤) المسند (٣٢١/٣) وجاء فيه (عبد الرحمن بن ثابت) ولم أقف عليه.

(٥) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٣/٧) حديث (٤٤٩٧).

(٦) المستدرك (١٢٧/٤)كتاب الأطعمة و (٤٢٢/٤) (كتاب الفتن).

وفى تصحيح الحديث بهذا الإسناد نظر، لأن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من جابر، قال ابن أبي حاتم: (قيل ليحيى سمع ـ أي عبد الرحمن ـ من جابر؟ قال: لا ، هو مرسل) [1] ولو سلم هذا الإسناد من هذا الانقطاع ما بلغ مرتبة الصحيح لان (عبد الله بن عثمان بن خثيم) صدوق [2].

(٢) الثاني: أشار إليه أبو نعيم في (الحلية) [3]، وهو مروي من طريق المنكدر ابن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر نحوه.

و (المنكدر) لين الحديث) [4].

الحكم على الحديث:

حديث كعب بن عجرة ـ رضى الله عنه ـ حسن لغيره بمجموع طرقه.

* * *

---

(١) المراسيل (ص ١٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٨١).

(٣) (٣١/١).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٤٨).

الفصل الثالث

تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

وفيه خمسة مباحث:

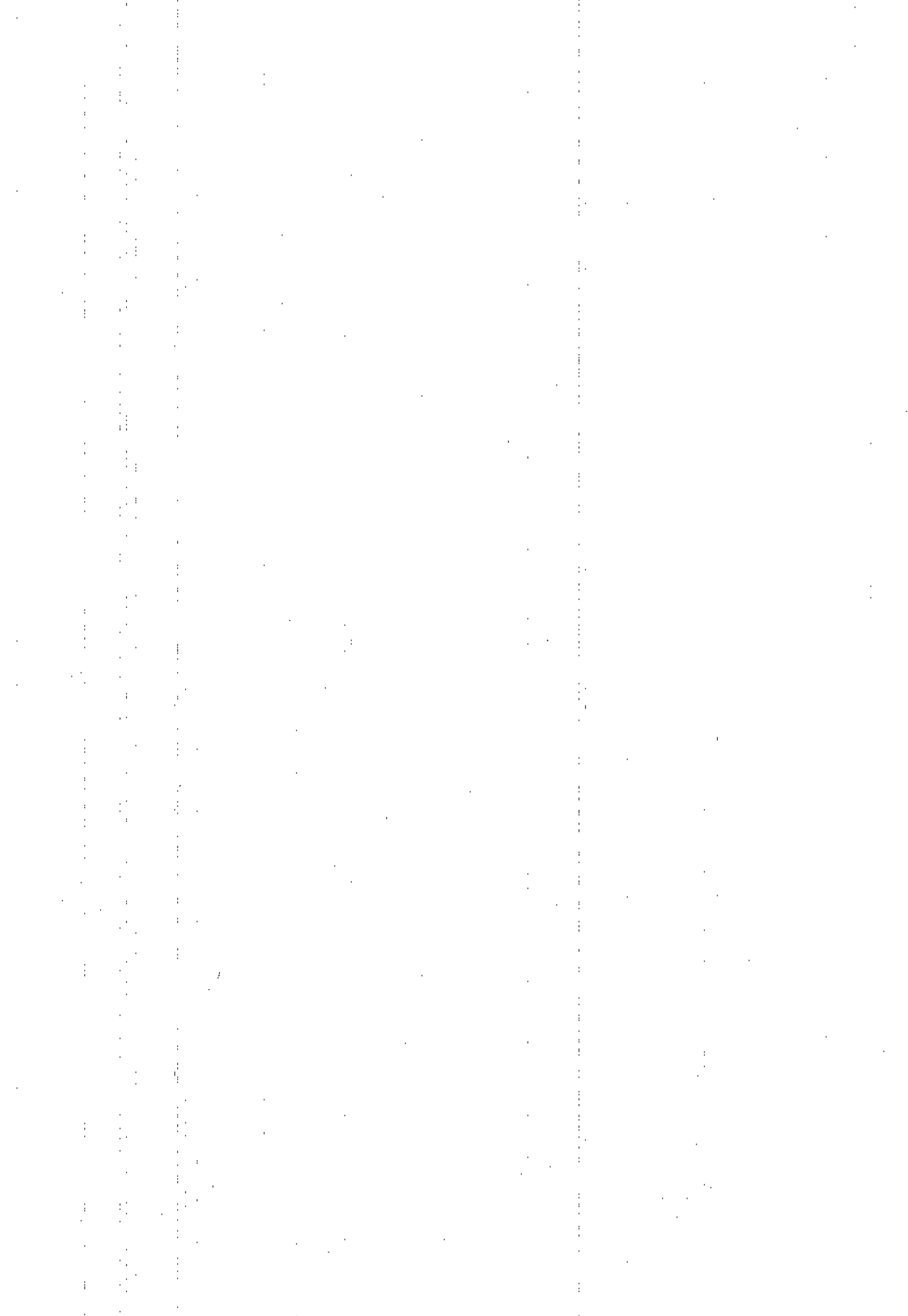
(١) **المبحث الأول**: تعريف المبهم.

(٢) **المبحث الثاني**: معرفة المبهم وأهميته.

(٣) **المبحث الثالث**: حكم الحديث الذى في اسناده مبهم لم يسم.

(٤) **المبحث الرابع**: قبول الحديث الذى فى اسناده مبهم لم يسم للاعتضاد.

(٥) **المبحث الخامس**: أمثلة لتقوية الحديث الذى في اسناده مبهم لم يسم.



المبحث الأول

تعريـــف المبهـــم

المبهم لغة:

(المبهم) اسم مفعول من الإبهام، و (المبهم) كمكرم المغلق من الأبواب لا يهتدى لفتحه، وقد أبهمه أي أغلقه وسده [1]. و (طريق مبهم إذا كان خفياً لا يستبين) [2].

المبهم اصطلاحاً:

والمبهم في اصطلاح المحدثين هو: (الراوى الذي أبهم ذكره في الحديث أو في الإسناد، من الرجال والنساء) [3].

* * *

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (٢٠٧/٨).

(٢) لسان العرب (٥٦/١٢).

(٣) شرح ألفية العراقي (٢٣٠/٣).

المبحث الثاني
معرفة المبهم وأهميته

إن معرفة الأسماء المبهمة الواقعة في أسانيد أو متون الأحاديث تتم بأحد هذه الأمور[1]:

(١) الأول: بوروده مسمى في بعض الروايات.

(٢) الثاني: بتنصيص أهل السير على كثير منهم.

وفي معرفة الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث فوائد متعددة، وإن كان الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ يرى أن معرفتها قليلة الجدوى بالنسبة لمعرفة الحكم من الحديث، قال ـ رحمه الله ـ: (وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم)[2] أما فوائد معرفة المبهمات الواقعة في متون الأحاديث فقد قال الحافظ ولي الدين العراقي[3] ـ رحمه الله ـ (وكم له من فائدة تستجاد :

(١) أدناها: تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه.

(٢) ومنها: أن يكون في الحديث منقبة لذلك المبهم فتستفاد بمعرفته، فينزل منزلته، ويحصل الامتثال لقوله ﷺ: (انزلوا الناس منازلهم)[4].

---

(١) تدريب الراوي (٣٤٣/٢).

(٢) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٢٠١).

(٣) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٧).

(٤) رواه الإمام أبو داود في السنن (١٧٣/٥) (كتاب الأدب) (باب في تنزيل الناس منازلهم) حديث رقم (٤٨٤٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضي الله عنها: مر بها سائل فأعطته كسرة، ومر بها رجل عليه ثياب وهيئة فاقعدته فأكل، فقيل لها في ذلك، فقالت: قال رسول الله ﷺ انزلوا الناس =

(٣) ومنها: أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب إليه، فيحصل من تعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة.

(٤) ومنها: أن يكون ذلك المبـ[illegible]لاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ [illegible]ف زمن إسلام ذلك الصحابي وكان قد أخبر عن قصة شاهدها وهو مسلـ[illegible]

ثم قال ولي الدين العراقي [illegible]ـه ـ: (إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تخفي).

وأما معرفة الأسماء المبهمة [illegible]ي الأسانيد (فلا تخفى شدة الاحتياج إلى معرفتها، لتوقف الاحتجاج بالحـ[illegible]ـ معرفة راويه) [٢] وكيف تعرف درجة راو لا يعرف اسمه؟ قال ابن كثير [illegible]ـه ـ: (وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في اسناد، كما إذا ورد في سند (عن فلان بن فلان) أو (عن أبيه) أو (عمه) أو (أمه) فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة، أو ضعيف، أو ممن ينظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا) [٣].

قال ولي الدين العراقي: (وأكثر ما زدته من المبهمات الواقعة في الإسناد وهي أهم، وأكثر نفعاً، وأوردتها في أواخر الأبواب غالباً) [٤].

= منازلهم. قال أبو داود: (ميمون لم يدرك عائشة) قال النووي: (قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة بن شعبة قبل عائشة) شرح مسلم (١٩/١).

(١) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٧).

(٢) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص٧).

(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٢٠١).

(٤) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص٨).

المبحث الثالث

حكم الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

إن وقوع الإبهام في متن الحديث لا يضره شيئاً، أما إذا كان الإبهام في اسناده ولـم يعرف اسم ذلك المبهم بوروده مسمى في طريق أخرى فحكمه الضعف وعدم القبول عند المحدثين، قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (فأما المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه)[1] وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته)؟[2].

ولو أبهم الراوى بلفظ التعديل كقولهم (أخبرني الثقة) فقد ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في حكم روايته ثلاثة مذاهب[3]:

(١) الأول منها: وهو الذي اختاره ـ رحمه الله ـ عدم قبول روايته، قال (وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوى عنه (حدثني الثقة)، لأنه قد يكون ثقة عنده مرجوحاً عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة).

(٢) والثاني: قيل: يقبل تمسكا بالظاهر إذ الجرح على خلاف الأصل.

(٣) والثالث: وقيل: إن كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه. قال الحافظ ابن حجر: (وهذا ليس من مباحث علوم الحديث. والله الموفق).

وعلى ذلك فلا يقبل المحدثون الحديث الذي في اسناده مبهم، ويرى الإمام ابن عبد الهادى ـ رحمه الله ـ أن المبهم أسوأ حالاً من المجهول حيث قال فيما رواه

---

(١) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٨١).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٩).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٩).

البيهقي ـ رحمه الله ـ من طريق ابن أبي فديك عن رباح بن بشير عن يزيد بن أبي سعيد المقبرى قال: قدمت على عمر بن عبد العزيز إذ كان خليفة بالشام، فلما ودعته قال: إن لي إليك حاجة إذا أتيت المدينة سترى قبر النبي ﷺ فأقرئه مني السلام. قال محمد بن اسماعيل بن أبي فديك: فحدثت به عبد الله بن جعفر فقال: أخبرني فلان أن عمر كان يبرد إليه البريد من الشام) [1].

قال ابن عبد الهادى: (والمخبر لعبد الله بن جعفر رجل مبهم، وهو أسوأ حالاً من المجهول) [2].

* * *

(١) شعب الإيمان (٤٩٢/٣) حديث رقم (٤١٦٧).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ٣٢٧).

المبحث الرابع

قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم للاعتضاد

إن عدم قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم لا يعنى عدم قبوله عند المتابعات والشواهد، فقد قبل المحدثون روايته عند الموافقة بمثله أو بما هو أعلى منه، وممن قواه لاعتضاده بمتابعات أو شواهد الإمام ابن كثير [1] ـ رحمه الله ـ والحافظ ابن حجر [2] ـ رحمه الله .

وصرح الإمام ابن كثير بأن حديث المبهم إذا كان الإبهام في القرون المشهود لها بالخير أو كان في عصر التابعين فإنه يستضاء بحديثه، قال ـ رحمه الله :

(فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير. والله أعلم) [3].

* * *

---

(١) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٢٧٩).

(٢) فتح البارى (١٦١/١) ونتائج الأفكار (١٤٣/١-١٤٦ و ١٧٩ و ٢٤٢).

(٣) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث (ص ٨١).

المبحث الخامس

أمثلة لتقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

المثال الأول:

عن عقبة بن عامر ـ رضى الله عنه ـ أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فجلس رسول الله ﷺ يوما يحدث أصحابه فقال: من قام إذا استقلت الشمس فتوضأ فاحسن الوضوء ثم صلى ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

قال عقبة: فقلت الحمد لله الذي رزقني أن أسمع هذا من رسول الله ﷺ وعلى آله وسلم. فقال عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه وكان تجاهي ـ: أتعجب من هذا؟ فقد قال رسول الله قبل أن تأتي ما هو أعجب من هذا، فقلت: بأبي أنت وأمي ما قال؟ فقال: إنه قال من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع بصره ـ أو قال نظره ـ إلى السماء فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء).

تخريج الحديث:

رواه أبو داود [١]، والدارمي [٢]، وابن أبي شيبة [٣]، وأبو يعلى [٤]، والطبراني [٥] من طريق أبي عقيل زهرة بن معبد عن ابن عمه عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

---

(١) السنن (١١٩/١) (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا توضأ) حديث رقم (١٧٠).

(٢) السنن (١٤٧/١) (كتاب الصلاة والطهارة) (باب القول بعد الوضوء) حديث (٧٢٢).

(٣) المصنف (٤/١ و ٤٥١/١٠ ـ ٤٥٢).

(٤) المسند (١٦٢/١) حديث رقم (١٨٠) و ٢١٣/١ـ٢١٤ حديث رقم (٢٤٩) و ٢٩٩/٤ حديث رقم (١٧٦٣).

(٥) المعجم الكبير (٣٣٢/١٧).

ورواه ابن السني [1] مقتصراً على ما رفعه عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ورواية أبي داود لم يسق لفظها.

ورواه الحافظ ابن حجر، وقال عقبه: (هذا حديث حسن من هذا الوجه ولولا الرجل المبهم لكان على شرط البخاري، لأنه اخرج لجميع رواته من المقرئ فصاعدا إلا المبهم ولم أقف على اسمه) [2].

وفي الحكم عليه بالحسن من هذا الوجه نظر، لأجل هذا المبهم الذي لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمه، إلا أنه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بما له من متابعات، ولعل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حسنه لأجلها.

والحديث رواه الطبراني [3] من طريق أبي عقيل حدثني عمي ثنا عقبة بن عامر مرفوعا. فجعل (عمه) مكان (ابن عمه).

وللحديث ثلاث طرق أخرى:

(١) الأول: رواه الإمام مسلم [4]، وأبو داود [5]، والإمام أحمد [6]، وأبو عوانة[7] والطبراني [8]، من طريق أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر

---

(١) عمل اليوم والليلة (ص ٢٢).

(٢) نتائج الأفكار (٢٤٢/١ ـ ٢٤٣).

(٣) المعجم الكبير (٣٣١/١٧).

(٤) الصحيح (٢٠٩/١) حديث رقم (٢٣٤) (كتاب الطهارة) (باب الذكر المستحب عقب الوضوء).

(٥) السنن (١١٨/١) حديث رقم (١٦٩) (كتاب الطهارة (باب ما يقول الرجل إذا توضأ).

(٦) المسند (١٤٥/٤-١٤٦).

(٧) المسند (٢٢٥/١).

(٨) المعجم الكبير (٣٣٢/١٧) حديث رقم (٩١٧).

قال: كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نوبتي فروحتها بعشي، فادركت رسول الله ﷺ قائماً يحدث الناس، فادركت من قوله: (ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجه إلا وجبت له الجنة) قال: فقلت ما أجود هذه، فإذا قائل بين يدي يقول: التي قبلها أجود، فنظرت فإذا عمر، قال: أني قد رأيتك جئت آنفا، قال: ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ ـ أو فيسبغ ـ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبد الله ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها يشاء) واللفظ للإمام مسلم.

(٢) الثاني: رواه الإمام مسلم [١]، وأبو داود [٢]، والإمام أحمد [٣]، وأبو عوانة [٤]، والطبراني [٥]، من طريق أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

(٣) الثالث: رواه الإمام أحمد [٦] من طريق عبد الوهاب بن بخت عن الليث ابن سليم الجهني عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

واسناده ضعيف لأن فيه (الليث بن سليم الجهني) قال فيه الحسيني

---

(١) الصحيح (٢٠٩/١) (كتاب الطهارة) (باب الذكر المستحب عقب الوضوء).

(٢) السنن (١١٩/١) (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا توضأ) ولم يسق لفظه.

(٣) المسند (١٤٥/٤- ١٤٦).

(٤) المسند (٢٢٥/١).

(٥) المعجم الكبير (٣٣٢/١٧) حديث رقم (٩١٧).

(٦) المسند (١٤٦/٤).

(مجهول) [1].

الحكم على الحديث:

حديث عقبة بن عامر من الطريق المبهمة حسن لغيره بالمتابعات، ومتن الحديث صحيح لرواية الإمام مسلم له.

* * *

(١) الاكمال فى ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر فى (تهذيب الكمال) ص ٢٦٦ وذكره الحافظ ابن حجر في (تعجيل المنفعة) ص ٢٣٤ وقال: مجهول.

المثال الثاني:

عن معاوية بن أبي سفيان ـ رضى الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقه في الدين، وإنما يخشى الله من عباده العلماء).

تخريج الحديث:

رواه الطبراني [1] من طريق عتبة بن أبي حكيم عمن حدثه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ ... الحديث بمثله.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه رجل لم يسم، وعتبة بن أبي حكيم وثقه أبو حاتم وأبو زرعة، وضعفه جماعة) [2].

وقال الحافظ ابن حجر: (اسناده حسن، لأن فيه مبهما اعتضد بمجيئه من وجه آخر) [3].

والحديث رواه ابن أبي عاصم في (كتاب العلم) [4] من طريق عتبة بن أبي حكيم عمن حدثه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين).

وقوله (ومن يرد الله به خيراً يفقه في الدين). متفق عليه، رواه الإمام البخارى[5]،

---

(١) المعجم الكبير (٣٩٥/١٩).

(٢) مجمع الزوائد (١٢٨/١).

(٣) فتح البارى (١٦١/١).

(٤) تغليق التعليق على صحيح البخارى (٧٨/٢).

(٥) الصحيح في ثلاثة مواضع: (٢٥/١) (كتاب العلم) (باب من يرد الله به خيرا يفقه..) و ٤٨/٤ (كتاب فرض الخمس) (باب قول الله تعالى: فأن لله خمسه). و١٤٩/٨ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة) (باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة).

ومسلم [1]، من حديث معاوية بن أبي سفيان ـ رضى الله عنه .

وأما قوله (يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه). فله شواهد مروية عن: (أبي هريرة) و (أبي الدرداء) و (ابن مسعود) و (أنس) و (شداد بن أوس) ذكرها السخاوى [2] ـ رحمه الله ـ وأقواها حديث أبي هريرة ـ رضى الله عنه .

تخريج حديث أبي هريرة :

رواه الدارقطني [3]، والخطيب [4]، وابن الجوزى [5]، من طريق اسماعيل بن مجالد بن سعيد عن عبد الملك بن عمير عن رجاء بن حيوة عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ مرفوعا: (إنما العلم بالتعلم، والحلم بالتحلم، ومن يتحر الخير يعطه، ومن يتوق الشر يوقه).

قال ابن الجوزى: (اسماعيل بن مجالد قال السعدى ليس محمودا).

وقال الذهبي فى (اسماعيل): صدوق [6]. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطيء [7].

وسئل الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ عن هذا الحديث من طريق رجاء بن

---

(1) الصحيح (٧١٨/٢ و ٧١٩) (كتاب الزكاة) (باب النهى عن المسألة) و (١٥٢٤/٣) (كتاب الامارة) (باب قوله ﷺ لا تزال طائفة من أمتي).

(2) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص ١٠٧) حديث رقم (٢١٠).

(3) العلل (١٨٠/٣/ أ) (مسند أبي هريرة).

(4) تاريخ بغداد (١٢٧/٩) في ترجمة (سعد بن زنبور).

(5) العلل المتناهية (٧٦/١).

(6) الكاشف (١٢٨/١).

(7) (تقريب التهذيب) ص ٣٥.

حيوة عن أبي هريرة، فأجاب بقوله:

(يرويه عبد الملك بن عمير واختلف عنه، فرواه اسماعيل بن مجالد عن عبد الملك عن رجاء بن حيوة عن النبي ﷺ ـ كذا فى الأصل ـ، ورواه محمد ابن الحسن الهمداني عن الثورى عن عبد الملك عن رجاء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن عبد الملك عن رجاء عن أبي الدرداء موقوفاً، وهو المحفوظ)[١].

وقد علق الإمام البخارى قوله (إنما العلم بالتعلم) في (صحيحه)[٢] جازماً به، قال الحافظ ابن حجر: (وإنما جزم به مع أن فيه راوياً مبهماً لمجيئه من طريق أخرى)[٣].

وحسن الشيخ الألباني[٤] ـ حفظه الله ـ حديث أبي هريرة.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث معاوية من الطريق المبهمة حسن لغيره بحديث أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ. وأما قوله (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين). فصحيح متفق على صحته.

* * *

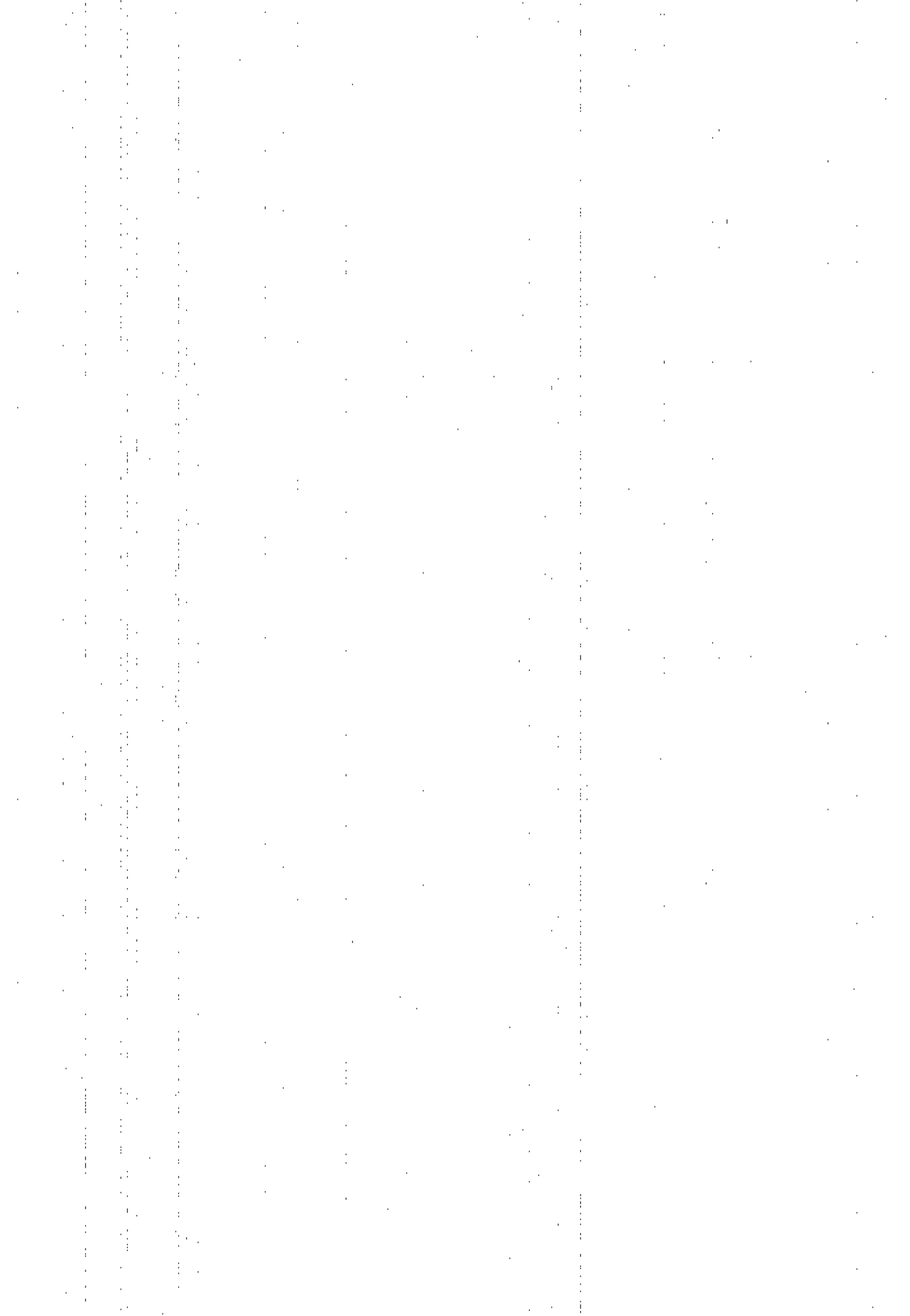
---

(١) العلل (٣/١٨٠/أ) (مسند أبي هريرة).

(٢) الصحيح (١/٢٥) (كتاب العلم) (باب العلم قبل القول والعمل).

(٣) تغليق التعليق على صحيح البخارى (٢/٧٨).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٣٤٢).



الباب السادس

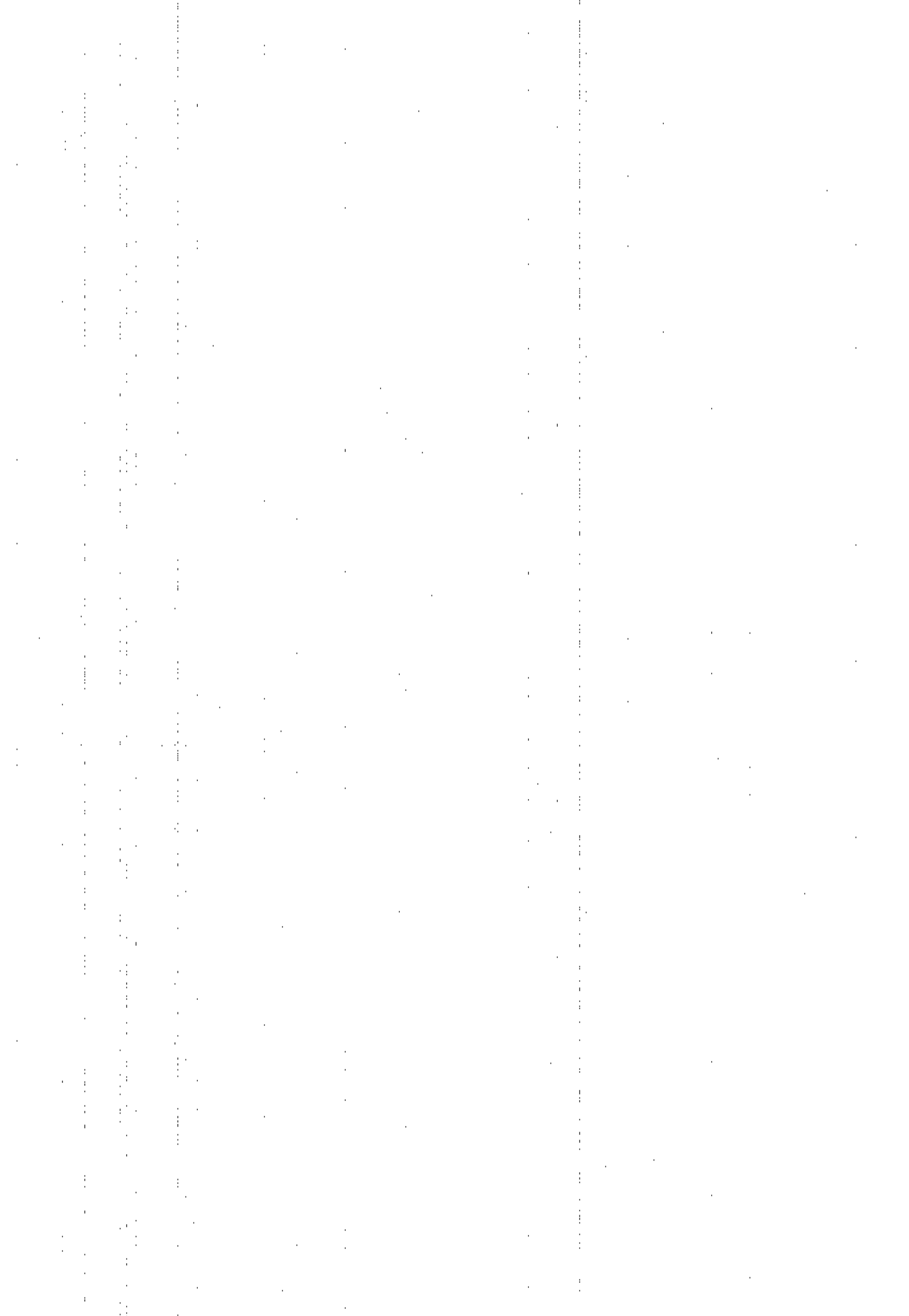
تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الطعن فى ضبط أحد رواتها

وفيه ثلاثة فصول:

(١) **الفصل الأول:** تقوية حديث سيء الحفظ.

(٢) **الفصل الثاني:** تقوية حديث المختلط إذا لم يتميز.

(٣) **الفصل الثالث:** تقوية حديث المتلقن.



الفصل الأول

تقوية حديث سيء الحفظ

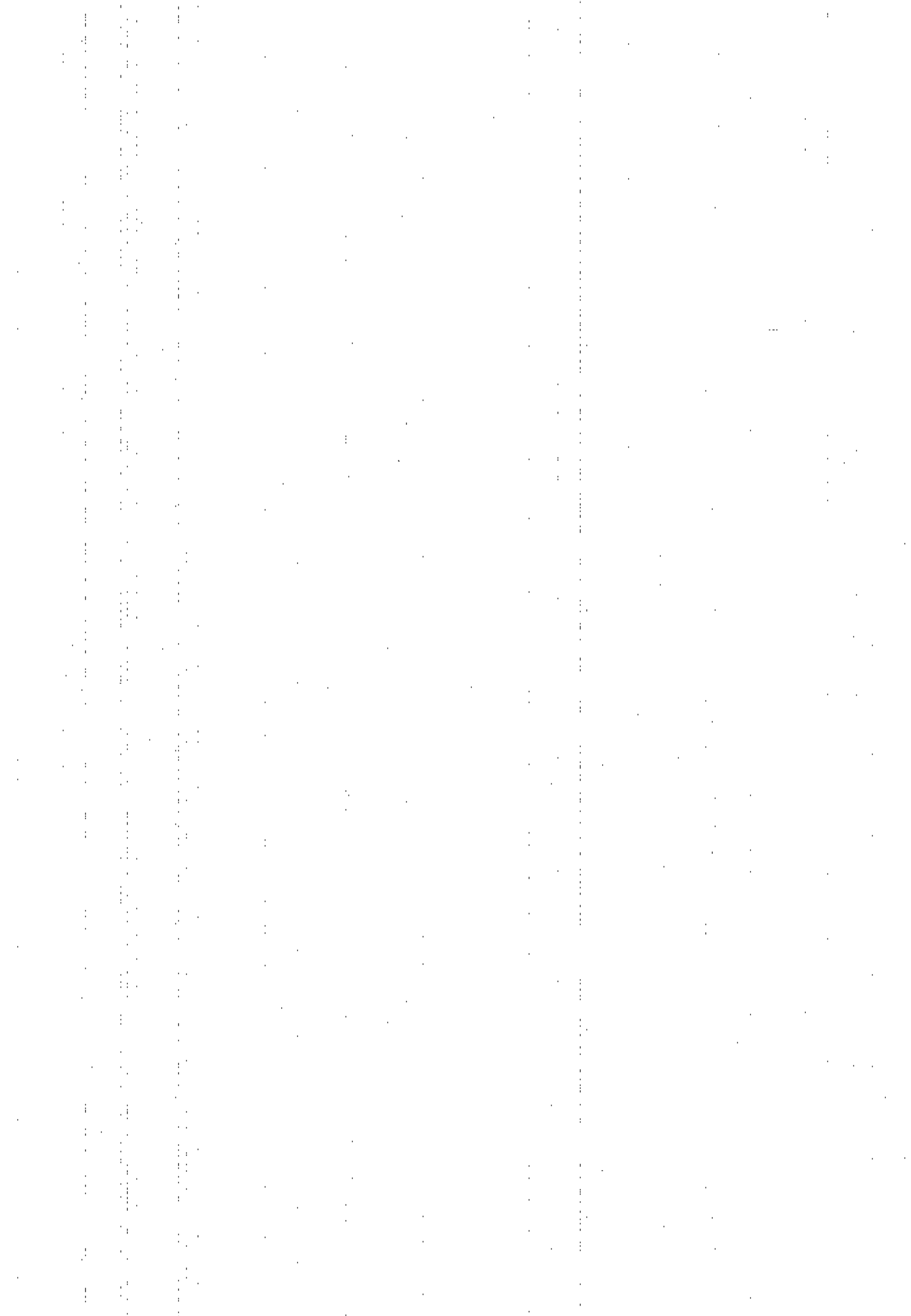
وفيه أربعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف سيء الحفظ.

(٢) **المبحث الثاني**: من أقوال العلماء في أن حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد.

(٣) **المبحث الثالث**: سبب كون حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد.

(٤) **المبحث الرابع**: أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ.



المبحث الاول

تعريف سيء الحفظ

لغــــة:

(الحفظ) نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة [١]. قال الأزهرى: (ورجل حافظ، وقوم حفاظ، وهم الذين رزقـوا حفـظ ما سمعوا، وقلما ينسون شيئا يفعلونه) [٢].

وقال ابن سيدة: (الحفظ نقيض النسيان) [٣] وقال الجوهرى: (حفظت الشيء حفظا أي حرسته، وحفظته ـ أيضا ـ بمعني استظهرته) [٤].

اصطلاحا:

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (والمراد به: من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطئه) [٥].

وقال ـ فى موضع آخر ـ: (وهو عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته)[٦].

* * *

---

(١) تهذيب اللغة (٤٥٨/٤).

(٢) تهذيب اللغة (٤٥٩/٤).

(٣) المحكم والمحيط الاعظم فى اللغة (٢١٢/٣).

(٤) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (١١٧٢/٣).

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر (ص ٥١).

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (ص ٤٤).

المبحث الثاني

من أقوال العلماء في أن حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد

إن حديث سيء الحفظ عند أهل الحديث حديث ضعيف، وقد تضافرت أقوالهم على قبوله عند اعتضاده بالمتابعات والشواهد، فمن أقوالهم فى هذا المعني:

(١) ما رواه الخطيب البغدادى ـ رحمه الله ـ عن يحيى بن سعيد قال: إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فاعرضوه، فإنه سيء الحفظ) (١).

(٢) وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له) (٢).

(٣) وقال النووى ـ رحمه الله ـ: (إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً) (٣).

وقال ـ في موضع آخر ـ: (ليس كل ضعف يزول بمجيء الحديث من وجوه بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، لدلالة ذلك على عدم اختلال ضبطه) (٤).

(٤) وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه (ميزان الإعتدال) (٥) أنه

---

(١) كتاب الكفاية في علم الراوية (ص ٣٣٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ٣٧).

(٣) التقريب والتيسير ـ مع تدريب الراوى (١/١٧٦-١٧٧).

(٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١/١٤٧-١٤٨).

(٥) (١/٣).

يحتوى على ذكر (المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم بل يقبل ما رووه فى الشواهد والاعتبار بهم لا فى الأصول والحلال والحرام)[1].

(٥) وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ولكن الضعف يتفاوت: فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعيف الذى ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن)[2].

وذكر ـ أيضاً ـ إن حديث سيء الحفظ يوجد كثيراً في (صحيح البخارى) فى المتابعات قال ـ رحمه الله ـ: (وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الراوية عن أولئك)[3]. يعني الذين وصفوا بكثرة الغلط. والحكم المشار إليه فى رواية من وصف بـ (سيء الحفظ) أن ينظر في الحديث الذي رواه البخارى، فإن وجد عنده أو عند غيره من رواية غير الموصوف بـ (سيء الحفظ) أو نحوه علم أن المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله.

وقال الحافظ ابن حجر فى موضع آخر: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ... صار حديثه حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد

---

(١) الظاهر قبول حديث هؤلاء فى (الأصول) و (الحلال والحرام) اذا اعتضد بما يقويه من متابعة أو شاهد. والله أعلم.

(٢) الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص ٢٩٩).

(٣) هدي السارى (ص ٣٨٤).

الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم.) [1].

وقد أشار الحافظ العراقي والسيوطي ـ رحمهما الله ـ في ألفيتهما إلى قبول حديث سيء الحفظ للاعتضاد، قال العراقي [2] ـ رحمه الله :

(فإن يقل يحتج بالضعيف * * * فقل إذا كان من الموصوف)

(رواته بسوء حفظ يجبر * * * بكونه من غير وجه يذكر).

وقال السيوطي ـ رحمه الله ـ في (ألفيته) [3]:

(إلى الصحيح ـ أي لغيره كما * * * يرقى الى الحسن الذي قد وسما)

(ضعفا لسوء الحفظ أو ارسال أو * * * تدليس أو جهالة إذا رأوا)

(مجيئه من جهة أخرى، وما * * * كان لفسق أو يرى متهما)

* * *

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٥١-٥٢).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/٩٠).

(٣) ألفية السيوطي فى علم الحديث (ص ١٥).

المبحث الثالث

سبب كون حديث سيء الحفظ من الضعيف المعتضد

إن أئمة الحديث لم يقبلوا حديث سيء الحفظ لاحتمال عدم حفظه وضبطه لما رواه، فلو جاء خبره من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الرواية، قال البقاعي ـ رحمه الله ـ: (فإنا ما رددنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه، ولا رددنا سيء الحفظ لأنه لم يحفظ بل لاحتمال أنه لم يحفظ، فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته غلب على الظن أنه حفظ، والعبرة في هذا العلم بالظن)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (.... فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكنا نزل عن درجة الصحيح)[2].

ولا شك أن تعدد طرق مثل هذا، مع تباين مخارجها، يبعد معه تماثل الخطأ فيه، أو تعمد الكذب له، فلأجل ذلك كان ضعيفاً معتضداً.

* * *

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٤٩٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/٢٣).

المبحث الرابع

أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ

المثال الأول:

عن عبد الله بن عمرو ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: أفضل الصدقة إصلاح ذات البين.

تخريج الحديث:

رواه البزار [1] من طريق عبد الله بن يزيد ثنا عبد الرحمن بن زياد عن راشد بن عبد الله المعافرى عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال.... الحديث.

قال المنذرى ـ رحمه الله ـ: (في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وحديثه هذا حسن لحديث أبي الدرداء المتقدم [2]) [3].

وقال الهيثمي: (فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف) [4].

وفي اسناده ـ أيضاً ـ راشد بن عبد الله المعافرى، ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً [5]. و (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) ضعيف فى حفظه كما قال الحافظ ابن حجر [6] ـ رحمه الله ـ فاسناد الحديث ضعيف لذلك، إلا أن ضعفه منجبر بحديث أبي الدرداء ـ رضى الله عنه .

---

(١) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة (٢/٤٤٠-٤٤١) حديث رقم (٢٠٥٩).

(٢) الترغيب والترهيب (٣/٤٨٨).

(٣) الترغيب والترهيب (٣/٤٨٩).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٨٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٤٨٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

تخريج حديث أبي الدرداء :

رواه أبـو داود [1]، والترمذي[2]، وأحمـد [3]، وابن حبـان [4]، من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين الحالقة). واللفظ لأبي داود.

قال الترمذي: (هذا حديث صحيح).

وصححه ـ أيضاً ـ الشيخ الألباني [5] ـ حفظه الله .

ورجاله ثقات ليس فيه إلا ما يخشى من عنعنة الأعمش.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث عبد الله بن عمرو حسن لغيره بحديث أبي الدرداء.

المثال الثاني:

عن عبـد الله بن أبي أوفى ـ رضي الله عنه ـ قـال: جـاء رجل إلى النبي ﷺ فقـال: إني لا استطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه. قـال: قل سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قـال: يا رسول الله هذا لله عز وجل، فمـا لي؟ قـال: قل اللهم أرحمني،

---

(١) السنن (٢١٨/٥) (كتـاب الأدب) (باب إصـلاح ذات البين) حـديث رقم (٤٩١٩).

(٢) السنن (٦٦٣/٤) (كتاب صفة القيامة) حديث رقم (٢٥٠٩).

(٣) المسند (٤٤٤/٦).

(٤) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٧٥/٧) حديث رقم (٥٠٧٠).

(٥) صحيح سنن الترمذي (٣٠٧/٢) حديث رقم (٢٠٣٧) و غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٢٣٧).

وأرزقني، وعافني، وأهدني. فلما قام قال هكذا بيده. فقال رسول الله ﷺ: أما هذا فقد ملأ يده بالخير.

تخريج الحديث:

للحديث طريقان عن عبد الله بن أبي أوفى:

(١) الأول: رواه أبو داود [١]، والنسائي [٢]، والإمام أحمد [٣]، والطيالسي [٤]، وابن أبي شيبة [٥]، وعبد الرزاق[٦]، والحميدى[٧]، وابن خزيمة[٨]، وابن حبان[٩]، وابن الجارود[١٠]، والدارقطني [١١]، وابن عدي [١٢]، والحاكم [١٣]، والبيهقي[١٤]، والبغوى [١٥]، من طرق عن ابراهيم السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ... الحديث، واللفظ المذكور أعلاه للإمام أبي داود.

---

(١) السنن (٥٢١/١) (كتاب الصلاة) (باب ما يجزئ الأمي والاعجمي) حديث (٨٣٢).

(٢) السنن (١٤٣/٢).

(٣) المسند (٣٥٣/٤ و ٣٥٦ و ٣٨٢).

(٤) المسند (ص ١٠٩) حديث رقم (٨١٣).

(٥) المصنف (٢٩١/١٠) حديث رقم (٩٤٦٨).

(٦) المصنف (١٢١/٢ - ١٢٢) حديث رقم (٢٧٤٧).

(٧) المسند (٣١٣/٢) حديث رقم (٧١٧).

(٨) الصحيح (٢٧٣/١) حديث رقم (٥٤٤).

(٩) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٤٧/٣) حديث رقم (١٨٠٥) و (١٨٠٦).

(١٠) كتاب المنتقى من السنن المسنده (ص٧٣-٧٤) حديث رقم (١٨٩).

(١١) السنن (٣١٣/١ و ٣١٤).

(١٢) الكامل (٢١٤/١).

(١٣) المستدرك (٢٤١/١).

(١٤) السنن الكبرى (٣٨١/٢).

(١٥) شرح السنة (٨٨/٣) حديث (٦١٠).

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخارى، ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (على شرط البخارى).

في اسناده (ابراهيم السكسكي) وهو ابن عبد الرحمن قال الحافظ ابن حجر: (فيه ابراهيم السكسكي، وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه)[1]. ثم حكى تضعيف الأئمة له.

وقال النووى: (رواه أبو داود والنسائي ولكنه من رواية ابراهيم السكسكي وهو ضعيف)[2]. وأورده ابن عدي في ترجمة (ابراهيم) هذا مع حديث آخر ثم قال: (ومدار هذين الحديثين على ابراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى، رواه عنه غير من ذكرت جماعة، ولم أجد له حديثا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائي)[3].

وقال النسائي: (ابراهيم بن عبد الرحمن السكسكي ليس بذاك القوى)[4].

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ضعيف الحفظ)[5].

(٢) الطريق الثاني: رواه ابن حبان[6] من طريق أبي أمية ثنا الفضل بن موقف ثنا مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ... الحديث بنحوه.

وفي اسناده (الفضل بن موفق) قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث كان شيخاً صالحاً، قرابة لابن عيينة، وكان يروى أحاديث موضوعة)[7].

---

(١) التلخيص الحبير (٢٣٦/١).

(٢) المجموع (٣٠٩/٣).

(٣) الكامل (٢١٤/١).

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٢٨٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١).

(٦) الاحسان بتقريب صحيح ابن حبان (١٤٨/٣) حديث رقم (١٨٠٧).

(٧) الجرح والتعديل (٦٨/٧).

وقال الحافظ ابن حجر: (فى اسناده الفضل بن موفق ضعفه أبو حاتم)[1].

وقال ـ أيضاً ـ: (ضعف) [2].

وبمجموع هذين الطريقين يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيره، ويرتقي ـ أيضاً ـ بما له من شاهد مروى عن (رفاعة بن رافع).

تخريج حديث رفاعة:

رواه أبو داود [3]، والترمذى [4]، والطيالسي [5]، والحاكم [6]، والبيهقي [7]، من طريق اسماعيل بن جعفر أخبرنى يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقي عن أبيه عن جده عن رفاعة بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس فى المسجد يوماً ـ قال رفاعة: ونحن معه ـ إذا جاءه رجل كالبدوى، فصلى فأخف صلاته .... وفي آخره: (فتوضأ كما أمرك الله جل وعز، ثم تشهد فأقم، ثم كبر، فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله، وكبره، وهلله).

قال الترمذى: (حديث رفاعة بن رافع حديث حسن).

و (يحيى بن علي بن يحيى) [8] وجده (يحيى بن خلاد) [9] ذكرهما

---

(١) التخليص الحبير (٢٣٦/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٢٧٦).

(٣) السنن (٥٣٨/١) (كتاب الصلاة) (باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع) حديث (٨٦١).

(٤) السنن (١٠٠/٢-١٠١) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في وصف الصلاة).

(٥) المسند (ص ١٩٦) حديث رقم (١٣٧٢).

(٦) المستدرك (٢٤٣/١).

(٧) السنن الكبرى (٣٨٠/٢).

(٨) الثقات (٦١٢/٧).

(٩) الثقات (٦٠١/٧).

ابن حبـان في (الثقـات)، وقـال الذهبي في ترجـمـة (يحيى بن خـلاد) [1]: صدوق. وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة (يحيى بن علي) [2]: مقبول.

الحكم على الحديث:

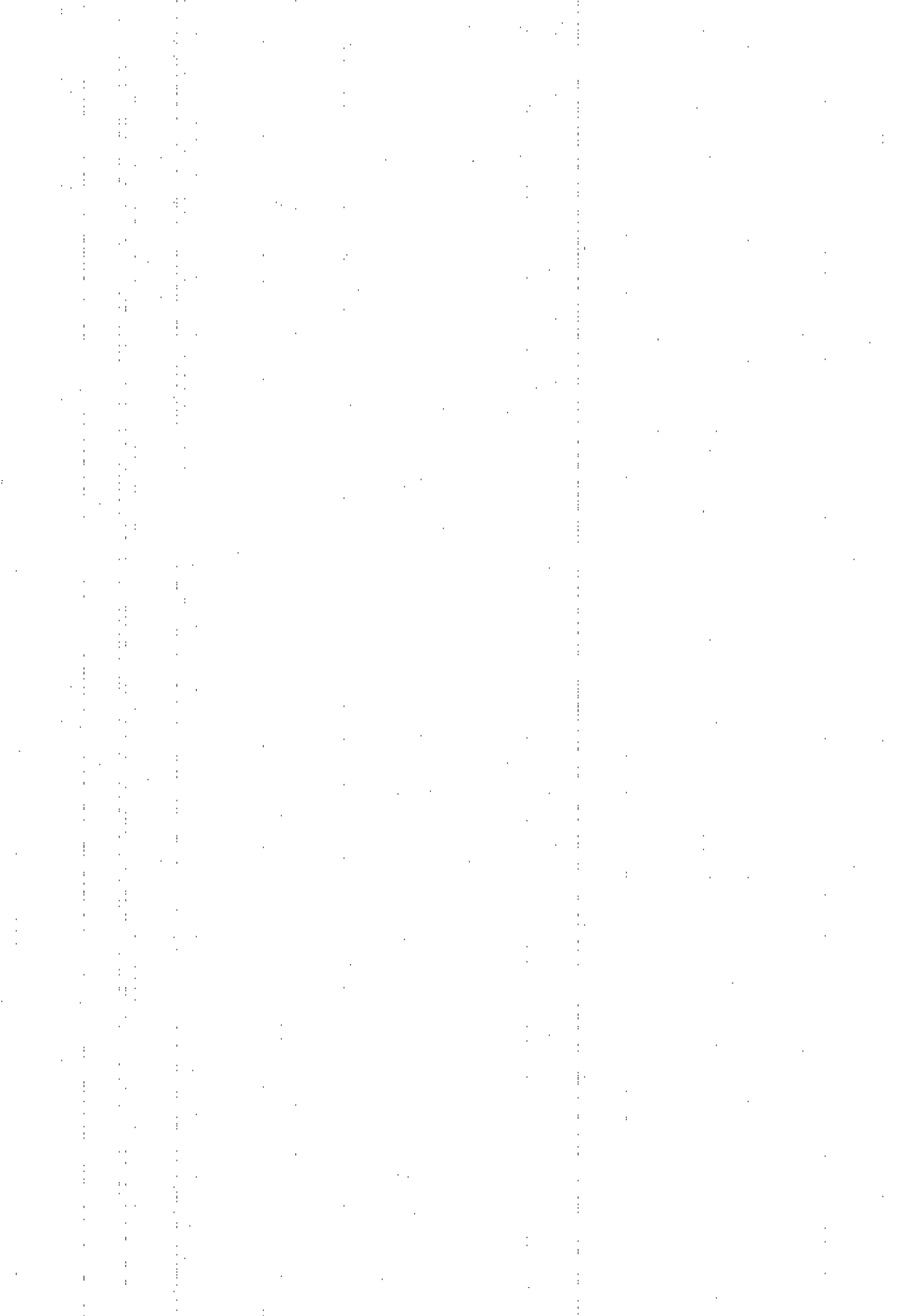
اسناد حديث عبد الله بن أبي أوفى من طريق السكسكي حسن لغيره للمتابعة والشاهد.

* * *

---

(١) الكاشف فى معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣/٢٥٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٧٨).



الفصل الثاني

تقويـة حديث المختلـط

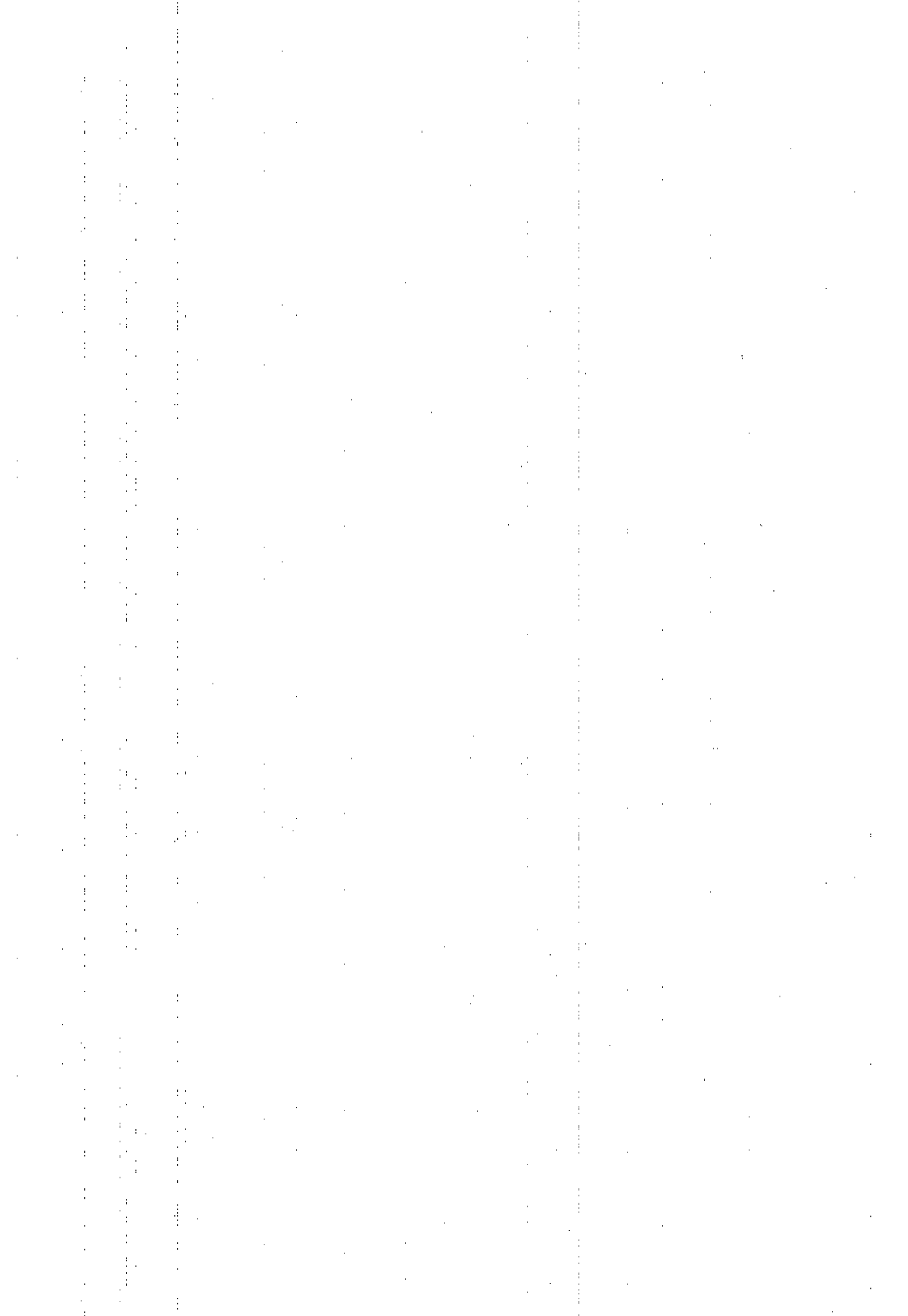
وفيه أربعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف المختلط.

(٢) **المبحث الثاني**: حكم حديث المختلط.

(٣) **المبحث الثالث**: حديث المختلط من الضعيف المعتضد وسبب ذلك.

(٤) **المبحث الرابع**: أمثلة لتقوية حديث المختلط.



المبحث الأول

تعريـــف المختـــلط

المختلط لغةً:

(المختلط) من الاختلاط، تقول: (اختلط فلان فسد عقله، واختلط عقله إذا تغير، فهو مختلط)[1].

وقال ابن منظور ـ رحمه الله ـ: (اختلط فلان أي فسد عقله)[2]. (واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله)[3].

وقال الفيروزآبادى: (واختلط فسد عقله)[4].

المختلط اصطلاحاً:

قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف، أو ضرر، أو عرض، أو مرض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودى[5] أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن[6])[7].

وقال ابن الصلاح: (وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنه من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك)[8].

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (١٣٤/٥).

(٢) لسان العرب (٢٩٤/٧).

(٣) لسان العرب (٢٩٥/٧).

(٤) القاموس المحيط (ص ٨٥٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي، المسعودى، صدوق اختلط قبل موته، مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين ومائة. تقريب التهذيب (ص٢٠٥).

(٦) هو سراج الدين عمر بن علي الأنصارى الأندلسي ثم المصرى .

(٧) فتح المغيث (٣٦٦/٣).

(٨) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص٣٩١).

المبحث الثاني
حكم حديث المختلط

احتج المحدثون بروايات المختلطين التي رووها قبل اختلاطهم، ولم يحتجوا بما رووه بعد اختلاطهم، وكذا لم يحتجوا بما أشكل أمره أحدث به قبل الاختلاط أو بعده، وعلى ذلك جاءت اقوالهم :

(١) فهذا الإمام ابن حبان ـ رحمه الله ـ يقول في روايته عن المختلطين في أواخر اعمارهم: (لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم ....) [١].

(٢) وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده)[٢].

(٣) وقال العراقي ـ رحمه الله ـ : (الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع بعده فقط، ومنهم من سمع في الحالين ولم يتميز)[٣].

(٤) وقال برهان الدين الحلبي ـ رحمه الله ـ : (ثم الحكم في حديث من اختلط من الثقات التفصيل: فما حدث به قبل الاختلاط فإنه يقبل، وإن حدث به فيه أو أشكل أمره فلم يدر أأخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده فإنه لا يقبل) [٤].

---

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩٠/١).
(٢) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ض ٣٩١).
(٣) شرح ألفية العراقي (٢٦٤/٣).
(٤) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٣٧).

وقبل بعض الأئمة حديث بعض المختلطين إذا رووه عن بعض شيوخهم الذين اكثروا من صحبتهم، لأنهم كانوا يستحضرون حديثهم حتى بعد تغيرهم واختلاطهم، قال السخاوى ـ رحمه الله ـ: (وقد يتغير الحافظ لكبره ويكون مقبولا فى بعض شيوخه لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير، كما كان قبله، كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البناني، ولذا أخرج له مسلم). وقال: (على أن البيهقي قال: أن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره. فالله أعلم)[1].

* * *

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٨٦/٣).

المبحث الثالث

حديث المختلط من الضعيف المعتضد وسبب ذلك

إن حديث المختلط قبل اختلاطه محتج به عند أهل الحديث، وحديثه بعد اختلاطه غير محتج به عندهم، ولا يحتجون ـ أيضاً ـ بحديثه الذي يشكون في روايته أكانت قبل الاختلاط أو بعده، وحديثه في الحالين الأخيرين يقبل عندهم إذا وافقهم الثقات فيما رووا، وقد صرح ابن حبان ـ رحمه الله ـ باحتجاجه بحديث المختلط إذا وافقه الثقات، وذلك في قوله: (ونحتج بما رووا إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لان حكمهم ـ وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم ـ حكم الثقة إذا اخطأ، أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه).

وقال ـ أيضاً ـ: (وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء)[1].

وصرح الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بتقوية حديث المختلط إذا اعتضد بغيره، وأنه يبلغ بذلك مرتبة الحسن لغيره، قال: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز .... صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل

---

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩٠/١).

ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم)[1].

وسبب كون حديث المختلط من الضعيف المعتضد أن الاختلاط لا يعتبر كذباً ولا اتهاماً به، لأنه حالة تطرأ على الراوى يسوء فيها حفظه فتكون أحاديثه على الاحتمال فإذا تابعه مثله أو أعلى منه كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الراوية فيقبل حديثه بذلك.

* * *

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١-٥٢).

المبحث الرابع

أمثلة لتقوية حديث المختلط

المثال الأول:

عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، قلنا: سبحان الله، ومضى، فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت.

تخريج الحديث:

للحديث ثلاث طرق عن المغيرة:

(١) الأول: رواه أبو داود [١]، والترمذى [٢]، والإمام أحمد[٣]، والطيالسي [٤]، والدارمي[٥] والطحاوى[٦] من طريقين ـ يزيد بن هارون وأبي دود الطيالسي ـ عن المسعودى عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين ... الحديث . وهو من لفظ أبي داود.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح).

واسناده ضعيف، لأنه من رواية (المسعودى) وهو عبد الرحمن بن عبد الله

---

(١) السنن (٦٢٩/١) (كتاب الصلاة) (باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) حديث (١٠٣٦).

(٢) (السنن) ١٩٨/٢ (كتاب الصلاة) (باب ما جاء الإمام ينهض في الركعتين ناسياً) حديث (٣٦٤).

(٣) المسند (٢٤٧/٤ و ٢٥٣).

(٤) المسند (ص ٩٥) حديث رقم (٦٩٥).

(٥) السنن (٢٩١/١) (كتاب الصلاة)(باب إذا كان في الصلاة نقصان) حديث (١٥٠٩).

(٦) شرح معاني الآثار (٤٣٩/١).

ابن عتبة بن مسعود قال فيه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط)[1]. وهذا الحديث رواه عنه (يزيد بن هارون) و (أبو داود الطيالسي) وكلاهما[2] ممن سمع من المسعودى بعد الاختلاط، والإمام الترمذى إنما حسنه لما له من متابعات وشواهد. والله أعلم.

(٢) الثاني: رواه أبو داود[3]، وابن ماجه[4]، والإمام أحمد[5]، والدارقطني[6]، والبيهقي[7]، من طريق جابر الجعفي ثنا المغيرة بن شبيل[8] الأحمسي عن قيس ابن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوى قائماً فليجلس، فإن استوى قائماً فلا يجلس، ويسجد سجدتي السهو). واللفظ لأبي داود. وفي رواية الإمام أحمد: (فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين).

قال أبو داود: (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث).

وقال الترمذى: (رواه سفيان عن جابر عن المغيرة بن شبيل عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة، وجابر الجعفي قد ضعفه بعض أهل العلم، تركه يحيى

---

(١) تقريب التهذيب (ص٢٠٥).

(٢) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (ص٢٨٨).

(٣) السنن (٦٢٩/١) (كتاب الصلاة) (باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) حديث (١٠٣٦).

(٤) السنن (٣٨١/١) (كتاب اقامة الصلاة) (باب ما جاء فيمن قام من اثنين ساهيا) حديث) (١٠٢٨).

(٥) المسند (٢٥٣/٤ و ٢٥٤).

(٦) السنن (٣٧٨/١).

(٧) السنن الكبرى (٣٤٣/٢).

(٨) قال ابن ماكولا: (شبيل تصغير شبل) الاكمال (١٧/٥).

ابن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهما) [1].

وقال ابن حجر: (مداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً) [2] لكن جابراً لم يتفرد بروايته عن المغيرة بن شبيل، لأن له طريقين آخرين عنه:

(١) أحدها: رواه الطحاوى [3] من طريق ابراهيم بن طهمان عن المغيرة بن شبيل به، قال الألباني ـ حفظه الله ـ: (اسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات) [4].

(٢) والآخر: رواه الطحاوى [5] ـ أيضاً ـ من طريق قيس بن الربيع عن المغيرة ابن شبيل به.

ورواه الدارقطني [6] من طريق قيس بن الربيع عن جابر عن المغيرة بن شبيل به فذكر واسطة بين (قيس) و (المغيرة) وهو الصواب، لأن قيساً لم أر في شيوخه المغيرة بن شبيل [7]، ولم أره فيمن روى (عن المغيرة) [8]، ورأيته مذكوراً فيمن يروى عن جابر ـ وهو ابن زيد الجعفي ـ فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن روايته عن المغيرة بن شبيل كانت بواسطة جابر الجعفي كما رواه الدارقطني ـ رحمه الله .

(٣) الثالث: رواه الترمذى [9]، والإمام أحمد [10]، وعبد الرزاق [11]، وابن أبي

---

(١) السنن (٢٠١/٢).

(٢) التلخيص الحبير (٤/٢).

(٣) شرح معاني الآثار (٤٤٠/١).

(٤) إرواء الغليل (١١٠/٢).

(٥) شرح معاني الآثار (٤٤٠/١).

(٦) السنن (٣٧٨/١).

(٧) كتاب تهذيب الكمال (١١٣٣/٢) في ترجمة (قيس).

(٨) كتاب تهذيب الكمال (١٣٦١/٣) فى ترجمة (المغيرة).

(٩) السنن (١٩٨/٢) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء فى الإمام ينهض فى الركعتين ناسيا).

(١٠) المسند (٢٤٨/٤).

(١١) المصنف (٣٠١/٢) حديث رقم (٣٤٥٢).

شيبة [١] والبيهقي [٢]، من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس ... الحديث.

قال أبو عيسى: (حديث المغيرة بن شعبة قد روي من غير وجه عن المغيرة ابن شعبة، وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى (من قبل حفظه، قال أحمد لا يحتج بحديث ابن أبي ليل.) وقال محمد بن اسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروى عنه لأنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئاً).

و (ابن أبي ليلى) هو القاضي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق، سيء الحفظ جدا) [٣]. وأما قول أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: (واعدل ما قيل فيه قول يعقوب بن سفيان: ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث [٤] عندهم. ومثل هذا لا يقل حديثه عن درجة الحسن المحتج به، وإذا تابعه غيره كان الحديث صحيحاً كما في هذا الحديث إذ روي من غير وجه) [٥]. ففيه نظر، لأن ابن أبي ليلى لا يبلغ حديثه مرتبة الحسن بانفراده، لأنه ضعيف لسوء حفظه كما هو قول جمهور المحدثين [٦]، وقد ضعف الأئمة بعض الأحاديث من أجله، كالإمام أبي حاتم الرازى [٧] ـ رحمه الله ـ، والنووى [٨]،

---

(١) المصنف (٣٤/٢).

(٢) السنن الكبرى (٣٤٤/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٠٨).

(٤) كتاب المعرفة والتاريخ (٣٨٠/٣) .

(٥) سنن الترمذى (١٩٩/٢) حاشية رقم (٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٠١/٩- ٣٠٣).

(٧) علل الحديث (٩٣/١ و١٠٦، ٤١/٢).

(٨) نصب الراية (٨٤/٤).

وابن القطان [1]، والزيلعي [2]، والحافظ ابن حجر [3] ـ رحمهم الله جميعاً .

ولم ينفرد ابن أبي ليل برواية هذا الحديث عن الشعبي لأن الطحاوى رواه من طريقه علي بن مالك الرواسي قال: سمعت عامرا يحدث أن المغيرة بن شعبة سها في السجدتين الأوليين ... الحديث بنحوه .

قال الألباني: (علي بن مالك ضعيف) [4].

الحكم على الحديث:

اسناد حديث المغيرة بن شعبة من طريق المسعود حسن لغيره بالمتابعات المذكورة سوى التي في اسنادها جابر الجعفي لأنه شديد الضعف. والله أعلم.

المثال الثاني:

عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: الحائض والنفساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان، وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت) .

تخريج الحديث :

رواه أبو داود [5]، والترمذى [6]، والإمام أحمد [7]، من طريق خصيف [8] عن عكرمة ومجاهد وعطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: الحائض والنفساء إذا أتتا

---

(١) نصب الراية (١١٧/٤).

(٢) نصب الراية (٣١٨/١، ٩٣/٣ و١١٥ ، ٣٤/٤ و ١٠١٦).

(٣) فتح البارى (٣٠٧/٦).

(٤) إرواء الغليل (١١١/٢).

(٥) السنن (٣٥٧/٢) (كتاب المناسك) (باب الحائض تهل بالحج) حديث (١٧٤٤).

(٦) السنن (٢٧٣/٣) (كتاب الحج) (باب ما جاء ما تقضي بالحائض من المناسك) حديث (٩٤٥م).

(٧) المسند (٣٦٤/١).

(٨) بالصاد المهملة مصغرا . (تقريب التهذيب ٩٢).

على الوقت ... الحديث.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه).

وفي تحسينه من هذا الوجه نظر، قال المنذري: (فى اسناده خصيف وهو ابن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون، وقد ضعفه غير واحد) [1].

وقال الزيلعي: (وخصيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون ضعفه غير واحد) [2].

و (خصيف) هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره) [3] وذكره برهان الدين الحلبي فى المختلطين [4].

وقال ابن حبان فى ترجمة (خصيف): (تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون وكان خصيف شيخاً، صالحاً، فقيهاً، عابداً، إلا أنه يخطيء كثيراً فيما يروى، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الأنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن استخير الله فيه) [5].

وقال الألباني: (هذا اسناد فيه ضعف، رجاله ثقات، غير أن خصيفاً وهو ابن عبد الرحمن الجزرى سيء الحفظ) [6].

---

(١) مختصر سنن أبى داود (٢/٢٨٦).

(٢) نصب الراية (٣/١٢٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٩٢) ووقع فيه (الخصيب) وهو خطأ، وانظر تهذيب التهذيب (٣/١٤٣).

(٤) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٤٥).

(٥) كتاب المجروحين (١/٢٨٧).

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٤٣٢).

واسناد هذا الحديث يعتضد بما للحديث من شواهد مروية عن (عائشة) و(جابر) رضى الله عنهما.

حديث عائشة:

رواه البخارى [1]، ومسلم [2]، وأبو داود [3]، و الترمذى [4]، والنسائي [5]، وابن ماجة [6]، والإمام مالك [7]، والشافعي [8]، والإمام أحمد [9]، والدارمي [10]، والطيالسي [11]، وابن خزيمة [12]، وابن الجارود [13]، والطحاوى [14]،

---

(١) الصحيح (٧٩) (كتاب الحيض) (باب ما تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت).

(٢) الصحيح (٢/٨٧٣-٨٧٤) (كتاب الحج) (باب بيان وجوه الاحرام).

(٣) السنن (٢/٣٨٣) (كتاب المناسك) (باب في افراد الحج) حديث (١٧٨٢).

(٤) السنن (٣/٢٧٢) (كتاب الحج) (باب ما جاء ما تقضى الحائض من المناسك) حديث (٩٤٥).

(٥) السنن (١/١٨٠) (كتاب الحيض) (باب بدء الحيض ..).

(٦) السنن (٢/٩٨٨) (كتاب المناسك) (باب الحائض تقضي المناسك إلا الطواف) حديث (٢٩٦٣).

(٧) الموطأ (١/٤١١) حديث رقم (٢٢٤).

(٨) الأم (١/٥١) (كتاب الحيض (باب ترك الحائض الصلاة) والمسند (ص٣١٠).

(٩) المسند (٦/٣٩، ١٣٧، ٢١٩، ٢٧٣).

(١٠) السنن (١/٣٧٤) (كتاب الحج) (باب ما تصنع الحاجة إذا كانت حائضا) حديث (١٨٥٣).

(١١) المسند (ص ٢٠١) حديث رقم (١٤١٣).

(١٢) الصحيح (٤/٣٠٢) حديث رقم (٢٩٣٦).

(١٣) المنتقى (ص ١٦٤-١٦٥) (كتاب المناسك) حديث رقم (٤٦٦).

(١٤) (شرح معاني الآثار) ٢/٢٠٣.

والبيهقي[1]، والبغوى [2]، من طريقين عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف[3] طمثت فدخل على النبي ﷺ ـ وأنا أبكي ـ فقال: ما يبكيك؟ قلت: لوددت والله أني لم أحج العام. قال: لعلك نفست. قلت: نعم. قال: فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهرى. واللفظ للإمام البخارى.

حديث جابر:

رواه الإمام البخارى [4]، ومسلم [5]، وأبو داود [6]، والنسائي [7]، من طرق

---

(١) السنن الصغير (١٧٧/٢) حديث رقم (١٦٣٧) (كتاب الحج) (باب الطواف على طهارة).
والسنن الكبرى (٣٠٨/١) (كتاب الحيض (باب الحائض لا تطوف بالبيت).
والسنن الكبرى (٤٤٣/٤) (كتاب الحج) (باب من اعتمر في السنة مرارا).
والسنن الكبرى (٣٤٦/٤) (كتاب الحج) (باب ادخال الحج على العمرة).
والسنن الكبرى (٨٦/٥) (كتاب الحج) (باب الطواف على الطهارة).
والسنن الكبرى (١٠٧/٥) (كتاب الحج) (باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد).

(٢) شرح السنة (١٢٣/٧) حديث رقم (١٩١٣) و (١٩١٤).

(٣) (سرف) بفتح أوله وكسر ثانيه وآخره فاء وهو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وتسعة واثني عشر، تزوج به رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث. معجم البلدان (٢١٢/٣).

(٤) الصحيح (١٧١/٢) (كتاب الحج) (باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف ...).
و (٢٠٠/٢) (أبواب العمرة) (باب عمرة التنعيم).
و (١٢٨/٨) (كتاب التمني) (باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى ...).

(٥) الصحيح (٢/ ٨٨١) (كتاب الحج) (باب بيان وجوه الاحرام ....).

(٦) السنن (٣٨٤/٢) (كتاب المناسك) (باب افراد الحج).

(٧) السنن (١٦٤/٥) (كتاب الحج) (في المهلة بالعمرة).

عن جابر ـ رضى الله عنهما ـ، وفي بعض طرقه عند البخارى: (... وكانت عائشة قدمت مكة وهي حائض فأمرها النبي ﷺ أن تنسك المناسك كلها غير أنها لا تطوف ولا تصلي حتى تطهر ...).

الحكم على الحديث:

اسناد حديث ابن عباس حسن لغيره بالشواهد.

* * *

الفصل الثالث

تقويـة حديـث المتلـقن

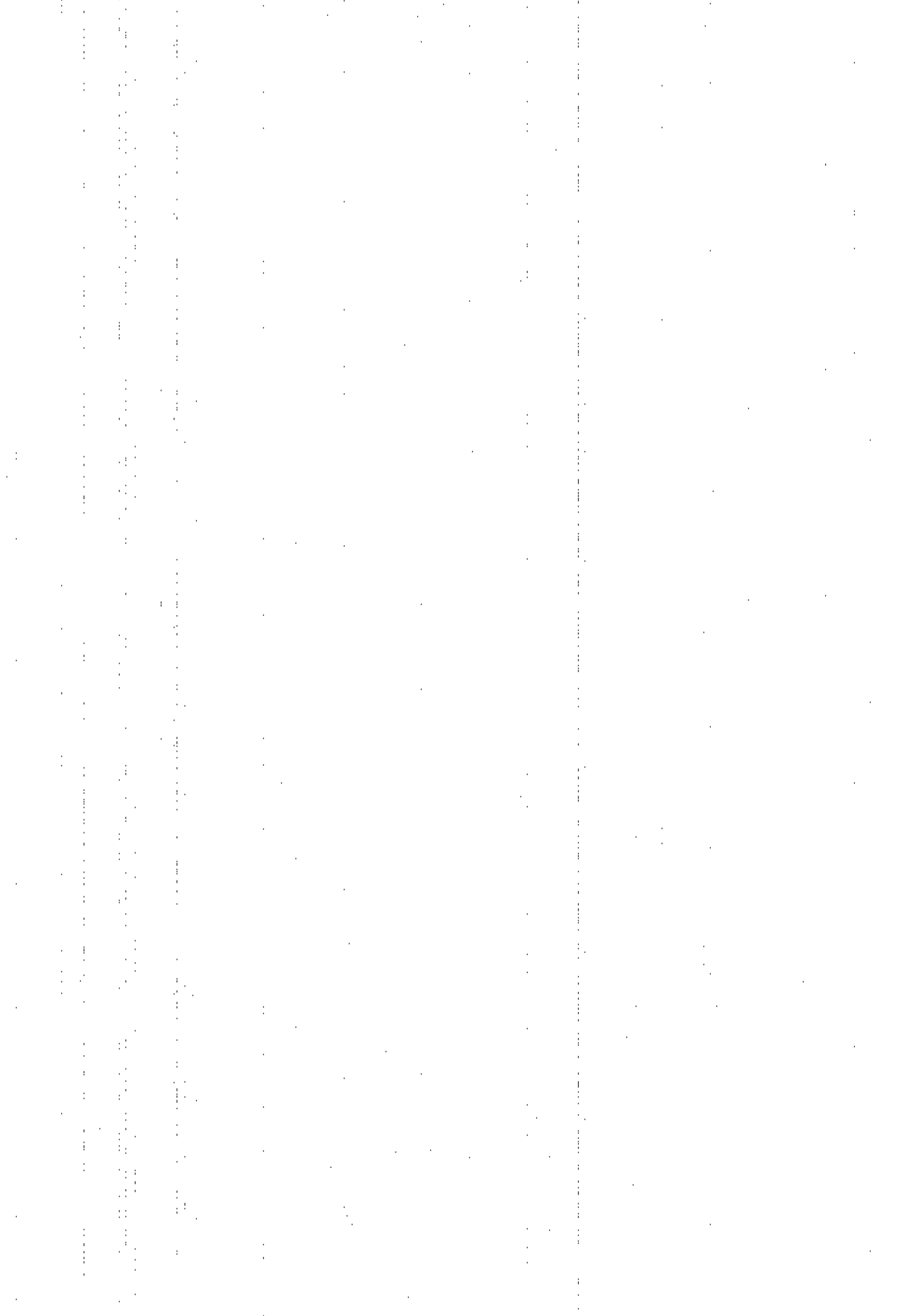
وفيه أربعة مباحث:

(١) **المبحث الأول**: تعريف المتلقن.

(٢) **المبحث الثاني**: حكم حديث المتلقن.

(٣) **المبحث الثالث**: سبب كون حديث المتلقن من الضعيف المعتضد.

(٤) **المبحث الرابع**: أمثلة لتقوية حديث المتلقن.



المبحث الأول

تعريـــف المتلـــقن

التلقين لغةً:

(التلقين) كالتفهيم [1]، وقد لقنه كلاماً تلقيناً أي فهمه منه ما لم يفهم [2].

وقال ابن منظور: (وقد لقنني فلان كلاماً تلقيناً أي فهمني منه ما لم أفهم) [3].

التلقين اصطلاحاً:

هو (إلقاء كلام إلى الغير في الحديث ـ أي اسناداً أو متناً ـ وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة من غير أن يعلم أنه من حديثه) [4].

وقال العراقي ـ رحمه الله ـ: (وهو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه) [5].

وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة (عثمان بن الهيثم) : (قال أبو حاتم صدوق، غير أنه كان بآخره يلقن [6]. قلت ـ الذهبي ـ : يعني أنه كان يحدثهم بالحديث فيتوقف فيه ويتغلط، فيردون عليه فيقول، ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ لجواز أن فيما رد عليه زيادة أو تغييراً يسيراً. والله أعلم) [7].

---

(١) القاموس المحيط (ص ١٥٨٩).

(٢) تاج العروس (٣٣٥/٩).

(٣) لسان العرب (٣٩٠/١٣).

(٤) توضيح الافكار (٢٥٧/٢).

(٥) شرح ألفية العراقي (٣٤٣/١).

(٦) الجوح والتعديل (١٧٢/٦).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢١٠/١٠).

المبحث الثاني

حكم حديث المتلقن

من عرف بالتلقين قديماً فإنه لا يقبل حديثه، ومن كان التلقين حادثاً عليه فإنه يقبل من حديثه ما أتقن حفظه، قال عبد الله بن الزبير الحمدى: (وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذى لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديماً، فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن) [1].

وقال يحيى بن سعيد: (إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس) [2].

وقال ابن حبان: (ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك حدث به من غير أن يحفظ، فهذا وأحزابه لا يحتج بهم لانهم يكذبون من حديث لا يعلمون) [3].

وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: (لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو اسماعه، كمن لا يبالى بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث) [4]. وقال (وكل هذا يخرم الثقة بالراوى وبضبطه).

وقال العراقي: (وكذا ردوا رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث) [5].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٣/٢-٣٤) (كتاب الكفاية) ص٢٣٥.

(٢) كتاب الكفاية (ص ٢٣٤).

(٣) كتاب المجروحين (٦٨/١-٦٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٣٢).

(٥) شرح ألفية العراقي (٣٤٣/١).

المبحث الثالث

سبب كون حديث المتلقن من الضعيف المعتضد

إن عدم قبول المحدثين لحديث من لقن فقبل التلقين لا يعني رد حديثه مطلقا، فإذا وافقه من كان مثله في الضعف أو من كان أوثق منه قبل حديثه، والسبب في ذلك أن التلقين لا يعتبر كذبا، ولا اتهاما به، لأنه ضعف في حفظ الراوى وفي ضبطه، ومن اتصف بقبول التلقين (انخرمت الثقة به وبضبطه) [١] وقبوله للتلقين دليل على (مجازفة الراوى وعمد تثبته) [٢] وذلك لغفلته، قال ابن الجوزى ـ رحمه الله ـ: القسم الرابع: قوم غلب عليهم السلامة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء: فمنهم من كان يلقن فيتلقن ويقال له قل فيقول) [٣].

والغافل إذا وافقه الثقات أو من كان في درجته، ورووا مثل ما روى كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الرواية. والمتلقن اختلط صحيح حديثه بسقيمه، فإذا جاء خبره من طريق أخرى ـ مساوية أو أعلى ـ دل ذلك على أنه من أخباره المستقيمة التى حفظها ولم يختل ضبطه لها. والله أعلم.

* * *

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والايضاح (ص ١٣٢).

(٢) فتح الباقى على ألفية العراقي (٣٤٤/١).

(٣) الموضوعات (٣٦/١).

المبحث الرابع

أمثلة لتقوية حديث المتلقن

المثال الأول:

عن البراء بن عازب ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب).

تخريج الحديث:

رواه الترمذى [1]، والإمام أحمد [2]، وابن أبي شيبة [3]، وأبو يعلى [4]، والطحاوى [5]، من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ ... الحديث.

قال الترمذى: (حديث البراء حديث حسن).

وقال الحافظ ابن حجر: (ومن أمثلة ما وصفه ـ الترمذى ـ بالحسن وهو من راوية مدلس قد عنعن ... ما رواه من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ...).

وقال: (هشيم موصوف بالتدليس، لكن تابعه عنده أبو يحيى التيمي، وللمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدرى وغيره ـ رضى الله تعالى عنهم ـ) [6].

---

(١) السنن (٤٠٨/٢) حديث رقم (٥٢٩) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في السواك والطيب ..).

(٢) المسند (٢٨٢/٤).

(٣) المصنف (٩٢/٢-٩٣).

(٤) المسند (٢٢١/٣) حديث رقم (١٦٥٩).

(٥) شرح معاني الآثار (١١٦/١).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٥/١).

وهشيم صرح بالسماع كما فى رواية ابن أبي شيبة، والطحاوي حيث روياه عن هشيم اخبرنا يزيد بن أبي زياد، ومع هذا فالحديث ضعيف لأن في اسناده (يزيد ابن أبي زياد) وهو موصوف بقبول التلقين، قال الحافظ ابن حجر: (ضعيف، كبر فتغير صار يتلقن)[١].

والحديث رواه الترمذى[٢]، والإمام أحمد[٣]، وأبو يعلى[٤]، والبغوي[٥]، من ثلاث طرق عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً نحوه، قال البغوي: (هذا حديث حسن).

ولعله حسنه لشواهده لأن اسناده لا يبلغ تلك المرتبة لأجل (يزيد بن أبي زياد) لكنه يعتضد بحديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ المتفق عليه، سوى قوله (فالماء له طيب) فإني لم أقف له على شاهد.

حديث أبي سعيد:

رواه البخاري[٦]، ومسلم[٧]، وأبو داود[٨]، والنسائي[٩]، وابن خزيمة[١٠]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٨٢).

(٢) السنن (٢/٤٠٧) حديث رقم (٥٢٨).

(٣) المسند (٤/٢٨٣).

(٤) المسند (٣/٢٤٤) حديث رقم (١٦٨٤).

(٥) شرح السنة (٢/١٦١-١٦٢) حديث رقم (٣٣٤).

(٦) الصحيح (١/٢١٢) (كتاب الجمعة) (باب الطيب للجمعة).

(٧) الصحيح (٢/٥٨١) حديث رقم (٨٤٦).

(٨) السنن (١/٢٤٥-٢٤٦) حديث رقم (٣٤٤).

(٩) السنن (٣/٩٢ و ٩٧).

(١٠) الصحيح (٣/١٢٣) حديث (١٧٤٣) (١٧٤٤) (١٧٤٥).

وأبو يعلى [1]، وابن حبان [2] من طريق عن أبي سعيد الخدرى أن رسول ﷺ قال: غسل يوم الجمعة على كل محتلم، وسواك، ويمس من الطيب ما قدر عليه).
واللفظ لمسلم.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث البراء حسن لغيره سوى قوله (فالماء له طيب) بحديث أبي سعيد.

المثال الثاني:

عن عبد الله بن بسر[3] المازني قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه.

تخريج الحديث:

للحديث ثلاث طرق:

(١) الأول: رواه ابن ماجة [4]، من طريق هشام بن عمار ثنا اسماعيل بن عياش ثنا محمد بن عبد الرحمن اليحصبي عن عبد الله بن بسر المازني قال: سمعت .. الحديث.

قال البوصيري: (هذا اسناد صحيح، رجاله موثقون) [5].

وفي تصحيحه نظر، لأن (هشام بن عمار) موصوف بقبول التلقين، قال أبو حاتم (لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح) [6].

---

(١) المسند (٣٥٢/٢) حديث رقم (١١٠٠).

(٢) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٦٥/٢) حديث (١٢٢٥) (١٢٢٦).

(٣) (بضم الباء وبالسين المهملة). الإكمال (٢٦٨/١).

(٤) السنن (٧٥٠/٢) حديث رقم (٢٢٣١).

(٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة (٢٥/٣-٢٦).

(٦) الجرح والتعديل (٦٦/٩-٦٧).

وقال ابن حجر (صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح)[1].

(٢) الثاني: رواه أبو يعلى[2] من طريق الوليد بن شجاع أبي همام حدثني بقية عن محمد بن عبد الرحمن اليحصبي ... الحديث بمثله.

واسناده ضعيف لأجل عنعنة (بقية) وهو ابن الوليد.

(٣) الثالث: رواه أبو نعيم[3] من طريق يحيى بن راشد ثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن عرق عن عبد الله بن بسر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).

و (يحيى بن راشد) لم أقف له على ترجمة.

وللحديث شاهد من حديث المقدام بن معدى كرب، رواه البخارى[4]، وأحمد[5]، وابن حبان[6]، وأبو نعيم[7]، والبغوى[8]، من طريق خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كرب ـ رضى الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه واللفظ للبخارى.

الحكم على الحديث:

حديث (عبد الله بن بسر) من طريق هشام بن عمار حسن لغيره بالمتابعات وبحديث المقدام بن معدى كرب. والله أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

(٢) كما في مصباح الزجاجة (٢٦/٣) ولم أقف على مسند عبد الله بن بسر في (مسند أبي يعلى).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الاصفياء (١٦٧/٧).

(٤) الصحيح (٢٢/٣) (كتاب البيوع ((باب ما يستحب من الكيل).

(٥) المسند (١٣١/٤).

(٦) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٠٧/٧) حديث رقم (٤٨٩٧).

(٧) الحلية (٢١٧/٥).

(٨) شرح السنة (٣٣٤/١١-٣٣٥) حديث رقم (٣٠٠٠).

الخاتمة والتوصيات

إن أهم النتائج التي توصلت إليها ـ بحمد الله وتوفيقه ـ من خلال هذه الدراسة تنحصر في الأمور الآتية :

(١) **أولاً**: العواضد التي تعضد الأحاديث الحسنة لذاتها هي: اعتضاده بمثله ـ الحسن لذاته ـ، وبما هو أعلى منه ـ بالصحيح .

(٢) **ثانياً**: الأحاديث الضعيفة التي تتقوى وتقوى غيرها هي الأحاديث الضعيفة بسبب سوء حفظ أحد رواتها، أو بسبب جهالة فيها. فمن الأول تقوية حديث المختلط، والمتلقن، وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ، ومن الثاني تقوية الأحاديث الضعيفة التي فيها سقط ظاهر وهي: المرسل، والمنقطع، والمعضل. وتقوية الأحاديث الضعيفة التي فيها سقط خفي وهي: المدلس، والمرسل الخفي، وكذا تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها وهي: حديث مجهول العين، ومجهول الحال، والمبهم. فجميع هذه الأنواع تشترك في الجهل بحال رواتها.

(٣) **ثالثاً**: ربما يوجد في الحديث الضعيف أكثر من سبب من أسباب الضعف المنجبر فلا يمنع ذلك من قبوله للاعتضاد والتقوية [١].

(٤) **رابعاً**: هنالك عواضد ذكرها بعض الأئمة ظهر لي أنها لا تقوى الحديث فيرتفع بها من مرتبة إلى مرتبة أخرى، وتلك العواضد هي: (اعتضاد الحديث بالقياس) أو (بالانتشار) أو (بفتوى أكثر أهل العلم به) أو (بعمل أهل العصر به) أو (بتلقى الأمة له بالقبول) أو (بموافقة ظاهر القرآن له) أو (باستدلال المجتهد به) أو (عن طريق رؤية النبي ﷺ في المنام) أو (عن طريق الكشف الصوفي) أو (عن طريق المكتشفات العلمية).

ولا يمنع ارتفاع ضعفها أو تقويتها بواحد من هذه العواضد أن يعمل بها فكم

---

(١) انظر: ص (٢٣٢-٢٣٤) و (٢٣٥-٢٤٠) فيما تقدم من هذه الرسالة.

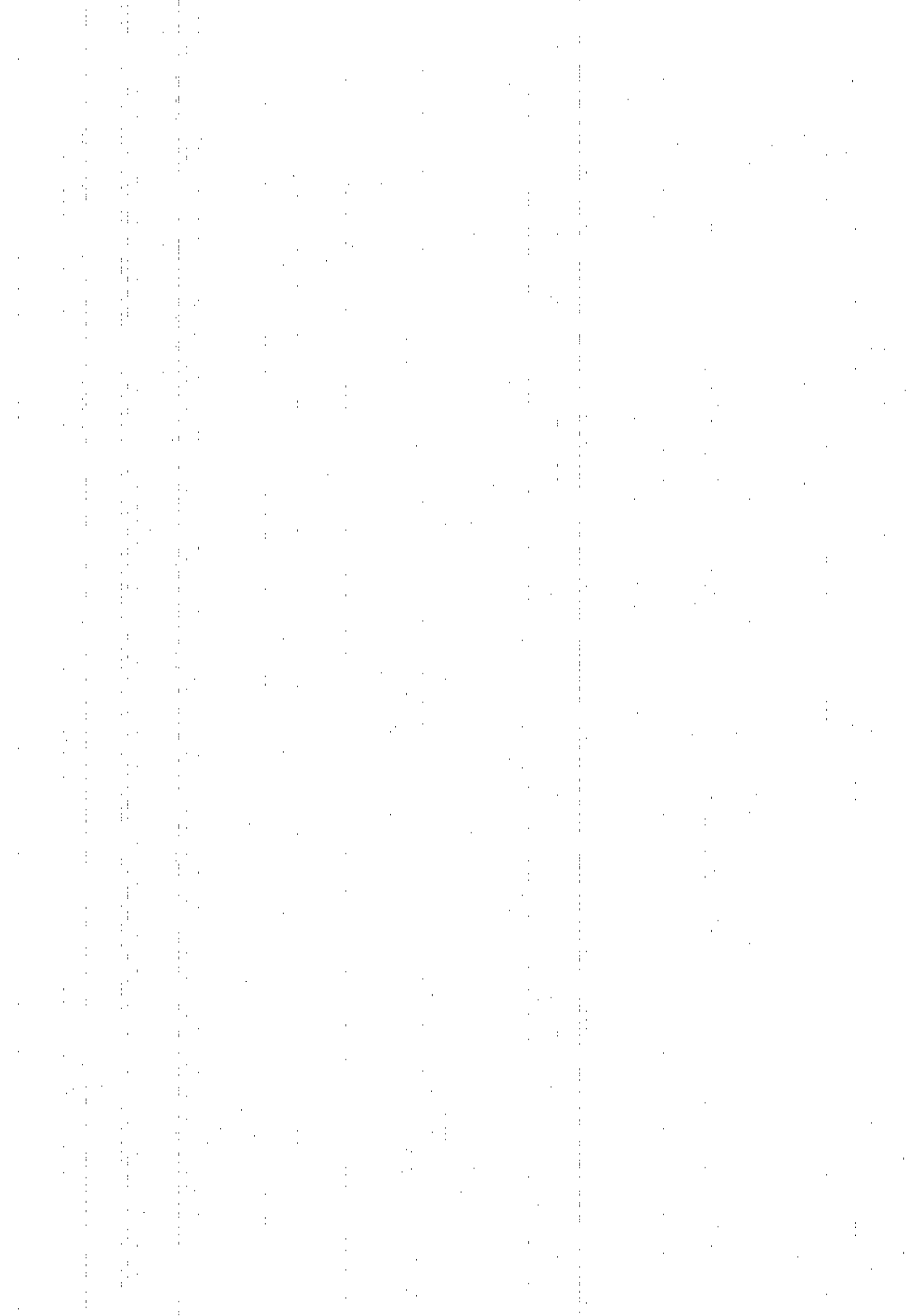
من حديث ضعيف عمل به الأئمة؟

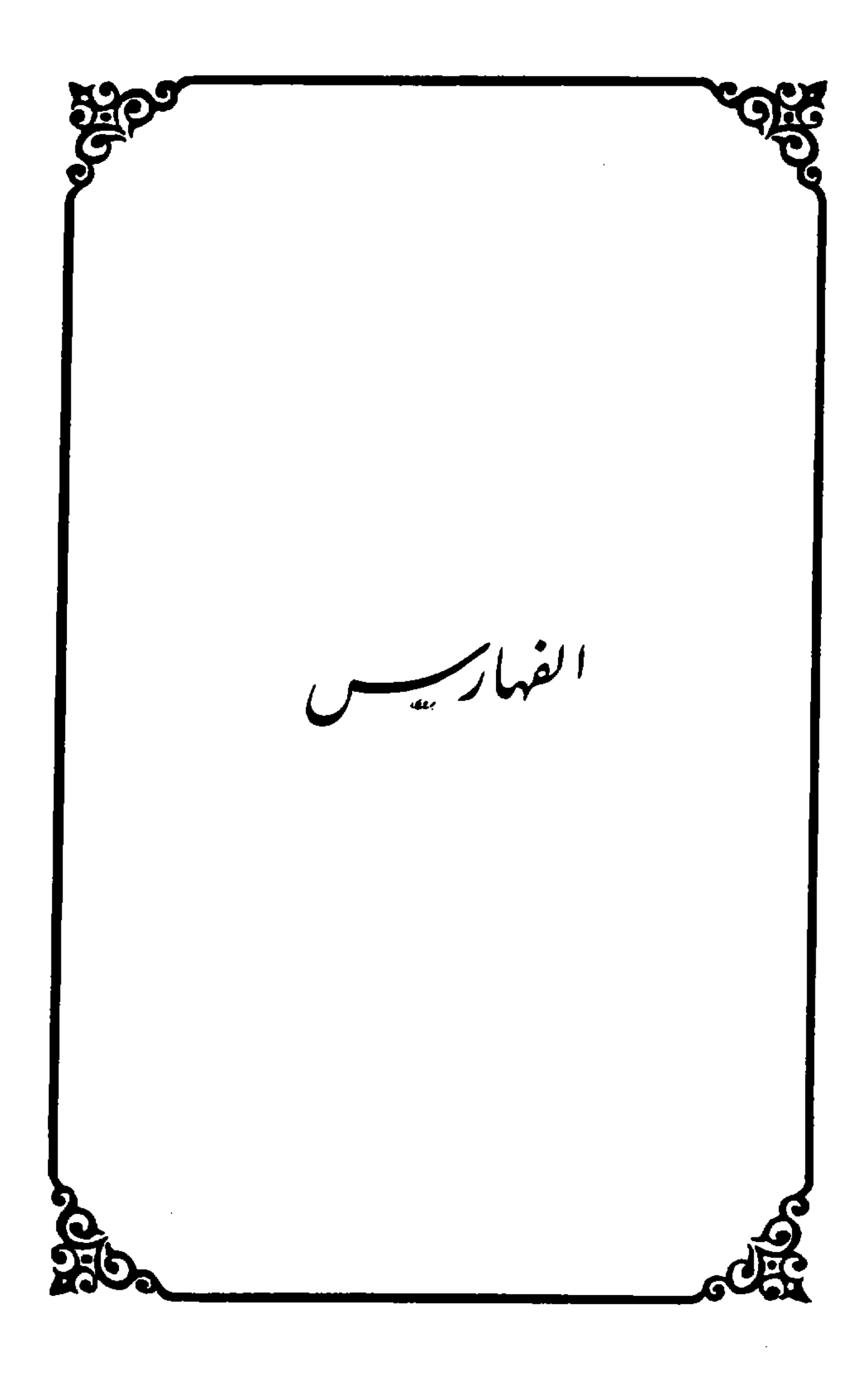
(٥) **خامساً**: أن التقوية بالأدني التي نفاها بعض الأئمة المراد بها رفع الحديث من مرتبة إلى مرتبة أخرى، أما إذا كان المراد بالتقوية بالأدني زيادة قوة الحديث الثابت فليس هنالك ما يمنع من وقوعها، ومن هذا الباب تقديم الأئمة الحديث الذي له اسنادان (مسند ومرسل) على ماله اسناد واحد، لان كثرة الطرق يتقوى بها الحديث بلا شك.

(٦) **سادساً**: لعل من الواجبات الهامة التي ينبغي على أصحاب الفضيلة الأساتذة والمشايخ القيام بها جمع الرواة الذين يقبل حديثهم في المتابعات والشواهد، وفي ذلك محاولة لأحياء كتاب الإمام علي بن المديني: (من لا يحتج بحديثه ولا يسقط).

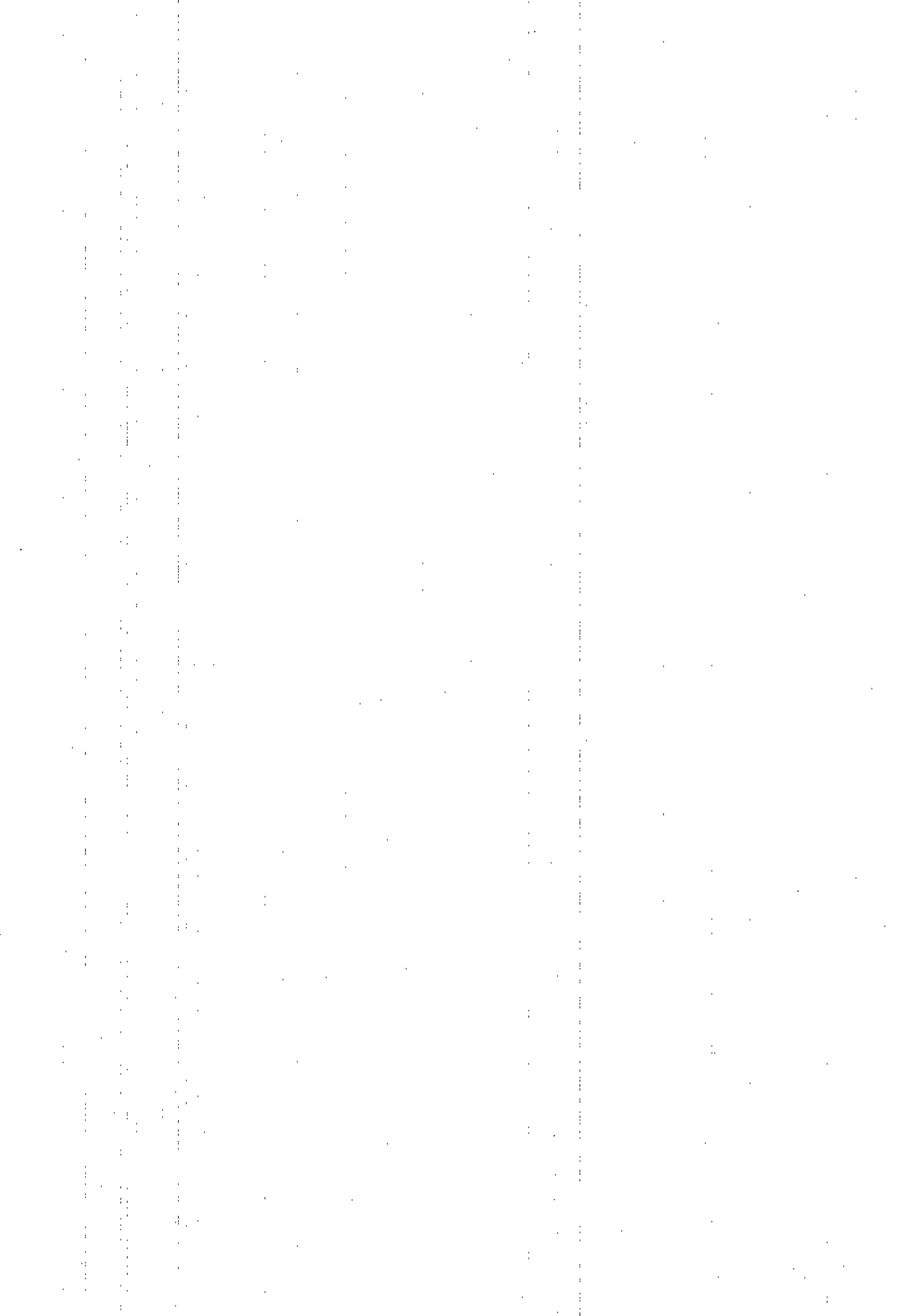
وختاماً فالحمد لله على توفيقه وهدايته واعانته لي في هذه الرسالة التى أرجو أن تكون قد حققت بعض أهدافها وغاياتها، وإلا فحسبها أن تكون مقدمة لبحوث ودراسات جديدة يكون فيها مزيد ايضاح وبيان لمباحثها ولما له صلة بها من مباحث لم أتعرض لها بالبحث والمناقشة. والحمد لله رب العالمين .

د. المرتضى الزين أحمد
المدينة النبوية
١٤١٢/١٢/١هـ.





الفهارس



فهرس الأحاديث والآثار

* * *

فهرس الأعلام المترجم لهم

* * *

فهرس المصادر

(١) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ـ دراسة وتحقيق د. سعد الهاشمي ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيرى ٨٤٠هـ ـ رسالة دكتوره بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للطالب: سليمان بن عبد العزيز العريني.

(٣) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع. للحافظ أحمد ابن على بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. مطبوع في نهاية كتاب (مشكاة المصابيح) الطبعة الأولى ١٩٦١م. المكتب الإسلامي – دمشق.

(٤) أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ـ تحقيق صبحي السامرائي بيروت ـ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ

(٥) إحياء علوم الدين ـ لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ٥٠٥هـ ـ مصر ـ دار الكتب العربية الكبرى ـ بدون تاريخ.

(٦) ذكر أخبار أصبهان ـ للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٤٣٠هـ ـ الدار العلمية ـ الهند.

(٧) اختصار علوم الحديث ـ لأبي الفداء اسماعيل بن أبي حفص عمر بن كثير ٧٧٤هـ مطبوع مع (الباعث الحثيث) ـ الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ـ القاهرة ـ مكتبة دار التراث.

(٨) ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ـ لمحمد بن علي الشوكاني ـ طبع بالقاهرة ـ مكتبة محمد على صبيح ـ ١٣٤٩هـ.

(٩) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه ـ لأبي الفداء إسماعيل بن أبي حفص عمر ابن كثير ٧٧٤هـ ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إعداد الباحث/ محمد إبراهيم خليل السامرائي ١٤٠٦هـ.

(١٠) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ لمحمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ. بيروت ـ المكتب الإسلامي.
(١١) أصول السرخسي ـ لأبي بكر محمد بن أحمد بن سهل الحنفي السرخسي ٤٩٠هـ تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ـ بيروت ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ ١٩٧٣م
(١٢) أصول الفقه لأبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي، (على هامش كتاب كشف الأسرار عن أصول البزدوي) بيروت ـ دار الكتاب العربي ١٣٩٤هـ.
(١٣) أطراف الغرائب والافراد ـ لمحمد بن طاهر المقدسي ٥٠٧هـ ـ مصور عن دار الكتب المصرية ـ القاهرة.
(١٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ـ لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ٧٢٨هـ ـ تحقيق وتعليق د. ناصر بن عبد الكريم العقل الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ الرياض ـ شركة العبيكان للطباعة والنشر.
(١٥) ألفية السيوطي في علم الحديث ـ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ ـ بتصحيح وشرح الأستاذ/ أحمد محمد شاكر ـ بيروت ـ دار المعرفة للطباعة.
(١٦) إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن ـ لظفر أحمد العثماني التهانوي، طبع تحت إشراف/ أشرف علي التهانوي ـ بدون ذكر المطبعة ولا مكانها ولا تاريخ الطبع.
(١٧) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ـ لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني ٥٤٣هـ ـ تحقيق وتعليق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ـ إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ـ بنارس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
(١٨) الإبهاج في شرح المنهاج ـ لعلي بن عبد الكافي السبكي ٧٥٦هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ٧٧١هـ ـ كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء ـ بيروت دار الكتب العلمية ـ الطبعة الاولى ١٩٨٤هـ.

(١٩) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ـ للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ٧٣٩هـ ـ قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧هـ.
(٢٠) الأحكام الشرعية الوسطي ـ لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي ٥٨١هـ مصور عن المكتبة الظاهرية ـ دمشق.
(٢١) الإحكام في أصول الأحكام ـ لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ٦٣١هـ حققه أحد الأفاضل ـ القاهرة ـ مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ـ ١٩٦٧هـ ـ الإصابة = كتاب الاصابة.
(٢٢) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، للإمام برهان الدين الحلبي أبي إسحق إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي ٨٤١هـ ـ الدار العلمية ـ الهند ـ ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل في أصول الحديث ـ الطبعة الثانية ١٩٨٦هـ.
(٢٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح ـ لتقي الدين ابن دقيق العيد ٧٠٢هـ ـ دراسة وتحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري ـ بغداد ـ مطبعة الإرشاد ١٤٠٢هـ.
(٢٤) الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ـ للأمير الحافظ أبي نصر على بن هبة الله الشهير بابن ماكولا ٤٧٥هـ ـ تصحيح وتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ بيروت ـ لبنان.
(٢٥) الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤هـ ـ طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ.
(٢٦) الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع ـ للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ تقديم وتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ـ الكويت ـ الدار السلفية ١٩٨٨هـ.
(٢٧) الأنساب ـ لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ٥٦٢هـ ـ اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ الطبعة الأولى ١٩٦٢م، حيدر أباد الدكن ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٢٨) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ـ للإمام نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي ـ رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ إعداد الباحث حسين أحمد صالح الباكري.
(٢٩) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ للشيخ/ أحمد محمد شاكر الطبعة الثالثة ١٩٧٩م ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة.
(٣٠) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ـ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ ـ تحقيق الباحث/ أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٦هـ.
(٣١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ـ للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن ٨٠٤هـ ـ دراسة وتحقيق الباحث/ جمال محمد السيد ١٤٠٦هـ رسالة ماجستير وكذا القسم الذي حققه الباحث/ اقبال أحمد محمد .
(٣٢) البرهان في أصول الفقه ـ لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ٤٨٧هـ ـ حققه وقدم له د. عبد العظيم الديب ـ الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ـ دار الأنصار القاهرة.
(٣٣) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، بدون ذكر المطبعة ومكانها وتاريخها.
(٣٤) تاريخ بغداد ـ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٣٥) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيي بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم ـ تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ـ دار المأمون للتراث.
(٣٦) تاريخ يحيى بن معين في الرجال رواية خالد الدقاق، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ـ دار المأمون للتراث.
(٣٧) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ـ للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي ٧٤٢هـ ـ تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين ـ الدار القيمة ـ

الهند ١٩٦٥م.
(٣٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ١٩٦٦م.
(٣٩) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري والأستاذ/ محمد أحمد عبد العزيز ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٤٠) تغليق التعليق على صحيح البخارى ـ للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢هـ دراسة وتحقيق / سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت ـ المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
(٤١) تقريب التهذيب ـ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، باكستان ـ دار نشر الكتب الإسلامية ـ الطبعة الأولى ١٩٧٣م.
(٤٢) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بيت واقع المحدثين ومجازفات المتعصبين وفيه رد على أبي غدة ومحمد عوامة، للدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي ـ تحت الطبع وقد اطلعت عليه من نسخة المؤلف ـ حفظه الله ـ.
(٤٣) تكملة شرح الترمذي، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، نسخة مصورة عن المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
(٤٤) تلبيس إبليس ـ لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي ٥٩٧هـ، راجع النسخة لجنة من العلماء ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
(٤٥) تلخيص الذهبي للمستدرك ـ مطبوع بذيل المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي ـ بيروت، بدون تاريخ.
(٤٦) تلخيص العلل المتناهية، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، رسالة ماجستير تحقيق ودراسة الباحث/ أبو عبيد محفوظ الرحمن زين الله ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ تنوير الحوالك ـ انظر الموطأ مع شرحه تنوير

الحوالك.
(٤٧) تهذيب التهذيب ـ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف ـ الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.
(٤٨) تهذيب السنن ـ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية ٧٥١هـ ـ تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، مطبوع مع (مختصر السنن للمنذرى ومعالم السنن للخطابي)، القاهرة ـ مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧هـ.
(٤٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي ٧٤٢هـ، نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية.
(٥٠) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤م.
(٥١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ١١٨٢هـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٥٢) تيسير التحرير ـ لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي البخاري المكي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ـ ١٣٥٠هـ.
(٥٣) تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان ـ الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ، الرياض مكتبة المعارف.
(٥٤) التاريخ الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد إبراهيم زايد ـ دار الوعي بحلب ـ الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
(٥٥) التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
(٥٦) التبصرة في أصول الفقه ـ لأبي إسحق إبراهيم بن على الفيروزآبادي الشيرازي ٤٧٦هـ ـ تحقيق د/ محمد حسن هيتو ـ دمشق دار الفكر ـ ١٤٠٠هـ.

(٥٧) التحرير في أصول الفقه الجامع بين أصطلاحي الحنفية والشافعية ـ لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام ٨٦١هـ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ١٣٥١هـ.
(٥٨) التحقيق في اختلاف الحديث ـ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥٩٧هـ تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
(٥٩) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ـ لمحمد بن أحمد القرطبي ٦٧١هـ تحقيق د/ أحمد حجازي السقا ـ القاهرة ـ مطبعة الحلبي ١٩٨٠م.
(٦٠) التذكرة في علوم الحديث ـ لسراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن ٨٠٤هـ تحقيق/ عبد الرحمن محمد يوسف المساندي ـ بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
(٦١) الترغيب والترهيب ـ للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ٦٥٦هـ تعليق مصطفى محمد عمارة ـ دار الفكر ـ بيروت.
(٦٢) التقريب والتيسير ـ مع تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ـ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦م، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.
(٦٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ـ للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ٨٠٦هـ وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح ـ دار الحديث ـ بيروت.
(٦٤) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي، للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ تصحيح وتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ١٩٦٤م، دار المعرفة ـ بيروت .
(٦٥) التمهيد في أصول الفقه ـ لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي ٥١٠هـ ـ دراسة وتحقيق د/ محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٦٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ٤٦٣هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.
(٦٧) التمييز = كتاب التمييز.
(٦٨) الثقات ـ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ، حيدر أباد الدكن ـ دائرة المعارف العثمانية.
(٦٩) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ـ لأبي عمر يوسف بن عمر بن عبد البر القرطبي ٤٦٣هـ ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ.
(٧٠) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ٧٦١هـ ـ تحقيق حمدى عبد المجيد السلفي ـ بغداد ـ وزارة الأوقاف ١٣٩٨هـ (٧٠) جزء أبي بكر الملحمي ـ لأبي بكر أحمد بن محمد بن موسى الملحمي ٣٢٤هـ ـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.
(٧١) جزء بيبي الهرثمية عن ابن أبي شريح عن شيوخه ـ حققه وخرج أحاديثه عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ـ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
(٧٢) جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني ـ لعلي حرازم ابن العربي براد المغربي الفاسي دار الفكر ـ بيروت بدون تاريخ.
(٧٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ للحافظ الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ ـ تحقيق د/ محمود الطحان ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ١٤٠٣هـ.
(٧٤) الجرح والتعديل ـ لابن أبي حاتم الرازي التميمي ٣٢٧هـ ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى.
(٧٥) (الجوهر النقي) مطبوع بذيل السنن الكبرى للبيهقي ـ للعلامة علاء الدين ابن علي بن عثمان المشهور بابن التركماني ٧٤٥هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ بدون تاريخ الطبع.
(٧٦) حاشية العطار على جمع الجوامع ـ للعلامة حسن العطار ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ بدون تاريخ.

(٧٧) حاشية على شرح النخبة ـ لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله ٨٧٩هـ ـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.
(٧٨) حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر، لعبد الله بن حسين خاطر السمين المالكي الأزهري الشاذلي من علماء القرن الرابع عشر الهجرى ـ مطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ـ ١٩٣٨م.
(٧٩) حجية المرسل عند المحدثين والأصوليين والفقهاء د/ فوزى محمد عبد القادر القاهرة ـ المطبعة العالمية ـ ١٤٠٢هـ.
(٨٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ٤٣٠هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
(٨١) خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ـ لمحمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٠هـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.
(٨٢) الخلاصة في أصول الحديث، للحسين بن محمد الطيبي ٧٤٣هـ، تحقيق صبحي السامرائي، بغداد ـ ديوان الأوقاف ١٣٩١هـ.
(٨٣) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق خليل محيى الدين الميس ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤م، طبع دار العربية ـ بيروت.
(٨٤) رسالة الحافظ البيهقي إلى أبي محمد الجويني، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ، مطبوع ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) الرياض ـ مكتبة طيبة.
(٨٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ ـ حققها وعلق عليها محمد الصباغ دار العربية ـ بيروت .
(٨٦) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ـ للإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي ٧٤٤هـ ـ تحقيق محمد عيد العباسي ـ الرياض ـ دار الهدى للنشر والتوزيع ـ الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
(٨٧) رفع الأستار عن محيا مخدارت طلعة الأنوار ـ لحسن محمد المشاط ـ الطبعة

الخامسة ١٣٨٧هـ مكتبة النهضة العربية ـ مكة المكرمة.
(٨٨) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ـ مع نزهة الخاطر العاطر ـ لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ٦٢٠هـ ـ الطبعة الثانية ١٩٨٤م ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.
(٨٩) الرسالة ـ للإمام محمد بن ادريس الشافعي ٢٠٤هـ ـ تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة.
(٩٠) زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ ـ تحقيق وتخريج شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثامنة ١٩٨٥م.
(٩١) زوائد مسند أبي بكر البزار على مسند الإمام أحمد والكتب الستة ـ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ تحقيق ودراسة / عبد الله مراد السلفي ـ رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.
(٩٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ـ لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي ـ بيروت.
(٩٣) سنن الترمذي ـ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ٢٧٩هـ ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ ومحمد فؤاد عبد الباقي ـ وإبراهيم عطوة عوض ـ الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
(٩٤) سنن الدارمي ـ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ٢٥٥هـ ـ تحقيق وتخريج وتعليق السيد/ عبد الله هاشم ـ فيصل أباد ـ حديث اكادمي ١٤٠٤هـ.
(٩٥) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ٢٧٥هـ إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس ـ دار الحديث ـ حمص ـ الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.
(٩٦) سنن ابن ماجة ـ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ٢٧٥هـ ـ حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه / محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت ١٣٧٢هـ.

(٩٧) سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ ـ مطبوع مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي ـ بيروت ـ المكتبة العلمية.
(٩٨) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه ـ تحقيق د/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ لاهور.
(٩٩) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل دراسة وتحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ الرياض ـ مكتبة المعارف.
(١٠٠) سير أعلام النبلاء ـ للإمام محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، بيروت ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
(١٠١) السنن ـ للإمام علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ ـ عنى بتصحيحه السيد/ عبد الله هاشم يماني المدني ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ مصر ـ ١٣٨٦هـ.
(١٠٢) السنن لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي بومباي ـ الدار السلفية ١٤٠٣هـ.
(١٠٣) السنن الصغير ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ ـ وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه د/ عبد المعطي أمين قلعجي ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان.
(١٠٤) السنن الكبرى ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ بيروت ـ دار الفكر.
(١٠٥) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ـ للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ ـ دار الكتب ـ بيروت ـ بدون تاريخ.
(١٠٦) شرح جمع الجوامع ـ للجلال المحلي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ومعه حاشية العطار ـ بدون تاريخ.
(١٠٧) شرح سنن النسائي ـ لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ صححت بمعرفة

بعض أفاضل العلماء ـ بيروت ـ دار إحياء التراث العربي ـ بدون تاريخ.
(١٠٨) شرح صحيح مسلم ـ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ ـ بيروت ـ دار الفكر.
(١٠٩) شرح السنة ـ لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ٥١٦هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
(١١٠) شرح علل الترمذي ـ للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ تحقيق د/ نور الدين عتر ـ دار الملاح للطباعة والنشر.
(١١١) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر ـ لعبد الكريم بن مراد الأثري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.
(١١٢) شرح قصيدة كعب بن زهير بانت سعاد في مدح رسول الله ﷺ لأبي بكر بن علي ابن حجة الحموي ٧٦٧هـ تحقيق د/ علي حسين البواب ـ الرياض مكتبة المعارف.
(١١٣) شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه ـ لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار ٩٧٢هـ ـ تحقيق د/ محمد الزحيلي ود/ نزيه حماد ـ جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٠م.
(١١٤) شرح معاني الآثار ـ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ٣٢١هـ ـ حققه وعلق عليه محمد زهري النجار ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
(١١٥) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر في أصول الحديث، لعلي بن سلطان محمد القاريء ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ١٩٧٨م.
(١١٦) شرف أصحاب الحديث ـ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ تحقيق د/ محمد سعيد خطيب اوغلي ـ نشرته كلية الالهيات ـ جامعة أنقرة.

(١١٧) شعب الإيمان ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
(١١٨) صحيح البخاري ـ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ٢٥٦هـ استانبول ـ المكتبة الإسلامية ١٩٨١م.
(١١٩) صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحق بن خزيمة ٣١١هـ حققه وعلق عليه د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
(١٢٠) صحيح سنن الترمذي باختصار السند لمحمد ناصر الدين الألباني الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.
(١٢١) صحيح سنن ابن ماجة باختصار السند ـ لمحمد ناصر الدين الألباني ـ الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
(١٢٢) صحيح سنن النسائي باختصار السند ـ لمحمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.
(١٢٣) صحيح مسلم ـ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١هـ ـ تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ـ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٠هـ.
(١٢٤) الصارم المنكي في الرد علي السبكي ـ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى الحنبلي ٧٤٤هـ ـ تعليق الشيخ / إسماعيل بن محمد الأنصارى ـ طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ١٤٠٣هـ ـ المملكة العربية السعودية.
(١٢٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ـ لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ٣٩٣هـ ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ بيروت ـ دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ.
(١٢٦) الضعفاء ـ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ٣٢٢هـ تحقيق

د/عبد المعطي أمين قلعجي ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(١٢٧) الضعفاء الصغير ـ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ لاهور إدارة ترجمان السنة.
(١٢٨) الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ ـ دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ الرياض ـ مكتبة المعارف ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(١٢٩) طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الأموى الإسنوى ٧٧٢هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
(١٣٠) طبقات علماء الحديث لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ٧٤٤هـ تحقيق/ أكرم البوشي ـ بيروت ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
(١٣١) علل الحديث ـ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ٣٢٧هـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٥م.
(١٣٢) علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة د/ صبحي الصالح ـ الطبعة التاسعة ١٩٧٧ ـ بيروت ـ دار العلم للملايين.
(١٣٣) عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ دراسة وتحقيق د/ فاروق حمادة ـ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء الطبعة الأولى.
(١٣٤) عمل اليوم والليلة لأبي بكر أحمد بن إسحق ابن السني ٣٦٤هـ ـ تحقيق عبد القادر أحمد عطاء ـ بيروت ـ دار المعرفة.
(١٣٥) العدة في أصول الفقه ـ للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ٤٥٨هـ، تحقيق وتعليق د/ أحمد بن علي سير المباركي ـ بيروت ـ مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
(١٣٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ٥٩٧هـ ـ حققه ارشاد الحق الأثري ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ

لاهور ـ دار نشر الكتب الإسلامية.
(١٣٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ـ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ مصور عن دار الكتب المصرية ـ القاهرة.
(١٣٨) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، لمحمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.
(١٣٩) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة لأبي الحسين رشيد الدين يحيى بن على الرشيد العطار ٦٦٢هـ ـ مصور عن الخزانة العامة بالرباط.
(١٤٠) غريب الحديث ـ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ٥٩٧هـ وثق أصوله وخرج حديثه د/ عبد المعطي أمين قلعجي ـ بيروت دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
(١٤١) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض ـ بدون تاريخ.
(١٤٢) فتح الباقي على ألفية العراقي ـ لزكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى ٩٢٥هـ ـ مع شرح ألفية العراقي ـ بيروت دار الكتب العلمية ـ بدون تاريخ.
(١٤٣) فتح المغيث شرح الفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
(١٤٤) فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة ـ لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس ٢٩٤هـ ـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.
(١٤٥) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي ٢٢٤هـ ـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.
(١٤٦) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه ـ للعلامة عبد العلي

محمد بن نظام الدين الأنصاري ـ مطبوع مع (المستصفى من علم الأصول) الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر ـ سنة ١٣٢٢هـ.

(١٤٧) في الحديث النبوي: بحوث ونصوص، د/ أحمد يوسف سليمان ـ نشر دار العروبة بالكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ١٩٨٢م.

(١٤٨) فيض القدير شرح الجامع الصغير ـ للعلامة محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي ـ بيروت ـ دار المعرفة ـ الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

(١٤٩) الفتاوى الكبرى ـ لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ٧٢٨هـ، قدم له وعرف به حسنين محمد مخلوف ـ بيروت ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بدون تاريخ.

(١٥٠) الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ/ عبد الله مصطفى المراغي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٤م بيروت ـ دار الكتب العلمية.

(١٥١) الفوائد لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي ٣٥٤هـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.

(١٥٢) القاموس المحيط ـ للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٨١٧هـ تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٩٨٧م بيروت.

(١٥٣) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد ـ للحافظ ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

(١٥٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ـ للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ تحقيق وتخريج ودراسة عبد الباري فتح الله السلفي ـ مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة.

(١٥٥) كتاب الإصابة في تمييز الصحابة ـ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ وبهامشه الإستيعاب ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي.

(١٥٦) كتاب التعريفات ـ للشريف علي بن محمد الجرجاني ـ الطبعة الأولى

١٩٨٣م ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية.
(١٥٧) كتاب التمييز ـ للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١هـ مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه). للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ـ الرياض.
(١٥٨) كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ٧٤٢هـ ـ قدم له عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، نسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، دمشق ـ دار المأمون للتراث.
(١٥٩) كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي = انظر أبو زرعة الرازي.
(١٥٩) كتاب الضعفاء والمتروكين ـ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ باكستان ـ إدارة ترجمان السنة.
(١٦٠) كتاب الفقيه والمتفقه ـ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ ـ صححه الشيخ اسماعيل الأنصاري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
(١٦١) كتاب الكفاية في علم الرواية ـ للإمام أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ تقديم/ محمد الحافظ التيجاني ـ القاهرة ـ دار التراث العربي.
(١٦٢) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ـ لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ـ تحقيق محمود إبراهيم زيد ـ حلب ـ دار الوعي ـ الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
(١٦٣) كتاب المراسيل ـ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ ـ دراسة وتحقيق لعبد الله بن مساعد الزهراني ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
(١٦٤) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ـ لولي الدين أحمد بن

عبد الرحيم العراقي ٨٢٦هـ ـ تصحيح وتعليق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري ـ الرياض ـ مطابع الرياض ـ بدون تاريخ.
(١٦٥) كتاب المعتمد في أصول الفقه ـ لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصرى المعتزلي ٤٣٦هـ ـ اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون أحمد بكير وحسن حنفي دمشق ـ المعهد الفرنسي للدراسات العربية ١٩٦٥م.
(١٦٦) كتاب المعرفة والتاريخ ـ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ٢٧٧هـ ـ رواية عبد الله بن جعفر ـ تحقيق د/ أكرم ضياء العمري ـ بغداد ـ مطبعة الإرشاد ١٩٧٥م.
(١٦٧) كتاب النكت على ابن الصلاح ـ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ٧٩٤هـ ـ تحقيق ودراسة زين العابدين بلا فريج ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية.
(١٦٨) كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ـ لأبي الحسن على بن محمد المعروف بابن القطان ٦٢٨هـ مصور عن دار الكتب المصرية.
(١٦٩) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧هـ ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ بيروت ـ مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ.
(١٧٠) كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام البزدوي ـ لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ٧٣٠هـ ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي ١٩٧٤م.
(١٧١) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ مطبوع في نهاية تفسير (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) بيروت ـ دار المعرفة.
(١٧٢) الكامل في ضعفاء الرجال ـ لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني ٣٦٥هـ ـ بيروت ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(١٧٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ ـ تحقيق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي ـ القاهرة ـ دار

الكتب الحديثة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.
(١٧٤) الكفاية = كتاب الكفاية.
(١٧٤) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ـ لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ٩٣٩هـ ـ تحقيق ودراسة عبد القيوم عبد رب النبي ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ١٩٨١م.
(١٧٥) لسان العرب ـ لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور ـ بيروت ـ دار صادر.
(١٧٦) لسان الميزان ـ للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ حيدر أباد الدكن ـ مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ.
(١٧٧) اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي ٧٩٤هـ ـ دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطاء ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
(١٧٨) مجمع البحرين في زوائد المعجمين ـ لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧هـ نسخة مصورة عن المدرسة الأشرفية.
(١٧٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧هـ ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
(١٨٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض.
(١٨١) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ـ لسراج الدين أبي حفص عمر البلقيني ٨٢٤هـ ـ توثيق وتحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء القاهرة ـ مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.
(١٨٣) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر لأبي عبد الله محمد بن نصر

المروزي ٢٩٤هـ اختصرها أحمد بن علي المقريزي ٨٤٥هـ الناشر: حديث أكادمي ـ فيصل أباد الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
(١٨٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١هـ ـ بيروت ـ دار الفكر العربي ـ بدون تاريخ.

(١٨٥) مسند الإمام الشافعي محمد بن ادريس ٢٠٤هـ ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية.
(١٨٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ـ للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ـ تحقيق وتعليق محمد المنتقى الكشناوي ـ دار العربية ـ بيروت ١٤٠٣هـ.
(١٨٧) معالم السنن ـ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ٣٨٨هـ ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ـ القاهرة ـ مطبعة أنصار السنة المحمدية.
(١٨٨) معجم البلدان ـ لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي ٦٢٦هـ بيروت دار صادر ـ ١٩٧٧م.
(١٨٩) معجم مقاييس اللغة ـ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ١٩٧٢م ـ القاهرة ـ مصطفى البابي الحلبي.
(١٩٠) معجم المؤلفين ـ لعمر رضا كحالة ـ بيروت ـ دار إحياء التراث العربي.
(١٩١) معرفة السنن والآثار ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ ـ مصور عن المكتبة الآصفية ـ حيدر أباد الدكن.
(١٩٢) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ٤٠٥هـ علق عليه وصححه السيد معظم حسين ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
(١٩٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ـ لأبى عبد الله محمد بن

أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨هـ ـ تحقيق محمد سيد جاد الحق ـ القاهرة ـ دار الكتب الحديثة.

(١٩٤) مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد والإيضاح ـ لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ٦٤٢هـ ـ دار الحديث للطباعة والنشر ـ بيروت.

(١٩٥) مناقب الشافعي ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ القاهرة ـ مكتبة دار التراث ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

(١٩٦) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر ـ لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الطبعة الثالث ١٩٥٥م ـ مصر ـ مصطفى البابي الحلبي.

(١٩٧) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ـ لنور الدين علي بن أبي الهيثمي ٨٠٧هـ حققه محمد عبد الرزاق حمزة ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

(١٩٨) ميزان الإعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ بيروت ـ دار المعرفة ـ بدون تاريخ.

(١٩٩) المتكلمون في الرجال ـ لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٩٠٢هـ حققها عبد الفتاح أبو غدة حلب ـ مكتسب المطبوعات الإسلامية ـ الطبعة الخامسة ١٩٨٤م.

(٢٠٠) المجروحين = كتاب المجروحين.

(٢٠١) المجموع شرح المهذب ـ لأبي زكريا محيى الدين بن شرف النووي ٦٧٦هـ ـ بيروت دار الفكر.

(٢٠٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ـ للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ٣٦٠هـ ـ تحقيق د/ عجاج الخطيب ـ بيروت ـ دار الفكر ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

(٢٠٣) المحصول في علم أصول الفقه للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازي ٦٠٦هـ ـ دراسة وتحقيق د/ طه جابر فياض العلواني ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

(٢٠٤) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيدة ٤٥٨هـ

تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء ـ الطبعة الأولى ١٩٥٨م ـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
(٢٠٥) المختصر في أصول الحديث لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني ٨١٦هـ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد ـ الاسكندرية ـ دار الدعوة للطبع والنشر.
(٢٠٦) المدخل إلى السنن الكبرى ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ دراسة وتحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت.
(٢٠٧) المدخل إلى الصحيح لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ٤٠٥هـ دراسة وتحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
(٢٠٨) المدخل لكتاب دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ ـ مصور عن دار الكتب الظاهرية ـ دمشق.
(٢٠٩) المراسيل ـ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي الرازي ٣٢٧هـ ـ بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ـ مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
(٢١٠) المراسيل للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥ هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
(٢١١) المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ٤٠٥هـ ـ بيروت دار الكتاب العربي.
(٢١٢) المستصفى من علم الأصول ـ لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ٥٠٥هـ المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ.
(٢١٣) المسند لأبي عوانة يعقوب بن إسحق ٣١٦هـ طبع بمطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر أباد الدكن ـ الهند ١٣٦٢هـ.
(٢١٤) المسند للحميدى ـ أبي بكر عبد الله بن الزبير ٢١٩هـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ بيروت ـ عالم الكتب ـ بدون تاريخ.
(٢١٥) المسودة في أصول الفقه تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية : مجد

الديـن أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ـ وشهـاب الديـن أبو المحاسـن عبد الحليم بن عبد السلام، وتقي الدين شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ـ جمعها وبيضها أبو العباس أحمد بن محمد الحراني الدمشقي ٧٤٥هـ ـ حقق أصوله محمد محي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ مطبعة المدني ـ بدون تاريخ.
(٢١٦) المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ بيروت ـ المكتب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
(٢١٧) المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ٢٣٥هـ نشره مختار أحمد الندوي السلفي ـ الدار السلفية ـ الهند.
(٢١٨) المعجم الأوسط ـ لسليمـان بن أحـمد الطبراني ٣٦٠هـ ـ مصور عن المكتبة السليمانية ـ تركيا.
(٢١٩) المعجم الأوسط ـ لأبي القاسم سليمـان بن أحـمد الطبراني ٣٦٠هـ ـ تحقيق د/ محمود الطحان ـ الرياض ـ مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
(٢٢٠) المعجم الصغير ـ لأبي القاسم سليمـان بن أحـمد الطبراني ٣٦٠هـ ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ.
(٢٢١) المعجم الكبير ـ لأبي القاسم سليمـان بن أحـمد الطبراني ٣٦٠هـ ـ تحقيق / حمدى عبد المجيد السلفي بغداد ـ وزارة الأوقاف ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
(٢٢٢) المغني عن حمل الإسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ـ للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ ـ بهامش إحياء علوم الدين للغزالي ـ مصر دار الكتب العربية الكبرى ـ بدون تاريخ.
(٢٢٣) المغني في الضعفاء ـ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ ـ تحقيق نور الدين عتر ـ بدون ذكر مكان الناشر والمطبعة.
(٢٢٤) المفردات في غريب القرآن ـ لأبي القاسم الحسين بن محـمد المعروف بالراغب الأصفهاني ٥٠٢هـ ـ تحقيق محمد سيد كيلاني ـ بيروت ـ دار المعرفة ـ بدون تاريخ.

(٢٢٥) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ـ للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٩٠٢هـ صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق ـ بيروت دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
(٢٢٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد ـ للحافظ أبي محمد عبد بن حميد ٢٤٩هـ ـ تحقيق السيد/ صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي القاهرة ـ مكتبة السنة ـ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
(٢٢٧) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ ـ لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود ٣٠٧هـ تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني ١٣٨٢هـ.
(٢٢٨) المنخول من تعليقات الأصول ـ لمحمد بن محمد الغزالي ٥٠٥هـ ـ تحقيق محمد حسن هيتو ـ دمشق ١٩٧٠م.
(٢٢٩) المنفردات والوحدان ـ للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١هـ تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
(٢٣٠) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ـ للإمام بدر الدين محمد ابن إبراهيم ابن جماعة ٧٣٣هـ تحقيق د/ محيى الدين عبد الرحمن رمضان دار الفكر ـ دمشق .
(٢٣١) الموطأ ـ للإمام مالك بن أنس ١٧٩ هـ ـ تخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ـ بدون تاريخ.
(٢٣٢) الموطأ مع شرحه تنوير الحوالك للإمام مالك بن أنس والشرح لجلال الدين السيوطي ـ القاهرة ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ بدون تاريخ.
(٢٣٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث ـ للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ ـ اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.
(٢٣٤) الميزات الكبرى لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني من علماء القرن العاشر الهجري، وبهامشه (رحمة الأمة في اختلاف الأئمة) لأبي

عبد الله محمد ابن عبد الرحمن الدمشقي ـ مصر ـ شركة مكتبة ومطبعة المثنى ـ بغداد ١٤٠٦هـ.

(٢٣٥) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، منشورات مكتبة المثني ـ بغداد، ١٤٠٦هـ.

(٢٣٦) نتائج الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ـ للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ١١٨٢هـ ـ حققه محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

(٢٣٧) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ـ للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢هـ ـ مكتبة طيبة ـ المدينة المنورة.

(٢٣٨) نشر البنود على مراقي السعود ـ لسيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي توفى في حدود ١٢٣٣هـ ـ طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢٣٩) نصب الراية لأحاديث الهداية ـ لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ٧٦٢هـ ـ دار المأمون ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

(٢٤٠) نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ـ لأبي عبد الله محمد الحكيم الترمذي من علماء القرن الثالث الهجرى ـ بيروت ـ دار صادر ـ بدون تاريخ.

(٢٤١) الناقد الحديث في علوم الحديث ـ لمحمد المبارك عبد الله ـ الطبعة الأولى ١٩٦١م مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر.

(٢٤٢) النشر في القراءات العشر ـ لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ٨٣٣هـ ـ أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع ـ مصر ـ مطبعة مصطفى محمد.

(٢٤٣) النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي ـ لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس ٧٣٤هـ دراسة وتحقيق د/ أحمد معبد عبد الكريم ـ الرياض ـ دار العاصمة ١٤٠٩هـ.

(٢٤٤) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ـ للحافظ صلاح الدين خليل كيكلدى العلائي ٧٦١هـ ـ تحقيق وتعليق د/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري ـ الطبعة الأولى ـ لم يذكر المطبعة ولا مكان الطبع.

(٢٤٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ـ للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢هـ ـ تحقيق ودراسة د/ ربيع بن هادي ـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٢٤٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية ـ لبرهان الدين إبراهيم بن عمر ٨٨٥هـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ تحقيق ودراسة/ خبير خليل عبد الكريم.

(٢٤٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ـ لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ٦٠٦هـ ـ تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ـ نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ـ بدون تاريخ.

(٢٤٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري ـ للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ ـ قرأ أصله تصحيحا وتحقيقاً الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حتى المجلد الثالث منه ـ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض.

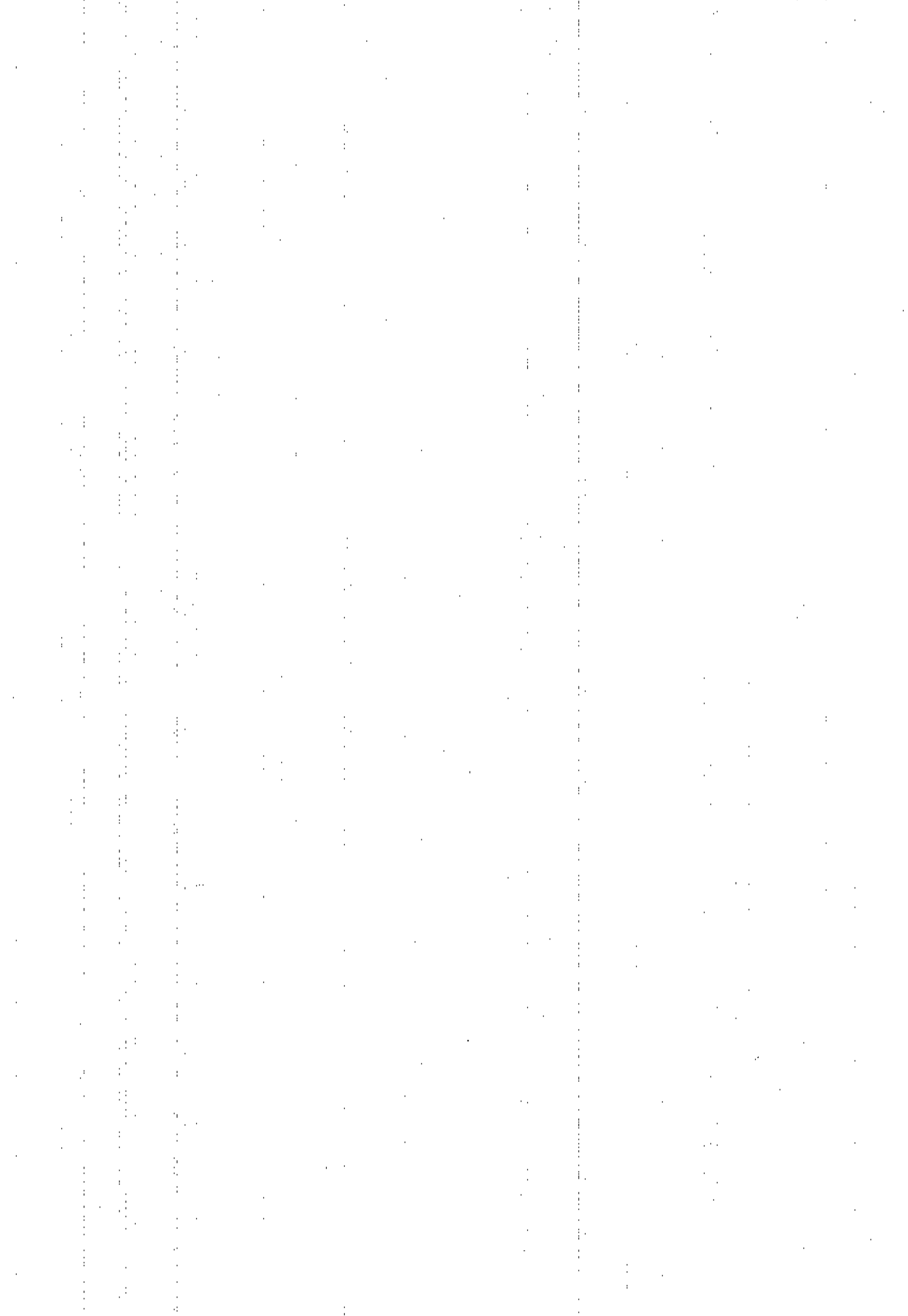
(٢٤٩) الوصول إلى الأصول ـ لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي ٥١٨هـ تحقيق د/ عبد الحميد علي أبو زنيد ـ الرياض ـ مكتبة المعارف ١٩٨٣م.

(٢٥٠) الوقوف على الموقوف ـ لعمر بن بدر الموصلي ٦٢٢هـ دراسة وتحقيق المرتضى الزين أحمد ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٧هـ.

ملحق لفهرس المصادر

(١) أدب الإملاء والإستملاء ـ لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني تحقيق ماكس ـ فيزفيلر ـ ليدن ـ مطبعة بريل ـ ١٩٥٢م.
(٢) (الحاوي الكبير) (كتاب البيوع) للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ٤٥٠ هـ رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه دراسة وتحقيق محمد مفضل مصلح الدين بإشراف السيد سابق محمد ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
(٣) (رياض الصالحين) للإمام النووى تحقيق الشيخ الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
(٤) كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد نشره وعلق عليه د. طلعت فرج ود/ إسماعيل جراح اوغلى.
(٥) (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) المعروف بـ (طبقات الشعراني) لعبد الوهاب الشعراني ـ القاهرة ـ المطبعة الشرقية ١٣١٥هـ.

* * *



فهرس الموضوعات

الباب الأول (٣٥-٦٥)

الحديث الحسن وأمثلة لتقويته

الباب الثالث (١١٣ - ٢٥٤)

تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر

الباب الرابع (٢٥٥- ٣٠٤)

تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط خفي

الباب الخامس (٣٠٥ - ٣٦٧)

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها

الباب السادس (٣٦٩ - ٣٣٧)

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الطعن في ضبط أحد رواتها